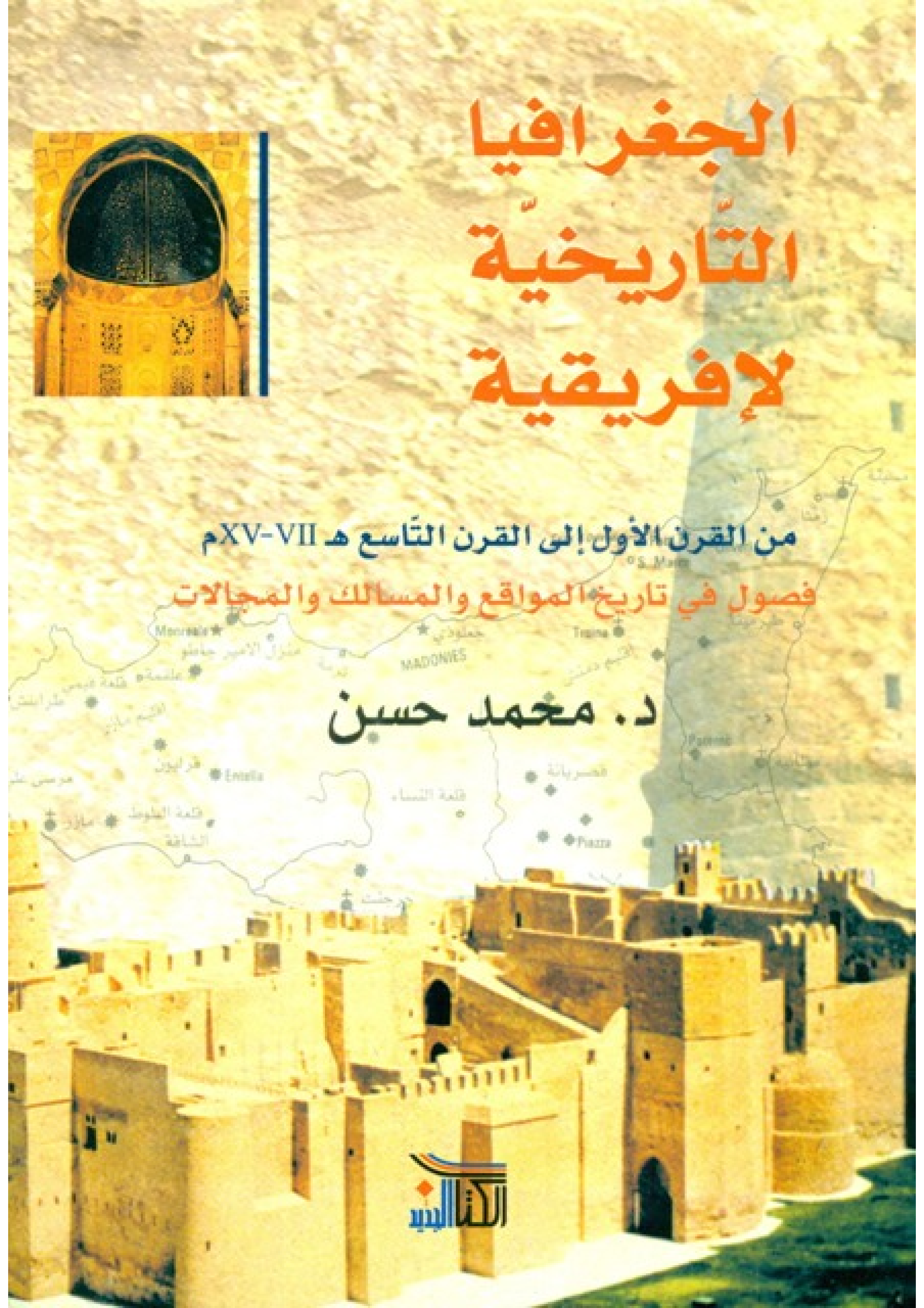

الجغرافيا
التّاريخيّة
لإفريقية
من القرن الأول إلى القرن التّاسع هـ VII-XVم
فصول في تاريخ المواقع والمسالك والمجالات
د. محمد حسن
الكتاب الجديد





الجغرافية التاريخية لإفريقيّة

مـن القرن الأول إلى القرن التاسع

VII - XVم



الجغرافية التاريخية لإفريقيّة

من القرن الأول إلى القرن التّاسع

VII - XVم

فصول في تاريخ المواقع والمسالك والمجالات

محمّد حسن

دار الكتاب الجديد الـ

الطبعة الأولى

كانون الثاني/يناير/أي النار 2004 إفرنجي

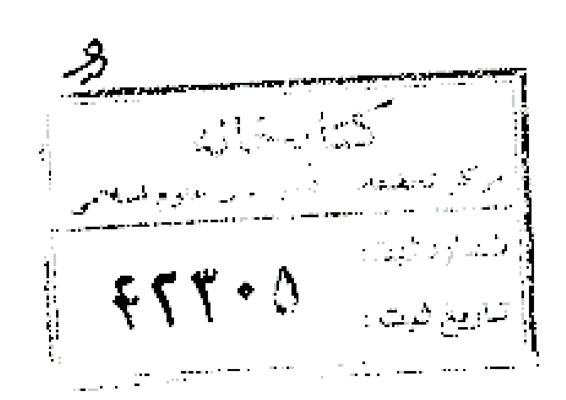
رقم الإيداع المحلي 5364/ 2003
ردمك (رقم الإيداع الدولي) ISBN 9959-29-144-8
دار الكتب الوطنية/ بنغازي ـ ليبيا

تصميم الغلاف: نقوش

دار الكتاب الجديد المتحدة

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج، طابق 5،
خليوي: 933989 ـ 03 ـ هاتف وفاكس: 542778 ـ 1 ـ 00961 ـ بريد إلكتروني: szrekany@inco.com.lb
ص.ب. 14/6703 ـ بيروت ـ لبنان
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498،
هاتف: 4448750 ـ 4449903 ـ 3338571 . 21 . 00218 ـ فاكس: 4442758 . 21 . 00218،
طرابلس ـ الجماهيرية العظمى ـ oeabooks@yahoo.com



الإهـــــداء

«إلى الوطن

أعماقه الفيحاء وذُراه الشمّاء»



توطئة

ارتبط مبحث الجغرافية التاريخية بمناهج وعلوم مختلفة، منها ما تعلّق بالجغرافيا مثل علوم التضاريس والتربة والمياه والخرائط، ومنها ما انتسب إلى المعجمية مثل الموقعية والعَلَميّة والمصطلحات الأثرية، وصنف ثالث له صلة أكثر بالمسح الأثري مثل الصّور الجوية والخرائط الأثرية وعلم الخزف وغيرها.

على أن كل هذه الروافد المتعددة والمتجددة باستمرار، من علوم الإنسان والمجتمع والطبيعة، تصب في نهر واحد يتقدّم إلى الأمام و لا يسير في ارتجاع، مهما تنوّعت روافده وتغيّرت مجاريه، ذلك هو علم التاريخ.

والحقيقة إن مبحث الجغرافية التاريخية الذي نبّهت إلى أهميته مدرسة الحوليات الفرنسية، لم يكن مجهولا لدى المؤرخين عموما، و المعتنين ببعض الحقب والمجالات التاريخية خصوصا. غير أن الفترة الوسيطة ظلت في منأى عن هذه التطورات، لأن الدراسات الأثرية والجهوية المتعلقة بها لم تشمل سوى مجالات محددة، وخصوصا كبريات المدن. وقلّما حصل التقاء بين المقاربة المدققة في علم العمارة وفي كيفية تموضعها في المكان، وتلك التي انحازت إلى نص الوثيقة المكتوبة لاستنطاقها واستقرائها. والحصيلة أن مدونة الجغرافية التاريخية ظلت مقتصرة مدة طويلة على الخرائط العامة لمجالات العالم الإسلامي، وأحيانا الفرعية لبعض البلدان و المعارك والمدن وغيرها، وأن عديد المواقع والمدن بقيت مغمورة. وليس نادرا أن ترسم خرائط ومخططات اعتمادا على المادة التاريخية المتوفرة، دون معرفة دقيقة للمجال.

لكن هذا المنحى الخاص بالتاريخ الإسلامي بدأ يعرف بدوره مرحلة التدقيق في أواخر القرن العشرين، مستفيدا من تطور العلوم الجغرافية والأثرية. ولئن تمكنت الدراسات ذات الصبغة الشمولية من رسم الاتجاهات العامة، فإنّ القراءات المجهرية المستندة إلى منهج تاريخي . أثري أضحت قادرة على حل

معضلات كبرى في تاريخنا، أهمها تحديد الجهاز المفاهيمي المرتبط بالعمران الحضري ورصد المواقع الأثرية وأماكن المعارك وحدود المقاطعات الإدارية ورسم المنشآت المائية و المجالات الزراعية والقبلية والمسالك والطرقات. وهو منهج يفضي في آخر المطاف إلى تصوّر أدق للخريطة في شتى المجالات ويمكّن من إنجاز معجم المواقع الإفريقية والمغربية، فضلا عن توضيح الصورة التاريخية وتصحيحها واستقراء تاريخ المجتمعات الزراعية وتقريب الماضي إلى أذهاننا. ولا شك أن رصد حدود الأقاليم والبلدان ومجالاتها الحيوية، ومدى التقاطع بين السّياسي والإداري والإقتصادي والقبلي واللغوي، يحتاج إلى التشريح والتحقيق في المكونات الثلاثة لجغرافية التاريخ، وهي النقطة والخط والمجال.

ولئن حاولت خوض هذا الحقل المعرفي في تأليفي حول المدينة والبادية في العهد الحفصي، فإنّ السياق لا يناسب مثل هذه الدراسات الأحادية، فضلا عن كون اهتمامي بهذا الموضوع حصل تدريجيا، على إثر إنجاز بحوث متفرقة، لكنها عنت محورا واحدا، واعتمدت منهجا متقاربا تقاطعت فيه الوثيقة التاريخية مع الأثرية.

وقد فكرت في مرحلة ثانية في تجميع هذه البحوث و صياغتها في دراسة موحدة تشمل الجهاز المفاهيمي والمدن والمواقع والمسالك البرية والبحرية والمجالات و ما تثيره من قضايا متعلقة بالمعارك العسكرية والمنشآت المائية والزراعية والفئات الإجتماعية وغيرها.

ومما حفزني على العمل في هذا الحقل هو ظهور دراسات من حين إلى آخر في هذا المجال واجتهادات في تحديد المواقع و المسالك والمجالات أو تفسير الأحداث و رصد الوظائف لم اقتنع بمنهجها تارة وبصحتها أخرى. وقد ألزمني ذلك إبداء الرأي، خصوصا لما تعلق الأمر بقضايا جوهرية مرتبطة بتاريخنا المغاربي خصوصا والعربي عموما.

ولم يكن ديدننا في ذلك التقليد بوجوهه المختلفة، بل حاولنا الإجتهاد في التعامل مع المناهج السائدة، اقتباسا و استقراء ونقدا. فعسى أن نكون قد أسهمنا ولو بقسط ضئيل في فهم أدق لتاريخ هذه الأرض الطيبة وأهلها الكرام.

الفصل الأوّل

في مفاهيم الجغرافيا التاريخيّة

أوّلا: مدخل عام في الموقعية (الطوبونوميا)

إنّ وفرة المصنفات في التراث العربي الكلاسيكي بالمقارنة مع الحضارات القديمة لا تعني أن مؤرخ هذه العصور قادر على حل كل المشكلات المطروحة في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي والعمراني، ما لم يعتمد على علوم مكملة مثل علم الانتربولوجيا والآثار والألسنية والإجتماع. لكن هذا الاتجاه بقي محتشما، ذلك أنّ دراسة الآثار الريفية في الحقبة الوسيطة مثلا لم تلق الحظوة التي نالتها في العصر القديم، وممّا له مغزاه في هذا الشأن أن خارطة المدن والمواقع الأفريقية في العهد الروماني تكاد تكون مكتملة، فيما ظل عدد كبير من المدن والمنازل الوارد ذكرها في كتب المسالك والرحلة مجهولة الموقع والموضع، حتى ليخيل للمرء أنّ التعمير والتمصير لم يكونا ذا شأن في هذه الحقبة الطويلة من الزمن.

كما تسربت الأخطاء إلى الخرائط الطوبوغرافية والأثرية للبلاد المغربية، التي رسمها جنرالات الاحتلال الفرنسي منذ قرن من الزمن، إذ دأبت هذه

الخرائط على وضع علامة (R.R)، بمعنى مآثر رومانية في محلها وفي غير محلها، فالقصور والأربطة والمنشآت المائية العربية في العصر المبكر والمواني المحفورة داخل الأرض والمنازل والطرقات قد تنسب خطأ إلى حضارات سابقة للحقبة العربية الإسلامية[1].

وبالتالي يتعين تأسيس أطلس أثري أكثر توازنا ودقة بعد أن اكتسح العمران المعاصر عديد المواقع الأثرية، وذلك على ضوء المكتشفات الجديدة للمواقع العربية. وهي عملية شائكة تتداخل فيها مجالات معرفية مختلفة، مثل الموقعية(toponymie) والعلمية (anthroponomie) والطوبوغرافيا التاريخية (topographie historique) ودراسة الشبكة المائية (réseau (hydraulique) ودراسة المشهد (paysage) من مختلف جوانبه البيئية والبيولوجية والجغرافية والإقتصادية والقانونية والسيكو. سوسيولوجية، وتنطلق من مقارعة النص المصدري بالأثر، في سبيل تحديد المواقع المجهولة، والطرقات والمسالك والمنشآت المائية والمعالم، وهو ما ييسّر الإجابة عن بعض الأسئلة المعلقة التي عجزت النصوص عن فك رموزها: مثل إنشاء موسوعة للمدن والقبائل ومدى إسهام الحقبة الوسيطة في التعمير والتمدين، وحقيقة التفسيرات الإنقلابية للتاريخ التي تعتمد الكوارث أساساً للتحولات الكبرى، مثل القول أنّ خراب العمران الحضري ناجم عن الإنتشار البدوي سنة 443هـ/ 1050م بافريقية والمغرب وغيرها.

1 ـ خصوصيات أسماء المواقع المغربية:

تأتي أسماء المواقع شاهدا على التواصل الطوبونومي ببلاد المغرب عبر الزمان والمكان، ذلك أن عددا كبيرا من هذه الأسماء المعربة مشتق من أصول قديمة، لوبية - بربرية أو فينيقية أو إغريقية- لاتينية، فقرطاجة هي قرط حدشت الفينيقية، وأنطابلس (برقة) تعني بالإغريقية المدن الخمسة، إلخ. كما أن هذا التواصل يبرز في وحدة الأسماء الموقعيّة في المجال

المغربي، وهو يعني وحدة الحضارة، ويكفي أن نفتح أي كتاب من كتب المسالك والرحلة حتى نتأكد من ذلك، وتفسر هذه الأسماء المشتركة الموجودة بأقطار المغرب في بعض الحالات بانتمائها إلى القبيلة، وفي حالات أخرى بوحدة اللسان واللغة.

ومثالا على الحالة الأولى، يمكن أن نذكر المواقع التالية: فقبيلة مكناسة البترية كان مجالها في القرن الثاني هـ/ الثامن م، «على وادي ملوية من لدن أعلاه بسجلماسة إلى مصبه في البحر وما بين ذلك من نواحي تازا وتسول» [2]. ثم زاد امتداد القبيلة وانتشارها، فذكرها اليعقوبي بناحية تلمسان ونقاوس بالحضنة وبسكرة بالزاب. وبعد أقل من قرنين من الزمن، كانت حسب البكري من القبائل المجاورة لوجدة وفاس.

كما سكن بطن منها جبل الونشريس، فيما أسس آخر مدينة تاقرارت أثناء الحكم الصنهاجي، وأخذت اسم القبيلة فتسمت بمكناس أو مكناسة الزيتون حسب كتاب الاستبصار [3]. وخلاصة القول فإننا نتبين انتشار الاسم في أكثر من موقع، وتحوله من اسم لقبيلة إلى طوبونوميا المدينة.

قبيلة أخرى انتشرت ببلاد المغرب، وتسمى بها أكثر من موقع: وهي مطماطة، فهم كما ذكر ابن خلدون «مفرقون في المواطن، فمنهم من نواحي فاس من قبلتها في جبل هنالك معروف بهم ما بين فاس وصفروى، ومنهم بجهات قابس والبلد المختط على العين الحامية من جهة غربها، منسوب إليهم، إلى هذا العهد يقال حمة مطماطة»[4]. وتحدث اليعقوبي عن بني مطماطة بالمغرب الأوسط، غرب تاهرت بمدينة ايزرج وشمال غرب تلمسان، فيما ذكر البكري بالمغرب الأقصى مطماطة أمسكور، «بلد كبير على نهر ملوية هو منه في قبليه وهو بلد كثير الزرع، سقي كله من نهر ملوية.. وبها جامع وسوق». ويبدو أنه توجد بلدة بهذا الاسم، أي مطماطة، بين فاس وتازا وذلك فضلا عن بلدة مطماطة بالجنوب التونسي[5].

والحقيقة إن أمثلة المواقع المشتقة من القبائل عديدة، ولا يمكن أن نستوفي ذكرها، فمليلة وهي بطن من هوارة أعطت اسمها لمدينة بالمغرب الأقصى، وأخرى، وهي مليلى، بالزاب[6]. أما قبيلة يفرن الزّناتية، فقد «كان منهم بإفريقيّة وجبل أوراس والمغرب الأوسط بطون وشعوب. . بنواحي تلمسان إلى جبل بني راشد المعروف بهم لهذا العهد». كما انتشروا بالمغرب الأقصى، وكونوا دُوَلاً بِهَا، وقد ذكر كل من ابن حوقل والوزّان يفران بالمغرب الأقصى، وهي قصور في الأطلس الصغير ببلاد السوس، بها واحات من النخيل ومنجم للنحاس وكانت في علاقة تجارية مع بلاد السودان، كما توجد ثانية بهذا الاسم، أي يفرن، بجبل نفوسة، غرب مدينة طرابلس[7].

ومن جهة ثانية، توجد أسماء لمواقع مشتركة في بلدان المغرب، لا تفسرها أصول قبلية واحدة، إنما هي ناجمة عن وحدة الجذور اللّغوية واللّسان بأقطار المغرب، وهو ما يفسّر تطابق عديد الأسماء الموقعيّة في هذا المجال، كما تبينه لنا كتب الرحلة. وعلى سبيل المثال، لا الحصر، ذكر ابن حوقل والبكري قرية أجّر، بين القيروان والأربس، حاليا سيدي عمارة قرب الوسلاتية. وما زالت آثارها القديمة ماثلة للعيان وقد أجريتْ بها حفريات أثرية مؤكدة التسمية (Agger). أمّا صحة نُطقها بالعربية، فيمكن التثبّت من ذلك من خلال ما أورده البكري في شأنها: «إذا جئت أجّر فعجّر. . .»[8].

كما ذكرت المصادر القديمة بلدا ثانيا بهذا الاسم: أجر ببلد الساحل. أما الموقع الثالث فهو «أجر إنّ ووشان»، يبعد عن سجلماسة نحو مرحلة، ومعنى الكلمة حسب البكري فذان الذيب، وبالتالي فإنّ معنى كلمة أجّر: الحقول والبساتين وهو ما يفسّر وجودها في أكثر من موقع[9].

مثال ثان: تطاوين، هي مدينة تقع بجبل دمر جنوب شرقي افريقية،

ذكرت لأول مرة في القرن الثاني هـ/ الثامن م. وقد تحدّثت كتب المسالك والرحلة عن مدينة ثانية تحمل هذا الاسم: تطاون عند الإدريسي، تطاوان أو تيطاوان حسب البكري، وتقع بدورها على سفح جبل ايشفار، وعلى أسفل وادي مجكسة، ولعل هذا ما يفسر أن الكلمة تعني بالأمازيغية العينين(10).

مثال آخر: أصل الكلمة سـ/ و/ س/ يطلق على أكثر من موقع ببلاد المغرب. فإلى جانب بلاد السوس بالمغرب الأقصى، توجد مدينة سوسة بافريقية، وقد تحدثت عنها أغلب المصادر، وبلدة ثانية يطلق عليها سوسة برقة(11). ومن الأمثلة الأخرى على هذا التطابق الموقعي ببلاد المغرب تامسلت شرق قلعة بني حماد، وتموسلت قصر بجبل دمر، دكمة أو دجمة: مدينة بالمغرب الأوسط شرق القلعة، وأخرى بجبل نفوسة، جندوبة: قرية بجبل نفوسة واسم لمدينة تونسية، طبرقة ودرنة: مدينتان ساحليتان بالشمال التونسي، وطبرق ودرنة على السّاحل الليبي، قلشانة ـ أوقلسانة، مدينة جنوب القيروان بمرحلة، وأخرى بكورة شذونة بالأندلس، تاكرونة قرية جبلية بالساحل التونسي، وتاكرنّة بالأندلس، باجات إفريقية الثلاثة، باجة القمح في الشمال وباجة الزيت بالساحل وباجة تونس وباجة بغرب الأندلس الخ...

إنّ هذه الأمثلة وغيرها كثيرة وهي تأتي شاهدا على مدى التواصل الموقعي ببلاد المغرب، وعلى ضرورة معالجة القضية المعجمية للمواقع المذكورة على مستوى مغاربي.

2 ـ التوطين العربي والطوبونوميا:

علاوة على النصوص التاريخية التي تحدثت عن استقرار القبائل العربية في بلاد المغرب والأندلس، فإنّ الطوبونوميا الحديثة ظلت شاهدا على هذا التوطين. وقد فضلنا إلقاء أضواء سريعة على هذا الموضوع من خلال المصادر،كي نتمكّن من فهم هذه المعطيات الحالية.

إن الحديث عن العرب في القيروان هو موضوع متشعب يخرج بنا عن الغرض، سيّما أننا سنتعرض إليه لاحقا. وما يمكن قوله إن جل القبائل العربية، الشمالية والجنوبية، التي دخلت مصر أولا، ثم بلاد المغرب ثانيا، كانت ممثلة في مدينة عقبة. غير أن انتشار هذه القبائل تجاوز حدود هذا المصر، وشمل مراكز مغربية عديدة، وخصوصا الحصون والمدن والثغور.

فسكنت بعض الجاليات العربية في أرباض برقة، وتوالد الجند هناك حتّى صار لهم الأولاد والأعقاب، وحرص العرب على التوطين بمدينة طرابلس وحصونها، لكونها محطة هامّة على طريق المشرق، أمّا استقرار قبيلتين من العرب سهميون وحضرميون بوذّان، وجاليات من أهل البصرة والكوفة وخراسان في مدينة زويلة وسط صحراء فزان، فإنّه خضع بدون شك، لمتطلبات تجارة الذهب والرقيق في بلاد السودان الأوسط والغربي. ممّا أدّى إلى مثاقفة تجاوزت حدود هذه الواحات ووصلت إلى بلاد السودان التي تمّ إسلامها ونشر اللغة العربية فيها عن طريق التجار الأباضيين خاصة. وشمل هذا التوطين العربي مدينة قابس، فكان أهلها أخلاطا من القبائل العربية والسكان الأصليين من بربر وأفارقة. كما استقرّت فروع من ربيعة في مجانة المعادن وقوم من قريش وقضاعة في سطفورة، وفي منستير عثمان الواقعة بين القيروان وتونس، وجند من بني هاشم القدم في باجة الخ..[12].

هذا وقد شملت ظاهرة التّوطين الثغور السّاحليّة مثل المنستير وسوسة وصفاقس وحصون الجزيرة القبليّة وبنزرت وتونس، وهي جلّها مدن قديمة سبقت نشأتها الفتح العربي.

كما استقرّت جاليات عربية في المدن ذات المواقع المهمّة سواء أكانت عسكريّة أم تجاريّة. فاستوطنت الأربس وباجة وسبيبة ومجانة مجموعات عربيّة عديدة. وكان بطبنة، قاعدة بلاد الزّاب «أخلاط من قريش والعرب والجند والعجم والأفارقة والروم والبربر». ولم تكن العلاقة بين هذه

المجموعات غير المتجانسة علاقة سلميّة دائما، إذ أشار البكري إلى وجود اختلاف بين العرب والعجم في هذه المدينة، «وإذا كانت الحرب بين العرب والمولّدين استنجد العرب بعرب مدينة تهوذا وسطيف والمولّدون بأهل بسكرة ومواليها». واحتوت مدن أخرى على عنصر المولّدين الناجم عن التزاوج بين الأهالي والعرب، فسكن قسنطينة العرب والعجم والمولّدون، وكانت بنطيوس ثلاث مدن: الأولى، يسكنها المولّدون والثانية أهل اليمن والثالثة قريش، وكذلك الأمر بالنسبة إلى طولقة حيث سكن في ثلاثة أحياء متباينة المولدون وأهل اليمن وقريش.

وشمل هذا الاستيطان العربي أغلبيّة المدن الموجودة على الثغور، فاحتوت باغاي وهي من مدن الزاب، على «قبائل من الجند وعجم من أهل خراسان وعجم من عجم البلاد من بقايا الروم حولها قوم من البربر من هوارة بجبل جليل يقال له أوراس». كما استقرّ في مدينة سطيف عمّال للأغالبة من قبيلة بني أسد، وفي بلّزمة مجموعة من بني تميم، وسكن في نقاوس قوم من الجند وفي مقرة قوم من بني ضبّة، وكان قائد ميلة من عرب بني سليم[13].

خلاصة القول، فإنّ كثيرا من هذه الثغور والمدن انتصبت في أطراف الإمارة الأغلبية، مما استلزم وجود حاميات عربية للمحافظة على الأمن هناك.

وفي الجهة الغربية من بلاد المغرب، تعتبر فاس المركز الأساسي الذي استقرّت فيه القبائل العربيّة، وقد قام بتأسيسها إدريس بن عبد الله في سنة 172هـ/ 789، بعدما بايعته القبائل البربرية إماما. وشكلت مصرا انفردت فيها كل مجموعة قبلية بخطة مستقلّة، وقد ذكرت ضمن القبائل العربية قيس وأزد ويحصب ومذحج وصدف، وذلك علاوة على المجموعات القادمة من القيروان والأندلس إذ ذكرت المصادر هجرة نحو ثلاثمائة أسرة قيروانيّة إلى

فاس إبّان الاضطرابات السياسية بإفريقيّة، واستقرارها في عدوة القرويين، وكذلك انتقال مجموعة من العرب الأندلسيين الذين طردهم الحكم بن هشام إلى المدينة، وانفرادهم بعدوة خاصة بهم يفصل بينها وبين الأولى وادي فاس. قال ابن أبي زرع: «فسرّ إدريس بوفادتهم وأجزل صلاتهم وقرّبهم ورفع منازلهم وجعلهم بطانته دون البربر فاعتز بهم لأنه كان فريدا بين البربر ليس معه عربي» . وسرعان ما أصبحت فاس مدينة عربية كبرى تضاهي القيروان وقرطبة ابتداء من القرن الثالث هجري، وكانت مركز إشعاع ثقافي مهمّا انطلقت منها حركة التثاقف نحو المناطق المجاورة. ولا يخفى علينا أنّ هذه الحركة بقيت محدودة ومرتبطة بالمناطق السياسية الخاضعة لسلطة الأدارسة بصفة خاصة، والسلطة الشيعيّة بصفة عامّة حيث ظهرت مجموعة من الإمارات الشيعيّة في ناكور شمال المغرب الأقصى، وكذلك في مذكرة وسوق ابراهيم ومتيجة في المغرب الأوسط. وقد كان المتزعمون لهذه المقاطعات من العرب أو من البربر المتعربين والمنتسبين إلى أصل عربي، مثل صالح بن سعيد الذي كان على رأس ناكور مدعيا أنه من حمير بينما يزعم أهل البلد أنه نفزي منهم.

ومن ناحية أخرى استقرّت جاليات عربية في المدن الكبرى لغايات تجارية، فنزل السّناجرة من ربيعة قرب معادن مجّانة، والتجار الأندلسيون في بونة وتاهرت ووهران وبني جلداسن. كما سكنت جاليات من البصريين والكوفيين «عراق بلاد المغرب» وهي تاهرت، وسجلماسة باب الصحراء والمركز الأساسي لتجارة الذهب والرقيق.(14)

وعلى إثر هذا العرض السّريع لمواضع التّوطين العربي في بلاد المغرب، نتبيّن بعد مضي نحو أربعة عشر قرناً، رواسب هذه الظاهرة على أرض بلاد المغرب، وتحديدًا في أسماء المواقع المتبقية. وممّا ينهض شاهدا على هذا التّواصل أنّ بني كلاع المذكورين بالأربس منذ القرن الثاني هـ/ VIIم ما زالوا متواجدين في نفس المكان.

وإذ يعسر رصد هذه الظاهرة بكامل جزئياتها في إطار إفريقيّة وبلاد المغرب، فإنّنا فضّلنا الإنطلاق من عيّنات محدودة للإبانة عن أهميّة الطوبونوميا العربيّة المتواجدة في الجغرافية التاريخيّة المغربيّة.

فقد ظلّت أسماء قرى ومواقع تذكّرنا بالقبائل اليمانيّة والمُضريّة المستقرّة حول مصر القيروان، نذكر من ذلك المعافرين في الشمال الغربي من السبيخة والتجيبين من قرى القيروان في القرن التاسع عشر، وهمدان شمال سبخة سيدي الهاني وصدف جنوب وادي الشريطة وجهينة جنوب القيروان.

أما في بلاد السّاحل، فإنّ أسماء المواضع العربيّة كثيرة، فزيادة على الأسماء المقترنة بأعلام وعشائر عربيّة غير محدّدة مثل بني كلثوم وبني حسّان وبني طالب وأبو طلحة وابن حميد والخصيبين وعلقمة وابن الجارود (مواقع بجمال والمكنين)، فإنّ أخرى ظلّت وفيّة لأسماء القبائل العربيّة، وخصوصا اليمانيّة منها. وما زالت إحدى القرى الواقعة شمال سوسة تحمل اسم كنانة، وجنوبها اسم بني ربيعة، فيما ذكرت وثائق الأرشيف جنوبها قصر الكلبين.

ويقع الزّيدان غرب جمّال وخولان جنوبها على طريق القيروان - المهديّة، أمّا زبيد فهي قريبة من رباط تبصة شمال المهدية، فيما ذكرت الخرائط حمادة وماجل الكلابين والعبسين جنوبها.

وتشابهت الطوبونوميا بالجزيرة القبليّة مع بلاد السّاحل، ففضلا عن القرى العربيّة المقترنة تسميتها بمنزل (مثل منزل بوزلفة ومنزل حرّ ومنزل تميم)، فإنّ أخرى انتسبت إلى عشائر بني خلاّد وبني خيار وبني وليد، أو حملت أسماء قبليّة صرفة مثل القرشين التي ذكرت منذ القرن الثاني هـ تحت تسمية قصر قريش، والرعينيين ولزدين (الأزدين) قرب منزل تميم، وبلّي قرب نابل.

وإلى جانب بقاء أسماء قضاعة بناحية باجة وكلاع بالكاف، وأسماء قبليّة عديدة حول مدينة تونس مثل المهرين والأنصارين والأزدين والشامين،

فإنّ وثائق الأرشيف الرّاجعة إلى سنة 1801 - 1802 ذكرت بوطن تونس الغربي هناشير البلوين والعلويين واللخمين وبالوطن الجوفي: الكلبين (جلّو وشوّاش) وطي والمعافرين والأنصارين.[15]

والحصيلة، يبيّن لنا هذا الرّصد الجزئي لمواضع القبائل العربيّة بافريقيّة مكانة الموقعيّة العربيّة في بلاد المغرب، إلى جانب البربريّة والبونيّة واللاطينيّة وغيرها، وتمكننا هذه الأسماء بعد مقارنتها مع المصادر المكتوبة، من تتبّع المواضع التي استقرّ فيها عرب الفتح.

ثانيا: في مفاهيم العمارة الريفية المجالية (القرى والقصور)

تعتبر القرية النواة السكنية في المجال الريفي، وهي متميزة بأهميتها الديموغرافية ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية وتشكلها المورفولوجي ومعالمها وبعلاقتها المزدوجة مع المركز الحضري والمحيط البدوي.

غير أن تعدد مفاهيم الحقل الدلالي عبر الزمان والمكان يقتضي تحليلا أفقيا وعموديا، وصولا إلى تصنيف للمفاهيم الأساسية.

1 ـ القرية:

أ) تحديد المفهوم:

* ارتبط تحديدها أولا بطبيعة شبكة التوطين وهيكلته، إذ كثيرا ما ذكرت القرى في علاقة مع مركز حضري، قادر على بسط نفوذه على إقليم كامل، وهكذا ذكر اليعقوبي قرى الكُوَر بكل من قمودة والساحل وباجة وزغوان وغيرها. وبالتالي، تحدد القرية بالمعنى المقابل للمدينة، على أنها مركز توطين ريفي يفتقر إلى مؤسسات إدارية وإلى سلطة سياسية هامة. وقد تواجدت في السهول والجبال على حد سواء.

* وهي كذلك وحدة استغلال زراعي، قائمة على الزراعات السنوية والغراسات، وفي هذا الصدد، وصف اليعقوبي التعمير بجبل نفوسة

بالعبارات التالية: «ومنازلهم في جبال طرابلس في ضياع وقرى ومزارع وعمارات كثيرة». أما بلاد الساحل، فإنه قال عنها: «بلد يقال له الساحل ليس بساحل بحر كثير السواد من الزيتون والشجر والكروم، وهي قرى متصلة بعضها في بعض، كثيرة»[16].

وثمة صنفان من القرى: الأولى أراضيها تحت سلطة السكان الذين كانوا يديرون شؤونهم بواسطة مجلس القرية المكوّن من المشائخ، غير خاضعين لسلطة كبار المالكين العقاريين، من ذلك قرى جبال نفوسة ودمر ووسلات والأوراس.

أما الثانية، فهي مقر لعدد كبير من العمال الزراعيين الذين كانوا يفلحون الأرض لفائدة كبار الملاّكين التغيبيين، من ذلك ما روته المصادر من امتلاك أحد أعيان القيروان في القرن الثاني هـ / الثامن م، وهو محمد بن مسروق، لعدد من القرى بناحية القيروان. وقد كان أهلها يفدون إليه مقدمين له الولاء باعتبارهم عبيدا له. على أنه ابتداء من القرن الخامس هـ، تحرر أهل هذه القرى، بتلاشي نظام الرق، واندثاره تدريجيا.

وفي الجملة، فإنّ شبكة القرى بافريقية، الموجودة في السهول والجبال، والتي كانت موطنا للمزارعين، هي أبعد من أن تكون متجانسة ديموغرافيا أو مورفولوجيا.

ب) التباين في بنية القرى الإفريقية:

* الاختلاف السكاني: من المعلوم أنه ليس هناك نوع واحد من القرى، وأن الاختلاف كبير بين النواتات الصغيرة التي تحتوي على بضع عشرات من المنازل والبلد الكبير الذي يتجاوز عدد سكانه أحيانا سكان المدن. وقد وضّح ابن حوقل ذلك في اعتباره أن بعض المدن لا ترتقي إلى حجم قرى في إقليم آخر.

وتبعا لذلك، حرص الجغرافيون على استعمال مصطلحات مميّزة

لتحديد الأهمية الديموغرافية والمورفولوجية لقرية ما. ذكر التجاني مصطلح قرية صغيرة أو حقيرة أو قرية بلا معنى[17].

على أنه ليس بإمكاننا رصد الديموغرافية القروية، في مستوى المعطيات المرقمة، ما لم نلتجىء إلى الحفرية الأثرية، ذلك أنه، مهما بذلنا الجهد لتجميع النصوص واستنطاقها، فإنها تظل قاصرة عن توضيح هذه الصورة. وفي هذه المرحلة من البحث، نكتفي ببعض الإشارات المتفرقة الخاصة بالقرى الصغيرة والكبيرة.

ففي القرنين السابع والثامن هـ/ الثالث عشر والرابع عشر م، تعدد ذكر القرى المكونة من بعض العشرات من المساكن، من ذلك أن منزل قديد بالساحل لم يكن يجمع أكثر من ستين رجلا، وقلْ مثل ذلك فيما يتعلق بالقرى المجاورة لمدينة تونس، التي كانت تضمّ ما بين أربعين وستين أسرة[18].

وبالتالي، فإنّ سكان هذا الصنف من القرى المتوسطة لم يكن يتجاوز خمسمائة نفرا، وهو نفس الرقم الذي قدمته الوثائق الوسيطية المتأخرة بالنسبة الى قرى طبلبة والساحلين وهرقلة[19].

ويمثل هذا الرقم بالقياس مع شرق الأندلس نصف عدد سكان القرى المتوسطة التي تحتوي على ألف ساكن، وضعف عدد سكان القرى الصغيرة التي تحوي ما بين عشرة وخمسة عشر منزلا. وهو اختلاف يفسره عدم تماثل المعطيات المناخية والطبيعية والظروف التاريخية.

وثمة صنف ثان من القرى، كبيرة الحجم، وقد أفادت أحيانا من الظرفية العامة في العهد الحفصي، فاستقبلت الفارين من حرابة البدو وعدوانية القراصنة. فقرية جمال، على سبيل المثال، تجاوز عدد منازلها الخمسمائة في القرن السادس عشر م، وهو ما يفوق أحيانا عدد الكوانين ببعض مدن إفريقية في الفترات الحالكة[20].

وحصيلة القول، فإنّ عدد المساكن في القرية يتراوح بين هذين الرقمين: خمسين وخمسمائة، والبون شاسع بين القرية الصغيرة والقرية الكبيرة.

وعلى سبيل المقارنة نذكر القرية الأندلسية في القرن السادس الهجري، التي كانت تشكل وحدة سكنية ووحدة استغلال زراعي، يبلغ عدد سكانها الألف، وتدير شؤونها بنفسها، عن طريق الجماعة، ويؤكد أحد الدارسين أنها نادرا ما كانت عرضة لاستغلال الفئات المالكة الحضرية، وأن أغلب الأراضي كانت بيد الرعية، حسب عبارة ابن الخطيب، وهو ما تثبته السجلات المسيحية لتقسيم الأرض (Repartimiento)، التي تتحدث عن ملكية صغيرة ومتوسطة للأرض بيد أهل القرى، وتأتي كيفية توزيع النظام الجبائي دليلا آخر على أن المزارعين كانوا في علاقة مباشرة مع الدولة، عن طريق الجماعة الريفية التي لها من التجانس والانصهار ما يمكنها من التصدّي للضغط الحضري أو المخزني المحتمل، دونما وجود نظام إقطاعي، أو سيطرة لكبار الملاكين على الضياع.

فالقرية الأندلسية حينئذ تختلف في جوهرها عن المُنْيَة المخصصة لأملاك السلطان، وعن الضيعة التي تعتبر شكلا من أشكال الملكية العقارية داخل قرية ما[21].

على أن هذا الأنموذج الأندلسي لا يتفق تماما مع الوضع بإفريقية. فلئن كانت القرية الإفريقية أساسا مزدرعا ووحدة إنتاجية، على غرار القرية الأندلسية، فقد مثّل الرقيق في الحقبة المبكّرة ثمّ الخمّاسة في العهد الحفصي عنصرا الإنتاج الأساسي، ولم تكن الملكية الصغيرة ذات أهمية، إذا اعتمدنا على أقوال المشرعين في هذا الخصوص، وحسبنا هنا ذكر ما قاله البرزلي من أن «الغالب على قرى إفريقية عدم التملك»[22].

كما تميزت القرية الإفريقية في العهد الحفصي بأهمية حركيتها، إذ

غيرت الكثير منها مواضعها، مفضلة الأماكن المنيعة عن السهول، واحتمت أخرى بالأسوار والجدران، وإن كانت أقل صلابة من أسوار المدن، خوفا من هجومات النصارى وحرابة البدو، كالأسوار من تراب التي أحيطت بها طبلبة و منزل أبي النصر.

وليس نادرا أن يلجأ أهل القرى إلى مغادرة ديارهم وترك أملاكهم، وينزحوا إلى أماكن أخرى، في مأمن من البطش والتعدي، أو من شبح الجوع والوباء وشتى الكوارث البشرية والطبيعية، حتى أن القرية لا تعمر طويلا، وتتحول إلى خراب، أو أن تعمد جماعات أخرى إلى أخذ مكانهم وحوز الملكية[23].

ونعتقد في هذا الصدد أن العمل الأثري قادر على حل ألغاز شتى، وتوضيح الصورة الحقيقية لحياة هذه القرى واندثارها، وكيفية نهايتها المأساوية، سواء كان ذلك نتيجة العنف البشري الذي يترك بصماته، مثل الحرب والحرق والتدمير، أو الآفات الطبيعية مثل الجفاف والزلزال[24].

والقرية بإفريقية مختلفة عن المدينة في طبيعة عمرانها وبنيتها ووظائفها، وقد ظل المسجد الجامع، أحد عناصر التمفصل بين الاثنين.

على أن هذا العنصر وحده لا يمكن أن يكون كافيا للتفرقة بين المدينة والقرية، ذلك أن كثيرا من القرى كانت مزوّدة بمسجد جامع، سواء أن اشتركت القرى القريبة من بعضها في بنائه، أو تأسّس داخل القرية الواحدة عدد من الجوامع، نتيجة النمو السكاني أو لاختلافات عشائرية[25].

وتأتي الأهمية السكانية عاملا آخر في التفرقة بين الاثنين، ولئن قُوّم سكان القرية الأندلسية في حدود الألف، فإنّ نظيرتها الإفريقية في أواخر العصر الوسيط لا يتجاوز عدد قاطنيها الثلث، أو على أقصى تقدير النصف.

وفي الجملة، فإنّ امتداد النسيج الحضري وتواصله، وإحاطته بسور، وتوفّر المنشآت الأساسية من مسجد جامع وسوق قارة و مدرسة (إذ ارتبط

مفهوم القرية بالجهل)، وعدد السكان وكثافتهم، كل ذلك يعتبر محور التمفصل بين المدينة والقرية، وهو ما تنبّه إليه الونشريسي منذ أواخر العصر الوسيط[26].

ج) **المعالم والعمارة في القرية الإفريقية**: أهمها المسجد الجامع والحمام والفندق ومركز التعليم (كتّاب أو زاوية) وبعض المتاجر والسّور والمنشآت المائية. وهي بهذا تنقل النموذج الحضري، لكن بطريقة جزئية لصعوبة توفرها بالكامل في قرية واحدة.

* العمارة الدينية والثقافية: حدّد الفقهاء شروطا لقيام المسجد الجامع، أهمها: توفر عدد معين من المنازل والأسر، عشرين حسب البعض، وخمسين حسب آخرين، وإقامة المساكن في مجال محدود، ووجود بعض المعالم الأساسية مثل السوق والسور[27].

ولئن تقاسمت بعض القرى الصغيرة المتجاورة نفس المسجد الجامع، فالغالب أن لكل قرية مسجدها الخاص، باعتباره مركز الجماعة المحلية، ومعيارا للتمييز بين سكان القرية والملكية الزراعية، من ضياع وهناشير وغيرها. ورد في نوادر ابن أبي زيد ما يلي: «قال ابن القاسم عن مالك: فإنّ كان فيها بيوت متصلة وسوق، فليجمع أهلها، وإلا فلا. ومن كتاب ابن حبيب، قال مطرف وابن الماجشون عن مالك أن ثلاثين بيتا أو ما قاربهم جماعة. قال ابن حبيب: إذا كانوا أقل من ثلاثين من قرية واحدة فلا يجمعوا. وإذا كانت قرية ليست من قرى التجميع وحولها قرى صغار، فاجتمع من حولها إليها، فلا يجمعوا حتى تكون القرية ضخمة فيها نحو الثلاثين بيتا وإلا فلا»...

وذُكِر لابن سحنون القرى التي أحدثت بها المنابر، فأنكر ذلك. قال: «ومن جمع فيها فلا يعيد لاختلاف في ذلك. ولو كان ذلك واجبا لأقامها لهم سحنون، إذ ولي كما أقام في قلشانة وصفاقس وسوسة»[28].

ومن الملاحظ أن عددا من قرى إفريقية وجد بها جامع، أطلق عليه جامع البلد أو جامع القصر. وهو مكون في الأصل من بلاطتين أو ثلاث، وأسكوبين أو ثلاثة. وثمة قرائن عديدة تجعلنا ننسبه إلى الحقبة الإسلامية المبكرة، من بينها مستوى التبليط، والتصميم وتقنيات البناء والمواد المستعملة من سواري وتيجان، فضلا عن النقائش الكتابية والوثائق النصية.

أما الزوايا، فإنها برزت في بوادي إفريقية وقراها ومدنها، على حد سواء، ابتداء من القرن السابع هـ/ الثالث عشر م، وذلك بسبب وظائفها المتعددة: إيواء الغرباء والبؤساء وإطعامهم، وتأمين الحواضر والأرياف، ومراقبة السواحل والتعليم و التعبّد.

ولم تكن بعض القرى التي حملت اسم وليّ سوى زوايا ريفية في الأصل. وقد شهد بعضها الآخر نموّا سكنيا تحت تأثير هذا العامل فيما بعثت أحيانا أخرى بعض القرى المندثرة حاملة اسمًا وطابعًا جديدين، فمَلّول المندثرة في القرن الرابع عشر عوضتها قبة أبي النور، وأبّة التي غاب ذكرها في آخر العصر الوسيط أصبحت تسمى الدهماني وجبل المنار صار ينسب إلى أبي سعيد الباجي، إلخ[29].

* المعالم الأخرى: منذ الحقبة الكلاسيكية، كانت بهذه القرى حمّاماتها وأسواقها، بل وفنادقها، والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر من بينها رقّة (أم الأصابع) ومنستير عثمان ومرماجنة ومسكيانة. إلا أن التوجه نحو تحصين القرى لم يتجلّ بوضوح إلا في آخر العصر الوسيط، على إثر الشعور بانعدام الأمن.

مما أجبر بعض القرى على تغيير موضعها، والإستقرار على مرتفعات منيعة، مثل القصور والقلاع بجنوب إفريقية الشرقي، فيما اختفت قرى أخرى وهجرها أهلها، بعد أن عجزت عن مقاومة مخلفات الحروب والمجاعات والأوبئة. وفضلت أخرى وخاصة منها الواقعة في السهول والسواحل،

والمعرّضة أكثر للتعدّي، بناء أسوار وجدران من الطابية، أو الاحتماء بتحصينات قديمة أو مستحدثة مثل الرباطات والقصور والأبراج وأحيانا المساجد الجامعة والزوايا(30).

وقد انعكست هذه التحصينات على الطوبونوميا القروية،التي اختلفت باختلاف العمارة العسكرية، من قصر وقلعة وبرج وحصن وزاوية. وهو ما يفسّر ضرورة معالجة تصنيف القرى النّوعي انطلاقا من مقياس الأجهزة الدفاعية.

وفي النهاية، فإنّ القرية تكرّر جزئيا وبصفة مصغّرة النموذج الحضري، بما فيها التحصينات، التي لا تخلو منها أحيانا. إلا أن تواجد المعالم الإدارية والسياسية بالأولى، وانعدامها بالثانية هو الاستثناء الأساسي الذى يفرق بين الاثنين.

2 ـ أصناف القرى:

أ) المنزل:

- يرادف في الأصل المسكن والدار، وقد استعمله الجغرافيون في صيغة الجمع، للدلالة على السكن الريفي، وخصوصا القرى. فقد جاء في الاستبصار مرادفا لمعنى قرية: حول قفصة يوجد ثمانية عشر منزلا وقرية(31).

وعندما ارتبط ذكره باسم المكان، لا يعدو أن يكون قرية صغيرة أو مجشرا. فقد ذكر التجاني منزل بشري، وهو كذلك بلدة، ومنزل المجزم واحة مكونة من مساكن أكثر أهمية مما يوجد بالبادية، و منزل تبليو الذي أحيطت مساكنه القليلة بغابة(32).

ونجد نفس المعنى في كتاب الاستبصار، عند حديثه عن ناحية قفصة، إذ ورد ما يلي: «ولمدينة قفصة غابة كبيرة قد أحاطت بها من كل ناحية مثل الإكليل، في تكسير دائرتها نحو عشرة أميال، فيها من المنازل التي تعرف

بالقرى 18 منزلا. وعلى الغابة والمنازل والكل حائط يسمونه سور الغاب»[33].

- كما عنى هذا اللفظ المرحلة في المسلك أو الطريق، قال البكري، في حديثه عن مُجْقَة، التي تبدو الشكل المعرّب لـمُزُق القديمة: (MUZUC): وفي الطريق بينها وبين القيروان منزل يقال له مُجُقَة[34].

- وفي حالات أخرى، اقترن مدلول المنزل بأسماء الأشخاص أو القبائل، وهي صيغة انتشر استعمالها بإفريقيّة في العهد الأغلبي، وقد ارتبط وجودها بأسماء كبار الملاكين العقاريين، مما يفسّر أن استعماله كان شائعا بالبلاد الساحلية القريبة من القيروان، وأن انقراض الضيعات الكبرى في العهد الحفصي أدّى إلى تراجع هذه التسمية، وانحسارها[35].

وهذه قائمة المنازل الوارد ذكرها منذ العهد الأغلبي:

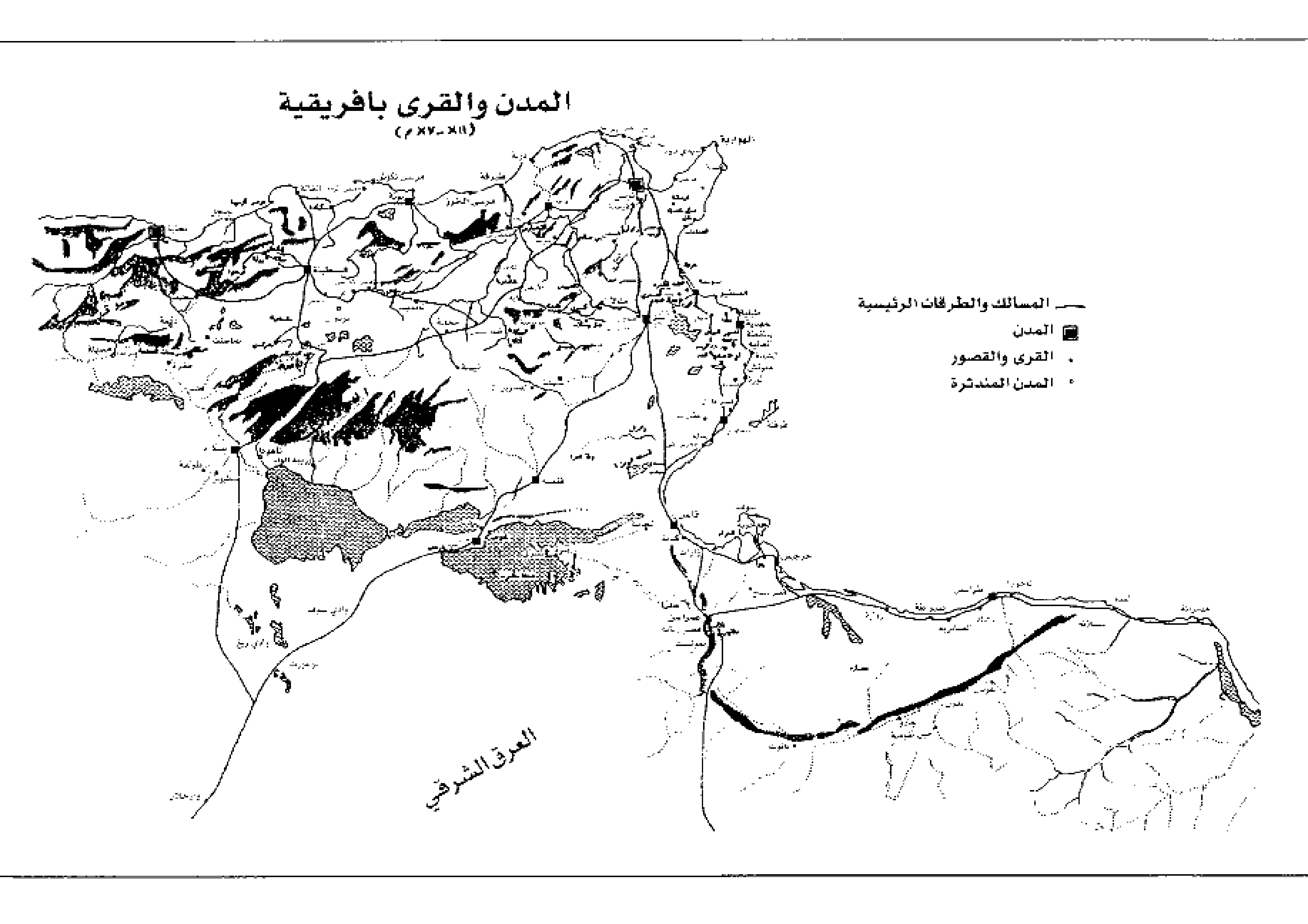
- منزل سحنون: نسبة إلى الفقيه سحنون بن سعيد وقد اندثر الاسم في العهد الحفصي، وأصبح يسمى بني خلاف.

- منزل كامل: ورد ذكره في البكري، لكننا لا نملك عنه معلومات في العهد الحفصي. وهو الآن آهل بالسكان، ويبدو أن موقعه القديم يناسب المكان المسمى طرّش. وتدل عدة مؤشرات طوبونومية على ملكية العرب بالناحية المحيطة به، مثل ابن الجارود ودار غالب وقرى بني ربيعة وبني كلثوم.

- منزل قديد: نشأت به زاوية في القرن السابع هـ / الثالث عشر م، بناحية الكنائس. كانت به نحو ستين أسرة. لكنه زال بعد ذلك في تاريخ غير محدد.

- منزل قاسم: موقعه قرب قديد، عرف نفس المصير.

- منزل أبي النصر: كان عامرا في مطلع القرن الثامن هـ / الرابع عشر م،


المدن والقرى بافريقية
العرق الشرقي
المسالك والطرقات الرئيسية
المدن
القرى والقصور
المدن المندثرة

ومحاطا بسور. واندثر بعد هذا التاريخ، نتيجة أزمة أواسط القرن الثامن على ما يبدو.

- منزل بني خيرة: من عمل المهدية، ولعلّه يوافق عقلة بني خيرة الحالية. ذُكِر في القرن السابع هـ، ثم اندثر.

- منزل بني معروف: من نفس الوطن،ونسبت إليه سبخة بني معروف في العهد الفاطمي، وعرف المصير نفسه بعد أن كان عامرا في القرن السابع هـ.

وفي النهاية، فإنّ بعض هذه المنازل قد ذكرت في فترات الاستقرار، منذ العهد الأغلبي والزيري، وصولا إلى بداية الحقبة الحفصية. و عرفت أحيانا مصيرا سيئا، في حقبتين أساسيتين: الأولى في خضم الصراعات المميزة للقرنين الخامس والسادس هـ/ XII-XI م، وما نجم عنها من التخلي عن البنى الزراعية التقليدية، واندثار الملكية الزراعية الكبرى التي كانت سببا في نشأة هذه المنازل الخاصة بالعبيد الأقنان المستغلين للأرض. أمّا الثانية،فهي تفسّر بالأزمة الكبرى للقرن الثامن هـ/ الرابع عشر م.

ب) السكن المحصن:

لقد كان مصطلح القصر مستعملا بدوره منذ العهد الأغلبي، للدلالة على الحصون والأربطة التي كانت قائمة على طول الشريط الساحلي، أو على المخازن الجماعية والنواتات السكنية المحصنة التي تتسع لبضع عشرات من الأسر، مثل قصور الجريد. غير أنه يعسر التفرقة بين وظائف القصر السكنية والعسكرية،خصوصا إذا بلغت مساحته نحو الهكتارين، حسبما بيّن ذلك أحد الباحثين بالنسبة إلى الحصون البيزنطية[36].

* القصر في السهل، قرية محصنة: لا تعدو أن تكون تحصينات هذا الصنف من القصور جدارا خارجيا يحيط بمنازل متراصة قائمة حول باحة متوسطة، لها مدخل وحيد. وهو أمر نفترضه من خلال ما نعرفه عن القصور

الجبلية، وعن العدد الكبير لقصور قفصة في القرن السادس هـ / الثاني عشر م: مائتين حسب الاستبصار، من أشهرها قصرا شقراطس ولالة. وفي بلاد المزاب، ورد ذكر قصور ذات نخل تسمى وارجلان وتوات وتمنطيت وقصور تيكورارين التي يبلغ عددها ثلاثمائة في واد واحد[37].

وقد تواجدت هذه القرى المحصنة المسماة قصورا في عدة جهات من إفريقية: فقد ذكر حصن بني بهلول بحامة الجريد. وتحدّث الإدريسي عن «قرى كثيرة منازل وقصور يسكنها قوم بواد» على مقربة من المهدية[38].

و تكونت كل من الزارات وجرجيس، بناحية قابس، من ثلاثة قصور. وفي نفس هذا السّياق، تحدث التجاني عن قصور السّاحل قائلا: واكتنفنا في أثناء هذه الرحلة من اليمين و الشمال قصور متفرقة وقرى كثيرة قد أخلتها العرب وأجلت ناسها. أما برشانة، فإنها كانت قرية صغيرة ذات قصور متفرقة.

ويتضح من خلال هذه النماذج أن القصر هو مجال للسكن محصن، ظهر منذ بداية العصر الوسيط، لكنه عرف انتشارا واسعا ابتداء من القرن السادس هـ / الثاني عشر م، نتيجة انخرام الأمن بالبادية الإفريقية. وأصبح الشكل الأساسي للإسكان في السهول والجبال، على حد سواء.

وقد اخترنا القصور ببلاد الساحل نموذجا لهذا الصنف، إذ ذكر بها عدد كبير من القصور: قصر الكنائس و قصر الوردانين وقصر جمال و قصر الجم وغيرها. ولنا في ترجمة أحد أعلام القرن الخامس هـ الأباضية، أبي محمد ماكسن، وصف دقيق لعمارة القصور السكنية، لما ذكر أنه كان في الساحل مع أصحابه حتى انتهى بهم المساء إلى قصر مغلق، فطلبوهم أن يفتحوا لهم فأبوا[39]...

وفي الجملة، لئن وجدت بعض هذه القصور منذ بداية العصر الوسيط، فإن فاعلية هذه التحصينات لم تتبلور إلا في أواخره، على إثر ازدياد

الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وهو ما يفسر استمراريتها، وتواصلها، خلافا لكثير من المنازل والأسواق التي اندثرت.

* القصر في الجبل، مأوى للسكان ومخزن للحبوب: تموضعت أغلب هذه القصور على مرتفعات الجبال جنوب شرقي إفريقية (جبل دمر وجبل نفوسة). وشكلت الغرفة الوحدة الأساسية في القصور المعدة لخزن الحبوب، وقد أخذت في الغالب شكلا مستطيلا، ذات عمق يصل من أربعة إلى خمسة أمتار، وارتفاع يبلغ مترين. أما المنازل المعدّة للسكن، فإنها جاءت على تصميم مغاير، فكانت في الغالب منقورة داخل الصخر، في شكل غيران. ويحتوي المنزل الواحد على غرفة أولى يبلغ عمقها ثمانية أمتار، وهي معدّة للسكن، تليها ثانية يبلغ عمقها حوالي نصف الأولى، وهي مخصصة لوضع المؤونة. على أنه لا يوجد نموذج واحد لتصميم المنازل الكهفية.

ولئن تبقّى عدد كبير من هذه القصور، فإنّ البعض منها فقط ثبت انتماؤها إلى العصر الوسيط، مثل قصور تمولست وزناتة وقطوفة. أما البقية فإنها تحتاج إلى بحث أثري مدقق. وفي الجملة، فإنّ هذه القصور الجبلية كانت موطنا للبطون والعشائر شبه الرحل، التي تحتمي بها عند الحاجة، وتودع فيها مؤونتها، جاعلة منها في كل الأحوال نقطة التقاء لأفراد القبيلة. ولذا لا غرابة أن تقترن تسميتها بعشائر بربرية وعربية، مثل بني خزر وبني قطوفت وزناتة وبني دباب وأولاد سلطان وأولاد شهيدة، أو بأعلام بربرية مثل تمولست وماطوس.

* نشأة قرى حول قصر الرباط: شهدت هذه الحقبة الأخيرة من العصر الوسيط بروز نواتات سكنية حول الحصون والرباطات الساحلية، وتطور التمدين بهذه الحصون، لتوفّر المعطيات الاقتصادية والأمن بها. ومن الأمثلة على ذلك نذكر: قصور اللوزة وزياد ونقطة و المحرس وقصر كتانة الذي

قال عنه التجاني:

«قرية صغيرة ملتفة الشجر حسنة المنظر كأنّها بستان واحد خضرة ونضرة، وعامة شجرها الزيتون، وكان غرسه بها أيام ولاية الأمير أبي زكريا على قابس سنة أربع وعشرين، ولأهلها قصر كبير يأوون إليه»[40].

وبالتالي، لئن عرفت إفريقية مؤسسة القصر منذ بداية العصر الوسيط، فإنّ القرية - القصر لم تتبلور ملامحها إلا في أواخره، لما استفحلت الاضطرابات الاجتماعية، وازدادت عدوانية القراصنة الأوروبيين بحرا.

- **الحصن والطرش والبرج:**

* تشابه معنى الحصن في الحقبة الأولى مع القصر، إذ استعمل للاحتماء في فترات القلاقل[41]. كما ذكر في العهد الحفصي، للدّلالة على توطين ذي صبغة عسكرية، من ذلك حصن زرمدين وحصن الجم. وقد لا يقتصر دوره على حماية القرية الموجودة داخله، إنما يقوم بدور الحامي لمنطقة كاملة، على غرار نظام الحصون بالأندلس. وقد ذكر لنا التجاني مثالا، نورده كاملا لأهميته. قال في هذا الصدد: «وانتقلنا من البئر المذكورة يوم السبت إلى الحصن المعروف بحصن سلمة، وهو من أرض مسلاتة. فرأيتُ ملجأ، وهو على أعلى جبل، وقد دارت به دور كثيرة، وتحفّ بهذا الجبل مغارس زيتون وكرم ومزارع، وهي كلها في ثنايا وأودية بين جبال وعرة،و تحت هذه القرية في قاعة مستوية قرية صغيرة تعرف بتاغرمت، وبها مباني ضخمة بالنسبة إلى تلك القرى»[42].

وكثيرا ما أصبحت الحصون نقاط ارتكاز لبناء المنازل وإعادة التعمير،إبّان الفترات الحرجة. وهذا مثال على ذلك: «وسئل (البرجيني) عن حصن نقطة من عمل صفاقس في المائة الرابعة لسكنى الصالحين فيما يذكر، ثم لم يبق منهم اليوم أحد، حتى أن الحصن على حاله قد وجد ليس فيه إلا واحد على ما ذكر، فبنى حوله دور، فصار هو حصن لهم يمنعون فيه

ما يخاف عليه من خزين ونحوه ويلجأون اليه عند الخوف من الأعراب وعذو الدين، ولولا هو ما عمّروا ذلك الموضع من الخوف المذكور، فهل يجوز لهم ذلك حتى يوجد من يعمره على الوجه الذي حبّس له أو يبقى خاليا؟ مع أنه إذا خلا يُخشى عليه الانهراس والسقوط، وإن منعناهم منه أدى ذلك إلى انتهاب الأعراب لهم، وخارجه أرض محبسة». .[43].

وإضافة إلى فاعلية الحصون في حماية المسالك البرية، فإنها قد لعبت دور مراقبة السواحل وحماية تجار البحر، من ذلك ما ورد ذكره في إحدى النوازل من أن بعض المرابطين بالحصن المعروف بالرّكام أخبروا سفينة إفريقية قادمة من صقلية بأن مراكب النصارى قريبة من الموقع، فالتجأ التاجر الذي كان بها إلى الحصن حيث أودع بضاعته وسلمها لقائد الحصن[44].

على أن هذه الحصون والأربطة شهدت إهمالا كبيرا في القرنين الخامس و السادس هـ، كما بين ذلك البرجيني الذي أجاب عن النازلة السابقة بقوله: «ما ذكرتم هو شأن المحارس اليوم، فإنّا لله وإنا اليه راجعون». وأصبحت في بعض الحالات لا تقوم بدور الحماية، بقدر ما تشكل خطرا أمنيا على الجهة، حتى أن المشرّع بافريقية الحفصية أحلَ إزالتها، أسوة بما قام به صلاح الدين من هدم سور عسقلان وبيت المقدس، حتى لا تكون منعة للعدو. فقد أفتى البرزلي أن تجريد العدو من التحصينات والأسوار يسهّل إخراجه، قائلا بالخصوص: «إن كل حصن يلي بلاد العدو ويخاف عليه منهم، فإنه يهدم». وفعلا، حاول البعض العمل بهذا الأمر بالنسبة إلى أسوار المهدية؛ لما تكررت الهجومات البحرية عليها في العهدين الزيري والحفصي، لأنه يعسر استرجاعها إذا تمكن العدو من دخولها والتحصن بها. ومعلوم أنه وقع تطبيق ذلك من قبل في خرائب قرطاجنة التي تحصّن بها الصليبيون، ونزلوا بها.

وقد أراد البرزلي سحب هذه النظرية الانهزامية على حصون قوصرة،

وتهديمها بعد إخراج ما تبقى بها من المسلمين، لأنها تحولت إلى قاعدة لأهل الحرب من القراصنة الذين يغيرون على إفريقية وبلاد المغرب. وهكذا أضحى الشعور بالتفوّق الأوروبي في البحر واضحا لدى أهل العصر، حتى باتت هذه الجزر ميؤوسا منها، لا يرجى مصيرها للمسلمين غالبا لاستيلاء النصارى على سائر جزائر البحر وقوّتهم، حسب عبارة قاضي إفريقية[45].

* أما الطّرش، فإنّ معلوماتنا حوله في العصر الوسيط لا تكاد تتجاوز مرحلة الفرضية. ذلك أن هذا السكن القديم (Turris) تواصل ذكره في وثائق العصرين، الوسيط والحديث. والظاهر أنها كانت عبارة عن تحصينات ريفية، تشرف على المسالك الهامة. وإلى أن تتضح هذه الصورة، فإننا نقتصر على ذكر بعض الأمثلة المتبقية آثارها إلى حد الآن:

- طرة: توجد على تخوم الليماس الروماني وهي منذ القديم، واحة من واحات بلاد نفزاوة[46].

- شرّس: قصر ذكره الوزان بين تونس وباجة، على وادي مجردة. وكان يشرف على أراض خصبة، وحوله غابة كبيرة من الزيتون، خرّبه البدو[47].

- طرش: توجد قرب منزل كامل بالساحل[48].

- طرس: موقع ساحلي، بين المهدية وقصور الساف، ورد ذكره في وثيقة حبس ترجع إلى القرن الثامن عشر م (أرض ترس، إلى جانب أرض رجيش وهنشير الرمانيّة)[49].

* البرج، نوع آخرمن السكن المحصن: فضلا عن الأبراج التي تدعّم الحصن أو السّور، يوجد صنف آخر من الأبراج المقترنة بالسكن الضحوي المحصّن. فلقد ذكرت المصادر الأبراج التي يقطنها المزارعون، حسبما ورد ذلك في إحدى فتاوى البرزلي[50].

فالبرج في هذه الحالة يبدو وحدة للاستغلال الزراعي وللإسكان، و هو شبيه في ذلك بالطرش أو حتى القصر. ولعل المالكي ذهب إلى نفس هذا المعنى عندما تحدث عن قرية البرج التي تعرف بقصر زياد[51].

و أخذ معنى آخر في العهد الحفصي، مقترنا بالسكن المحصن الضحوي القريب من المدن، وهو ما يذكّرنا بنظام «الفيلا» الرومانية. فقد انتشرت الأبراج بناحية مدينة تونس، على امتداد مسافة تتراوح من ستة إلى عشرة كلم. وقد وجد أهمها برأس الطابية وباردو ورياض السناجرة ومنوبة وأريانة والمنشية وغيرها[52].

فقد كان الرحالة أدورن شاهدا على انتشار ظاهرة الأبراج بناحية مدينة تونس، إذ ذكر أنه يوجد حولها نحو أربعين ألف بستان ملك لأهل المدينة، وتحتوي كل واحدة منها على بناية جميلة ومرتفعة، تأخذ شكل برج مربع[53].

ووصف لنا الرحالة المصري المعاصر للسابق، ابن عبد الباسط أحد هذه الأبراج المخصصة لكبير التجار الأندلسيين، برأس الطابية بمدينة تونس، وهو عبارة عن قصر فخم تحلّيه تقطيعات الجصّ ولوحات الزّليج البديعة، ونافورات الرخام التي يخرج من فوهتها الماء. وهو بهذا بعيد كل البعد عن أبراج الفئات الحضرية الوسطى، ذات الزخرفة البسيطة، وعادة ما تتخللها كوة، حسبما ذكر ذلك ابن الرامي[54].

و في كل الأحوال، فإنّ لهذا النمط من السكن الحضر-ريفي وظيفة عسكرية واضحة، وهي الاحتماء من غارات البدو، كما أوضحت ذلك إحدى الوثائق الإسبانية المؤرخة سنة 1535م، إذ أشارت بوضوح إلى أنّ الجدران المرتفعة والأبراج الصّلبة شيّدت للتصدّي لغارات البدو[55].

ج) البلد، صنف جديد من السكن الريفي المحصن: لئن قسّمت إفريقية الحفصية إداريا إلى عمالات، على رأس كل واحدة عامل، فإنها مجاليا

تفرّعت إلى عدة بلدان (جمع بلد): فتونس وأحوازها بلد، وكذلك الشأن بالنسبة إلى باجة وناحيتها، والقيروان، والجريد، وطرابلس، والساحل، وبلد العنّاب وقراها، وقسنطينة، وبجاية الخ[56].

على أن مصطلح البلد ارتبط أساسا بمعنى السكن الريفي خلال هذه الحقبة، وهو ما يميز المزارعين المستقرين مقارنة مع البدو الرحّل وسكان المدن، وبهذا كان البلد عنصر ربط بين البدو والحضر، ومحرارا لطبيعة هذه العلاقة، فقد أحيطت بجدار من تراب لصدّ هجومات البدو أثناء فترات التّوتر، وزوّدت بمسجد جامع وسوق ريفية تؤمّها القبائل البدوية، التي غالبا ما تمكنت من بسط نفوذها عليها، وإبعادها عن دائرة تأثير المدينة، حتى إن بعض هذه البلدان كانت شبه مستقلة، وحسب عبارة الفقهاء، «لا تنالها الأحكام الشرعية»[57].

فالبلد مصطلح استعمل بوسط إفريقية خاصة، للدلالة على هذه المستقرات البدوية المحيطة بالمدينة، وهي في ذلك لا تختلف كثيرا عن مصطلح آخر كان مستعملا بالمغرب الأقصى في تلك الحقبة، وهو المجشر، الذي كان يطلق في الأصل على منازل البدو، ثم شمل معناه التجمّعات السكنية الصغرى أو الكبرى، التي تشاد فيها منازل قروية، من طين وجص، بعيدة عن تنميق الحواضر وزخرفتها[58].

ويتضح لنا من خلال هذا العرض الاصطلاحي مدى تعدّد المفاهيم الخاصّة بالتّعمير لدى المجتمعات الزراعيّة، وأهميّة إحداها، وهو القصر.

ثالثا: عمارة القصور بجنوب إفريقية

لغة: قَصَره على الأمر قصرا أي ردّه وقصرت نفسي على الشيء إذا حبستها عليه وألزمتها إياه، وقصر الشيء يقصره قصرا: حبسه، القصر من البناء، وأما اصطلاحا فقد اقترن القصر بالعمارة.

والحقيقة إن موضوع القصور ما انفكّ يثير اهتمام الدّارسين، بحثًا عن خصائصها وعن جذورها وعن علاقتها مع سائر العمارة المدنيّة (مثل الخانات والقرى السكنيّة). وقد بيّنت إحدى هذه الدّراسات أنّ عددًا من الخصائص المعماريّة التي نجدها في الحصون البيزنطيّة (Castella)، ثمّ في القصور الأمويّة والرّباطات مثل الجدار الخارجي المربّع الشكل، والمزوّد بأبراج دائريّة في الزّوايا ووسط كلّ جهة، والصّحن المتوسّط وغيرها عُثر عليها في آسيا الوسطى (تركستان وأوزبكستان) منذ الألفيّة الثانية ق م. واستمرّ تواجدها في العهد السّاساني وبداية الإسلام (القرن الثاني هـ/ VIII م) في رباطات بيقند الواقعة جنوب غرب بخارى، وقد تعدّدت وظائفها، فكانت في الآن نفسه حصونًا عسكريّة وخانات، وأحيانًا أخرى عمارة ذات وظيفة حضريّة.

ولئن كان من العسير التّدليل على العلاقة القائمة بين القصور القديمة في آسيا الوسطى ومثيلاتها في بلاد المغرب، فإنّ ليزين (A . Lézine) بيّن أن هذه الرباطات شيّدت وفق النموذج الذي ظهر في بلاد الشام والعراق. وعموما عرف المجال المغربي أنماطًا عديدة من الحصون والقصور، البعض منها ذو وظائف عسكريّة، والأخرى اقتصادية وسكنيّة. وهو ما حدا بنا إلى محاولة رصد أهمّ خصائص هذه القصور - الرباطات، والقصور -المخازن، انطلاقا من وثائق جديدة، أثريّة وتاريخيّة[59].

1 - المجال الذي شيّدت فيه القصور: جبال جنوب شرقي إفريقيّة:

تعتبر جبال دمّر ونفوسة بجنوب شرقي أفريقية نموذجا لهذه القصور الجبلية التي اتخذت أشكالا متعددة. وقد فضلنا أخذ عينة من هذا المجال الواسع، والانطلاق من جبل دمر وتحديدا من تطاوين.

أ) التسمية: تطاوين أو تِطّاوين سابقا هي كلمة بربريّة مكوّنة من الجذع تيط ونهاية الكلمة اوين شأنها في ذلك شأن كلمات عديدة: مدنين -تغرمين-

سوفجّين- وتيط تعني العين، وتِيطاوين: العِينان والتّشابه بيّن بين تِطاوين وتطوان بالمغرب الأقصى. وهو أمر له مغزاه، يدلّ على وحدة الحضارة في بلاد المغارب.

تقع تطاوين في أسفل سفح الجبل بجنوب افريقيّة، الممتد من جنوب قابس إلى السّرت، والذي يكوّن ثلاث مجموعات متناسقة ومتناغمة: سهل جفارة، وجبال مطماطة ودمّر ونفوسة، والظاهر. وهذه التضاريس المسمّاة بتضاريس «الكويستا»(Cuesta) تتكامل فيها عناصر ثلاثة أساسيّة للحياة الاقتصادية والاجتماعية: رعي الماشية وغراسة الأشجار (زيتون وتين) وزراعة الحبوب. وإذا كانت تلالت (Talalati) وهو اسم معهود في بلاد المغرب: (تلا-لالوت) المركز المحصّن في العصر الروماني الموجود في أعلى الجبل، على خط التّخوم ((Limes Tripolitanus) عنصر فصل بين القبائل المغربيّة التي دحرت خارج التخوم (أي جنوبه) والمناطق الخصبة التي سيطر عليها الرّومان، فإنّ هذا الأمر لم يعد له مبرّر في العهد الإسلامي بعد أن أصبحت الصحراء عامل ربط واتّصال مع افريقيا الغربيّة والوسطى، وأدخلت هذه المناطق في الدّورة الاقتصادية المغربيّة. من هنا نفهم تحوّل مركز الجبل من تلالت إلى تطاوين، من مكان محصّن في الأعلى إلى آخر قريب من السّهل حيث تلتقي مجموعة من الأودية، ومن مسالك المرور نحو الشرق وبلاد السودان.

وفي كلّ الأحوال فإنّ التّاريخ هنا مقترن أيّما اقتران بجغرافية المكان وتضاريسه تحديدا. فكلٌّ من تلالت وتطاوين تقعان على جبل أطلق عليه جبل دمّر. وقد اقترنت تسميته بالقبيلة، شأنه في ذلك شأن جبل انفوسن (نفوسة). فدمّر هي اسم لقبيلة زناتيّة وهي كذلك اسم لامرأة في القرن الأوّل هـ[60].

أمّا عن حدود هذا الجبل فهي متغيّرة بتغيّر الزّمان. فكاف دمّر حاليًا لا

تعدو أن تكون موقعا أثريًا شمال بني خداش حيث توجد مساكن حفرية ومسجد كاهفي وقصر. وهي بهذا مقتصرة على جبل الحوايا الحالي[61].

ونعتقد أن جبل دمّر في القرن الخامس هـ/ XI م يشمل جبل مطماطة والحوايا، تاركا بقيّة المجال الجبلي لتسميتين أخريتين: جبل تمولست وهو متطابق مع الجبل الأبيض (ويحتوي على تمولست وتطاوين وغيرها) وجبل زنزفت الواقع غربي تمولست (وزنزفة بدورها قبيلة)، ويبدو أنّه يتناسب مع جبل الدّويرات[62].

وإذا كنّا نرجّح أنّ هذا التّقسيم الثلاثي لتسمية الجبل مرتبطة بفترات الضعف السّياسي والتّفكّك، فالثّابت أنّ تسمية دمّر شملت كامل الجبل من جنوب قابس إلى الحدود الحالية (جبل نفوسة)، نحو مسيرة سبعة أيّام في الحقبة الإسلامية الأولى.

وهكذا نفهم انتقال التسمية من الكلّ إلى الجزء. .

ويتراوح ارتفاع هذا الجبل بين 300-600م، من الشمال إلى الجنوب، وهو قليل العرض، يكوّن انحدارًا قويًا مع سهل جفارة والأعراض، فيما يتواصل في اتّجاه الغرب في انحدار ضعيف: مجال الظّاهر، الذي ينتهي برمال الصّحراء الممتدة على عمق 400 كم، دون ماء، مكوّنة بذلك حاجزًا طبيعيًا.

على أنّ هذا الجبل الذي أشرف على طريق جفارة وأدار بظهره للصّحراء، لا يعني أنّه كان منقطعا عن بقيّة الواحات الغربيّة أو بلاد السّودان الغربي، إذ يقع المرور إلى هذه البلاد عبر نفزاوة والجريد أو الطريق الغدامسي.

ب) الموقع الجغرافي- اقتصادي والسياسي:

لم تتعرّض كتب الجغرافية (المسالك والممالك) إلاّ نادرًا إلى هذه

الجبال، التي غالبا ما اعتبرت من نواحي مدينة قابس، وذلك نظرًا إلى الاختلافات والنّزاعات المذهبيّة والاجتماعية.

ورغم هذا الصّمت، فقد اكتست أهميّة استراتيجيّة لكونها حلقة من حلقات الرّبط الأساسيّة بين بلاد المغرب وبقيّة البلدان الإفريقيّة (بلاد السودان) والمشرق:

- فهي تشرف على سهل جفارة الذي تمرّ منه قوافل التجّار والحجيج والعلماء والجيوش نحو الشرق.

- وتتصل جنوبا ببلاد السودان الأوسط والغربي عبر جبل نفوسة أو الطريق الغدامسي.

- وترتبط شمالا ـ عبر سهل جفارة أو نفزاوة والجريد ـ بباقي بلاد المغرب: إفريقيّة والمغربين الأوسط والأقصى.

- كما كانت العلاقات قوية بينها وبين مسلك أفقي للواحات يبدأ من قابس فنفزاوة والجريد، وينتهي في سجلماسة، مروراً بوادي سوف وأريغ وورجلان.

- وارتبطت بخليج قابس وخاصّة بجزيرة جربة، ممثّلة بذلك العمق البشري الاستراتيجي للمناطق السّاحلية التي تعرّضت إلى عديد الهجومات.

وبالتّالي، لمّا اندثرت التّخوم القديمة (Limes Tripolitanus) التي كانت تمرّ من هذه الجبال، وعوّضتها مناطق ثغريّة جديدة على السّواحل، أدخلت الصّحراء في الدورة الاقتصاديّة النّشيطة للدّولة العربيّة، ولم يعد جبل دمّر مجرّد حصون تعكسر فيها الجيوش للمراقبة، إنّما تحوّل إلى نقطة تمفصل للمسالك الفاعلة في ذلك العصر.

ج) القبائل المؤسّسة:

كثيرا ما تناولت المدرسة التقليدية المسألة بطريقة أحاديّة مركّزة على

التناقض بين البربر والعرب، متناولة إيّاها من الوجهة الإثنيّة الصّرفة. والحقيقة إن جوانب عديدة، ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسيّة وقع إهمالها في هذا الملف، إذ أضحى الاندماج الظاهرة الغالبة في هذا المجال. فكيف تمّ ذلك؟

- قبيلة بني دمّر: ذُكرت غرب بلاد الزّاب بالمغرب الأوسط في القرن III هـ؛ IX م وهي بطن من بطون زناتة الخوارج.

ومنذ الحقبة المبكرة تحدّثت المصادر عن بني دمّر وجبل بني دمّر بالجنوب الشرقي من إفريقيّة.

واعتمادًا على رواية أبي محمّد البرزالي الإباضي، العالم بأنسابهم، أورد ابن حزم (ت 456هـ) أصولهم[63].

أمّا عن تسمية ورغمّة، فهي لم تظهر في بداية العصر الحديث كما ذهب إلى ذلك أحد الدّارسين، إنّما ذكرت لأوّل مرّة منذ سنة 430 هـ/ 1038م. غير أنّ تسمية جبل دمّر ظلت سائدة، ولم تبرز ورغمّة إلاّ في العهد الحفصي[64].

وإذ ذكر التّجاني في بداية القرن الثامن هـ/ XIV م فرعًا من فروع ورغمّة شمال الجبل، وهي غمراسن، فإنّ صاحب كتاب مفاخر البربر (كتب سنة 712هـ/ 1312م) تعرّض إلى زناتة قائلاً: « كان منهم بالأندلس بنو الخرّوبي وبنو اللّيث وبنو يفرن وبنو برزال وبنو دمّر وبنو خزر. كلهم بالأندلس في الفتنة البربرية في حدود الأربعمائة للهجرة».

أمّا ابن خلدون فقد خصّ دمّر بهذه الفقرة: « بنو دمّر هؤلاء من زناتة وقد تقدّم أنّهم من ورسيك بن اديدت بن جانا وشعوبهم كثيرة، وكانت مواطنهم بإفريقيّة في نواحي طرابلس وجبالها، وكان منهم آخرون ظواعن بالضواحي من عرب إفريقيّة. ومن بطون ايدمر هؤلاء بنو ورغمّة، وهم لهذا العهد مع قومهم بجبال طرابلس، ومن بطونهم أيضا بطن متّسع كثير الشعوب

وهو بنو ورنيد بن وانتن بن وارديرن بن دمّر. وإنّ من شعوبهم بني ورتاتين وبني غرزول وبني تفورت.. وبقايا بني ورنيد لهذا العهد بالجبل المطلّ على تلمسان»[65].

وبديهي القول أن تسمية دمر التي أطلقت على كامل الجبل لا تعني إن هذه القبيلة هي الوحيدة المكوّنة للتركيبة البشريّة، إنّما توجد قبائل أخرى استقرّت بالسهول والجبال في جنوب شرقي افريقيّة ومنها:

- لواتة: وهي قبيلة أخرى ذكرت في هذه النّواحي. ومعروف أنّها من القبائل البربريّة القديمة (Illaguenses) التي كانت توجد في خط التّماس بين المشرق والمغرب (جهة برقة).

- لماية وزنزفت ومزاتة وبنو كندل: استقرّت بطون من هذه القبائل بجبال تطاوين وتمولست منذ القرن الثاني هـ/ VIIIم[66].

- قبائل سهل جفارة: فضلا عن قبيلة مطماطة التي نزلت جنوب قابس (بناحية حامة قابس)، فإنّ زهانة ذكرت في أطراف الجبل. أمّا زواغة فإنّ مجالها الحيوي هو سهل جفارة وربّما وجدت بعض عشائرها بالجبل، حتّى أنّ ورغمة نسبت أحيانا إلى زواغة.

كما استقرّ بنو يهراسن التي تحوّل فرع منها إلى جربة بهذه الجهة.

وخلاصة القول، تنوّعت الخارطة البشريّة لهذه الجبال، في ارتباط بأهميّة موقعها الجغرافي.

- القبائل العربيّة الطارئة: لئن لم تشهد فترة الفتوحات استقرارا للقبائل العربيّة بهذه الجهة، باستثناء أقليات يمانيّة شاركت في الحركة الأباضيّة، فانّ التّغريبة الهلاليّة كانت على عكس ذلك، ذات تأثير حضاري قويّ، فقد كان الامتزاج والتداخل البشري هامًا، إذ وقع إثراء هذه الخارطة البشريّة وتطعيمها بعناصر أخرى من قبائل بني هلال وبني سليم. وأضحت البلاد عند ذاك

مجالا لأولاد وشاح، من بني دبّاب بن سليم.

وكانت الجواري والمحاميد قبيلتين متكافئتين في العدد والقوّة، فمهما نقص من إحداهما فارس «بموت أو غيره نقص من الأخرى نظيره»: فهذا التوازن لقبيلتين متجاورتين يفسّر إلى حدّ ما الاستقرار والأمن.

أما عن علاقة السكّان الأصليين بالطارئين على البلاد من العرب، فإنّها بعد فترة توتّر واضطراب طيلة القرن الخامس هـ/ XIم، أصبح التّوازن القبلي سيّد الموقف: فقد كان بين المحاميد وأهل غمراسن محالفة سنة 706هـ/ 1306م، وكان أحد كتبة المحاميد ورغمّي الأصل[67].

ويفسّر هذا التوازن القبلي بكون المحاميد لم يظلّوا على بداوتهم وترحالهم، إنّما شرعوا في الاستقرار منذ نهاية القرن السّابع/ XIIIم في القصور الجبليّة والسهليّة، التي لم تعد حكرًا على السكّان الأصليين.

وقد تمكّن العرب تدريجيًا من الانتشار في الجبل، حتى استقرّ البعض منهم به مثل الحرابة (من زغبة) والمحاميد[68]. وقد تبيّن إذن أن تنوّع الأصول البشرية كان عاملا إيجابيًا للإثراء والتلاقح، ولم يكن عامل انفصال وتفكّك. وهذا ما جسّدته عمارة القصور وهندستها.

2 ـ القصور في جبال بلاد الزّاب والأوراس:

وصف ابن الحاج القصر الخاصّ الذي بناه عثمان بن علي بن أحمد الرّياحي في سفح جبل قرب تيجمانين، بين قسنطينة وباتنة بما يلي: «فرأينا قصرا بديعا قد قامت بذلك الموضع الخلاء عجائب آثاره، كما يذكر أهل القصص من أحاديث خرافته وأخباره. وكان قصرا مفسح الساحة، منخرق المساحة، قد ارتفعت حيطانه من جهاته الأربع بالحجر المنجور المعروف بالعيسوي. . .في قديم الدّهور. . . لا ترميه المجانيق إلا كاد يعدو عليها شرره ويضحك من تفتّت حجارتها تأثيره وأثره. . . وكان بكلّ ركن من

أركان هذا القصر برج لا يصلح أن يكون أوج إلاّ للنسر، وارتفع على بابه برج خامس ناهر اللّمح، أبيض منير كعمود الصّبح، قد لصقت به خراجة مشرفة على الباب، معدّة لدمغ من رام ولوجه بالغلاب. وكانت بداخل القصر ديار محكمة البناء، متناسقة السّكك متسعة الأذراء، أجلّها دار عثمان بن أحمد، وكانت بديعة الاختطاط معجبة الاستنباط، قد قامت من جهاتها الأربع على السّواري الشّامية من الرّخام، ممّا اخترعته ملوك الرّوم قبل الإسلام، وخلّفته بلميس وغيرها عبرة لأولي النهى والأحلام، وحفّت بهذا القصر جنّات تعرف من وجوهها نظرة النعيم وحدائق تسهل ألفات غصونها ألسنة النّسيم. . . وكان عثمان بن علي قد اختصّ من تلك الجنات بأوسعها جنابا وأكرمها انتسابا وأبدعها شبابا. . . ولم يزل به جديد الأنس ناعم البال، جانيا قبل ثمرات الحدائق وثمرات الآمال، متظاهرا بالرّباط، نازعا فيما يزعم عن الهياط والمياط، مشتدًا على لواتة الذين غصب أرضهم، وانبسط في أرجائها بالبناء، فأعظم قبضهم. واجتمعت إليه أفاريق من النّاس ينقادون لحكمه في الظاهر ويأمنون بجواره من معرّة الجيوش والعساكر، ويغيرون من موضعهم تلك على الضعفاء ويكتسحون أموالهم تحت أذيال الظلماء، حتى إذا ركب عثمان دخلوا في مصاف المرابطين، وكانوا في أمرهم من المغالطين. . . »[69].

تلك هي صورة لهذا القصر- الرّابطة الذي يمتلكه أحد كبار الفرسان الرياحيين، ويستعمله للسكن وللاحتماء، وإخضاع قبائل لواتة المجاورة. وقد أخذ شكلا مكعّبا (أو مستطيلا)، تحيط به الأبراج من زواياه الأربعة، محصّن المدخل، ومتّسع الصّحن الذي تنتظم حوله البيوت المعدّة للسّكن.

على أنّ صنفا آخر من القصور وجد في تلك الجهة، وهو المعدّ للخزن. فإذا كان قصر عثمان بن علي بن أحمد الرياحي معدًّا للمرابطة والسكن والاستغلال الزّراعي، فإنّ قصر باتنة الذي امتلكه ابن عمّه: سعيد ابن موسى بن أحمد الرياحي كان لخزن المؤونة. قال ابن الحاج في هذا

الصّدد: « وهذا القصر بناه سعيد بن موسى بن أحمد الرياحي حرصا على الادّخار، واعتمالا في الضّرر والإضرار. وكان سعيد هذا ممّن وصل سبب الفساد بسببه، وتظاهر بالرّباط»[70].

واتّخذ شقيق عثمان، وهو أبو دينار سليمان بن علي بن أحمد من خرائب المدينة الرومانية لميس (Lambèse) قصرًا «شيّده فأحدث بلميس عمرانا»، لكن السلطان المريني استأصلها كما استأصل غيرها، «وأمر بتعفية ما بقي من رسوم القصور اللميسيّة والقلاع التي عطفت عليها وجوه الخيول الوجيهية فتحكّمت الفؤوس في أساسها»...[71].

ومهما اختلفت وظائفها، فقد أحيطت هذه القصور التي اعتبرت أقلّ حجما من الحصون بخندق. قال ابن الحاج واصفا قصر علي بن حكيم، صهر يعقوب بن علي صاحب بسكرة: «وأفضوا إلى قصر بديع، بل حصن منيع، قد أعمقت حفائره وأعليت مظاهره، ونسقت أبراجه، ووعرت أنهاجه... جعله (يعقوب بن علي) مستودع ذخائره، وأحلّه من الغبطة محلّ السّر من خواطره.. فلما نزع يده من طاعة الخليفة..ظنّ أن ذلك القصر ينجيه من جيوش بني مرين، وأنهم لن يصل أسدهم منه إلى عرين»[72].

وإلى جانب هذا القصر، تحدّث ابن الحاج عن قصر ثان ليعقوب بن علي، وهو القصر الجديد بجراية بناحية القنطرة: «فركب مولانا أيّده الله إلى الوطاية الشهيرة المزارع، المنسابة المذانب المفعمة المشارع، واعتام بخيله ورجله الحصن المعروف بالجديد الذي اشتمل بالخصب وراقت جوانبه بالحدائق الغلب...وهذا الحصن كان قرّة عين ليعقوب بن علي وأعظم ذخرا لوال له ووليّ، ومنه كانت أقواته المرغدة، ومراقده المسعفة المسعدة، ومرافقه المنتجة المنجدة»، وكان مصيره الهدم كذلك، «فصيّرت أبراجه قمطريرًا للسنبلة... وأحاطت النيران بخشب السّقف، فضمّتها ضمًا وأكلتها أكلا لمًا»[73].

وغير بعيد عن القصر الجديد، يوجد قصر آخر عامّ سمي فلق، وصفه ابن الحاج بهذه العبارات: «هذا الحصن كان من حصون العرب. . وكان عالي البناء، ذاهبًا كلّ مذهب في الإباء، متناسق الأسوار، مستوسع بمجاثم الجدار، قد عمّقت حفائره قدر ما رفعت أبراجه، وضيّقت موالجه قدر ما وسّعت مجاجه، واستوى أحسن ما استوى معقل أشب ومعتصر على أهل عصره حدب، واحتوى على دور حسنت بها المواقف والمرافق. . واستقرّ بها خدّام العرب كلّ خبير خبيث، مغير غير مغيث. .». ولكن مصيره شابه بقية القصور بأمر من السلطان الذي «أصار حضيضًا مراقيه ومراقبه»[74].

والحصيلة، لئن اقتصر صاحب كتاب القسمة على ذكر خصائص القصور الجبليّة والصّحراويّة في نهاية القرن الخامس هـ/ XI م على إثر الانتشار الهلالي، فإنّ ابن الحاج النميري الذي وصف حملة السلطان المريني أبي عنان على جبل أوراس وبلاد الزّاب سنة 758هـ/ 1356م، قدّم لنا وصفًا دقيقًا للقصور الخاصّة التي كانت بيد رؤساء القبائل الهلاليّة في هذه الرّبوع. وبقدر ما كان المشهد بديعًا، كانت الطامة كبرى، إذ قام السلطان بهدم عدد كبير من هذه القصور التي احتمى بها بنو رياح وسائر القبائل البدوية.

3 ـ عمارة القصور بجنوب إفريقيّة

ارتبط مفهوم القصر بالعمارة في مختلف أشكالها[75]، فقد عنى منذ الحقبة الإسلامية المبكّرة الرباطات والحصون، حسبما ورد في نقيشة رباط هرثمة بن الأعين بالمنستير[76]، وذلك فضلا عن المعنى السّائد له وهو المنزل الفخم. وثمّة معنى ثالث، وهو التجمّعات السكنيّة المحصّنة ببلاد المغرب، وخصوصا في المناطق الصحراويّة وشبه الصّحراويّة حيث تميّزت عن غيرها من القصور، وفي هذا الصّدد، ظلّت القصور طيلة العصر الوسيط مكوّنا أساسيّا من مكوّنات العمران الحضري إلى جانب المدن والقرى والمنازل.

وهو ما دعانا إلى محاولة رصد مميزات القصور العمرانيّة، وخصوصا في المجال الخاصّ بجنوب إفريقيّة وواحات الجريد والزّاب.

أ) **مستلزمات الإنشاء:**

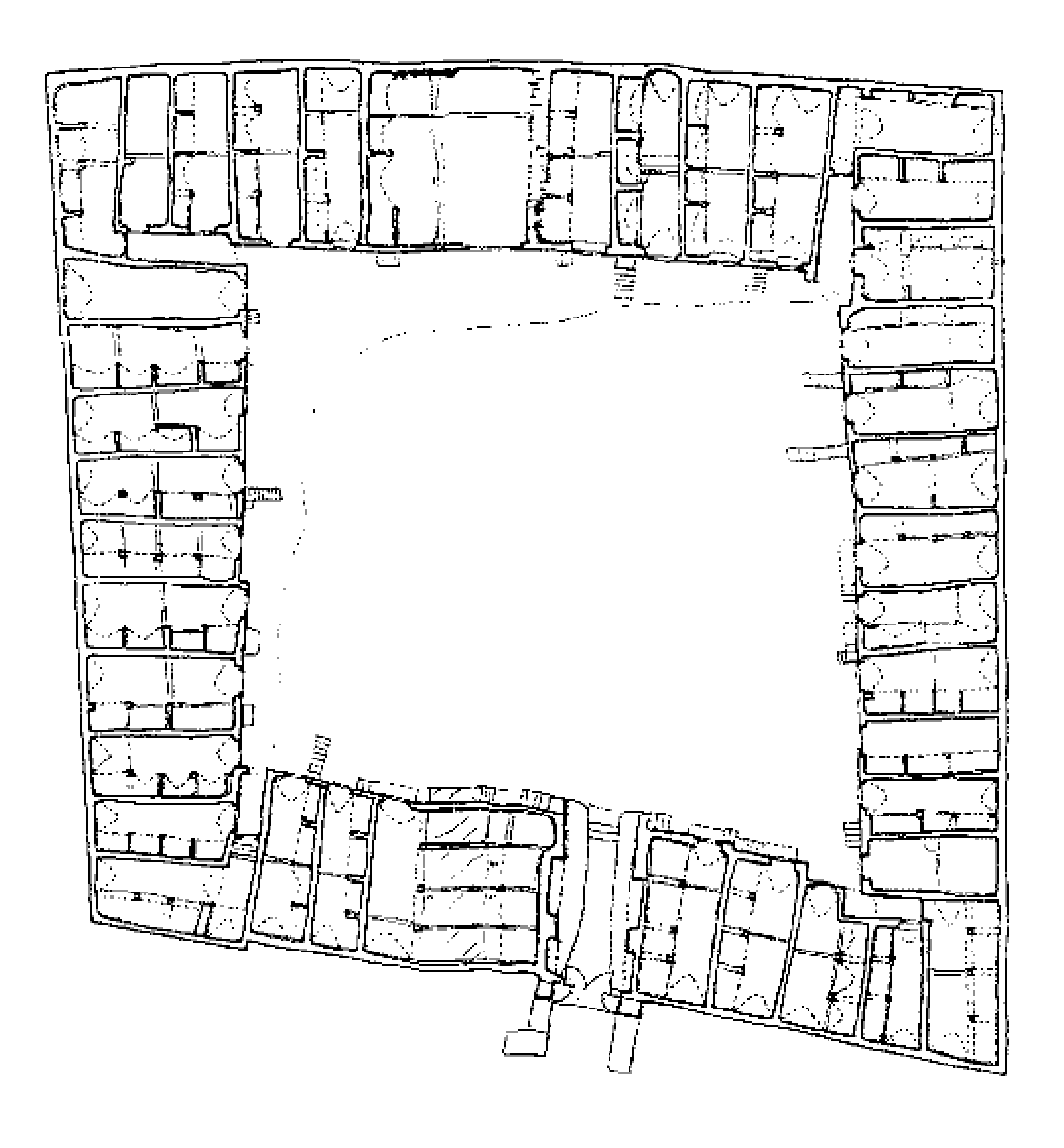
- **ملكية الأرض وتملك القصر**: ارتبط إنشاء القصر بطرح المسألة العقاريّة، وذلك على غرار تأسيس المدن والقرى. وقد اختلفت أوضاع «البقعة المستعملة للبناء» العقاريّة، فمنها ما كانت مشاعا بين المجموعة المساهمة في البناء، ومنها الملكيّة المشتركة، أي إنّ كلّ واحد من الجماعة له قسط من أرض القصر، وفي حالات أخرى، انتمت الأرض إلى شخص أو إلى طرف من الجماعة المؤسّسة التي احتاجت في الحالات القصوى إلى شراء الأرض لبناء القصر[77].

وفي هذه الحالة تدفع قيمة الأرض، وأحيانا الأشجار التي تقطع، إلى أصحابها الأصليين[78].

أمّا إذا كان المكان الذي بُني عليه القصر موقعا «فيه آثار الأوّلين من البنيان»، فإنّه يجوز استعمال مواد البناء السّابقة مثل الرّخام والحجر المنجور، وكذلك المنشآت القديمة مثل الجبّ والعين والبئر[79]. وهي إشارة هامّة تبيّن مدى تواصل استعمال الموضع من القديم إلى الوسيط، وقد نستشفّ من طبيعة مواد البناء المستعملة أنّ هذه العمارة ليست سوى حصون وقصور رومانيّة وبيزنطيّة شيّدت على خطّ «الليماس» (التخوم).

وفي كلّ الأحوال، فإنّ استراتيجيّة المكان وطبيعة المنظومة الطبيعيّة والبيئيّة، وخصوصا توفّر الماء تبدو عناصر محدّدة في اختيار موضع القصر، مهما اختلفت الأزمنة وتعاقبت الحضارات.

وتبيّن الآثار أنّ هذه القصور انتصبت في السّهل والجبل على حدّ سواء، وعلى سفوح المنحدرات الجبليّة وفي أعلى القمم. وهو ما قد يفسّر الاختلاف في ملكيّة الأرض التي يُبنى عليها القصر.



قصر العواديد

وفي كلّ الأحوال، فإنّ ذلك له انعكاسه المباشر على ملكيّة القصر، إذ تعدّدت الاحتمالات في هذا الشأن. وعمومًا، صنّف صاحب كتاب القسمة القصور إلى اثنين:

- العام: وهو ملك لمجموعة بشريّة ما، دونما توافق ضروري بين الانتماء الإثني والقصر، فقد يشترك شتات قبلي في قصر واحد، كما يمكن لقبيلة واحدة أن يكون لها أكثر من قصر. قال أبو العباس أحمد: «وإن كان لهم قصران، لقبيلة منهم قصر وللأخرى قصر آخر، وفي القبيلتين من له سهم في القصرين جميعا، فليؤخذوا على عمارة القصرين جميعا ببنيانهما وإصلاح ما فسد فيهما»[80].

ولكن رغم وقوع كلّ الاحتمالات، فإنّ التجانس البشري والمذهبي يظلّ سائدا في القصور العامة، والقبيلة أو الجزء منها، هي الإسكان الغالب في هذه العمائر، وإن كان ذلك لا يعني عدم وجود انتماءات فرعيّة داخل القصر. فقد ورد في نصّ أبي العبّاس أحمد أن حراسته تكون أرباعا وأثلاثا، بمعنى وفق تقسيمه إلى مجالات أربعة أو ثلاثة[81].

وقد يتوافق التوزيع العمراني مع التركيبة القبليّة، التي عادة ما تنقسم إلى قسمين أو أكثر، وهو ما يحتاج إلى بناء أكثر من قصر في نفس الموضع، مع مراعاة الأحكام الخاصّة بالحريم الفاصل بين القصرين: 80 ذراعا. ولذا فانّنا قد نعثر على قصرين في نفس الموقع[82].

- الخاصّ: يقوم بإنشائه الأعيان المحلّيون، ويظلّ خاصّا بهذه الأسر، وهو ما يفسّر أنّ الأحكام المنظّمة لهذه العمائر رهينة اتّفاق هؤلاء الخواص، وهي أقلّ صرامة من الأحكام المقترنة بالقصور العامة[83].

وحصيلة القول، فإنّ التشريعات تختلف من صنف إلى آخر، وتظلّ مسألة ملكيّة الأرض، وملكيّة القصر من الدّعائم الأساسيّة لها.

- مرحلة التّصميم: احتاج الإنشاء إلى تنقية المجال وتنظيفه، إذ يتمّ

قطع الأشجار، وردم السّواقي وإزالة الجدران القديمة[84].

ويتولّى الخبراء من هذه الجماعات (أهل النظر) تحديد قياسات القصر، من طول وعرض وسعة، وموضع الباب وقياساته ورسم العناصر الأساسيّة للمعلم، قبل البناء، وذلك بعد التّشاور[85].

ويبدو أنّ المطْمر هو الذي يتولّى هذا الأمر. والمطمر لغة هو الخيط الذي يقوّم عليه البناء. واصطلاحا هو مفتٍ يعتمد كثيرا على العرف والعادة، كما بيّن ذلك التّجاني في خصوص قصر غمراسن، إذ قال: "بنينا بيتا في أرض رجل منهم مطمر وهو فريض للعرب المحاميد، والفريض عندهم كناية عن المفتي الذي يرجعون إلى أحكامه وقد تأمّلت في كثير ممّا يحكم به وهم هناك يبنون بيتا فوجدته لا يرجع فيه إلى شيء من حكم الشّرع وإنّما سمّي هذا مطمرًا نسبة إلى حكم السّياسة والتسديد بينهم، ولهذا الرّجل قوّة خطابيّة على طريقتهم وقدرة على إظهار أقيسة وضرب أمثلة يفعل بها في نفوسهم كثيرا».

وتتناسب هذه المعطيات حول خطة المطمر مع ما أورده أبو العباس أحمد حوله، من ضرورة تعيين أهل القصر له وموافقتهم على وجوده في قصرهم[86].

والحصيلة، أنّ هذا المطمر يعتبر أحد دعائم السّلطة التشريعيّة الأساسيّة، فهو المهندس والمفتي والحكيم والخطيب والجامع للمخزون الثّقافي الشفوي والرّاوي له لدى هذه المجتمعات الزّراعيّة. وبالتالي فإنّ دوره في بناء القصر، إلى جانب بقيّة الأعيان، مؤكّد.

كما يساهم هؤلاء الخبراء في تحديد مواد البناء المستعملة، وذلك اعتمادا على ما هو متوفّر في المجال المحيط. ولئن كانت الحجارة كثيرة الاستعمال في المناطق الجبليّة، فإنّ الملاحظ تباين بين الجبس، علما بأنّ طبقات الجبس والطّين متواجدة بكثرة في جبال جنوب شرقي إفريقيّة، وأنّ

الخندق المحفور حول القصر أو البئر قد يستعمل في الآن نفسه كمقطع للحجارة أو لاستخراج الطّين للبناء، ولضرب الطوب منه[87].

وتوفّر المنظومة البيئيّة المحيطة بالقصر الخشب من أشجار الزيتون والنخيل وغيره، وذلك لاستعماله في عدّة مجالات في البناء (أعمدة وأبواب وعضادات، وخصوصًا السقوف).

وبديهي القول إنّ البناء في المواضع القديمة أكثر يسرا، لإمكانية توفّر العيون الأوليّة، والحجارة المنجورة والأعمدة الرّخامية وغيرها[88].

ب ـ عناصر القصر التخطيطية:

لئن كان ليس من اليسير تبيان الأشكال التصميميّة وتطوّرها عبر التّاريخ، من حقبة إلى أخرى، وذلك من خلال المصادر المكتوبة، فإنّ البعض من هذه المصادر أطنب في الحديث عن عناصر القصر التخطيطيّة، وكيفيّة تشكّلها وانتمائها إلى منظومة موحّدة متناغمة ومتجانسة.

ولقد تحدّث أبو العباس أحمد أساسا عن القصر المربّع ذي السّاحة المتوسّطة، على غرار قصر زناتة الرّاجع إلى تلك الحقبة.

ويقسّم القصر إلى عنصرين أساسيين: المجال غير المبني (الحرم-الصحن-المجاز) والمجال المبني. وهو تصميم نعثر عليه في العمارة المدنيّة والعسكريّة منذ أقدم العصور، وتحديدا في التحصينات الرومانيّة في خطّ «اللّيماس» (Castella) وفي الحصون البيزنطيّة والقصور الأمويّة والرّباطات الأغلبيّة.

ـ المجال غير المبني:

– حرم القصر: أحيط القصر بمجال غير مبني، ممتدّ من جهاته الأربعة على مسافة 80 ذراعا (حوالي 40م)، وقد سمّي ذلك حرم القصر. وهو أشبه ما يكون بالحرم المتوسّط للأمصار العربيّة الأولى (الكوفة والبصرة) التي بني وسطها المسجد الجامع ودار الإمارة، وقسّمت حولها الخطط.

على أنّ المجال بين قصر وآخر ينتمي إلى نفس القبيلة قد يقع تحديده عند الاقتضاء بعشرة أذرع فقط (أي نحو 5م)، وقد حصل ذلك في قطوفت، بين قصري الخزن والسّكن[89].

وفي كلّ الأحوال فإنّ البناء في حريم القصر ممنوع، سواء أكان القصر خاصا أم عامّا، وكذلك استغلاله الزّراعي وحفر الآبار فيه.

والحقيقة إنّ هذه الصّرامة النظريّة في المنع لا تخفي علينا أنّ إمكانيّة تغيير معمار القصر، مثل حفر خندق وبناء فصيل أو إزالته، وتغيير موضع الباب، هو أمر وارد في القصور الخاصّة، وذلك على خلاف القصور العامّة، إذا ما تمّت الموافقة عليها[90].

أمّا بناء الأكواخ (الخصوص) المعدّة للسكن وللمواشي في الفصول الحارّة في حريم القصر، فإنّ ذلك ممنوع، حتى وإن كان الحريم ملكا لشخص واحد[91].

- السّاحة: تنتظم حول السّاحة البيوت والغرف وسائر المجالات المبنيّة، وتقوم بدور التوزيع للعناصر المعماريّة، وذلك فضلا عن الإضاءة والتهوئة، كما تستعمل هذه السّاحة لوضع المواد الزّراعيّة وغيرها قبل نقلها داخل البيت، أو خارج القصر، وهي بذلك بمثابة الفناء بالنّسبة إلى الشّارع[92].

ولئن كان السّائد هو ملكيّة السّاحة الجماعيّة، فإنّها كانت مقسّمة إلى سهام «على قدر سهامهم في القصر» ويتولى كلّ طرف التصرّف وصيانة الجزء الخاص به من السّاحة، من كنس وتنظيف، إذا «تبيّن لكلّ واحد منهم من السّاحة بحدوده»[93].

وبديهي القول إنّ هذه السّاحة حكمها حكم الحريم، إذ لا يجوز بناء دكّان أمام البيوت، أو تغيير موضع الأبواب والغرف أو بناء الغيران أو إحداث أيّ عنصر معماري آخر دون موافقة الجماعة القرويّة.

وفي الجملة، فإنّ الأحكام الخاصّة بالسّاحة تتشابه مع الفناء في شوارع المدن ومع الأزقّة غير النّافذة، وخصوصا مع أحكام المجال العام داخل المدينة العربية الإسلامية، ذلك أنّ الزّيادة في البيوت على حساب السّاحة، أو حفر بئر داخلها، أو معدن للحجر أو الطّين، أو اتخاذها مربطا للدواب أو موضعا للكنّاسة، كلّ ذلك اعتبر ضرراً، يناقض صبغة الملكيّة العامّة لهذا الحرم المتوسّط.

على أنّ بعض العمليات الأخرى الطارئة أجيزت، مثل وضع الحجر والخشب والطين والجبس للبناء(94).

وتحتاج السّاحة إلى صيانة متواصلة تتمثّل في إزالة الغبار والرّمال عنها وكنسها، وفي إعادة تهيئتها عند «انخراقها» نتيجة عوامل التّعرية(95).

– المجاز (Le passage): يعتبر المجاز مجالا عاما، لا يمكن تملّكه أو بيعه، وذلك خلافا لباب القصر وبيوته، ويتمثّل دوره الأساسي في الوصول عبر ممرّات ضيّقة إلى البيوت، وبالتّالي في توزيع البيوت والغرف حول المجال الأوسط (السّاحة)(96).

– عناصر القصر المعمارية:

– العناصر العامّة (المشتركة):

ـ جدار السّور (أو حائط القصر): يتولّى أفراد الجماعة المؤسّسة للقصر بناء هذا الجدار، كلّ واحد على قدر مساحة الأرض التي يتصرّف فيها، وذلك بعد أن يتمّ الاتفاق على بناء القصر في الموضع المناسب. وقد تشكل الغرف نفسها الجدار الخارجي (قصر قطوفة مثلا)، وفي حالات أخرى يكون البناء مشتركا و الجدار الخارجي موحّدا (مثال قصر زناتة).

وتتضمّن أعلى جدرانه في بعض الحالات شرفات، وهي تستعمل لمراقبة جوانب السّور، ويذكّرنا هذا العنصر غير اللاّزم في البناء بشرفات

الحصون القديمة والرباطات العربيّة[97].

ويخضع هذا العنصر المشترك إلى أحكام صارمة في التصرّف فيه، تمنع كلّ إحداثات وضرر لحصانته، مثل فتح باب بيت أو كوّة في الجدار، أو اتخاذ طريق بينه وبين الخندق، أو ضرب الأوتاد، أو إحداث مخزن[98].

وفي العموم فإنّ هذا العنصر الذي ينتمي إلى الملكيّة العامّة لا يمكن استعماله أو التصرّف فيه دون موافقة الجماعة القرويّة، شأنه في ذلك شأن أسوار المدن العربيّة ـ الإسلاميّة[99]، كما يشتركون في ترميمه وصيانته: «وأمّا إن كان بالقصر انشقاق أو امتراش أو ميل، فإنّهم يتولّوا [كذا!] إصلاحه»[100].

ـ عناصر التحصين الأخرى: تتمثّل في الفصيل والخندق والرّفادة التي تستعمل لتقوية السّور، وكذلك المنقاص الذي لم نتمكّن من معرفة معناه، وهي عناصر دفاعيّة يمكن أن تبنى منذ البداية، أو تكون إحداثات لاحقة[101].

ويمثّل الخندق عنصرا هامّا لحماية القصر- وأحيانا أخرى المنازل المحيطة به - من الغارات ويحتاج إلى جانب الحفر، إلى إقامة القناطر للمرور عليها، وإلى إعادة بناء ما انخرق منه بالخشب والحجر، وتوسيعه أو تعميقه عند اللّزوم، وإلى صيانة مستمرّة متمثّلة في الكنس وإزالة النباتات منه (مثل القصب العربي والسّمار)[102].

ومن الجدير بالملاحظة أنّه قد يحصل في القصور السهلية إجراء ماء العين إلى الخندق (كسر العين إلى الخندق)، وذلك بعد موافقة صاحب نوبة الماء ومعاوضته فيما بعد. وعند انتهاء الخطر، تقع إزالته حتى لا يضرّ بالجدران[103].

وقد يحصل العكس، إزالة الخندق وردمه للبناء مكانه، وهو ما يحتاج إلى موافقة المالك لهذه الأراضي، إذا كان القصر عامّا[104].

ـ المدخل: الباب والسّقيفة: اقتصرت هذه القصور على باب واحد، أطلق عليه باب القصر، ويكاد يكون هذا الحكم ملزمًا بالنسبة إلى القصور العامّة، حتّى أنّ المشرّع لم يجز إحداث باب ثان إلاّ عندما يكون القصر ملكيّة خاصّة[105].

ويخضع فتح الباب وغلقه إلى أعراف دقيقة، خصوصا في فترات الاضطراب التي يُخشى فيها الغرباء.

واحتاج باب القصر إلى مجال خاصّ به (بقعة باب القصر في قصر الدغاغرة مثلا). وعندما تكون ملكا لخواصّ، يتعيّن عليهم التّفريط فيها بيعا لأصحاب القصر.[106].

أمّا تغيير موضع الباب أو حجمه، فإنّه ارتبط بوضعيّة القصر القانونيّة: فهو يسير في القصور الخاصّة، وعسير في القصور العامّة، ويحتاج إلى تبيان فائدة ذلك، وموافقة الجماعة القرويّة، وخصوصا مالك الأرض التي سيبنى عليها، ويبدو هاجس الملكيّة قويًا حتّى إنّ صاحب كتاب القسمة يشير إلى اختلاف الملكيّة بين صاحب الباب وأصحاب القصر، دون أن ينسى التعريج على الالتزام بشراء باب القصر وأداته من القفول والمفاتيح، وصيانتها[107].

ـ السّقيفة (la vestibule): تعتبر السّقيفة من العناصر المعماريّة ذات الملكيّة العامّة، التي لا يجب المساس بها. على أنّ حالات نادرة تجعل من السّقيفة ملكيّة خاصّة، يتصرّف فيها صاحبها، ويمكن له البناء فوقها غرفة، ما لم يضرّ ذلك بالقصر.

ولئن كانت وظيفتها الأساسية هي الفصل بين داخل القصر وخارجه، ومرور الناس والدّواب، فإنّ هذا المجال المغطّى كان مناسبا لاجتماع الناس («يتخذ فيها موضعا للجماعة»)، فيلتقي أعيانهم لبحث شؤونهم، وعامتهم للسّمر، بل إنّ بعض الحرفيين مثل الخرّازين والجزّارين التجأوا إلى هذه السّقيفة المغطاة لممارسة نشاطاتهم، وانتصاب حوانيتهم فيها (من ذلك

انتصاب عدول بسقيفة قصر الدغاغرة)، رغم الاحترازات التي تبديها الأحكام النظرية[108].

وفي الجملة، فإنّ هذه العناصر المعمارية المشتركة (السّور والتحصينات الخارجية والباب والسّقيفة...) تحتاج في القصور العامة إلى تشريعات مشتركة صارمة، منعا للضّرر وصيانة لمصالح المجموعة الزّراعية.

- العناصر الخاصّة: البيوت والغرف: إذا كانت البيوت تخصّ العناصر المعماريّة الموجودة في الأسفل، وتستعمل في الآن نفسه للسّكن وخزن المؤونة، فإنّ الغرف انتصبت في الطوابق العلويّة المتراكبة التي بلغت ثلاثة طوابق في القرن الخامس هـ / XIم، واستعملت للخزن فقط[109].

ولئن اعتبرت هذه البيوت ملكيّة خاصّة، فإنّها كانت خاضعة، شأنها شأن السّور، إلى تخطيط موحّد، إذ يتم عند البناء الاتفاق مسبقا على توزيع المساحة العامة والقياسات وارتفاع الجدران في تناغم مع جدار السّور، ثمّ يحصل البناء بطريقة خاصّة أو مشتركة سيّما بالنسبة إلى الجدران الواقعة حذو السّور. وفي كلّ الأحوال، فإنّ تهيئة هذه البيوت والغرف جماعيّة: فلا تغيير في موضع أبوابها منعا للضّرر، ويستعمل الخشب فوق المجاز تارة، وتبنى المدارج الضيّقة والمتعرّجة طورا، للوصول إلى الغرف المتراكبة في طوابق ثلاثة أو أكثر، «ولا يمنع صاحب الغرفة من الطلوع إلى غرفته وكذلك الثانية والثالثة على هذا الحال»[110].

وفي هذا التخطيط العام، قد تخصّص أسهم أو بيوت للأجراء والمساكين، وكذلك مسجد، وإن كان الغالب هو وجود هذه المساجد خارج مجال القصر[111].

ولئن تكلّف كلّ طرف بكنس فناء بيته، وصيانته، فإنّ ترميم البيت، وخصوصًا الجدران الواقعة بين البيوت، هو عمل جماعي إن اشتركوا في بناء السّور والبيوت. وأمّا إن اقتصر اشتراكهم على السّور، فإنّ كل طرف يتولّى ترميم بيته.

وعند زوال السّور بالكامل، فإنّه يمكن كلّ طرف الحصول على قسطه اعتمادا على بقايا أسس الجدران لقياس ملكيته، ويقرّر ذلك أمينان أو «أهل الصّلاح والرأي». أما إذا بقي السّور قائما وانهدمت البيوت والغرف، فانّه تَقَعُ إعادة بناء البيوت السّفلى ثم الغرف، طابقاً بعد الآخر.

وفي حالات أخرى، قد يزهد أصحاب القصر، ويتركون هذه العمارة المتداعية دون ترميم مدّة من الزّمن، ويلجؤون إلى بناء قصر جديد، إلى جانب القديم المتداعي[112].

وحصيلة القول، فإنّ العناصر الخاصة تحتاج إلى ترميم وصيانة متواصلة في تناغم مع عناصر القصر العامة. وهو ما يبيّن مدى ارتباط هذه العمارة المخصّصة للإسكان والخزن والاحتماء بالمجموعة الزّراعية المعيّنة.

ـ العناصر المعماريّة الواقعة خارج القصر: لا تكتمل هذه المنظومة المعماريّة دون وجود المسجد الذي يتموضع خارج القصر، في الغيران أو على سطح الأرض غالبا[113].

وتمثّل «الدور والغيران والحيطان والآبار والمواجن والمسجد وبيوت الأجر» منظومة سكنيّة مكتملة تابعة للقصر، ومرتبطة به ارتباطا عضويًا[114].

وبديهي القول إنّ الآثار تأتي لتوضّح هذه الصّورة الغامضة حول العلاقة بين القصر والغيران، إذ نعثر على تنوّع الخطط والتّصاميم للمجال السكني المحيط بالقصر، كما تحيط به الخُصوص ذات البناء الهشّ التي تستعمل للسكنى وإيداع المواشي في الفصول الحارّة.

ج) وظائف القصر:

نتبين من خلال دارسة العناصر التخطيطيّة تعدّد وظائف القصر، فمنها ما ارتبط بالاحتماء والتحصّن، ومنها ما تعلّق بالسكن والخزن.

ـ المهمّة الدّفاعيّة: لئن بدت هذه المهمّة قديمة قدم الإنسان المتحضّر

وموجودة منذ العهد الرّوماني، فإنّها أضحت أساسيّة كلّما أحدقت الأخطار الخارجيّة بالمجموعات الزّراعيّة الجبليّة أو الواحيّة.

وتتظافر مختلف العناصر المعماريّة للقيام بهذا الدّور العسكري: فإلى جانب الخندق والفصيل والرفادة والمنقاص والشرفات أعلى السّور والأبراج في أركانه، وهي عناصر سبق ذكرها، فإنّ المدخل ظلّ عنصرا دفاعيّا ثابتا سواء في القصور السكنيّة والخزنيّة، أو في قصور الرّباطات، حتى إنّ المشرّع منع فتح بابين، بل إنّه حجّر فتح باب القصر الوحيد في فترات يُخشى فيها العدوّ كما منع الغرباء دخول القصر، بصرف النظر عن نوعيّته عامًا كان أم خاصًا.

أما سقوف البيوت والغرف، فإنّها تستعمل عند الضرورة ملاذا لصدّ المهاجمين، ورميهم بالحجارة[115].

واعتبارا إلى أهميّة هذه الوظيفة المتمثّلة في حماية المعلم من الغارات البدويّة، فإنّ حراسته ظلّت أمرا ضروريًا، وإن اختلفت الكيفيّة: فقد ساهم أصحاب القصر في حراسته بالتناوب (بالدّول) على الشهور أو الأيّام تارة، ووفق تقسيم القصر المجالي والقبلي إلى أرباع أو أثلاث أخرى. وفي حالات أخرى، جعلوا على القصر حارسا أو أكثر، يتقاضى أجرة محدّدة[116].

وتدعو الحاجة في الحالات القصوى إلى المبيت في القصر لحمايته «ويأخذ بعضهم بعضا على المبيت فيه إن رأوا ذلك ويمنعون غيرهم من المبيت فيه» كما تدعو إلى التحجير على من يخاف منهم الغدر وحبسهم، وعند الاقتضاء طردهم من القصر ويحتاج تعيين المطمر إلى اتفاق جماعي[117].

وتنصّ هذه الأحكام على مقاطعة القصور التي «تلاحقها اللّعنة» وعدم التعامل معها، وهي تلك التي ساهمت في الغصب أو حصل فيها أو كان فيها قاتل نفس أو مانع حق[118].

ـ الوظيفة الاقتصادية: احتاجت هذه القصور إلى كلّ هذه العناصر الدفاعيّة، لأنّ ما أودع داخلها مثل أساس ثروة المجموعات الزراعيّة والقبليّة. ويتولّى المطمر السّهر على البضائع المودعة في غرفة القصر، ومنع الغرباء من دخوله، وخصوصًا الجماعات الكثيرة التي يخشى أمرها[119].

على أنّ هذه الحصون لم تقتصر وظيفتها على الخزن، إنّما يتحوّل هذا المجال المبني في المناطق شبه الصّحراويّة والواحات إلى ملتقى للقبائل، وسوق أسبوعيّة للبدو، إذا ما قرّرت الجماعة ذلك، خصوصا إذا توفّرت فيها نواة للحرف، وخصوصا تلك التي لها علاقة مباشرة بالرعي، وهي النسيج والدّباغة وصناعة الجلود (الخرازين) وما اقترن بها من مهنة القصّابين. ويبدو أن مهنة الحدادة لم تكن غائبة في هذه القصور[120].

وهكذا تكتمل المنظومة الاقتصاديّة في هذه الفضاءات المغلقة حيث تجتمع مواد الزّراعة، ويتمّ تحويل البعض منها، وتسويقها في نقطة ارتكاز واحدة، تلتقي حولها القبائل والعشائر.

ـ الوظيفة السكنيّة: هذه الوظيفة وارد ذكرها في أحكام أبي العبّاس أحمد، لكنّها لا تبدو أساسيّة. وهذا الوضع تؤكّده الآثار بوضوح. فقد تعرّضت هذه الأحكام إلى إمكانية السكن في هذه القصور عند تعرضها إلى الأخطار: « ويمنع بعضهم بعضا من المبيت فيه إن رأوا أن ذلك أصلح، ويأخذ بعضهم بعضا على المبيت فيه أيضا إن رأوا ذلك ». وبديهي القول إن المواشي والدواب تلوذ إليه عند الاقتضاء: «وإن الجأهم الخوف.. إلى إدخال المواشي، فليفعلوه»[121].

وتأتي إشارات أخرى لتؤكّد هذه الوظيفة السّكنيّة غير القارّة، إذ تعرّض النصّ إلى تشريعات شبيهة بأحكام البنيان في المدينة، خاصة بالإحداثات التي تلحق ضررا بالآخر، مثل اتّخاذ التنور والفرن ودقّ الخشب في حائط جاره وغيرها[122].

ومن جهة أخرى، فإنّ هذه القصور التي استعملت نادرا للسكن، اقترنت بمجموعات سكنية قريبة منها: وهي الغيران في الجبال، والمنازل في السهول، كما أحيطت بها الخصوص، وهي الأكواخ والزرائب، التي تستعمل في وقت معين من السّنة للدواب والمواشي.

وتذكّرنا هذه الصّورة، الخصوص حول القصر، بصورة القيروان في بداية أمرها، إذ ذكر ابن قتيبة أن عقبة بنى المسجد الجامع ودار الإمارة، وحولها الخصوص[123].

وصفوة القول، لا شكّ أنّ هذه القصور المغربيّة التي تفاعلت في خطتها ووظيفتها مع البيئة المحليّة، لم تكن بعيدة عن التأثيرات المعماريّة السائدة في العصرين الرّوماني-البيزنطي والإسلامي-العربي. ولئن استعملت لخزن المؤونة أساسًا، فإنّ وظيفتها العسكريّة أساسيّة. وقد مثّلت النّواة التي ثبّتت حولها القرى والمدن في العصر الوسيط، والنمط السكني الأكثر انتشارًا في كامل بلاد المغرب، إذ عرفتها على حدّ سوى القبائل البربريّة في الجبال والمجتمعات الزراعيّة في السّهول والواحات، كما اتخذت نقاط ارتكاز ومخازن للقبائل الهلاليّة ببلاد الزّاب في العهد الحفصي.



الفصل الثاني

في المواقع والمسالك القيروانية

أولا: تمصير القيروان

1 ـ قراءة في المصادر:

حظيت مدينة القيروان بأهمية فائقة خلال القرون الخمسة الأولى للهجرة. فقد كانت المعسكر الذي وحّد كامل الغرب الإسلامي (بما فيها الأندلس) عهد الولاة، ثمّ تحوّلت إلى قطب اقتصادي وثقافي، أشعّ على العالم الإسلامي والمتوسّطي، وتوافد عليه التجّار والعلماء والسّفراء من كلّ صوب، من القارات الثلاث: من قرطبة وصقليّة، ومن تاهرت وسجلماسة وفارس وبلاد السودان، وكذلك من دمشق وبغداد والبصرة.

ولئن تراجع دورها خلال القرنين الخامس والسّادس، فإنّها عرفت نهضة محدودة عهد بني حفص. وظلت مركزا تجاريا وثقافيا هامّا، أقبل على زيارتها العلماء والرحّالة ورجال السّياسة.

على أن تاريخ هذه المدينة لم يلق حظّا كافيا من الدّراسة والتمحيص،

وذلك نظرا إلى طبيعة المادة المصدريّة المتوفّرة وإلى نوعية المناهج المعتمدة واهتمامات الدّارسين. وظلّت إشكاليات عديدة عالقة، وهو ما يطرح ضرورة مسألة المصادر وكيفيّة التعامل معها.

أ) الوثائق والمخطوطات:

منذ أواسط القرن الثالث الهجري، بدأت الكتب المحبّسة على المسجد الجامع، وفيها عدد كبير من المصنّفات المالكية، تشكّل النواة الأولى للمكتبة القيروانية، وقد ظهرت في رقادة دار للكتاب العربي المترجم من اللغات الأخرى أو المؤلّف بالعربية.

وخلافا لما تعرّضت إليه المكتبة المعصومة بتاهرت من حرق وإتلاف، فإنّ الفاطميين لم يضرّوا برصيد مكتبة جامع القيروان، وإن بدأت كتب المذهب الشيعي والجدل تأخذ مكان المصنّفات المالكية. وعموما لا يستبعد اندثار الوثائق الأغلبيّة أولا ثم الفاطميّة ثانيا، نتيجة الصّراع المذهبي.

وهو ما يعني أن أهمّ ما وصلنا من وثائق يرجع إلى العهد الصّنهاجي، الذي عرف بدوره عناية فائقة بالكتاب، تأليفا وزخرفة وتذهيبا، وقد حافظت هذه المكتبة على عدد من أوراق المصاحف المذهّبة وعلى مجموعة فريدة من أوراق الرقّ. لكن جلّ هذه المؤلفات ضاع شذر مذر، ولم يبق منها إلاّ النّزر القليل، وذلك على إثر خراب المدينة أواسط القرن الخامس هجري.

ولئن تجدّدت المكتبة نسبيًا عهد الحفصيين نتيجة بروز عدد من العلماء بها (مثل الدبّاغ في القرن السابع للهجرة، والشبيبي في القرن الثامن والبرزلي وابن ناجي في القرن التاسع للهجرة، فانّها لم تشمل مختلف جوانب المعرفة، وكانت مقصورة في الغالب على الفقه والتصوّف وبعض الوثائق الحبسيّة، كما يبيّن ذلك سجل قديم عثر عليه في المسجد الجامع[1].

ولم تسلم من الإتلاف والضياع، أثناء الصراعات السّياسيّة الحاصلة في القرن العاشر للهجرة ـ وحصلت العناية بها من جديد في مطلع هذا القرن،

فوقع توضيب أوراقها ومصنفاتها، وتحقيقها في فهارس مخطوطة ـ وتمثّل هذه الكتب والوثائق رصيد مكتبة رقادة الأساسي حاليًا. وهو ما يعني مدى أهميّة هذه المكتبة للاطّلاع على المصادر القيروانية.

وبديهي القول إن عديد المكتبات العربيّة والأجنبيّة احتوت على مخطوطات نفيسة خاصّة بتاريخ القيروان ـ ولئن طال ذكرها، فإنّ أهمّها دار الكتب الوطنيّة بتونس، ودار الكتاب بالقاهرة وخزائن الرّباط ومكتبات الأسكوريال وباريس ولندن وتركيا، والغالب على هذه المصنّفات، هي الكتب الفقهيّة، من نوازل وكتب طبقات، فيما ندر وجود المؤلف التاريخي البحت.

ب) المصنّفات المطبوعة:

يمكن القول إنّ كلّ المؤلفات الخاصة بتاريخ إفريقيّة، وخصوصا في الحقبة الكلاسيكيّة، تهمّ تاريخ المدينة. غير أنّنا لا نعثر على مصنّف واحد مخصّص لها، مثلما حصل ذلك في بغداد ودمشق والقاهرة. وإذا ما استثنينا مؤلفات في التّراجم، ذات صبغة «منقبيّة» لكنّها خاصّة بالقيروان، مثل «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» للدبّاغ ـ وأكمله ابن ناجي، فإنّ جلّ المصنّفات أفردت فصولا محدودة أو فقرات متفرّقة لمدينة عقبة

* كتب الحوليات: لم تتناول مظاهر التمدّن والتعمير الآ عرضا، أثناء رواية أخبار الأمراء والعلماء والمعارك. ورغم ذلك، لا يمكن للمؤرّخ المهتمّ بالحواضر الاستغناء عنها، لأنها رسمت الإطار والخطوط العريضة للّوحة القيروانيّة.

وقد خصّصت المصادر المشرقيّة التي ترجع إلى القرنين الثالث هـ والرابع هـ، مثل ابن عبد الحكم (ت 257هـ/ 871م) واليعقوبي (ت 284هـ/ 897م)، فصولا صغيرة حول القيروان، فيما لا نكاد نعثر على مؤلف مغربي راجع إلى تلك الحقبة، إذا ما استثنينا كتب الفقه، مثل مدوّنة سحنون

(ت240هـ/ 854م). وبكلّ أسف، ضاعت أهمّ الكتب التاريخيّة والجغرافيّة الخاصّة بتلك الفترة، وأهمّها: كتاب المسالك لمحمّد بن يوسف الورّاق (ت 363هـ/ 974م) ومؤلفات ابن الجزّار (ت 395هـ/ 1005م) في المغازي والتاريخ وخصوصا تاريخ إفريقية والمغرب للرّقيق (ت بعد سنة 418هـ/ 1027م) الذي كان مصدرا لجلّ المؤرخين اللاحقين

وبالتالي، فلا مناص من اعتماد نصوص متأخّرة، سواء أكانت مشرقيّة مثل الكامل لابن الأثير (ت 630هـ/ 1233م) ونهاية الأرب للنّويري (ت 733هـ/ 1335م) أو مغربية - أندلسيّة، مثل الحلّة السّيراء لابن الأبّار (ت 658هـ/ 1260م)، خصوصا أنّها تميّزت بالدقّة والضبط، واعتمدت مصادر هامّة سابقة مثل تاريخ الرّقيق.

ولا يمكن أن تغيب عنّا أهميّة المصادر الشيعيّة المؤرخة للقرن الرّابع هـ/ العاشر م، وأهمّها مؤلفات النّعمان بن حيّون (ت 363هـ/ 974م)، أو الإباضيّة، التي تعرّضت إلى تاريخ المدينة من وجهة مغايرة، وقد اقتبست أحيانا من تاريخ الرقيق، مثلما حصل ذلك مع الشمّاخي (ت 928هـ/ 1522م) في سيره.

* كتب المسالك والرّحلة: قدّمت لنا لوحات عن العمران والاقتصاد والمجتمع والثّقافة، اختلفت دقّة ووضوحا من مصدر إلى آخر، وتقاطع فيها الواقعي مع الانطباعي، والحاضر مع الماضي، ويعتبر كتاب المسالك والممالك لابن خرداذبه من أقدم هذه المصنّفات، ألّفه سنة 232هـ/ 846م. وفي سنة 276هـ/ 889م، صنّف أبو العبّاس أحمد اليعقوبي كتاب البلدان، وقد اهتمّ بالمسالك والمدن والتقسيمات الإداريّة والبنيات البشريّة والاجتماعيّة. وهو أوّل من خصّص فصلا هامّا لمدينة القيروان، وقد ازدادت هذه الرّؤية وضوحا مع مؤلفات القرن الرّابع هـ، خصوصا كتابي «صورة الأرض» لابن حوقل، الذي ألّفه حوالي سنة 378هـ/ 988م، و«أحسن التّقاسيم في معرفة الأقاليم» لمحمّد بن أحمد المقدسي (ت 390هـ/ 1000م)، وقد كانا شاهدي

عيان لتطوّر المدينة في القرن الرابع هـ، ويظلّ كتاب المسالك والممالك لأبي عبيد البكري (ت 487هـ/ 1094م) أهمّ هذه النّصوص، وأكثرها دقّة، وذلك لاعتماده على مسالك محمد بن يوسف الورّاق (ت 363هـ/ 973م)، الذي يعدّ من بين الكتب الضائعة.

أمّا الشريف الإدريسي، المتوفّى سنة 560هـ/ 1164م، فإنّ كتاب: «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق» قد عكس قفا الصورة الناصعة لمدينة القيروان، التي لم يبق منها في القرن السّادس هـ سوى ظلّ باهتٍ.

وفي الجملة، فإنّ هذه المصنّفات التي كان أصحابها موثقين بارعين أو شاهدي عيان، تركت لنا لوحات خالدة ومتطوّرة من كتاب إلى آخر عن العمران بمدينة القيروان، وتميّزت بالدقّة العلميّة في الغالب، وذلك مقارنة مع كتب الرّحلة المؤلفة في الحقبة الحفصيّة والتي غلبت عليها الانطباعيّة والاهتمام بالجانب الثّقافي.

* كتب الطبقات والتّراجم والمناقب: تصدّرت مرتبة هامّة في وصف المدينة، وقد غطّت المادة الواردة فيها مختلف المظاهر العمرانيّة والاجتماعيّة، ومثّلت ترجمة الأعلام مدخلا لرصد سكان المدينة (الخاصّة والعامّة) المتحرّكين في أزقّتها وحاراتها ومسالكها ونواحيها. ولا شكّ أنّ المقاربات الحديثة لهذه المؤلفات المعتمدة على علم الاجتماع والتاريخ الكمّي جديرة بتوضيح صورة العلماء في القيروان.

وحسبنا أن نذكر أهمّها، وهي على التّوالي: طبقات أبي العرب 333هـ/ 945 م، ورياض النفوس لأبي بكر المالكي (القرن الخامس هـ)، ومدارك القاضي عياض (ت 544هـ/ 1149م) وخصوصا كتاب معالم الايمان في معرفة أهل القيروان، الذي ألّفه أبو زيد عبد الرحمان الدبّاغ (ت 696هـ/ 1296م) وأكمله أبو القاسم ابن ناجي (ت 839هـ/ 1435م).

* كتب الفقه: كانت القيروان مدرسة للمذهب المالكي، أشعّت على

كامل الغرب الإسلامي. ومثّل كتاب المدوّنة للإمام سحنون بن سعيد التنوخي (ت240هـ/ 854م) دعامة للمؤلفات المالكيّة. غير أن الإشارات التاريخيّة في هذا المؤلف نادرة، وذلك خلافا لكتب المسائل أو الحسبة مثل كتاب أحكام السّوق ليحيى بن عمر (ت 289هـ/ 901م).

ويعدّ كتاب الأجوبة لابنه: محمّد بن سحنون من أقدم المصنّفات الخاصة بالمسائل، وأهمّها في دراسة الحقبة الأغلبيّة عموما، ومدينة القيروان خصوصا، وفي القرن الرّابع هـ، لا يخلو كتاب « النوادر والزّيادات» على المدوّنة لمحمّد بن أبي زيد القيرواني (ت386هـ/ 996م) من فائدة تاريخيّة، وإن ظلّ الجانب النظري غالبا على الأحكام الواردة فيه.

على أن كتب النوازل مثّلت صنفا فقهيّا أكثر التصاقا بالواقع. وقد جاء كتاب « جامع مسائل الأحكام» لأبي القاسم البرزلي (ت 841هـ/ 1437م) شاملا لعدد من القضايا الواقعة بالقيروان منذ عهد الأغالبة إلى حدّ الحقبة الحفصيّة. وهي قضايا اقترنت في الغالب بالممارسات اليوميّة والعادات والأعراف، وبالتالي بالواقع المعيش، وقد انقسمت هذه النّوازل إلى قسمين: سؤال يطرح المسألة كما وقعت في زمان ومكان محدّدين، وجواب يقدّم حكما شرعيّا، ويحاول التخلّص من الخاص إلى العام. وهو ما مثّل المنهج المعاكس لتمشّي المؤرخ الذي ينطلق من العام للوصول إلى حالة واقعيّة.

وفي الجملة، فإنّ كتب الفقه ساعدت المؤرخ على دراسة تاريخ المدن عموما، وإن كانت قد عكست أحيانا وجهة الفقيه والقاضي في تعامله مع المسائل المدينيّة.

ج) الآثار:

لا شكّ أنّ مآثر مدينة القيروان تعتبر من المصادر الأكثر وثوقا والشّواهد الصادقة على حضارتها. والعمارة القيروانية المتبقية عديدة ومتنوّعة: ففيها المساجد الجامعة والمساجد والزّوايا، وفيها المنازل والقصور الأميريّة

والأسوار، وكذلك الأسواق والمنشآت المائيّة، ويمكن للحفريات أن تكشف باستمرار عن عديد المآثر، سواء داخل المجال الحضري القديم، أو في المدن الأميريّة المحيطة بها (العباسيّة ورقّادة وصبرة المنصوريّة).

وقد حظيت هذه العمارة بدراسات، دقيقة أحيانا، وخصوصا منها المسجد الجامع ومواجل بني الأغلب، وذلك من قبل ثلّة من الدارسين المستشرقين والعرب. غير أنّ كثيرا منها ما زال في حاجة إلى الدّراسة العلميّة.

وتعتبر النقائش العموميّة والجنائزيّة من الوثائق المؤرخة للمدينة. وقد بذل بعض الباحثين جهدا في تجميع النقوش العموميّة وقراءتها. أمّا القبريات، فهي تعدّ بالمئات، وباستثناء المجلدات الثلاث التي صدرت في شأن البعض منها (قراءة روا وبوانسو وزبيس)، فإنّ البقيّة ما زالت تترقّب النّشر والدّراسة.

كما أنّ الخزف الإسلامي لم يبح بكلّ أسراره، وأعتقد أنّ ما أنجز في هذا الصّدد لا يمثّل إلاّ جزءا ضئيلا من رصيد القيروان في الخزفيات.

وفي الجملة، فإنّ البحث في مصادر القيروان، الكتابيّة منها والأثريّة، ما زال مجالا واعدا، وفي حاجة إلى تظافر جهود الباحثين، حتى لا تظلّ هذه «الكنوز» الوثائقية والأثريّة مغمورة وغير معرّف بها.

أمّا عن المناهج المعتمدة في قراءة هذه المصادر، فهي في حاجة بدورها إلى إثراء وتنوّع. ويعسر القول إنّ هذه الكتب أشبعت بحثا وتمحيصا، إذ إنّ ما أنجز لا يفي هذه الحاضرة الكبرى حقّ قدرها، ولم يستوف مختلف الجوانب العمرانيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. وعلى ضوء ذلك، كيف السّبيل إلى إعادة النظر في المصادر واستنطاقها من جديد توضيحا للمسائل العالقة والاشكاليات المطروحة حول قاعدة الغرب الإسلامي عهد الولاة والفاطميين، وعاصمة إفريقيّة عهد الأغالبة والصنهاجيين؟

2 ـ القيروان وقمونية:

– مفهوم القيروان:

ـ القيروان لغة هي معظم المعسكر والقافلة من الجماعة. وقيل إنّه فارسيّ معرّب، أصله من كلمة كاروان بمعنى القافلة. وهو ما نرجّحه، رغم أن النطق المحلّي له، وهو القروان، تطابق مع معنى آخر، وهو الظّهر، وهو ما تناسب بدوره مع موضع المدينة الواقع في سهل فيضي، على مرتفع صغير[2].

على أن هذا النطق المحلّي لا يعدو أن يكون تخفيفا للاسم الوارد في كلّ المصادر المكتوبة بنفس الكيفيّة: وهو القيروان حيث عسكر عقبة بن نافع.

– الموقع ببلاد المزاق:

مثّلت المحجّة الكبرى الرّابطة بين طرابلس وقرطاجنّة والمارّة بمضيق بين خليج قابس وشط الجريد المسلك العادي لدخول العرب افريقيّة. وقد دأب المؤرخون على الاعتقاد أنّ فيالق البيزنطيين كانت تنتظر هناك جنود العرب، عندما أخذ هؤلاء يهدّدون بالتسرّب نحو المغرب. ولذا لم يسلكوا تلك السّبيل وفاجؤوا الرّوم بانتشارهم بغتة سنة 27هـ/ 647م، في مقاطعة بلاد الجريد، التي عبروا إليها من الصحراء، ثم من المسلك الذي يقطع شط الجريد ويربط بين نفزاوة ودقاش. ومن الأدلّة على ذلك تسمية العرب لهذه البلاد، قصطيليّة. فكان أوّل ما اصطدموا به، عند اقتحامهم للجريد هو خط الدفاع (Le limes) البيزنطي المتاخم لشط الجريد، فأطلقوا اسم القصور على كامل هذه المقاطعة. وإذا ما تبيّنا هذا، أدركنا السبب الذي من أجله دارت أوّل معركة حاسمة تحت جدران سبيطلة.

ولقد سلكت فيما بعد الغزوات التي تلت حملة عبد الله بن سعد نفس الطريق. ولا عجب في ذلك: فالعرب أهل وبر لا يخافون الصحارى، وكانوا

يحذرون أوّل أمرهم من ساحل البحر. وقد ذكر ابن عبد الحكم أنّ عقبة «جانب الطريق الأعظم» ودخل إفريقيّة عن طريق غدامس.

على أن هذا الرأي في حاجة إلى تعديل، على ضوء ما ورد ذكره في نص غير متداول بكثرة، وهو كتاب الأنساب: «ووجد (عبد الله بن سعد) السفن قد أرست بالسواحل، فأخذوها وجميع ما فيها من الرجال والمتاع... ثم سار إلى قابس، فدخله الروم وتحصنوا فيه...فسار حتى دخل إفريقية». وهو ما يعني أن المعركة كانت بحرية أيضا، وأن الطريق الساحلي هو الذي وقع اتّباعه.

وإذ أزاحت معركة سبيطلة كلّ سلطة واقعيّة للرّوم بمنطقة المزاق، أخذ العرب يغنمون ما شاؤوا دون أن يلاقوا مقاومة تذكر. وفضّل الرّوم التخلّي عن المزاق والانكماش وراء خط دفاعهم الثاني الذي يفصل بينها وبين البروقنصليّة Proconsularis التي ضبطت حدودها في العهد الروماني المتأخر، وهي أهم كورهم بالمغرب وأثراها. ولقد نجحوا في خطتهم شيئا ما، إذ مرّت أحقاب عديدة قبل اختراق العرب لخط دفاعهم.

كانت المرحلة الثانية من الفتح ترمي إلى الاستيلاء على البلاد التّليّة وعاصمتها قرطاجنّة حيث تجمّعت قوى الرّوم. وحسب خريطة طرق إفريقيّة، فإنّ كلّ السبل التي يمكن أن يسلكها القادم من سبيطلة (أو من الجنوب الغربي عامّة) قاصدا قرطاجنّة، متجنبا الجبال، تمرّ حتما بموضع القيروان اليوم. ولعلّ ابن أبي سرح، بلغ تلك المنطقة، إذ تجمع المصادر على أنّه بثّ السّرايا في كلّ مكان بعد انتصاره.

وأثناء حملة ابن حديج، سلكت الجيوش نفس السبيل وانتهت بهم أيضا إلى منطقة القيروان. وعسكرت جيوش ابن حديج هناك قبل الفتنة سنة 34هـ/ 655م، وعند حملته الثانية سنة 41هـ/ 662 - 661م وسنة 45هـ/ 665م خلال حملته الثالثة والأخيرة.

- الموضع، وسط سهل قمونيّة :

لم تكن المسألة العقاريّة في نشأة القيروان مطروحة على ما يبدو، إذ أجمعت النصوص على كونها انتصبت في سهل أطلق عليه قديما قمونيّة، ووجد به «حصن لطيف للرّوم». وقد تبيّن أنّ قمونيّة تتطابق مع موضع ضيعة دولية رومانيّة استقر فيها المعمرون القمونيون coloni Gam (onienses). وهو ما يعني أن العرب مصّروا القيروان في سهل كان ملكا للدولة الرومانيّة ثمّ البيزنطيّة، ولم يحتاجوا في ذلك إلى إذن من القبائل البربريّة، أو إلى إبرام اتّفاق معهم.

وإذ امتدت قمونية في القديم على مسافة تناهز الثمانين كم، من ناحية مكثر إلى سهل القيروان، فإنّ سهل قمونيّة الذي انتصبت وسطه مدينة عقبة اقتصرت حدوده على سهل القيروان الحالي. فهو لا يتجاوز غربا الجبل الممطور، كما ذكر ذلك المالكي؛ وقد يكون جبل وسلات. بل إنّه لا يتعدّى جبل القرن، قال ابن عبد الحكم: «فانتهى (ابن حديج) إلى قمونية، وهي موضع مدينة قيروان إفريقية، ثم مضى إلى جبل يقال له القرن».

وتكاد تتّفق جلّ المصادر على كونها مجرّد موضع القيروان القديم، فقد ذكر ابن خرداذبه وابن الفقيه أنّ « مدينة قمونيّة من موضع القيروان»، ودقّق ياقوت الأمر عند قوله إنها « موضع القيروان قبل أن تمصّر».

وتقرّبنا بعض المصادر من حدود هذا المجال، الذي لا يتعدّى السّهل، فتبدو لنا قمونية موقعا بيزنطيّا. جاء في المالكي: « موضع القيروان حصن لطيف للرّوم يسمّى قمونية، وكان فيه كنيسة وفيها الساريتان الحمراوان اللتان هما اليوم في المسجد الجامع، كانت عليهما حنيّتان مبنيتان أقامتا إلى أيّام زيادة الله بن الأغلب، فهدّمهما زيادة الله وحملهما إلى المسجد، فجعلهما في المكان الذي هما فيه اليوم ». وكما اقترنت تسميتها القديمة بالحصن والكنيسة الواقعة مكان القيساريّة في القرن الخامس هـ/ XI م، فإنّها أصبحت

ملتصقة بمعالم مدينة عقبة، إذ تحدّث ابن عبد الحليم عن جامع قمونيّة.

والحصيلة أنّ مجال قمونية قد يكون شهد تقلصا في آخر العهد البيزنطي وبداية الحقبة الإسلامية، حتى أضحى متطابقا مع سهل القيروان، وقد ذكرت المصادر في هذا الصدد ساحل القيروان تارة، و ساحل قمونيّة أخرى[3].

ورغم وجود آثار قديمة حول المدينة، والعثور على مقابر رومانيّة قرب رقادة وشمال القيروان، فإنّ هذه الأخيرة هي مدينة مستحدثة، أنشأت عند مفاصل الطرقات المتّجهة نحو الاتجاهات الأربعة، وذلك بعد تردّد طويل ودراسة معمّقة للمجال والمسالك والمناخ والغطاء النباتي.

- النشأة:

عرفت هذه المدينة - المعسكر مراحل عند الإنشاء، وأهمّها:

– تمصير القرن: اتخذها معاوية بن حديج قاعدة للسيطرة على حصن جلولا وسائر الحصون السّاحلية، وبقيت قرية آهلة زمنا ما. ذكرت أثناء هزيمة الخوارج سنة 124هـ/ 742م، وفي أواخر القرن الثاني هـ. انتمى إليها أبو خالد عبد الخالق. ثم اندثرت فيما بعد.

– تمصير القيروان: سنة 70هـ/ 506م: لم يستسغ عقبة موقع القرن، ويبدو أنّ ذلك يمكن تفسيره بعدم الحاجة إلى هذا الموضع الجبلي بعد السّيطرة على جلولا، وقلّة توفّر المياه فيه مقارنة مع موضع القيروان، فركب في جماعة من أصحابه يبحث عن مكان أليف يتخذه عاصمة لولايته. فوقع اختياره، بعد أخذ وردّ، على مكان القيروان اليوم، أي على منبسط من الأرض يليق أن يكون معسكرا، بعيدا عن مباغتات البحر ومركزا لانطلاق الجند لتمهيد ما فتح من البلاد وفتح ما لم يفتح بعد منها.

ولا شكّ أنّ تأسيس هذا المصر اكتسى صبغة رسميّة ودار في احتفال

عظيم وجلبة شديدة روّعت أمن وحوش المكان فكان، هذا الاحتفال مصدر تلك الأساطير، التي تقصّ علينا كيف أخذت السّباع تخرج من الشّعراء سمعا وطاعة لأمر عقبة لها بالرّحيل.

وقام عقبة في البداية باختطاط المسجد الجامع ودار الإمارة شرق الجامع ثم وزعت الخطط على القبائل على غرار الأمصار العربيّة. ولمّا أمر أصحابه «أن يقتطعوا ويختطوا»، أخذ الناس في بنيان الدّور والمساجد وغير ذلك.

وخلال هذه الفترة (50 - 55 هـ)، لا تذكر المصادر لعقبة غزوات. ولا شكّ أنّه قد هادن الروم والبربر، وقضى وقته في ترتيب شؤون ولايته وتنظيم عاصمتها، وهو ما أشارت إليه رواية ابن عبد الحكم، قال عقبة لمعاوية: «فتحتُ البلاد وبنيت المنازل ومسجد الجماعة ودانت لي، ثم أرسلتَ عبد الأنصار فأساء عزلي».

– **إنشاء تاكروان**: كره أبو المهاجر أنّ ينزل في الموضع الذي اختطه عقبة، ومضى حتى خلفه بميلين فابتنى ونزل، حسب ابن عبد الحكم. ويضيف ابن عذاري أنّ ذلك كان «مما يلي طريق تونس». وتتماشى هذه النقلة مع سياسة أبي المهاجر في التعامل مع البربر بلين، والدليل على ذلك ما ذكره المالكي من أنّه «انصرف فنزل بتاكروان مدينة البربر بالقرب من موضع القيروان». ولكن عاصمة عقبة لم تعد مجرّد معسكر يمكن تحويله بيسر، بل مدينة حقيقيّة.

وتمثّل تسمية هذه المدينة بتاكروان برنامجا سياسيّا في حدّ ذاته تلخّص في التقارب مع البربر. ويذكر المالكي أنّه صالح بربر إفريقيّة .لكنّ ولاية عقبة الثانية سنة 62هـ/ 681م، وضعت حدّا لهذه السياسة، وأرجعت القاعدة إلى مقرّها الأوّل[4].

وبالتالي، فإنّ تأسيس القيروان لم يكن دفعة واحدة، بل تمّ على

مراحل، بعد تردّد طويل. اختار البعض مرتفعا، والآخر منبسطا فسيحا ورجّح ثالث أن تكون العاصمة في بيئة بربريّة لتأليف قلوب الأهالي.

3 ـ إشكالية تمصير القيروان وتعميرها:

لقد باتت صورة المدينة العربيّة حسب بعض الدّراسات التقليديّة أمرًا معروفًا. فهي في نظرها تفتقر إلى تخطيط هندسي، ذات شوارع ملتوية وأزقّة غير نافذة، محاطة بسور، ومقسّمة إلى مجال عام حيث المسجد ودار الإمارة والأسواق وإلى مجال خاصّ تناسب فيه السّكن مع الانتماء القبلي.

وكثيرًا ما مثّل هذا الطّرح قفا صورة المدينة الإغريقيّة - الرّومانيّة، باعتبار أنّ المدينة العربيّة لا تعدو أن تكون تواصلاً باهتًا للأولى، بعد أن فرّطت في عديد المؤسسات وانطفأ بريقها.

ولئن أضحت هذه الرّؤية متجاوزة نتيجة البحوث التي حصلت في هذا الشأن، فإنّ البعض من أنصارها ظلّ يتوق إلى إحيائها، بواسطة استنباطات جديدة تصبّ في نفس الخانة. وقد يصل هذا الحدّ إلى التشكيك في المعنى الأصلي للكلام، في محاولة لإخضاعه إلى رؤاهم، فلفظ بنى مثلا أخذ معنى رمّ. وإذا كان حقل هذا اللّفظ الدّلالي يحتمل معنى التّرميم، فليس كلّ بناء هو ترميم، ومن الخطأ اعتباره معنى أصلي لكلمة بناء. وحسبنا الانطلاق من نصّين للتفرقة بين اللّفظين: فقد ذكر ابن عذاري اختطاط عقبة للمسجد الأعظم فقال: «فاختطّه ولم يحدث فيه بناء»، فيما قال البلاذري إنّ «ابن الأشعث رمّ مدينة القيروان ومسجدها»[5].

فهل إنّ المدينة العربيّة هي مجرّد تواصل للمدينة القديمة، أم إنّه حصل اختلاف في تنظيم المجالين الحضري والزّراعي بين الاثنين؟ أو بالأحرى ما هي نسبة الخصوصيّة في نشأة المدينة العربيّة بإفريقيّة والمغرب؟

لا شكّ أنّ التطرّق إلى خصائص التمصير بالقيروان وعناصرها

التخطيطية حريّ بإلقاء أضواء جديدة على هذه الإشكاليّة، علمًا بأنّنا لا نروم في هذا السّياق التعرّض إلى هذا الموضوع بتفاصيله، إنّما نقتصر على رسم الخطوط العريضة له، ونبدي في هذا الشأن الملاحظات التّالية:

ـ أولاً: خضعت هذه المدينة إلى تخطيط مسبق، وفق نموذج تمصيري، عرفته الكوفة والبصرة والفسطاط، وشاركت فيه القبائل العربيّة النّازلة بالموضع، وقد كانت جلّها مستقرّة بالفسطاط من قبل، وأهمّها: قريش وكنانة ومزينة وسليم وقيس ولحيان وعبس وتميم من العدنانيّة والأنصار وأسلم ولخم ومهرة وتجيب ومعافر ورعين ويحصب وخولان وحضرموت وأزد وهمدان وكندة وتنوخ وجهينة وأسد وكلب وغسّان وصدف وكلاع وبليّ وطي من اليمانيّة. وهو ما أكّده اليعقوبي بعد نحو قرنين من الزمن في قوله: «بها أخلاط من الناس من قريش ومن سائر بطون العرب من مضر وربيعة وقحطان»[6].

ممّا يفسر أنّ التخطيط وتقنيات البناء ومواده خضعت إلى حدّ كبير إلى هذه التأثيرات الخارجيّة، سيّما أنّ عقبة بن نافع كان ضمن الجند الذي مصّر الفسطاط.

ولا شك أنّ كيفيّة إقامة الصّحن ـ الحرم بالكوفة، وبناء المسجد الجامع ودار الإمارة فيه، وتوزيع الخطط على القبائل أضحت عناصر تأسيسيّة تكرّرت بطرق متقاربة في الفسطاط والقيروان. ورد في رواية سيف بن عمر حول الكوفة أن عمر بن الخطاب «أمر بالمناهج أربعين ذراعاً وما يليها ثلاثين ذراعًا وما بين ذلك عشرين وبالأزقّة سبع أذرع ليس دون ذلك شيء وفي القطائع ستين ذراعًا». وأضاف حول رسم الصّحن قائلاً: «ثم قام رجل في وسطه رام شديد النّزع، فرمى عن يمينه، فأمر من شاء أن يبني وراء موقع ذلك السّهم ورمى من بين يديه ومن خلفه، وأمر من شاء أن يبني وراء موقع السّهمين، فترك المسجد في مربّعة غلوة من كل جوانبه». ويبدو لنا

أن مربع السماط الوارد ذكره بالقيروان يوافق الصحن بالكوفة.

ولئن لم تحدّثنا النّصوص عن كيفيّة إقامة الحرم بالفسطاط، فإنّها ذكرت تنصيب الحبال لتحديد القبلة، وكيفيّة اختطاط القطائع عن طريق رمي السّهم، «فمغّط في قوسه ونزع له بنشابه»، حسب عبارة ابن عبد الحكم. وحظي أهل الرّاية بالخطط القريبة من المسجد، قال ابن عبد الحكم في هذا الشأن: « واختط حول عمرو والمسجد قريش والأنصار وأسلم وغفار وجهينة ومن كان في الرّاية ممن لم يكن لعشيرته في الفتح عدد مع عمرو »[7].

ويحقّ لنا أن نتساءل في هذا الصّدد: إلى أيّ مدى نعثر على هذه المقوّمات التمصيرية في القيروان ؟

- ثانيا: عرف تخطيط القيروان هذه الثّنائية: الحرم - الخطط، وفق الكيفيّة التالية: فقد بدأ الاختطاط بالحرم الأوسط، « فاختط عقبة أولا دار الإمارة ثم أتى إلى موضع المسجد الأعظم، فاختطّه، ولم يحدث فيه بناء، وكان يصلّي فيه وهو كذلك». ومن المعلوم أنّ دار الإمارة تقع قبلي الجامع حسبما أشار إلى ذلك المالكي[8].

ولا شكّ أنّ تحديد جدار القبلة له مغزاه، في رسم بقيّة المجالات المتوازية والمتعامدة معه، وهو ما سنبيّنه عند التعرّض إلى دراسة السّماط.

وهكذا فإنّ المرحلة الثانية من التّمصير تمثلت في التقسيم إلى خطط. قال المالكي « أمرهم (عقبة الناس) أن يقتطعوا ويختطّوا»، وهو ما فصّله ابن عبد الحكم في قوله: « وأمر الناس بالتّنقية والخطط، ونقل النّاس من الموضع الذي كان معاوية بن حديج نزله إلى مكان القيروان اليوم، وركّز رمحه وقال: هذا قيروانكم »[9].

ونفترض أنّ المدينة قسّمت إلى خطط، تتوسّط كلّ واحدة رحبة، ويفصل بينها مناهج وسكك وذلك على غرار ما حصل بالكوفة، ولئن ظلّت النصوص شحيحة في هذا الباب، فإنّها أشارت إلى جنّة لبني فهر شمال

المسجد ـ الجامع فضلاً عن مسجد بني فهر وإلى رحبة القرشيين ورحبة الأنصار بين الجامع وباب تونس.

كما تحدّثت عن خطط أخرى وأرباض ودروب تحمل أسماء قبائل عربيّة، مثل الرّيدان وحارة يحصب وحارة القرشيين. وهي كلّها توضّح مسألة اقتران الخطط بأسماء القبائل العربيّة الممصّرة للقيروان[10].

ومن جهة أخرى، عرف هذا التخطيط على غرار الأمصار الأولى تطوّرًا تدريجيًا. ولم تكن المنازل في البداية سوى خيام أو خصوص، والمسجد سور محيط مع بناء بسيط باللّبن. وقد ظلّ الأمر كذلك إلى حدّ حلول موسى بن نصير سنة 79هـ، فكانت «عامة بيوتها الخصوص وأفضلها القباب، وبناء المسجد يومئذ شبيه بالحظير، غير أنه سقّف ببعض الخشب، وقد كان ابن النعمان بنى القبلة وما يليها بالمدر، بنيانًا ضعيفًا»[11].

ويبدو لنا أنّ خطّة المدينة تطوّرت نوعيًا على إثر بناء سورها سنة 146هـ/ 763م، وخصوصًا تنظيم أسواقها على طول السّماط وحذوه ابتداء من سنة 155هـ/ 771م. على أنّ هذا التطوّر لا يمكن أن يخفي بقاء مؤشّرات دالّة على نوعيّة التّخطيط الأوّل طيلة العهد الأغلبي.

ثالثا: تميّزت هذه الخطّة بالتقاء المحاور الكبرى في زاوية متعامدة عند المسجد الجامع، وتفرّعها في اتجاه الأبواب، ولا مناص من الافتراض أنّ شكل الحرم مربّع، على غرار مثيله بالكوفة، وهو ما يتّضح من ذكر الرّحبة الوسطى التي تلتقي فيها الطرقات المتعامدة، تحت عبارة: «مربّع السّماط»، الذي تفرّعت منه مسالك قسّمت المدينة إلى أربع مجالات، وقد انقسم كلّ مجال بدوره إلى شوارع وسكك تفضي إلى رحبة متوسّطة، وهو ما نستشفّه من بيت شعري لابن شرف حول مربّع بير روطة، إذ قال:

يا بير روطة والشوارع حولها معمورة أبدًا تغصّ وتمتلي

ونجد في نصّ المقدسي دعمًا لطبيعة هذا النسيج العمراني المتميّز

بوجود مركز متوسّط، تفضي إليه المسالك الكبرى، إذ قال: «الجامع بموضع يسمّى السّماط الكبير وسط الأسواق في سرّة البلد». وهو أمر لا يعني ضرورة التوسط الهندسي ولا تخطيط المدينة المربع، فقد يكون شكل السور مستديرا، شبيها بسور بغداد التي شيدت في ذات الحقبة، وكان لكل من المدينتين أربعة أبواب.

ولئن لم تتّضح معالم السّماط الواقع شرقي الجامع إلاّ بعد بناء السّور سنة 146هـ، وخصوصًا بعد أن « رتّب يزيد بن حاتم أسواق القيروان وجعل كلّ صناعة في مكانها » سنة 155هـ، فإنّه شهد تطوّرًا كبيرًا ابتداء من تلك الحقبة، وخصوصًا بعد هدم السّور سنة 209هـ/ 824م.

وهو ما تجسّد في هذه القضيّة التي طرحت على سحنون، في شأن «حوانيت في شرقي الجامع وبين يديها سقائف على عمد لاصقة بالطريق، والنّاس يسلكون تحتها، وهي نافذة، وبين يدي الحوانيت دكاكين، والطرق بين الدّكاكين وبين العمد، فأراد أهل الحوانيت قطع الطريق بالبناء، أو أراد كلّ واحد أن يجعل حائطًا من حائطه إلى العمد من الجانبين ليدخل إليه من العمد»[12].

ويبدو أنّ هدم السّور سنة 209هـ قد ساعد على امتداد أكثر للسّماط، وهو ما نتبيّنه من قياساته الرّاجعة إلى الفترة السّابقة لنقله إلى المنصوريّة سنة 336هـ/ 947م، إذ كان « متّصلا من القبلة إلى الجوف، وطوله من باب أبي الرّبيع إلى الجامع ميلان غير ثلث ومن الجامع إلى باب تونس ثلثا ميل» أي إن الطول الجملي يساوي ميلين وثلث أو 3750م.

وقد تواصل هذا الاتساع عهد المقدّسي الذي كتب نحو سنة 375هـ، حتى بلغت قياسات المدينة «أقلّ من ثلاثة أميال في مثلها»، وهو ما يعني تخطيط قريب من المربّع[13]، ممّا يطرح اشكاليّة تطوّر النسيج العمراني من حقبة إلى أخرى ومدى صحّة هذه المعطيات النصيّة.

- رابعًا: تطوّر النسيج العمراني: يمكن أن نتبيّن الامتداد العمراني الحاصل بالمدينة وتطوّر أسوارها ابتداء من القرن الثاني هـ/ VIII م، انطلاقا من المصادر النصيّة، مع التأكيد على نسبيّة دقّة هذه القياسات، وأخذًا بالاعتبار للتغييرات الطبيعيّة المحتملة في مجرى الأودية وفي موضع السّباخ الحاليّة التي لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تكون شاهدًا على المعطيات التّربويّة في العصر الإسلامي المبكّر.

ومن هذا المنطلق، فإنّنا لا نستبعد امتداد المدينة إلى ما يربو عن ثلاثة أميال في فترة ازدهارها. وقد جاء ذلك بطريقة تدريجيّة: ففي مرحلة أولى، تتجاوز قياساتها الكيلومتر عهد عقبة بن نافع، وإن وجد اختلاف طفيف بين القياس الجملي لمحيط المصر حسب ابن عذارى (13600 ذراع) وابن الأثير (3600باع).

ثم بلغ ضلع المدينة سنة 336هـ/ 974م: 3750 متر، وبعد أربعين سنة من هذا التاريخ، عهد المقدّسي (375هـ)، كان ثلاثة أميال من كلّ جهة، أي نحو 4830م، إذا ما اعتبرنا أن الميل قياسه: 1610م.

وبديهي القول إنّ السّور الذي بناه المعزّ بن باديس على عجل سنة 444هـ/ 1052م، لم يبلغ تكسيره سوى 22000 ذراع، أي أقلّ من 11 كم، بمعنى أن ضلع المدينة ناهز 2,5 كم(14).

وكما أشرتُ سابقًا، قد تكون هذه المعطيات غير دقيقة، لكنّها لا تحمل في طيّاتها تناقضًا، فالماجل بباب تونس، المعروف حاليًا بفسقيات الأغالبة، هو الحدّ الشمالي للمدينة، ومقبرة قريش هي الحدّ الغربي، لكن المعطيات الطبيعيّة الأخرى مثل مجرى واد المالح الحالي والسبّاخ لا يمكن أن تكون محدّدًا ثابتًا من الجهتين الجنوبيّة والشرقيّة، نظرًا إلى إمكانية حصول تغييرات طبيعيّة على امتداد نحو 14 قرن.

ومن جهة ثانية، فإنّ ما قاله المقدّسي حول أبعاد المدينة (أقل من ثلاثة

أميال في مثلها) لا يعني أنّ النسيج العمراني يكوّن مربّعا مكتملا، وإن اعتبرنا أن المدينة تطورت في شكل شعاعي دائري انطلاقا من جدار القبلة، أخذت شكلا مائلا، وربما شبه دائري من جهة بابي تونس وأبي الربيع، فإننا لا نرى تناقضًا بين ما ذكره حول تموضع الجامع في « سرّة البلد» حسب عبارة المقدّسي والقياسات التي قدّمها البكري، باعتبار أنّ المقصد الأساسي هو توسّط المعلم للمدينة.

و الجدير بالملاحظة أنّ هذه الأبعاد (3 أميال) تتوافق مع القدر الذي يمتدّ إليه المجال الحضري عند فقهاء المالكيّة، إذ أكّد سحنون هذه القياسات في قوله عن القيروان: « مثل هذا البلد لا يكون له قدر ثلاثة أميال من كلّ ناحية لطرح أزبالهم ». أما ابن حبيب فقد حدّد نوى الحاضرة قرطبة بثلاثة أميال، وهو حدّ إقامة صلاة الجمعة، فيما احتاج التقصير فيها إلى مسير مسافة يوم أو أربعين ميلا، ممّا يجعلنا نرجّح أنّ ما ذكره المقدسي لا يخرج عن هذه التعميمات الخاصّة بالمجال الحضري للأمصار الكبرى[15].

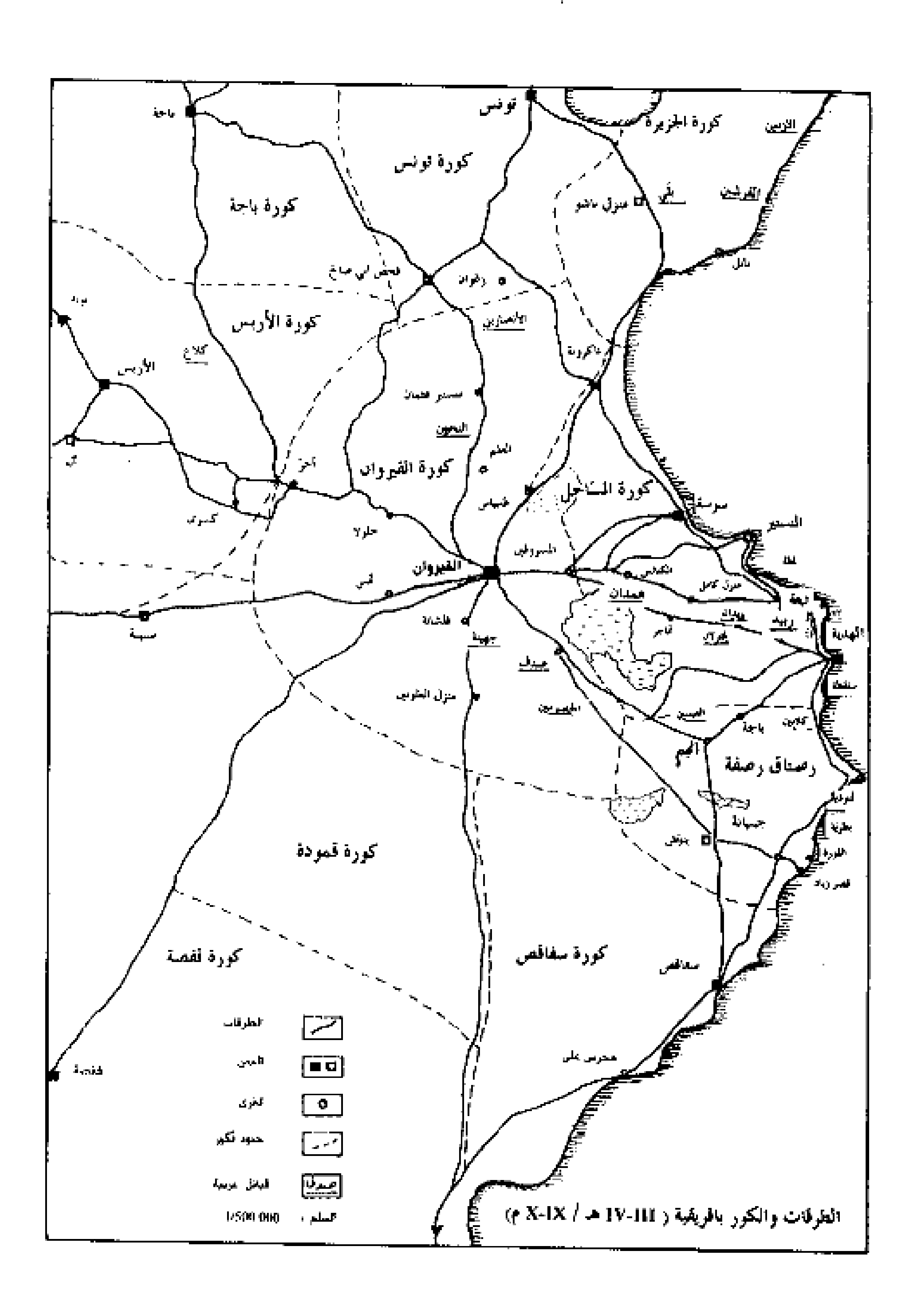
ـ خامسًا: أبواب المدينة: يبدو أنّ أبواب المدينة لا تتجاوز الأربعة عند نشأة السّور سنة 146هـ، في فترة عرفت كذلك نشأة بغداد ذات الأبواب الأربعة. ومن الجدير بالملاحظة أن بابين بمدينة عقبة، وهما بابا أسلم ونافع يحملان اسمين لسكّتين ببغداد، متجاورتين وقريبتين من باب الشام، وهو ما يفسّر اشتراك الحاضرتين في وجود قبيلتين: الأولى (أسلم) قحطانية والثانية (نافع) قرشية على الأرجح. وقد رأينا أنّ تعامد السماط مع منهج آخر شرق ـ غرب، والتقاءهما في مربع السّماط، يفسّر وجود أربعة أبواب يتوسّط كلّ واحد جهة؛ وهي الأبواب التي ذكرها أبو العرب في سياق يخصّ القرن الثاني هـ/ VIIIم: باب تونس وباب أبي الرّبيع وباب أسلم وباب نافع، علمًا بأن مدينة تيهرت التي تأسست بعد نحو 15 سنة من بناء سور القيروان، كان بها أربعة أبواب، حسب مسالك البكري.

على أنّ هذا العدد تطوّر إلى سبعة أبواب قُبيل هدم السّور سنة 209هـ، حسبما ورد في نصّ البكري، وإن احتاج إلى تقويمه تحكّما. جاء فيه: " وكان في قبليه باب سوى الأربعة، وهو بين القبلة والمغرب/ وبين القبلة والشرق باب أبي الرّبيع/ وفي شرقيه باب عبد اللّه وباب نافع/ وفي جوفيه باب تونس/ وفي غربيه باب أصرم وباب سلم".

إنّ وضع الفواصل داخل هذه الفقرة يبيّن لنا التصحيف الحاصل في تسمية الباب الأول: باب سوى الأربعة، و لعله يعني بذلك الأبواب الأربعة الأصليّة، و قد نرجّح أنّ الكلمة الأصليّة هي سوق الأربعاء، و نجم خطأ النسخ نتيجة كتابة القاف ياء، ولئن لم تذكر المصادر هذا السّوق، فإنّ وجوده محتمل، سيّما أنّ أرباض القيروان عرفت سوق الخميس وسوق الأحد. ومهما كانت التّسمية الحقيقيّة لهذا الباب، فالثابت أنّ المدينة كانت ذات أبواب سبعة في مطلع القرن الثالث هـ/ IX م، ثم تطوّر هذا العدد عند نشأة صبرة المنصوريّة سنة 336هـ، حسبما يبيّن ذلك سياق نصّ البكري، إذ قال: " وللمدينة اليوم 14 بابًا منها المذكورة، وباب النخيل والباب الحديث وللفصيل بابان وباب الطّراز (والباب الحديث) وباب القلالين (وباب أبي الرّبيع) وباب سحنون الفقيه".

وإذ يفيد النصّ أن الإطار التاريخي لذكر هذه الأبواب اقترن بتواجد صبرة، أي بين سنتي 336 و444هـ، فإنّ هذه الحقبة عرفت بعدم وجود سور بالقيروان. ومما يؤكد صحة ما جاء في البكري أنه وقع الحديث عن إصلاح أبواب المدينة و ترميم سورها سنة 336 هـ. وكان أحد أعلام القرن الثامن هـ/ XIVم " يمشي كل يوم والناس خلفه حتى يقف على أصل سور القيروان القديم الشّارف على قبر أبي زمعة البلوي "[16].

وصفوة القول، خضع تخطيط القيروان إلى نموذج التّمصير، المتميّز بالتخطيط الهندسي وبالتناغم بين المجالات المبنيّة وغير المبنيّة من مناهج



الطرقات والكور بافريقية (III-IV هـ / IX-X م)

وسكك ورحبات. وعرفت المدينة طيلة ثلاثة قرون من الزّمن تطوّرًا متناسقًا في تشكّلها المورفولوجي، ومجالها الحضري، فتعدّدت الأبواب في ارتباط مع امتداد المدينة الحضري وازدياد مراكزها الثانويّة، ونشأة مدن أميريّة جديدة (العباسية ثمّ رقّادة ثمّ صبرة المنصوريّة)، وكذلك في علاقة مع ناحيتها وكورتها.

4) كورة القيروان:

هذه الكورة أهمّ إقليم بإفريقيّة، تمحورت حولها سائر الأقاليم، وخصوصًا تلك التي تحدّها: تونس شمالاً والأربس غربًا وقمودة جنوبًا والسّاحل شرقًا. وانطلقت منها شبكة من المسالك والطرقات في مختلف الاتّجاهات، غربًا نحو طبنة - تاهرت- تلمسان- فاس- قرطبة وشرقًا في اتجاه طرابلس- الفسطاط - دمشق أو بغداد، وجنوبًا الجريد- بلاد السّودان الغربي أو الأوسط وشمالاً نحو تونس.

وضمّت هذه الكورة عددًا من المدن الصغرى والقرى والمنازل، البعض منها قديم مثل جلولا والأصنام وطنبياس والمسروقين، والآخر مستحدث مثل الجهينيين والمنية وقرية زرود والقرن وغيرها.

ولئن بدت لنا كورة القيروان أكثر اتّساعا من مجال قمونيّة كما بينّا سابقًا، فانّه يمكن أن ننطلق من إحداثيات واضحة لتحديد هذا المجال:

- قلشانة: ذكرها المالكي قرب زرود، واعتبرها اليعقوبي «مدينة المعرّس لمن خرج من القيروان وقدم إليها»، بمعنى المكان الذي ينزل فيه المسافر آخر الليل، وهي بهذا محطّة هامّة على طريق القيروان ومطمع للجباة حتّى إنّ أبواب دورها جعلت ضيّقة حتى لا تدخلها خيول العمّال والجباة، وهي على بعد 12 ميلا فقط من مدينة القيروان.

- منزل العلويين: من المنازل التابعة للقيروان منذ القرن الرّابع هـ/ Xم، وظلّ كذلك طيلة العهد الحفصي، وهو يقع على طريق القيروان-

المحرس، على بعد 18 ميلا عن القيروان، وقد يناسب قرية بوحجلة الحالية. اعتبرها ابن أبي زيد واقعة ضمن مجال لا يقع فيه تقصير الصّلاة، لأن ذلك يحتاج إلى تجاوز 40 ميلا[17].

- صدف: قرية تقع على طريق المهديّة، على خمسة فراسخ من القيروان، أي نحو 25 كيلو متر. ذكرت في العهدين الزيري والحفصي وقد حافظت حاليًا على نفس الاسم بناحية السّواسي.

- منزل المسروقين: يوافق دون شكّ سيدي الهاني، وقد بيّنت المصادر أنّها على طريق سوسة، وأنها تعدّ من حوزة القيروان.

- جلولا: تقع هذه المدينة ذات الحصن البيزنطي المنيع على طريق الجبال، المسمّى أيضًا الجناح الأخضر. وتبعد عن القيروان نحو 30 كم (24 ميلاً حسب البكري). وهي الناحية الزراعية الخصبة للمدينة، ذات العيون المائيّة والزراعات المتنوّعة (مثل قصب السكر والرياحين). وقد أنشأ الفاطميون غير بعيد عنها منتزه سردانية، الذي ظلّت آثاره قائمة[18].

- غير أنّ حدود كورة القيروان تتجاوز دون شك من جهة الشمال جلولا، وتصل إلى حدّ أجّر (سيدي عمارة قرب الوسلاتيّة حاليًا)، ومن جهة الغرب سبيبة، وإن اعتبرت ممّس مفصلاً هامًا في طرقات الغرب، وذلك على غرار طنبياس من جهة الشّمال الشرقي، التي نعتقد أنّها تمثّل الحدّ الفاصل بين بلاد السّاحل وكورة القيروان.

ومجمل القول، امتدّ هذا المجال على نحو مسيرة يوم من كلّ جهة، أي ما يربو عن 50 - 60كم. وهو أمر مختلف عمّا نعرفه عن المزاق الذي تفكّكت وحدته أو قمونية التي اقتصرت حدودها على سهل القيروان. وبالتالي، فإنّ الحقبة العربيّة شهدت تطوّرات هامّة في تقسيم المجال، وما قيل عن محافظة العرب على التنظيم الإداري القديم لا يصحّ في خصوص إفريقيّة[19].

وإذ تتعدّد الشواهد حول امتداد مجال القيروان الإداري والزّراعي، فإنّنا نقتصر على لفت الانتباه إلى نقطتين في هذا الشأن:

- الأولى تخصّ المواجل الموجودة على طول الطرقات الكبرى، وقد ذكرت المصادر البعض منها مثل ماجل مهريّة غرب القيروان، وأبي الزمرد على طريق سوسة، والماجل الذي على طريق المهدية على 16 ميلا من القيروان، وذلك فضلا عن سواقي ممسّ وطنبياس وغيرها. وتمثّل هذه المنشآت المائيّة نقاط ارتكاز هامّة على طول الطرقات الرئيسيّة الموصلة إلى القيروان، وفي مفاصل الأقاليم.

- الثانية: تتعلّق بامتداد ملكيّة القبائل العربيّة الممصّرة للقيروان في أطراف إقليم القيروان وخصوصا بالبلاد السّاحليّة. وقد ذكرت النّصوص القديمة بعض هذه المواقع مثل بني سليم (على بعد 10 أميال عن سوسة). وصدف الواقعة جنوب سبخة سيدي الهاني والرّيدان. ونتبيّن من خلال هذا المثال الأخير تواجد الاسم داخل مدينة القيروان (ربض الرّيدان) وخارجها. إذ تشير كلّ الدّلائل أنّ الأجنّة والبساتين بالرّيدان تقع بعيدًا عن المدينة، فذكر طريق الريدان، والسّفر إليه من القيروان. ويبدو لنا أنّ هذه الأجنّة القيروانيّة تناسب الموقع الذي يحمل نفس الاسم حاليًا، قرب الوادي المالح وتماجر، على مرحلة من القيروان (أي نحو 60 كم). وقد كنّا بيّنا أهميّة المواقع الأثريّة الإسلاميّة والمنشآت المائيّة في هذه الناحية[20].

وصفوة القول، فإنّ القضايا المتعلّقة بنشأة المدينة وتطوّرها ليست في منأى عن ناحيتها الإداريّة والزّراعيّة. وهو ما دعانا إلى تناول مسائل تخصّ مواقع قريبة من المدينة، شهدت أحداثًا حاسمة حدّدت مصير القيروان، مثل القرن والأصنام، كعيّنة لدراسة المواقع المكوّنة للمجال.

ثانيا: مصر القرن، مفصل على طريقي الجبال ومجانة

تعترضنا جبال قليلة العرض و الارتفاع شمال غربي مدينة القيروان بنحو

12 كلم، تسمى حاليا عقبة الشرفاء. و هي التى أطلق عليها معاوية بن حديج جبل القرن، بمعنى رأس الجبل أو الجبل الصغير.

وهذا الجبل هو الحد الفاصل بين السهل الفيضي لمدينة القيروان والجبال الواقعة غربها(جبال وسلات والحلفاء والريحانة والسرج وبرقو). وهو البوابة الشمالية لقيروان عقبة.

والمتأمل لأول وهلة في الخريطة الأثرية يقف على أهمية الموضع، وبعده الاستراتيجي من خلال أسماء المواقع القريبة منه، إذ نجد ذراع المحلة ونفيضة الصبايحية، وراقوبة البرج، وقلعة العياطى (159 م) الخ...

ويزداد تأكدا عند النظر إلى المسالك والطرقات، إذ يتموضع هذا المكان فى ملتقى مسالك عدة، متجهة إلى الأربس أو إلى باجة عبر جلولا (أجر- الفهمين -الأنصارين)، وإلى مدينة تونس عبر منستير عثمان (مرورا بمجقة). كما يمكن أن نصل إلى سبيبة انطلاقا من القرن.

وبالتالي، فقد مثل جبل القرن ممرا طبيعيا بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب.

وازداد دوره خطورة بسبب أهمية بلاد المزاق (Byzacène) في الحقبة الوسيطة الأولى الممتدة إلى حد العهد الموحدي.

فكيف تجسدت فاعلية الدور الاستراتيجي لجبل القرن ؟

لقد كان فى المرحلة الأولى قاعدة للمقاتلة العربية سنة41هـ[21]. وفي مرحلة ثانية مسرحا لمعارك عسكرية حاسمة في تاريخ بلاد المغرب: سنة 124 هـ/ 742 م و 556 هـ / 1160 م.

1 ـ القرن، أقدم معسكر للعرب بإفريقية:

لئن تمكنت معركة سبيطلة الواقعة سنة 27 هـ/ 647 م، من إزاحة النفوذ البيزنطي بوسط إفريقية (بلاد المزاق)، وتراجع الروم إلى خط دفاعي ثان

شمال الظهرية التونسية، فإنّ الحملة الثانية التي قادها معاوية بن حديج الكندي واصلت بث السرايا، في اتجاه جلولا والساحل وبنزرت.

أ) القرن: قاعدة لشنّ الحملات العسكرية:

احتاجت هذه العملية إلى اختيار نقطة ارتكاز تكون منطلقا لإخضاع المواقع الممتنعة قرب الجبال (مثل جلولا) وفي الساحل. ولم يكن الجبل الممطور الواقع غرب قمونية (سهل القيروان) والذي اختاره ابن حديج في بداية الأمر موضعا ملائما لرطوبة المكان وخطر مداهمته من قبل القبائل الجبلية. وبالتالي، فسرعان ما تحول عنه إلى موضع القرن، الذي كان مناسبا أكثر لحماية المقاتلة من الهجومات الفجئية، ولشن حملات متتالية على إحدى القواعد العسكرية الهامة وهي جلولا. وقد وردت روايتان في هذا الصدد:

- الأولى تشير إلى أن حملات متتالية انطلقت من القرن للاستيلاء على جلولا، التي فتحت عنوة سنة 41 هـ / 661 . 662 م.

- والثانية تذكر أن ابن حديج المقيم بالموضع نفسه (القرن) بعث عبد الملك بن مروان إلى جلولا في ألف فارس، فحاصرها، وقتل من أهلها عددا كثيرا، وكان ذلك سنة 45هـ.

وانطلاقا من هذه القاعدة تواصلت الغزوات في اتجاه النواحي الأخرى لبلاد المزاق، فقاد عبد الله بن الزبير سرية إلى بلاد الساحل، وجهزت حملة أخرى إلى بنزرت، مخترقة بذلك الخط الدفاعي البيزنطي، بل إن سرية رابعة أبحرت في 200 مركب إلى صقلية سنة 46 هـ، فسبت وغنمت لمدة شهر ثم عادت[22].

وهكذا تحول القرن تدريجيا إلى قاعدة عسكرية قارة للمقاتلة العربية، في مرحلة أولى، ونواة لمصر جديد، ينضاف إلى الكوفة والبصرة والفسطاط في مرحلة ثانية

ب) تمصير القرن:

الظاهر أن معاوية بن حديج شرع في بناء مدينة بالقرن بعد سنة 45 هـ / 665 م، ويورد ابن عبد الحكم في هذا الصدد أنه «اتخذ قيروانا عند القرن، فلم يزل فيه حتى خرج إلى مصر». فيما يوضح المالكي (أواسط الخامس هـ) أنه اختطَّ مدينة هناك، وبنى مساكن بها، وسماها القيروان، وظل بها ثلاث سنوات[23].

لكن نقاط استفهام عدة تظل عالقة بهذه العملية التمصيرية، ما لم يقع الاعتماد على الحفريات الأثرية، فنحن لا نعلم شيئا عن حجم هذه النواة المدينية، وكيفية إنشائها وتخطيطها أو تطورها.

وما إن حل عقبة بالمكان حتى ترك ما أسّسه معاوية بن حديج بالقرن على حدّ عبارة ابن ناجي[24].

واختار موضعا ثانيا لإنشاء قيروانه، ولا نعتقد أن هذا القرار كان مجرد نزوة للوالي الجديد لتغيير قاعدة الجند، بقدر ما تفسره أبعاد استراتيجية وعسكرية، ولعل أهمها هو الابتعاد عن الجبل بعد السيطرة على جلولا، والبحث عن بسيط فسيح يتسع لإنشاء مدينة كبيرة وتتوفر فيه مقومات الحياة (وخصوصا الماء حيث وجدت آبار ومائدة غنيّة بالمياه خلافا للقرن)، وبعيدا عن القبائل البربرية وبقايا الروم.

وتبعا لذلك لم تعمر القرن طويلا كقاعدة للحكم، بعد أن فضل عقبة ابن نافع الذي حل بسهل قمونية سنة 50 هـ موضعا جديدا بعيدا عن مخاطر الغارات المباغتة للسكان، وتحاشيا للاختلاط بهم في هذه المرحلة التأسيسية.

وهكذا على إثر تمصير القيروان، تحولت القرن إلى قلعة هامة تستعمل لحماية المدينة الجديدة، وذلك طيلة عهد الولاة وبداية الفترة الأغلبية، وما معركة سنة 124 هـ إلا خير دليل على ذلك. ورغم الأزمات التي عرفتها،

تواصل تعميرها لمدة قرنين على الأقل، إذ تعرضت لها المصادر ثانية في عهد إبراهيم بن الأغلب (184 - 196هـ / 800 - 812 م)، عند ذكر أحد علماء القيروان: أبي خالد عبد الخالق المتعبد المعروف بالقتاب، الذي كان مقيما آنذلك بالقرن(25).

وبالتالي فإنّ هذه النواة الحضرية قد تحولت إلى حامية للقيروان. وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم اندلاع معركة خطيرة بها، أثناء خلافة هشام بن عبد الملك.

2 ـ يوم القرن: 124 هـ / 742 م:

أ) تاريخية الروايات المتعلقة بالحدث:

اختلفت المصادر في سرد وقائع هذه المعركة. وفي الجملة يمكن أن نميّز بين روايتين مختلفتين:

- الرواية المشرقية: أورد ذكرها المؤرخ المصري أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الحكم، المتوفى سنة 257 هـ / 871 م، في كتابه فتوح مصر معتمدا في ذلك على إسناد يحيى بن بكير عن الليث بن سعد.

ومعلوم أن هذا الأخير محدّث وفقيه، من كبار التابعين، من أصل فارسي، ولد وتوفي بمصر سنة 175 هـ / 791 م.

ولئن صحّت نسبة هذه الأخبار للّيث بن سعد، وهو أمر محتمل، فإنه اقتصر في روايته على ما بلغه من أخبار رسمية رواها قواد الجند وتداولتها مجالس العلماء، وعلى ما اطلع عليه من وثائق الدولة الأموية حسبما يبدو من المراسلات بين الصفرية وحنظلة بن صفوان. وقد انفرد بذكرها دون غيره من المصادر(26).

وعلى أية حال، فإنّ الليث كان معتنيا بجمع أخبار هذه الوقعة التي قال عنها: ما غزوة كنت أحبّ أن أشهدها بعد غزوة بدر أحبّ إلي من غزوة

القرن والأصنام[27].

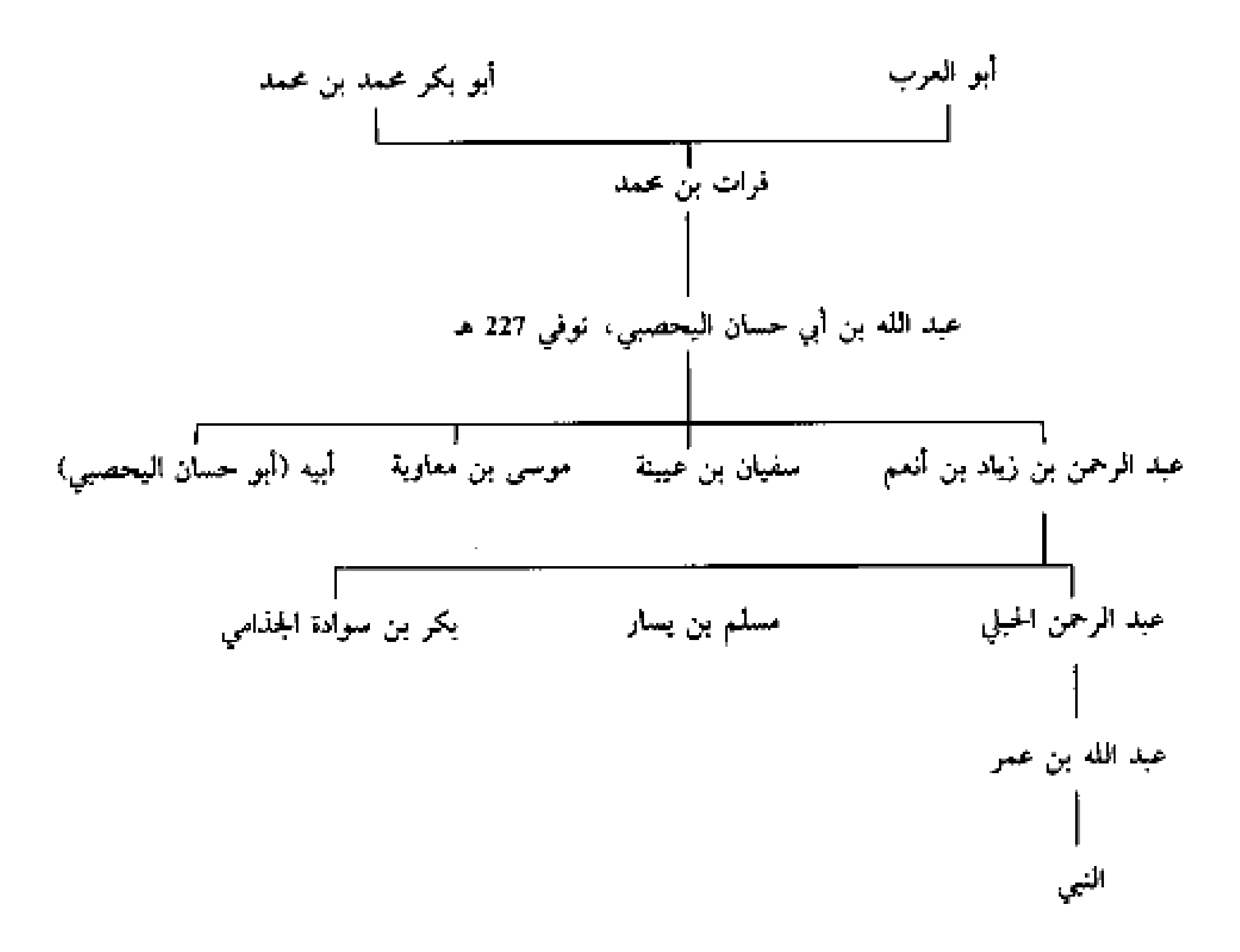
وإلى جانب ذكر المراسلات بين الطرفين التى سبقت المعركة، فإنّ هذه الرواية قد تميزت بسرد وقائع بين الصفرية وعرب إفريقية بين سنتي 123 – 124 هـ، لم ترد في بقية المصادر، لكنها جاءت مقتضبة في الحديث عن التحضيرات السابقة للمعركة والاعتناء بذكر المواقع[28].

– الرواية المغربية: نعثر عليها في القطعة المنسوبة إلى الرقيق القيرواني (القرن الخامس هـ)، الذي أعاد نقلها كل من صاحب أخبار مجموعة وابن عذاري (البيان المغرب)، وابن الأثير (تاريخ) والنويرى (نهاية الأرب) وابن خلدون (تاريخ). ولئن كانت هذه الرواية على بيّنة بما حدّث به الليث بن سعد – وهي التي ذكرت قولته الشهيرة حول الحدث – فإنها اعتمدت على إسنادين من أعلام القيروان:

* الإسناد الأول (ذكره الرقيق): وهو رواية عمر بن غانم بن شرحبيل الرعيني، من عرب إفريقية، وممن شهد الوقعة سنة 124 هـ، وكان قائدا للمشاة (على ساقة الناس في وقعة القرن والأصنام). و كانت له بطولات حتى قيل إنه قتل من الصفرية 180[29]. فهو إذن شاهد عيان للأحداث.

* الإسناد الثاني (ورد ذكره في كل من كتابي الرقيق وابن عذاري): هو رواية عبد الله بن أبي حسان عن أبيه عن رجل من الصفرية[30].

والمتأمّل في ترجمة عبد الله بن أبى حسان اليحصبي يلحظ أنه فقيه قيرواني شهير، من أشراف إفريقية، توفي سنة 227 هـ، أخذ من كبار العلماء: عبد الرحمان بن زياد بن أنعم ومالك بن أنس. وكان صاحب فقه وأدب وعلم بالتاريخ وأنساب العرب. أخذ عنه الناس تاريخ إفريقية وحروبها، وروى عنه سحنون وغيره من العلماء. وقد اعتمد عليه أبو العرب في طبقاته نحو عشر مرات، وقّق هذا الإسناد[31].



وفي الجملة، تميزت هاتان الروايتان بالتدقيق في وصف بعض الأحداث (مثل التحضيرات للمعركة) وفي ذكر بعض المواقع (مثل المكنسة قرب تاهودا). واعتبارا لأهمية السّند، ومشاركة أحد الرواة في الأحداث فإنه من الصعب ألا نثق فيها، معتبرين أن الاختلافات بينها وبين الرّواية المشرقية لا تعدو أن تكون خطأ تسرّب سهوا أو تعبيرا عن الاختلاف بين النظرة إلى الأحداث في مصر والشرق من جهة وفي بلاد إفريقية حيث مسرح المعارك من جهة ثانية.

ولئن جاءت الروايات السابقة معتدلة في العموم، فإنّ رواية ابن خلدون للأحداث كانت متميزة رغم أنه استمدّ مادته التاريخية من الرقيق وابن عذاري. فقد نظر إلى الحركة نظرة إيديولوجية (مذهبية) ومستندة على العصبية، فعبّر عن موقف أهل السّنة من الحركات الخارجية، وعلى سبيل

المثال سمّى خالد بن حميد بالزناتي (مبرزا صفة الزناتية فيه) ونعت حركة سنة 124 هـ بكونها ثورة لهوارة ومن تبعها[32].

ب) المعارك السابقة للقرن:

تتنزّل هذه المعركة في ظرفية تاريخية تميزت ببروز المعارضة الخوارجية الصفرية في أطراف الدولة الأموية في فترة ضعفها. واندلعت الحركة بقيادة ميسرة المطغري بالمغرب الأقصى منذ سنة 122 هـ / 740 م، وتمكنت في مرحلة أولى من السيطرة على هذه البلاد، قبل أن تتجه صوب الشرق.

وبعد أن أضحى خالد بن حميد الزناتي على رأس الحركة، التقى الصفرية بالجند بوادي شلف، في موقعة الأشراف سنة 123 هـ/ 741 م، وكانت هزيمة للعرب.

وفي نفس السنة اندلعت معركة ثانية قرب نهر سبو، بناحية فاس، سنة 123 هـ / 741 م، وكانت هزيمة ثانية للعرب، قتل فيها الوالي كلثوم بن عياض وحبيب بن أبي عبيدة، فيما تمكن بلج بن بشر من الفرار إلى طنجة، وهربت فلول الجيش المهزوم نحو إفريقية.

وبالتالي غدت إفريقية مطمعا للخوارج، بعد الاستيلاء على المغربين الأقصى والأوسط، واتجهوا صوب بلاد الزاب، تحت قيادة جديدة لعبد الواحد بن يزيد الهواري وعكاشة بن أيوب الفزاري[33].

ويبدو لنا أن التغييرات المتتالية للقيادة لا تفسر بهشاشة المؤسسات الخاصة بفترة الثورة، بقدر ما هي مقترنة بفاعلية القبائل في كل مرحلة: فبعد أن لعبت زناتة دورا هاما في المغرب الأقصى، كان دور هوارة التي كانت مسيطرة على البلاد الممتدة من الأربس إلى الزاب، ومما يؤكد هذا الرأي ما قاله ابن خلدون في سياق حديثه عن الحركة: «فثارت هوارة ومن تبعهم من البربر»[34].

ومن الأدلة الأخرى على ذلك، تزامن نشاط الحركتين: ففيما كانت زناتة الصفرية تواجه كلثوم بن عياض بنهر سبو (سنة 123 هـ)، اتجهت هوارة بقيادة عكاشة الفزاري صوب مدينة قابس للاستيلاء عليها. لكن كلثوم بن عياض استنجد بعامله على طرابلس، صفوان بن مالك، ووقعت عدة معارك بناحية قابس، انهزم فيها عكاشة الفزاري، ففر لائذا ببلاد الزاب سنة 124 هـ / 742 م[35].

- الدور الأول: تطويق القيروان انطلاقا من قابس وتونس:

على إثر هذا الانسحاب إلى تاهودا (ناحية بسكرة)، قام بتعبئة جديدة للصفرية مستغلا في ذلك فترة الفراغ التي أعقبت مقتل كلثوم بن عياض (123 هـ) وقدوم الوالي الجديد: حنظلة بن صفوان على رأس ثلاثين ألف مقاتل.

أما عبد الواحد بن يزيد الهواري، فإنه زحف وقتذاك إلى تونس واستولى عليها، وسلم له بالخلافة، ثم انسحب إلى الغرب، عند علمه بقدوم حنظلة من المشرق، وهناك تمكن من تعبئة صفرية تلمسان بقيادة أبي قرة[36].

وحصيلة القول، فإنّ المعارك التي دارت سنتي 123ـ 124 هـ، في فترة فراغ لمنصب الوالي (بعد مقتل كلثوم بن عياض) تأتي دليلا على الخطة المحكمة التي اتبعتها الصفرية لتطويق القيروان، انطلاقا من نقطتي ارتكاز: قابس وتونس. وقد فشلت هذه الخطة الأولى في الاستيلاء على المركز انطلاقا من الأطراف الجنوبية والتلّية، والتقاء الجيشين الصفريين عند الوسط. فأعادا الكرة متبعين خطة ثانية، وهي اتباع مسلكين للالتقاء قرب القيروان ومهاجمتها[37].

- الدور الثاني: اتباع طريق مجانة والجبال:

في سنة 124 هـ، انطلق الفزاري والهواري من جديد بدءا من بلاد الزّاب، في اتجاه القيروان، متخذين مسلكين مختلفين: الأول طريق مجانة،

والثاني طريق الجبال. وقد ورد في الرقيق: «وكانا (عبد الواحد الهواري وعكاشة الفزاري) افترقا من الزاب، فأخذ عكاشة على طريق مجانة فنزل القرن، وأخذ عبد الواحد بن يزيد على طريق الجبال، فنزل طنباس»[38]. فما هي أهمية المسلكين ؟ ومدى فاعليتهما في العمق الاستراتيجي لمدينة القيروان ؟

* طريق مجانة: ظل هذا المسلك طريقا للقوافل طيلة العهد الوسيط المتقدم. وقد كانت له تفرّعات وروافد عديدة.

ـ القسم الأول: القيروان – سبيبة: ذكر البكري من القيروان إلى واد الرمل 40 ميلا، وهي قرية ذات زياتين، ومنها إلى سبيبة[39].

وأورد في موقع ثان المحطات التالية: من القيروان إلى كدية الشعير ومنها إلى منزل يقال له الهرى يجاوره مرصد، ثم نصل إلى قرية الجهنيين كبيرة آهلة، كثيرة الفنادق والحوانيت، ولها أشجار وفواكه، وبينها وبين القيروان مرحلة، وعليها جبل يسمّى الممطور[40].

وذكر ابن الوراق مسلكا مغايرا: من القيروان إلى قصر الزرادبة ويعرف بالخطارة، عامر آهلة، ثم قصر الخير، فقرية المستعين، كبيرة آهلة بها ماجلان وبير طيّبة فساقية ممّس، قرية عامرة آهلة بها مسجد وفندق[41].

ـ القسم الثاني: سبيبة – مجانة: من سبيبة إلى قلعة الديك (قرية)، ومنها إلى السكة قرية جليلة، وبها مجمع سوق، ومنها إلى مدينة مجانة المطاحن، وهي مدينة قديمة، وبها مقطع حجارة، ومنها إلى نهر ملاق، وفي الشرق منها مدينة تبسّا، ومنها إلى قرية مسكيانة[42].

وذكر البكري مسلكا ثانيا: من سبيبة إلى تبسة، وحوالي سبيبة جبال كثيرة يسكنها من العرب قوم يعرفون ببني المغلس وبني كسلان. وفي الطريق بينها عين أريان عين تجري من قنا للأول، وعين التينة. ومن تبسة إلى مسكيانة: وهو طريق الشتاء، لأن وادي ملاق يتسع في هذا المسلك.

أما طريق الصيف، فإنه يعبر من سبيبة إلى مرماجنة، وهي مدينة لطيفة بها جامع وفندق وسوق لهوارة، وهي في بساط مديد، ومنها إلى مجّانة، وهي كبيرة عليها سور طوب، وبها جامع وحمامات ومعادن، منها معدن الفضة للواتة، ولها قلعة حصينة تعرف بقلعة بشر بن أرطه، ومن مجانة إلى تيجس ومسكيانة ومنها إلى باغاي[43].

* طريق الجبال: أورد ذكره ابن حوقل الذي قال إنه يوجد من القيروان إلى المسيلة طريق غير طريق مجانة، يمرّ على الأربس وبلاد كتامة، كما ذكره البكري، وأهم مراحله:

ـ القسم الأول: القيروان – الأربس: من القيروان إلى جلولا: مرحلة خفيفة ومنها إلى أجّر، ومنها إلى طامجنة، ومنها إلى الأربس، وعلى ست أميال منها أبّة. وبينها وبين القيروان مسيرة ثلاثة أيام.

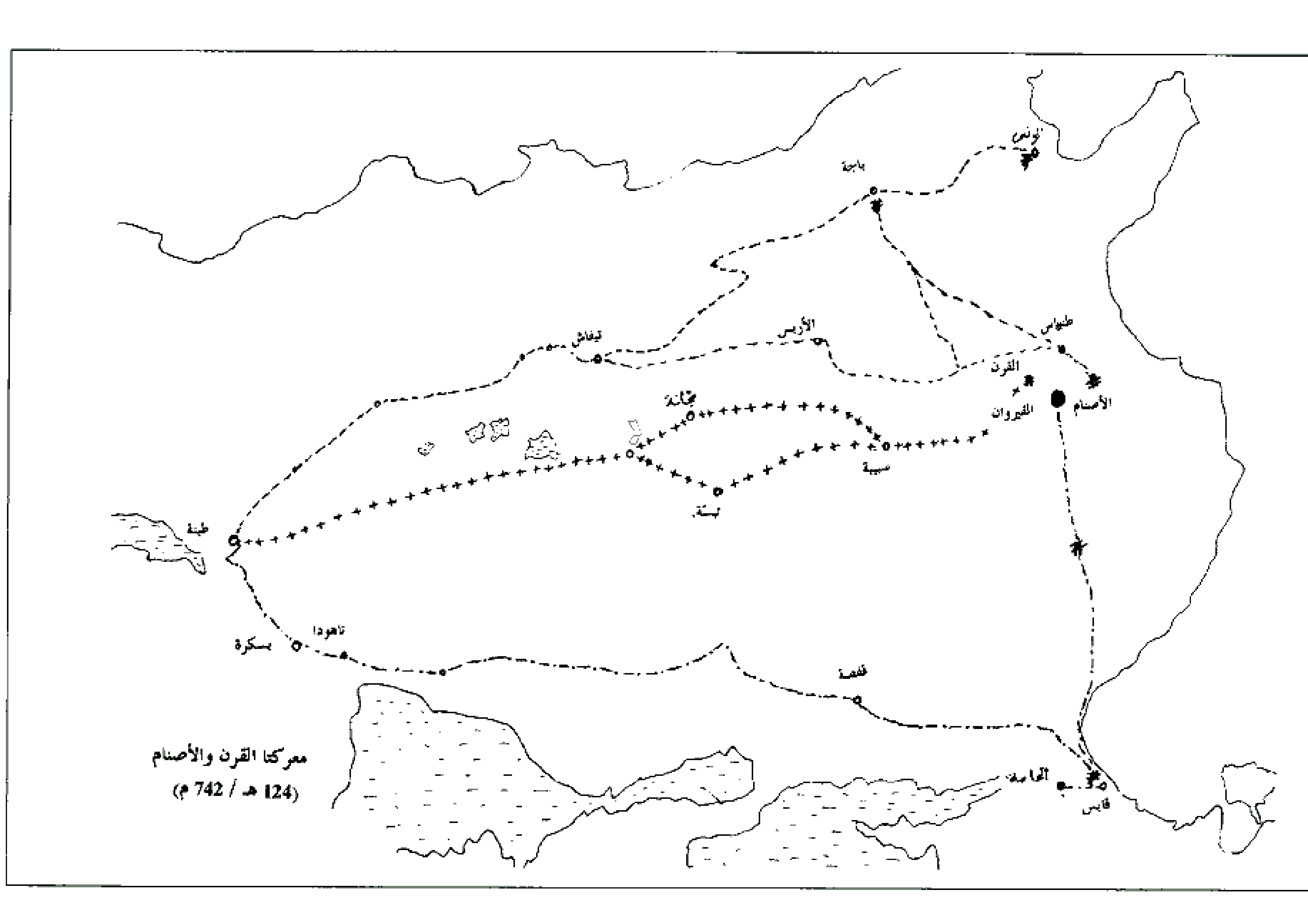
ـ القسم الثاني: الأربس – تيفاش: من الأربس إلى نهر ملاق، ومنها إلى تامديت، وهي مدينة في مضيق بين جبلين في سند وعر، ولها مزارع واسعة، وبين تامديت والأربس مرماجنة، ومنها إلى تيفاش. ونصل عبر طريق الجناح الأخضر إلى بلاد الزاب.

على أن جيش عبد الواحد الهواري يبدو أنه عبر مسلكا ثانيا، من تيفاش انتقل إلى فحص بل، ثم باجة التي حاصرها، ومن باجة اتجه صوب تونس ثم القيروان.

وبالتالي، فإنّ السّيطرة على هذين المسلكين تمكن من قطع الامدادات التي قد تصل إلى القيروان من المراكز العسكرية الهامة مثل الأربس ومجانة وطبنة وغيرها، كما أنها قد تقطع الطرقات التجارية والمؤونة عن المدينة.

ج) يوم القرن:

اتخذت تعبئة أهل القيروان للمعركة طابعا ديبلوماسيا ونفسانيا هاما.


تونس
باجة
القرن
الأصنام
القيروان
الأربس
تيفاش
مجانة
سبيبة
تبسة
طبنة
تاهودا
بسكرة
قفصة
الحامة
قابس
معركتا القرن والأصنام
(124 هـ / 742 م)

- المراسلات: في رواية الليث، ذكر أن الوالي حنظلة بن صفوان كتب إلى عكاشة رسالة فيها ترغيب وترهيب، حتى يمنعه من الاجتماع بعبد الواحد الهواري وبعث بثانية إلى عامله على طرابلس طالبا المدد منه (يأمره بالخروج إليه بأهل طرابلس).

ومن الجانب الآخر، كاتب عبد الواحد الهواري، أثناء زحفه في اتجاه القيروان، الوالي حنظلة بن صفوان، يأمره فيها بالتخلي عن القيروان[44].

- التحضيرات العسكرية: في خضم هذه التحضيرات، التجأ حنظلة إلى حفر خندق حول القيروان لحمايتها، وإذا كانت رواية الليث (ابن عبد الحكم) قد اقتصرت على إيراد هذا الخبر، فإنّ الرقيق أضاف عنصرا آخر، وهو استشارة حنظلة أصحابه في طلب المدد من الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك، لكن أحدهم وهو عمرو بن عثمان القرشي، منعه من ذلك[45].

- الحالة العامة: تميز هذا الزمن القصير الذي سبق المعركة بهلع انتاب أهل القيروان، وقد لخص ابن عبد الحكم الوضعية في قوله إنّ أهل القيروان خرجوا وهم في حالة يأس لما يتخوفونه من السبي وغنيمة الأموال. أما الرواية الإفريقية (التي أوردها الرقيق) فإنها أطنبت في الحديث عن التحضيرات النفسية والعسكرية التي سبقت معركتي القرن والأصنام:

- فقد بدأت بتحضير العطاء للجند، الذي كان مقسما إلى نظام العرافات، على غرار تنظيم المقاتلة، عهد عمر بن الخطاب. وكان على رأس كل مجموعة عريف، وقد بلغ العطاء آنذاك خمسين دينارا للفارس.

- ثم شرع حنظلة في التحضير العسكري، وتوزيع المقاتلة وفق الاختصاص، فاختار 500 دارع و 500 نابل، ووزّعهم في مواقع مختلفة: طلائع وساقة وميمنة وميسرة.

- وحاول تشريك العلماء، وخاصّة عنصر القرّاء الذي لم يكن غائبا عن هذا المشهد. وقبل بداية المعركة، حرّض القصاص والقراء من أهل

العلم على خوض المعركة، منبهين السكان إلى خطر السبي عند الهزيمة[46].

وكانت لنساء القيروان مشاركة في هذه المعركة: ففي معركة القرن، صعدن سطوح المنازل وضللن يراقبن العمليات، فإذا رأين الغبار متجها إلى الجبل هللن واستبشرن، وإذا رأينه مقبلا صرخن واستغثن. وفي معركة الأصنام، «عقدن الألوية وأخذن معهن السلاح وعزمن على القتال»، وحرضن أزواجهن على الاستبسال في المعركة[47].

وحسب الرواية نفسها (الرقيق) بدأت معركة القرن بالبراز الفردي، وعقبتها الحملة على جيش الفزاري. ولما هُزِمَتْ الصفرية بالقرن، بعث حنظلة يبشر أهل القيروان بالنصر، وعاد مسرعا إلى المدينة تحسّبا لهجوم عبد الواحد الهواري، الذي عسكر بالأصنام.

وفي الجملة، كان لهذه المعركة بالغ الأثر على أهل القيروان، وأصبحت يوما من أيام العرب ببلاد المغرب يطلق عليه «يوم القرن». فقد ذكر المالكي أن «خالد بن أبي عمران برز إليه ابن عم عبد الواحد [الهواري]، فتغلب عليه بيوم القرن»، بمعنى أن هذه التسمية أصبحت تطلق على المعركتين (الأصنام التي قادها الهواري والقرن التي قادها الفزاري).

وأورد رواية ثانية، نقلها عنه ابن ناجي مفادها أن عمر بن غانم بن شرحبيل الرعيني الذي تولى ابنه عبد الله القضاء زمن إبراهيم بن الأغلب، كان على ساقة الناس في وقعة القرن والأصنام، وقد قتل مائة وثمانين من الأعداء[48].

وهكذا يتضح مرة ثانية العمق الاستراتيجي لموقع القرن: فبعد أن اتخذه ابن حديج قيروانا له، أضحى في مطلع القرن الثاني هـ نقطة ارتكاز أساسية للسيطرة على مدينة القيروان[49].

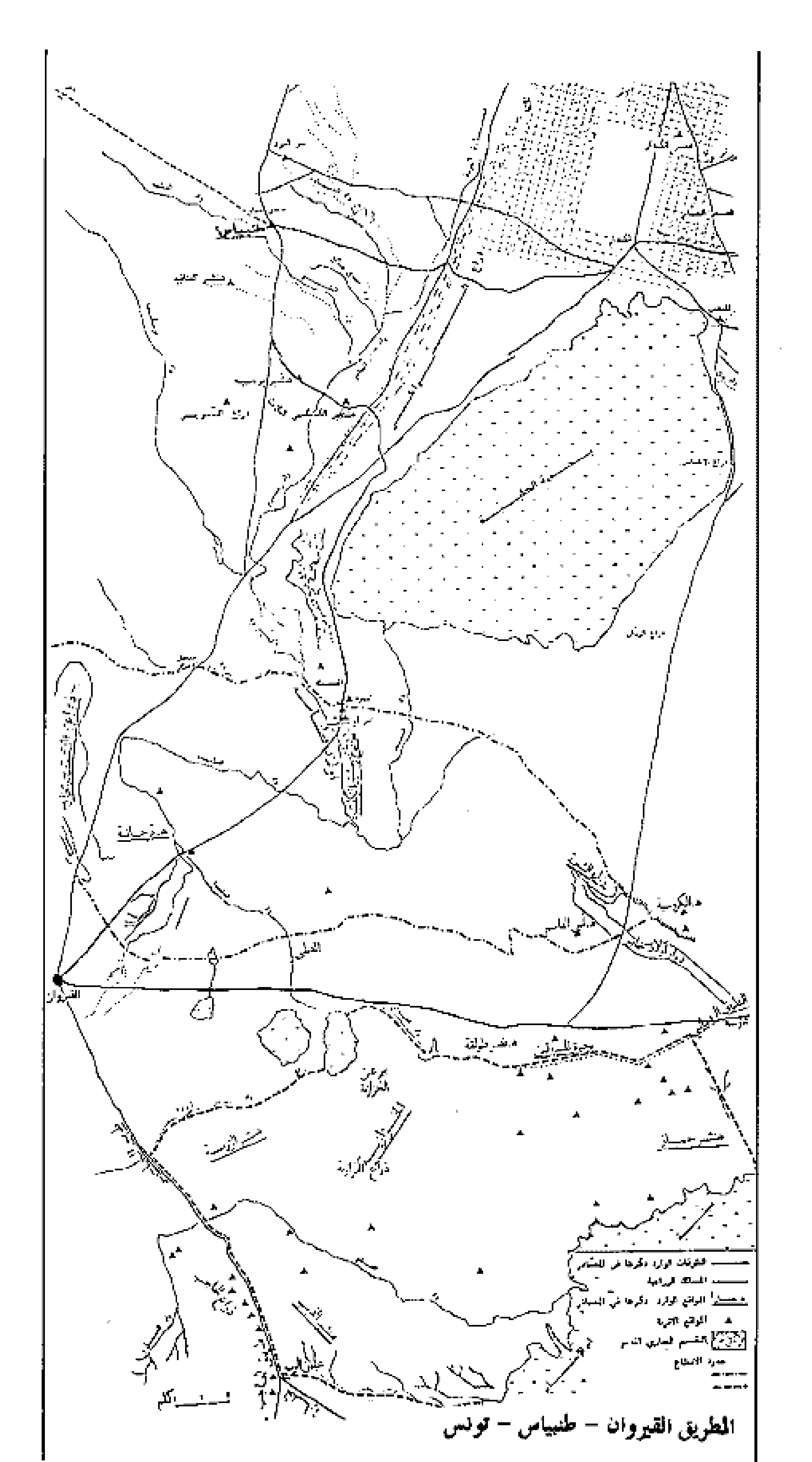
3 ـ القرن في العهد الموحدي:
موقع لمعركة ثانية (15 ربيع الآخر 556هـ/ 1160م):

بعد انتصار عبد المؤمن بن علي على النورمان بالمهدية، أراد التخلص من البدو وتشريكهم في معارك الأندلس، وترحيلهم حتى يتمكّن من بسط نفوذه على دواخل البلاد، غير أن هذه القبائل تفطنت إلى هذه الخطة، وواجهتها بالرفض، وانسحبت إلى جهة القيروان حيث نزل حوالي 80 ألف بيت بالقرن. وهي نقطة الارتكاز الثانية للقبائل البدوية بعد ناحية باجة.

ولم يرد عبد المؤمن الفعل مباشرة، وتظاهر بالانسحاب إلى حد ناحية قسنطينة (واد النساء)، حيث ربض هناك مدة، ثم قفل راجعا عن طريق الجبال على ما يبدو، حتى فاجأهم بحلوله بالقرن، وداهمهم على حين غرة وقطع الطريق الصحراوي الذي يستعمله الأعراب عند الانسحاب. وبهذا حوصرت قبائل العرب من الجهتين، وقد أدخل تراجع الجيش الموحدي الفجئي الارتباك في صفوف الأعراب، وقسّمهم: فاختار جبارة بن كامل ومسعود بن زمام الفرار فيما ثبت محرز بن زياد الرياحي، صاحب المعلّقة واستمروا في الحرب إلى غاية مقتله. وكانت معركة دامية بالقرن انتهت بانكسار شوكة القبائل البدوية المحاربة، بعد غنم أموالهم وتخميسها، وتمّ بهذا إخضاعهم للسلطة الموحدية ونظمها.

ثم تابع عبد المؤمن حملته على قبيلة رياح حتى قفصة، حيث حاصرها حتى أذعنت له قبائل رياح، ووافقت على الانتقال معه إلى المغرب الأقصى. وبهذا استطاع عبد المؤمن تأمين البلاد وتهدين القبائل البدوية. فقد مكنت معركة القرن عبد المؤمن من إحكام السيطرة على وسط إفريقية، وتبديد خطر القبائل البدوية هناك[50].

وخلاصة القول، فقد قررت القرن مصير القيروان وإفريقية في مناسبتين على الأقل. وإذا كانت حرب سنة 124 هـ هي إعلان عن البوادر الأولى



الطريق القيروان – طنبياس – تونس

لاعادة تشكّل المسالك الكبرى حول القيروان، فإنّ حرب سنة 556 هـ هي إنهاء لهذه الحقبة التاريخية المتميزة من تاريخ المدينة.

ثالثا: طنباس ـ طنبياس: بوابة القيروان الشمالية- الشرقية

اكتسبت بعض المواقع القديمة مكانة مميّزة في شبكة المسالك المحيطة بمدينة القيروان، باعتبارها مفاصل فاعلة فيها. ونقتصر على مثال للإبانة عن مدى التفاعل بين المواقع القديمة ومدينة عقبة، وما نجم عن ذلك من ثوابت ومتحولات في البنى الأساسية المتمثلة في الزراعة والمنشآت المائية والطرقات والتحصينات العسكرية. إن الحديث عن طنبياس اقترن بكل هذه الأدوار، كما سنبيّن ذلك. وهي أنموذج للتقاطع بين الهياكل القديمة والمتحوّلات الناجمة عن تمصير القيروان، ولكيفية إعادة هيكلة المجال الزراعي والعسكري على إثر هذا الحدث الهام، ولسبل تعامل المدينة العربية مع ناحيتها: فبعد أن أصبحت طنبياس القرية المغمورة قديما معسكرا مناسبا للسيطرة على المدينة انطلاقا من الشمال والشرق، وباب بلاء لمدينة عقبة، تحوّلت عند استقرار الأوضاع إلى مزرعة تقام بها السدود والسّواقي، وتنبت أراضيها زرعا خصبا، يذهب ريعه إلى خزينة الدولة. لكن المعارك حولها لم تنته: فقد صارت تتقارع فيها الكلمات، كما تقارعت فيها السيوف من قبل، وعلا فيها ضجيج وكلاء المزارع أمام الخليفة الفاطمي. وفي العهد الزيري، كان دور الفقهاء للبتّ في مسألة استغلال المزرعة والسكنى بها، بعد أن كره الصلحاء ذلك. فهل إن ماضي المزرعة ظل يلاحقها طويلا، أم إن البقاء على خصوصياتها الثقافية (اللغة البربرية والمذهب الأباضي) كما جبل وسلات وبقلوط وباطن المرج وغيرها من المواقع المحيطة بالقيروان هي المفسرة لمثل هذه المواقف الحضرية ؟ في كل الأحوال فإنّ هذا المثال هو نموذج لمدى إشعاع المدينة وللثوابت والمتغيرات في المجال الزراعي.

ومن جانب ثان، فإنّ تحديد الموقع وتاريخه ظلا لغزا، وهو ما دعانا

إلى محاولة فك رموزه، سيّما أنه مثّل البوابة الشمالية -الشرقية لمدينة عقبة، فيما كانت ممّس البوابة الغربية. ولئن كانت منشآت ممّس المائية قد حظيت بدراسة دقيقة، فإنّ ساقية طنباس ظلت مغمورة الذكر. ولهذا السبب، حاولنا أن نوليها عناية خاصة، لما لها من أهمية فائقة في تاريخ إفريقية السياسي والعسكري والعمراني والاقتصادي.

1 ـ المسألة الطوبونيمية:

أ) طرح الإشكالية: إن العجمة الواضحة في اسم هذا الموقع لم تيسّر استئناس العرب القدامى، من مؤرخين ونسّاخ على كتابته. فجاءت المصادر المتحدثة عنه مضطربة في نسخه، حتى إنه استعصى على المحققين والدارسين المعاصرين تبيان أمره وفك رموزه.

فقال المحقق الأول لكتاب تاريخ افريقية: لم نجد أحدا من المؤرخين غير الرقيق ذكر طساس ولا تشير إلى هذا الموضع كتب البلدان، وذهب المحققان الشرقيان لنفس الكتاب إلى أنه طساس تارة وطنبياس أخرى، ووضعوا في الهامش ما يتعيّن إثباته في المتن.

وورد في كتاب المجالس والمسايرات، أنه لم يقع الاهتداء إليها. أما مؤلّف كتاب الخلافة الفاطمية، فإنه فضّل أن يصلح ساقية طنباس بساقية ممّس[51].

ولقد تفطن باحث آخر إلى التطابق الطوبونومي بين موقع قديم وطنباس الوارد ذكرها في مصادر القرن الرابع هـ[52].

ب) من الاسم اللاتيني إلى المعرّب: يعود ذكر هذا الموقع إلى القرن الرابع، ففي قائمة الكنائس المسيحية المشاركة في اجتماعات قرطاج، وردت النسبة إلى الموقع بطرق متباينة:

– سنة 393 م، شارك في اجتماع Cebarsussi ممثل عن أسقفية طنبياس،

وهو جيميليوس (Gemelius - episcopus plebis Tanabaeis)

– سنة 397م، شارك أسقف كاثوليكي (Lupianus) في اجتماع قرطاج (episcopus plebis. Tambeitanae).

– وسنة 411 م، حضرا كممثلين الكاثوليكي (Sopater)، والدوناتي (Faustinus) عن: Tambaiensi.

– وسنة 484م، ذكر مطران كاثوليكي منها بالبيزاسان episcopus plebis Tambeitanus وهو ما يجعلنا نتخلّص إلى أن البلد ظل عامرا ونشيطا طيلة القرنين الرابع والخامس م، وأن وجوده سابق لهذا التاريخ، وقد تواصل إلى حد العهد الفاطمي. لكن أسئلة عديدة ظلت مطروحة لأن هذا المكان لم يترك أثرا واضحا له[53].

ج) **الثنائية: طنبياس – طساس:** لقد رأينا أن التسمية اللاتينية لا تدعو إلى الشك من كون الاسم المعرّب هو طنباس أو طنبياس. غير أن المصادر العربية أوردت تسميتين متباينتين: طساس وطنبياس، فهل هما موقعان مختلفان أم أن سين الاسم الأوّل لا تعدو أن تكون تصحيفا للأحرف الثلاث: النون والباء والياء(نبي)؟

ورد هذا الموقع تحت اسم طساس في الفقرات التالية:

– أثناء معركة سنة 124 هـ (وفي النويري طيناس).

– وسنة 137 هـ، وفي ابن الاثير طيفاس.

– وسنة 179 هـ ثلاث مرات، لكنها وردت مرتين في الأصل الذي لم يثبته المحقق: طنبياس

– وسنة 184 هـ– وفي الأصل طنبياس.

كما جاءت في النسخة المحققة لمعيار الونشريسي تحت هذه الصيغة غير المعجمة، أثناء ذكره لنازلة طرحت على القابسي (المتوفّى سنة 403/

(1012) حول السكنى بطساس[54].

ماذا نستنتج من ذلك ؟ لا شك أن المحققين لكتاب الرقيق قد أثبتا في الغالب النسخة الخاطئة غير المعجمة، ووضعا في الهامش الاسم الصحيح: طنبياس، وذلك لجهلهم بمثل هذه المواقع القديمة. وقد ورد الاسم الصحيح تقريبا في كل رواية. وبالتالي، فإننا نكاد نجزم أن الحديث عن طماس - طنبياس هو واحد، وأن الاول لا يعدو أن يكون الشكل غيرالمعجم لطنبياس، وهو الشكل المعرّب للاسم اللاتيني القديم[55].

ومن جهة ثانية، فكما اختلفت المصادر اللاتينية في رسم الاسم، فإننا نعثر على هذا التباين في المصادر العربية: - طنباس في مجالس القاضي النعمان وطنبياس عند الرقيق وطبيناس لدى النويري وأخيرا طبنياش لدى ابن خلدون. ولعل الشكل الأول لا يعدو أن يكون تعريبا للأصل اللاتيني: Thambeis. وفي مرحلة ثانية، أي في العهد الفاطمي، تطور النطق إلى طنباس (Tanbeis)، تجنبا للثقل.

غير أننا نرجح أن الاسم بربري الأصل، تقارب نطقه مع طنبد- طنبذة وطبنة. ولعل الاسم الأصلي، دون لاحقة لاتينية هو طنبياي أو طمبيس أو طمبياتا(Tambia -Tambis- Tambeis-Tambiata).

2 ـ طنباس، باب القيروان ومعسكرها الشمال الشرقي بين سنتي 124 - 333هـ/ 741-944 م:

أ) عهد الولاة الأمويين:

ثنائية الأصنام -طنبياس: رأينا أنها كانت مسرحا لعديد المواقع طيلة القرن الثاني هـ والعهد الفاطمي. ولعل أهمها ما سبق معركة الأصنام. وقد جاء الحديث عن الأصنام متداخلا مع طنبياس، أثناء معركة سنة 124 هـ، في المصادر المشرقية والمغربية، مثلما سنبيّن ذلك في الفصل القادم المخصّص للأصنام.

ب) عهد الولاة العباسيين:

سنة 137 هـ/754م، «لما ولي عبد الرحمان بن حبيب...، ثار عليه عرب الساحل، وقام ابن عطاف الأزدي حتى نزل بطساس».

– وسنة 179 هـ/795 م، «أقبل عبد الله بن يزيد (قائد الأمير الفضل بن روح ضد جند عبد الله بن الجارود المعروف بعبدويه القادم من تونس)، وعلى مقدمته شبيبة بن حسان وعلى طلائعه فلاح، فنزلوا قرب طساس، فجعل يتنقل حتى صار إليهم. ثم رجع بعد المعركة إلى طساس، حيث هاجمهم عبدويه وتغلب عليهم حتى احتموا بالخندق الموجود في تلك الناحية. ثم خرج ابن الجارود، وعسكر بطساس، لمواجهة مالك بن المنذر القادم من تونس».

والحقيقة أننا لا ندري هل إن الخندق المذكور له علاقة بالتحصينات العسكرية التي حظي بها هذا المعسكر الهام، الذي شهد أهم الحروب عهد الولاة، أم أنه في علاقة بالمنشآت المائية التي تحدثت عنها النصوص.

– وأثناء أحداث سنة 184 هـ/800 م، أقبل تمّام حتى صار بطساس، وعبّأ إبراهيم (بن الأغلب) الخيل (وهو بمنية الخيل)، ورجعوا اليه واقتتلوا[56].

ج) ساقية طنباس في العهد الفاطمي:

بعد فترة هدوء طيلة العهد الأغلبي، رجعت طنبياس من جديد تتصدر أحداث العصر، أثناء حركة أبي يزيد صاحب الحمار. جاء في عيون الأخبار ما يلي: «ثم رفع (أبو يزيد صاحب الحمار)، فبات قرب المكان (ناحية هرقلة)، ورفع فبات على ساقية طنباس، ثم سار فبات بقرية البرجاس على مسافة عشرة أميال من القيروان...وارتحل أبو يزيد من البرجاس. فأخذ على نخيل البهلول يريد رقادة»[57].

يبدو بكل وضوح أن طنباس توجد كذلك على طريق القيروان - الساحل، الذي يمر بهرقلة. ويؤكد هذا النص ما ذهبنا إليه من كونها تبعد عن القيروان نحو عشرين ميلا. وهذه أهم محطات هذا الطريق القديم: هرقلة - طنباس - برجاس - القيروان.

- أما عن ساقيتها، فإنه يرجع أقدم ذكر لها إلى العهد الفاطمي. ويمكن مقارنتها مع ساقية ممّس. وقد بيّن أحد الدارسين منذ قرابة نصف قرن مدى أهمية المنشآت القديمة الموجودة بممّس التي أصبحت تسمّى المستعين في نظره، حيث توجد مجموعة من العيون وخصوصا بئر جلب منه القدامى عهد الرومان الماء، عن طريق سواقي وصهاريج وقنوات تصل بعض التجمعات السكنية جنوب جبل الشريشيرة، دون أن تتجاوزه.

ولم تصل هذه القناة القيروان إلاّ في العهد الفاطمي[58].

وظلت ممّس تحظى بمكانة مميزة في الاستراتيجية العسكرية وشبكة الطرقات المؤدّية إلى الغرب، عبر سبيبة، وذلك لوجود ساقية تتزوّد منها الجيوش. وقد ذكر الرقيق أن ممّس من أعظم مدائن الروم، فيما اعتبرها ابن الورّاق قرية عامرة بها مسجد وفندق. وفي سنة 67 هـ انسحب كسيلة من القيروان وعسكر في ساقية ممّس، وعلل ذلك في قوله: «إني رأيت أن أرحل عن هذه المدينة، فإنّ بها قومًا من المسلمين لهم علينا عهود. ونحن نخاف إن أخذنا القتال معهم أن يكونوا علينا. ولكن ننزل على موضع ممّس، وهي على الماء، فإنّ عسكرنا خلق عظيم، فإنّ هزمناهم إلى طرابلس، قطعنا آثارهم، فيكون لنا الغرب إلى آخر الدهر، وإن هزمونا، كان الجبل منا قريبا والشّعْراء، فنتحصن بهما»[59].

3 ـ مزرعة طنباس، مطمورة القيروان:

إن الوجه الآخر لطنباس المعسكر والمفصل الهام في طرقات الساحل وتونس، هو كونها أراض زراعية، وعموما فإنّ أخبار المزرعة أصبحت لها

الأولوية من جديد بعد نهاية المعارك واستقرار الأمر للفاطميين.

أ) إقامة السدّ في العهد الفاطمي:

جاء نص القاضي النعمان شاهدا على ذلك، إذ قال: «فانتهى المعزّ إلى طنباس، فانتهى إلى واد يجري فيه ماء المطر، فيسقي أراضي كثيرة بمنازل شتى، فإذا فيه سدّ عظيم، فلما انتهى اليه ووقف عليه، وقف إليه رجلان من وكلاء الضياع، فذكر أحدهما أن الآخر سدّ بذلك السدّ عن الضياع التي يتولاها ما كانت تشرب به من سيل المطر، وذكر الآخر أن ذلك من حقه ومما يجب له أن يفعله. واحتج كل واحد منهما بحجج كثيرة وعلت أصواتهما واعتكر الكلام بينهما. .[وعجز القاضي النعمان عن حل هذه المعضلة، وسكت الخليفة واحتاج إلى مراجعة وثائقه وإعمال الرأي، فطلب من المتخاصمين المثول بين يديه]، فانصرفنا إليه، فلما مثلنا بين يديه أردنا أن نتكلم، قال: أسكتا، أكفيكما ونفسي. ثم نظر إلى صاحبي فقال: أليس هذا الوادي وما يجري فيه من الماء وما يسقي من الأرض لنا. قال: نعم. قال: وإنما تنازعتما في هذا السقي ليطلب كل واحد منكما به توفير ما يجري لنا على يديه. قال: نعم... قال: ..اذهب، فأزل السدّ واسق ما عندك وهذا ما عنده بحسب ما يعطيك الماء ويعطيه»[60].

وهكذا تكتمل المنظومة المائية بطنباس: السدّ والساقية والخندق. وهي خصوصيات للمنشآت المائية بجهة القيروان حتى العصر الحديث، حسبما ذكر ذلك البرزلي قديما و«ديبوا» حديثا. فقد اعتمد هذا النظام المائي على مجموعة من العناصر لترويض مياه الأودية:

- السّدود (barrage): ويسمّى الربطة لدى المزارعين. تستعمل لصرف ماء الوادي من الجهة السفلى للمخروط الترسّبي إلى الناحية الأكثر ارتفاعا. ويبنى بالتراب، فيكون كثير العرض وقليل الارتفاع. ويغطى بأغصان الأشجار والزرب.

- الحواجز والمصارف (digue): ويطلق عليه المزارعون جناحًا. وتتمثل في مواصلة السد على مسافة أطول، وذلك لتوجيه الماء إلى الجهة العليا من التراكم الترسبي، ومنعه من الرجوع إلى الوادي.

- الساقية: لما يبنى حاجز مضاعف من الجهتين، يسيل فيه الماء مسافة بعيدة، فإنّ ذلك يطلق عليه ساقية. وهي أشبه ما تكون بواد اصطناعي.

- الخندق: تكتمل هذه المنظومة ببناء مقاسم من تراب يطلق عليها مقود، ومسارب مائية صغيرة وخنادق لتصريف المياه وتوزيعها على الضياع(61).

وبالتالي، تقع طنباس على مقربة من واد كبير، وسط منظومة مائية حضرية وريفية هامة على ما يبدو. فهي مزوّدة بساقية، بمعنى منشآت مائية قادرة على ريّ جيوش تصل أعدادها عشرات الآلاف، وبسدود ترابية، تتحكم في مياه الأمطار لسقي المزارع بها. ويتضح من خلال المسافات المذكورة أن الوادي هو وادي تبهانة.

وهي كذلك محاطة بعقارات شاسعة تقع إدارتها عن طريق الوكلاء، وترغب الدّولة في بسط يدها عليها، وذلك بتوظيف ضرائب هامة عليها، أدت إلى إحكام الاستغلال ونشوب نزاعات بين الوكلاء.

على أن السّؤال الذي يبقى مطروحا: لماذا لم تذكر المصادر الأغلبية هذا الصّرح، كما حصل بالنسبة إلى ممس ؟ ألا يعني ذلك أن الفاطميين الذين برعوا في مدّ السواقي والقنوات المائية، بالقيروان والمهدية، هم الذين أنجزوا هذه العمارة، ولم تكن سابقة لهم ؟وإذا كان الأمر كذلك، ما هي طبيعة المنشآت المائية السابقة للفاطميين، والتي قد ترجع إلى العهد القديم ؟

ب) **أراضي طنباس في العهد الزيري**: رأينا أن الدولة الفاطمية أولتها عناية كبرى للحصول على مبالغ هامة من الجباية. وقد كانت عبارة المعز في ذلك واضحة: «وإنما تنازعتما في هذا السقي ليطلب كل واحد منكما به توفير ما يجري لنا على يديه».

وظلت الجباية التي تؤخذ على مزارع طنبياس قوية في العهد الزيري، وإيراداتها الراجعة إلى الدولة هامة، لكن ذلك لم يمنع من كراهية الفقهاء لهذا المكان الذي دارت فيه معارك طاحنة،وعسكر به الخارجي الصفري عبد الواحد الهواري، ثم الخارجي النكّاري أبي يزيد مخلد بن كيداد. والنازلة التالية توضّح ذلك:

«سئل (القابسي) عن رجل قال: أنا ساكن طساس، فسافرتُ إلى المنستير، فحرموا عليّ سكناها.فأجاب بأن قال: نعم كان الصالحون يكرهونها. قال له: فما ترى فيما حصل في يدي من زرعها ؟ فقال له الشيخ: تخرج كراء الأرض دراهم، فتدفعها إلى الفقراء، فقال له: أرض طساس إنما يأخذ السلطان النصف مما يخرج، فلا يعرف ما يساوي كراؤها بالدراهم. فقال له الشيخ: يقوّم ما يساوي كراؤها وهي حرة بالدراهم. فقال له الرجل: ليس أحد يعرف هذا ولا يقوّمه. فقال له الشيخ: فينظر كم يساوي كراء ما قاربها من الأرضين الحرّة، فتدفع إليهم دراهم. قال له: فإنّ لم يجد من يقوّمه.قال: ينظر إلى ما يصنع من قاربها من الأرضين، فإنّ كانوا يكرونها بالرّبع أو بالخمس أو بما كان من الأجزاء، فتنظر أنت إلى ذلك الجزء مما في يديك، فتدفع ثمنه إلى الفقراء. قال له: فقير طساسي [من] الذين يكرون الأرض بالجزء كيف يصنع ؟ فقال له الشيخ: إذا لم يأخذوا كراءها دراهم وأخذوا ذلك الجزء، لم يضر ذلك الطعام.قال له: وليس عليّ أنا شيء. فقال له: أمّا ما في يديك فليس عليك فيه فساد، وإنّما يدخل الفساد فيما في يدي أولئك، وإنما عليك أنت أنك تعينهم على الفساد، أما ما في يديك من طعامك، فليس عليك فيه فساد»[62].

يتضح من هذا النص أن طنباس هي ضيعة دولية، غير أن الوضعية القانونية لأرضها تطوّرت، إذ بينما كانت تدفع النصف جباية للدولة، شأنها في ذلك شأن الأرض العنوية، أصبحت على ما يبدو أرضا حرة واقتصر كراؤها في نظر القابسي على الرّبع أو الخمس. لكن هذا الكراء صار يدفع

نقدا ـ دراهم ـ بعد أن كان عينا، وهو ما أشكل على الطنبيانيين، وخصوصا المزارعين الذين يتولون كراء الأرض من الدّولة.

أما النتيجة الثانية فهي تتعلّق بنظرة المرابطين لهذه البلاد نظرة الرّيبة والتحفظ، ولا يعدو أن يكون الأمر مرتبطا بماضي طنبياس العسكري، وبكونها أرضا عنوية خراجية. ولا يستبعد أن تكون قد سكنتها مجموعات أباضية، إذ ذكرت المصادر كورة بمرج الباطن فيها سبع منازل خاصة بهذه المجموعات.

وبناء على كل هذه المعطيات الجغرافية والعسكرية والاقتصادية، أين يمكن أن نبحث عن طنباس ؟

4 ـ موضع طنباس: محاولة تحديد:

يقع هذا المعسكر الهام في ملتقى الطريق الرابطة بين مدينة القيروان وكل من بلاد الساحل ومدينة تونس. فهي على طريق بين الساحل والقيروان، اتّبعه ابن عطاف الأزدي، ثم أبو يزيد مخلد بن كيداد، مرورا بهرقلة فطنباس، ثم برجاس(التي تبعد عشرة أميال عن القيروان). كما يمكن أن نصل إلى المنستير في العهد الزيري، انطلاقا منها.

ومن جهة ثانية تقع على طريق الجبال، الذي يتفرع انطلاقا من أجّر إلى قسمين: الأوّل يمر بجلولا فالقرن، والثاني يصل مجقّة، ويتبع وادي نبهانة حتى طنبياس. وهي شرق جلولا غير بعيدة عن الطريق تونس – القيروان. وهي قريبة من الوادي ومزودة بمنشآت مائية هامة، وبساقية لعلها شبيهة بساقية ممّس، فضلا عن كونها أرض فلاحيّة دولية.

إن كل هذه المعطيات تجعلنا نبحث عن هذا الموضع قرب بحيرة الكلبية، في شمالها، أو جنوبها. وفي بحثنا هذا استبعدنا إمكانية وجودها جنوب البحيرة، لأن كل الأحداث تبيّن أن المسلك إلى تونس أساسي،

وليس فرعيّا، ثم إن هذه الجهة لا تقع على الطريق بين هرقلة والقيروان، ولا يوجد فيها واد يسقي قرى كثيرة، رغم ما عرفت به من كثرة المنشآت المائية بالعنق والمسروقين - سيدي الهاني.

وبالتالي، فإنّ المؤشرات المجمّعة تشير إلى أن طنبياس تقع شمال البحيرة، قرب وادي نبهانة، على طريق حاولنا أن نرسم محطاته وملامحه الكبرى، في مثلّث السبيخة - الكندار - جبل فضلون. وقد وقفنا عند مواضع عديدة، غير أننا رجّحنا موقع الضيعة المسماة عهد الرومان: Fundus ..itanus، مفترضين أن الكلمة الناقصة هي طنبي-تانوس.

أ) البحث عن طنباس في المثلث الكندار - السبيخة - جبل فضلون (منطقة سيسب): تشرف مرتفعات ذراع السّواطير التي تحاذي الطريق القديم الرابط بين تونس والقيروان على بحيرة الكلبية، ويمتد شمالها سهل فسيح وخصب تتراجع فيه قوة دفق وادي نبهانة، فيضع ما حمله من طمي ويتفرع إلى أودية صغيرة وإلى أقسام عديدة يطلق عليها الأهالي نفائض ومقود، وذلك قبل أن يصبّ في بحيرة الكلبية أو في البحر، عندما تكون كمية التساقطات كبيرة. وهذه الأودية هي، من الشمال إلى الجنوب: سيسب والرواجح والعود والحمادة وسيدي صالح والعلم، وتصبّ كلها في واد محاذ لذراع السواطير، ثم ينحدر إلى الكلبيّة تحت أسماء مختلفة: زعزم ثم العلم. وتروي هذه الأودية السّهل مرات عديدة في السّنة.

غير أن هذه الأودية ليست وديعة، فهي في فترات ارتفاع صبيبها سريعة الدفق وعنيفة، تغيّر من مجراها بسهولة، وتحمل معها الأخضر واليابس، وهو ما فسّر محاولة الإنسان ترويضها منذ القديم، للاستفادة من مياهها. ففي سنة 1939، بلغ صبيب نبهانة 838 م3 في الثانية، حتى إنه أزال سد العلم وعمّق مجراه بنحو تسعة أمتار. وبالتالي، فإنّ التهيئة المائية لهذه الأودية قديمة، فقد عثر على عديد السدود الصغرى على وادي قسطلة. وفي

المجرى الأوسط لوادي نبهانة، لاحظنا في مستوى مقطع طريق تونس وجود مصرف ماء ممتد على مئات الأمتار، ومبني بالحجارة والجير، وهو ما يرجّح رجوعه إلى الحقبة العربية، وذلك فضلا عن المصارف المستعملة حاليا. كما عُرفت منطقة العلم في الفترة الحديثة بسدودها، وذلك لوفرة مياه نبهانة التي تظل تتدفق مدة طويلة، تسعة أشهر في السنة. ومن جهة ثانية، فإنّ نسبة تسرّب المياه في هذه السهول الرملية الترسيبية كبيرة، حتى إنه لا يصل الكليّة سوى عشر الصبيب الجملي. وهو ما يعني وجود مائدة مائية ثرية، وتوفّر المياه في الآبار والعيون(63).

وتعدّ حاليا من أخصب جهات القيروان. مما يفسّر اصطفاء إنسان ما قبل التاريخ لهذا المكان للعيش. والمآثر العديدة المتبقية هناك شاهدة على تواصل عمرانها، مرورا بمختلف العصور.

ب) أهم المواقع الأثرية التي رصدناها في هذا المثلث:

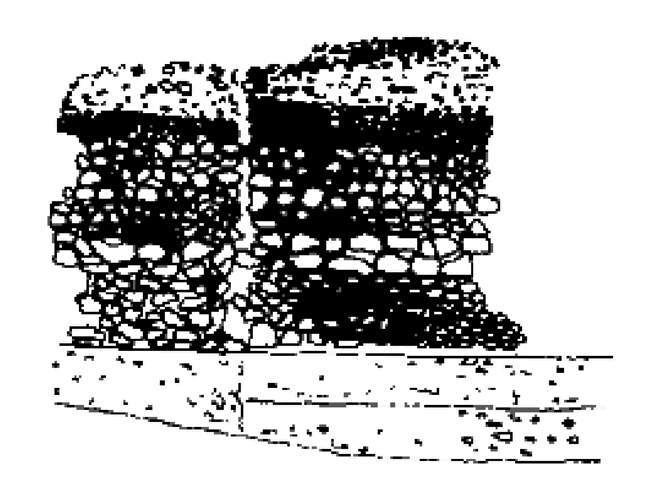
- هنشير الأبيض: يوجد في مرتفع، وتكثر فيه الحجارة المنجورة الكبيرة المتناثرة في كامل الموقع، وتتبين بقايا بعض التحصينات القديمة والمنشآت الأخرى، التي تعود إلى العصرين القديم والوسيط.
- بير العود: تكثر الآبار بهذا السهل الترسيبي الخصب، ومن بينها بير العود، حيث نعثر في موقعه على الخزف القديم والإسلامي. يأخذ شكلا دائريا، وينتهي من الجهة الشرقية بساقية، ويتسع نحو خمسة أمتار، ويبلغ سمك جداره مترا وارتفاعه نحو سبعين سم، وعمقه عشرة أمتار. بني بحجارة منجورة وحجارة الدّبش وبالجير والرمل، وتعرّض إلى الترميم. ويرجّح أنه يرجع إلى الفترة العربية.
- بوحميمة (البلاطة): موقع أثري يكثر فيه الخزف الإسلامي والنقود القديمة.
- هنشير القنافيد: موقع شاسع وفيه آثار ما قبل التاريخ (بقايا الصوان والحجارة المنحوتة)، وأحواض صغيرة (36x36 سم) وحجارة متفرقة.

- هنشير المقدمية (عكارة): يقع في ذراع السواطير، على الطريق المتجه إلى الكندار، وهو موقع متّسع، توجد به آثار الإنسان الأول، وعديد الجدران القائمة من الحجارة المهندمة. ويبدو أنه كان آهلا بمجموعة من نفات، وتوحي الأسماء المذكورة (نفات، عكارة والمقدمية) بنزول مجموعات أباضية بهذه الجبال، على غرار استقرارها بوسلات وباطن القرن. فهل حصل ذلك منذ العصر الوسيط ؟.

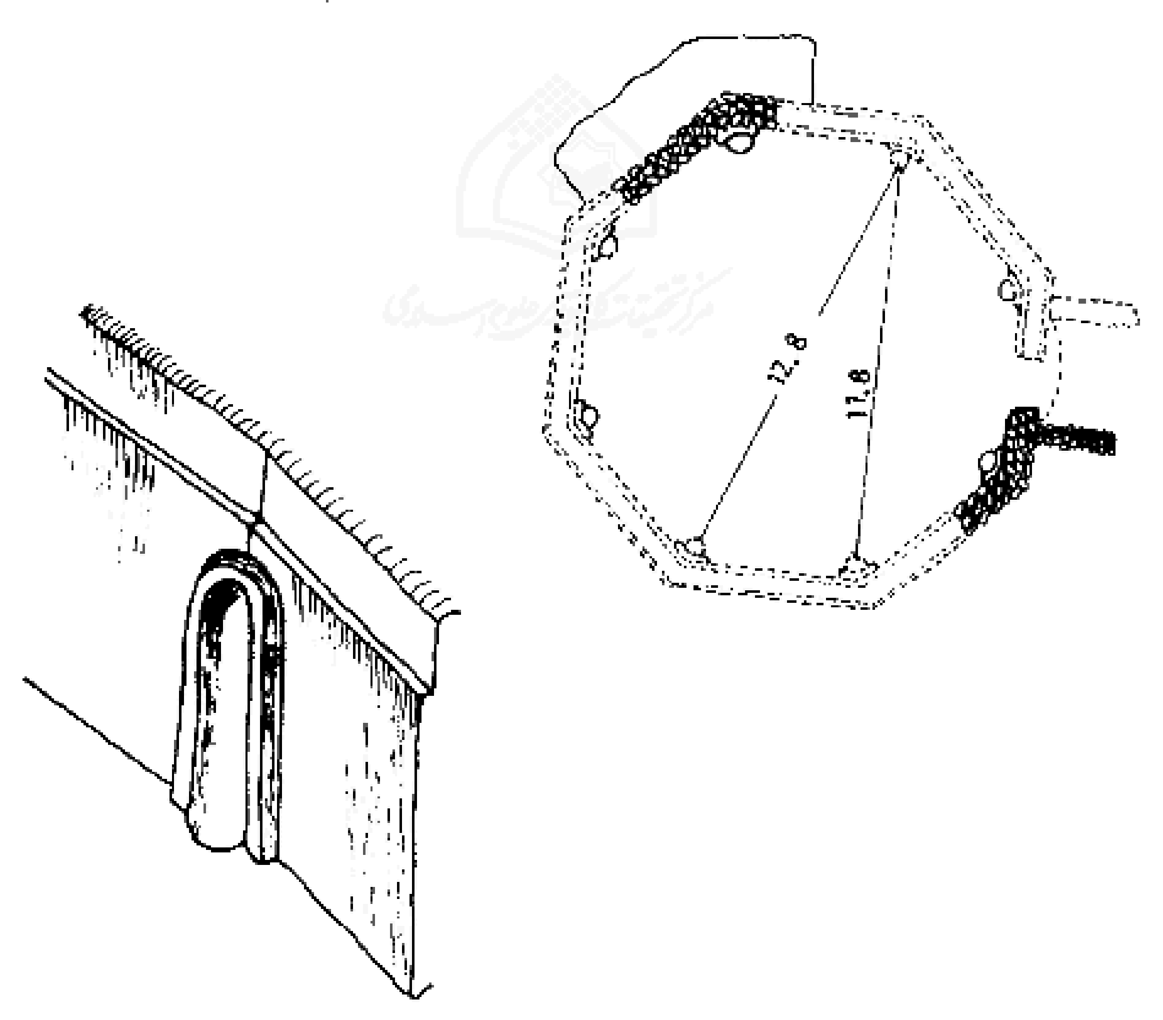
- هنشير الممفس(الكندار): يقع جنوب الطريق الرابط بين النفيضة والقيروان بنحو ثلاث كم، انطلاقا من قرية الكندار، حيث يوجد موقع أثري في آخر بحيرة الكلبية، يطلق عليه منفس، وقد اعتبره البعض مطابقًا للموقع القديم: Menfessitana Plebs. وقد كشفت فيضانات سنة 1969 بدورها عن هذه الآثار الهامّة الرومانيّة والإسلامية، والمكونة من أفران قديمة ومنازل ذات غرفة واحدة وجوابي تصل إلى سواقي ومنها تصب في الوادي، الذي يتواصل في أسفله تحت تسمية وادي السدّ. غير أننا نستبعد إمكانية العثور على طنباس في الممفس، لبعده عن القيروان وعدم وجوده على طريق أساسي في اتجاه تونس، وعلى واد معين، فضلا عن إمكانية اقترانه باسم قديم مغاير (ميفسيتانا)(64).

- العمود أو بير أم ستّة (الكروسية): لقد أدّت فيضانات سنة 1969 إلى تغيير مجرى وادي زرود، وهو ما أزال التراب بطريقة عفوية عن موقع أثري هام، عرف الحقبتين الرّومانية والإسلامية، كما تدلّ على ذلك بقايا الخزف الموجود في الموقع. ويسمّى حاليا العمود التابع لكروسية، وفي الخرائط القديمة بير أم ستّه.

ويوجد شمال بحيرة الكلبية، وجنوب الطريق الحالي الرابط بين القيروان والنفيضة، وهو عبارة عن سهل زراعي فسيح، أرضه طينية، تنتهي عنده عدّة أودية، العلم والعطف وبوقال وزرود، وتحيط به من الجهتين



تقنية إنشاء جدار



لقطة منظورية لإحدى الدعامات

الشمالية الشرقية والجنوبية الغربية مرتفعات صغيرة. وتصل اليه الطرقات القادمة من الساحل عبر هرقلة والنفيضة، وكذلك طريق الجبال الرابط بين تونس والقيروان.

وقد كشفت الفيضانات عن آثار جدران وعن بركة من الطراز الأغلبي، ذات أهمية فائقة في معرفة تقنيات البناء، ذلك أن الماء أبرز أسسها وأزال طبقة الملاط التي تكسوها.

وتقع هذه البركة، وهي سداسية الأضلاع وسط مجرى الوادي، وقد غطى التّراب بعض أجزائها، وكشف عن بقيتها،وهي مكونة حاليا من جدارين يفصل بينهما نحو 13 م، ومن بقايا أقبية، ويرجح أن تكون مواجل لاستخراج الماء. ويبلغ قطرها 13,68م. وترتفع قاعدتها البارزة بالنسبة لسائر البناء ما يربو عن 1,15م، وهي مبنية بالحجارة المنجورة، أما بقية الجدار، فقد استعمل الدّبش، المقسّم إلى خطوط متوازية، وغطته ثلاث طبقات من الملاط، مكوّنة من الرمل والجير والمحار ويبلغ ارتفاعه الحالي 3,20 م. ويستند الحائط الداخلي إلى دعائم نصف أسطوانية معهودة في المواجل الأغلبية، قطرها الأقصى 1,15م.

وغرب هذا الصّرح بكيلومترين تقريبًا، ثمة منشآت مائية أخرى في موضع يطلق عليه المتبسّطة، الذي يصل إليه وادي العلم والعطف. ويتكون المعلم الأول من ماجلين مستديرين: الأول لتصفية الماء، وقطره من الداخل 3,25م، والثاني لخزنه، وقطره من الداخل 7,55 م.وتربط بين الاثنين قناة طولها 3,40 م.

وعلى بعد خمسين متراً، يوجد صرح آخر مكون من ماجلين مماثلين، لكن غمر أجزاء كبيرة منهما التراب: الأول للتصفية وقطره 2,5 م، والثاني للخزن، وقطره 10 م.وتفصل بينهما قناة طولها 6,5 م.

ولئن لم يشر«سولينياك» إلى مواجل المتبسّطة، فإنه قد ذكر ماجلا مماثلا لهما في هندسته، بعين غراب (قرب الشريشيرة)، وقياساته متقاربة مع المثال الثاني (الماجل الأول: 3,5م، الثاني: 10 م، والقناة 6,8 م)وقد اعتبر أن هذه التقنية المتمثلة في الفصل بين الماجلين بقناة هي أكثر بدائية من تلك التي توصل الأول بالثاني مباشرة، لأن ذلك يحتاج إلى حل مشكل تقاطع الدائرتين(65).

وخلاصة القول، فإنّ مؤشرات عديدة تجعلنا لا نصرف بالنا عن هذا الموقع، غير أن المسافة التي رصدناها بينه وبين القيروان (نحو 16 كم) تبدو غير كافية للحديث عن شبيه مرحلة، بمعنى مسافة لا تقل عن ضعف هذه الأخيرة. ومن جهة أخرى فإننا لا نستبعد أن تكون برجاس التي تحدث عنها الداعي إدريس توافق هذا المكان، فالقياسات التي ذكرها المصدر: عشرة أميال مطابقة للموقع المذكور

ج) تحديد طنباس في البلاطة (هنشير سيدي صالح): يقع سيدي صالح جنوب بير العود على بعد كيلومترين، ويبعد عن السبيخة 15 كم والقيروان 35 كم وهرقلة 45 كم. والموقع مرتفع وفيه بقايا لأعمدة قائمة، انتصبت قربه مزارة. ويمتد على مساحة هامة، تتوزع فيها بعض الحجارة المنجورة (قياسها: 30X20 سم) ومنازل ودواميس وآبار وخزانات ماء، فضلا عن بقايا الخزف القديم والإسلامي. وتذكر الروايات العثور على نقيشة في الستينات. أما تلك التي عثر عليها الجنرال الفرنسي Montagnon سنة 1892م، فهي منقوشة على حجارة كبيرة (1,51x0,24سم)، غير أنه لم يتمكن من قراءة الاسم الكامل للموقع واقتصر على ذكر المزرعة (فُنْدُوس) ونهاية اسم الموقع (ايتانوس). وهي نقيشة تعود إلى حكم مارك أورال، وتحديدا إلى سنة 164م، قام بها أهل هذه المزرعة (فندوس) للآلهة الرومانية سيراس (Ceres) في منطقة عرفت بخصوبة أرضها منذ العصر القديم، وكذلك كانت في عهد العرب

حتى إن الشعير وهو علف الخيول لم يكن يزرع بها أثناء موقعة الأصنام»[66].

ونتبيّن من خلال هذا الوصف تناسب هذه المعطيات الطبيعية والهيدرولوجيّة مع المعسكر الذي يتوفر فيه الموقع والماء، والأراضي الزراعية الخصبة التي ترويها مياه الأمطار، وتقام فيها السّدود والسّواقي.

ومما يزيد الأمر تأكيدا أن هذه الأراضي كانت خراجية في العصرين الفاطمي والزيري، حتى إن الخليفة الفاطمي كان حريصا على تفقّدها، وحلّ المشاكل المتأتّية من استغلالها عن طريق الوكلاء، وفي العهد الزيري، تأكّدت وضعيّتها الخراجيّة. وقد ظلّت أراضي دولية إلى عصرنا الحالي: فأرض سيسب كانت محبسة على زاويتي الغرياني وأبي زمعة البلوي بالقيروان، وأما الكندار فهي أرض دولة إلى حد الآن. كما توضح الخرائط القديمة والتنقيبات الأثرية أن تقسيم الأراضي في العهد الروماني (cadastration) بيّن وجلي في كلّ هذا المجال الزراعي. وبالتالي، فإنّ تطابق نوعية الملكية الحالية مع ما كانت عليه في العهد الوسيط هو أيضا قرينة أخرى تضاف إلى هذا الملف.

بقي البحث عن الطريق والمسافة واسم الموقع المناسب لطنبياس، وهو ما جرّنا إلى إمكانية تحديد هذا المكان في الموقع رقم 197 الذي أطلقت عليه الخريطة الأثرية: Fundus itanus[67].

وفي الأخير فإنّ هذا الاسم المنقوص يرجح أن يكون، كما ورد في الوثائق المسيحية: Fundus Tambeitanus القديمة، أو طمبياس العربية.

وهكذا نلحظ من خلال هذا التمشّي سيرورة تطوّر مزرعة قديمة في العصر الوسيط، الثابت والمتحول فيها، وتطوّر علاقتها بالمدينة، عسكريا واقتصاديا، ونظرة علماء المدينة إلى هذا المجال. فطنبياس هي نموذج لتطوّر ضيعة وإعادة هيكلتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وهي كذلك مثال للتقاطع

بين القديم والجديد، بين الموروث المحلي والتنظيمات العسكرية والاقتصادية والثقافية العربية -الإسلامية.

وأخيرا مكّننا التحقيق في هذه الجزئية من تصحيح النصوص ومن تتبع تاريخ موقع أثري ومنشآت مائية ومسالك بين القيروان والساحل وتونس، والحدود الفاصلة بين الكور، وذلك بغية فهم أدق لتاريخ القيروان وإفريقية خصوصا، والتاريخ المغربي عموما.

ثالثا: موضع الأصنام

لقد جاء الحديث عن الأصنام متداخلا مع الموقع السابق: طنباس، أثناء معركة سنة 124 هـ، في المصادر المشرقية والمغربية. غير أن ذلك لم يمنعنا من محاولة تحديد موقعه الحقيقي، انطلاقا من شواهد ثلاثة: الوثائق النصية والحبسية والمعطيات الميدانية.

1) الوثائق النصّية:

- رواية ابن عبد الحكم: قال في هذا الشأن: «وقدم عبد الواحد بن يزيد الهواري ثم المدهمي وكان صفريا مجامعا للفزاري على قتال حنظلة بن صفوان، فخرج إليهما عبد الرحمان بن عقبة من أهل إفريقية، فقتل عبد الرحمان بن عقبة وأصحابه... ثم مضى عبد الواحد، فأخذ تونس واستولى عليها وسلم عليه بالخلافة، ثم تقدم إلى القيروان. وزحف اليهم عبد الواحد. حتى إن كان حنظلة ليبعث الرسول منهم ليأتيه بالخبر، فما يخرج إلى مسيرة ثلاثة أميال إلا بخمسين دينارا.

فلما غشيه عبد الواحد وكان على شبيه بمرحلة بمكان يقال له الأصنام. ونزل الفزاري من القيروان على ستة أميال... وكان عكاشة أقرب إلى حنظلة، فصبح عبد الواحد الأصنام بجموعه»[68].

- رواية الرقيق: ذكر الرقيق (ص 80) في زمن أول أن عبد الواحد

الهواري أخذ على طريق الجبال، فنزل طساس. وأضاف في فقرة موالية أن عبد الواحد قدم من باجة. وجاء في رواية عمر بن غانم ما يلي (ص 82): وتوافى عبد الواحد، فنزل بالأصنام من جراوة، ثلاثة أميال عن القيروان. وقد نقل هذه الرواية ابن الأثير والنويري.

- وينفرد ابن الأثير بذكر المعركة الأولى الحاصلة بطنباس، قبل الأصنام، فيقول: «وعاد حنظلة إلى القيروان خوفا عليها من عبد الواحد وسيّر إليه جيشا كثيفا عدتهم أربعون ألفا، فساروا إليه، فلما قاربوه لم يجدوا شعيرا يعلفونه دوابهم، فأطعموهم حنطة، ثم لقوه من الغد فانهزموا من عبد الواحد وعادوا إلى القيروان وهلكت دوابهم بسبب الحنطة، فلما وصلوها، نظروا وإذ قد هلك منهم عشرون ألف فرس. وسار عبد الواحد، فنزل على ثلاثة أميال من القيروان بموضع يعرف الاصنام»[69].

وتأتي رواية النويري لتأكيد سابقتها، وخصوصا التفرقة بين طنباس والأصنام، وإن اختلفت معها حول مكان المعركة الأولى الذي حددته بباجة: «وأخذ عبد الواحد على طريق الجبال، فنزل طبيناس. فرأى حنظلة أن يعجل قتال عكاشة قبل أن يجتمعا عليه.. وهزم الله عكاشة ومن معه، وانصرف حنظلة إلى القيروان خوفا أن يخالفه عبد الواحد إليها. قيل إن عبد الواحد لما وصل إلى باجة، أخرج اليه حنظلة رجلا من لخم في أربعين ألف فارس، فقاتلوه بباجة شهرا في الخنادق والوعر، ثم انهزم اللخمي إلى القيروان وفقد ممن معه عشرين ألفا. ونزل عبد الواحد بالأصنام من جراوة ثلاثة أميال عن القيروان»[70].

وبالتالي، تتفق النصوص الثلاثة (الرقيق وابن الأثير والنويري) على نزول عبد الواحد الهواري مرحلتين متتاليتين، عند زحفه على القيروان: الأولى بطنبياس والثانية بالأصنام. ولئن اختلفت في تحديد مكان المعركة الأولى الحاصلة بين الاثنين (قرب القيروان بطنبياس حسب ابن الأثير وبباجة

حسب النويري)، فإنها أجمعت على أن الجيش اتبع طريق الجبال، فنزل طنبياس أولا، ثم زحف على القيروان أثناء معركة القرن حتى وصل الأصنام، على ثلاثة أميال من مدينة عقبة، وهو ما يفسر الهلع الذي أصاب السكان. وللتدليل على حركة جيش الهواري، أوردت المصادر العبارات التّالية: فلما غشيه عبد الواحد- وكان على شبيه مرحلة -(وهي جملة اعتراضية في نص ابن عبد الحكم تحيلنا على المعسكر الأوّل طنباس)، وتوافى عبد الواحد (الرقيق)، وسار عبد الواحد (ابن الأثير) ونزل (استعملها النويري للمرة الثانية).

وخلاصة القول، تشير كل المصادر، بما فيها ابن عبد الحكم، إلى قرب الأصنام من القيروان. فهي على ثلاثة أميال منها.

2) المعطيات الميدانية:

تمثل وقائع المعركة الدليل الثاني على صحة ما ذهبنا إليه، فقد قدم عبد الله بن أبي حسان (رواية الرقيق) وصفا رائعا للمعركة التي دارت قرب الكدية الحمراء، غير بعيد عن القيروان، وقال بالخصوص: «وكان منصور الأعور (من فرسان عبد الواحد) على الكدية الحمراء، ثم انحدر إلينا.. وكانت كسرة على ميسرة العرب حتى جاوزوا قصر الماء، وانكسرت ميسرة البربر قبلهم، ثم كرّت ميسرة العرب على ميمنة البربر قبلهم، فكانت الهزيمة فقتلناهم إلى جلولا»[71].

معنى ذلك أن المعركة دارت في مجال محدد وأن الكدية الحمراء والأصنام تقع في المثلث: جلولا - القيروان - قصر الماء. ولو قمنا برسم أقسام الجيشين المتقابلين، لتبيّن لنا أن هذه الجيوش توزّعت على شمال شرق القيروان، بعيدة عنها خمس كيلومترات تقريبا، بين قصر الماء والأصنام وجلولا. وهو ما يفسّر مدى جزع أهل المدينة وخطورة المعركة على مصير العرب.

3) الوثائق الأخرى:

تأتي بقية المصادر لتؤكّد ما ذهبنا إليه، من قرب الأصنام من مدينة عقبة. فقد ذكرها التّجاني في مصب وادي زرود، قرب سبخة سيدي الهاني. ومما ورد في هذا الشأن قوله: قال شاعر في باب الجحود ونكران الجميل:

صنعت صنيعا في نجل عامر كما ضاع في الأصنام وادي زرود

ووادي زرود في قبلة القيروان بينها وبينه أميال يسيرة وأصله من موضع يعرف بفران، وهذا الوادي يمر في طريقه على مزارع تسقى منه وينتفع به فيها. فإذا انتهى إلى الأصنام وهو موضع في جوف القيروان، انتشر في سبخة هناك متسعة ضاع ماؤه، فلم ينتفع به أحد، فأشار هذا الشاعر إلى هذا[72].

وبالتالي، فإنّ الأصنام تقع على مقربة من سبخة أطلق عليها في العهد الحفصي، أم الأصنام. فقد ورد في وثيقة إقطاع ترجع إلى عهد المستنصر اسم سبخة أم الأصنام، وقد حاولنا تحديد هذا الإقطاع، ولا نشك في كونه يخص سبخة سيدي الهاني[73].

ونورد فيما يلي الوثيقة التالية: «الحمد للّه والشكر للّه، هذه نسخة صدقة كريمة سلطانية متوكّلية (موحديّة) حفصيّة نصّها: الحمد للّه وحده، تصدّق مولانا أمير المؤمنين المولى الهمام حامي الإسلام، قاطع أهل الشّرك والجور وعبدة الأصنام، ذو العطايا الوافرة والصّدقات الزّاخرة والعلم المنشور والجيش المنصور، الكبير الأشهر مولانا أبو عبد اللّه (المنتصر) باللّه العليّ العظيم القائم بوظائف الإسلام (الرّاجي) رحمة ربنا الكريم الرحمان وشفاعة رسوله صلّى اللّه عليه وسلّم في يوم الزّحام، على الشيخ الحاج الصّالح البركة المعتقد الأفلح أبي رحمة غيث القيرواني الحكيمي، أعاد اللّه علينا من بركاته وأفاض علينا من سحائب خيراته، بالموضع المعروف بهنشير الزريبة والخزازيّة والعبيد وهنشير حمباز وكيسان وفنزز وقريح، جميعها

متلاصقة الحدود. يحدّ جميعها قبلة عيون الربيع وجوفًا مجرى وادي القذام وغربًا طريقا الخضارة وطريق الحاجب وبحيرة الذّيب، وشرقًا سبخة أم الأصنام وبحيرة المسروقين، بجميع أعشار ذلك وأحكاره ووظائفه ولوازمه، صدقة تامّة، ما اختلف الملوان وتعاقب الجديدان، وعلى أولاده وأعقابهم وأعقاب أعقابهم كذلك ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام، إحسانًا إليه وإنعامًا عليه لتوثّقه بحبل اللّه المتين وجريه على السّبيل الواضح المستبين. ومرادنا منه قراءة الفاتحة (كذا) والدّعاء الصّالح ولنجلنا [الأنعم] رعاه اللّه.

ورفعنا يدَ سعد الظاهري عن تعاطي أمور سبخة أم الأصنام وملحها الرفع التام، وأبحنا الانتفاع بملحها وغيره لجميع المسلمين على مرور الليالي والأيّام إلى انقراض الزمان لا يعارضهم فيه معارض بوجه ولا بحال من الأحوال. وأعطينا في ذلك مالاً من كسبنا، حين نزول عدوّ الدّين بالحضرة العليّة، دمّرهم اللّه وخذلهم، وقصده بذلك جزيل الثّواب والسّلام. وذلك (..) المشهورة منه الكتائب لجميع العمّال و[القواد] والفقهاء وأهل (..) جميع عمله على الدّوام».

وبطرّة ذلك بخط اليد الكريمة المولوية الحفصيّة السّلطانية، تحت ما وقع به عنّي، وبخطّه أيضا، يليه ختمه المعلوم: توكّلت على اللّه. مؤرّخ ذلك بغرّة شهر ذي الحجّة عام سبعة وسبعين وستمائة هجري

والخلاصة، فإنه يتعيّن علينا البحث عن الأصنام قرب القيروان، في الشمال الشرقي منها، غير بعيد عن الخزازية وموقع المصلّى. ولا نستبعد أن يكون الموضع الذي نبحث عنه قد غطّاه طمي الأودية.



الفصل الثالث

جغرافية التّوطين ببلاد الساحل

أولا: تطوّر المجالات ببلاد السّاحل

شكّل السّاحل وحدة جغرافية واقتصادية وإدارية متميزة. فهي قرى متصلة بعضها ببعض تمتد من شمال سوسة إلى ناحية صفاقس، لا تفصل بين الواحدة والأخرى سوى غابة الزيتون. وقد تسمّت في العهد الأغلبي بساحل القيروان، لامتداد الملكية العقارية إلى بلاد الساحل، وظهور خط من الحصون والأربطة متّصل من أهرقلية إلى صفاقس، ممثلاً للدرع الحامي للمدينة.

وبديهي القول أن غابة الزيتون شدّت الإنسان للاستقرار منذ العهد البوني، وصولا إلى الفترة الوسيطة التي شهدت امتدادا لهذة الغابة حتى شملت بلاد قمودة وجنوب صفاقس، إلى حدّ منزل تاورفا. وبالتالي فإنّ مفهوم الساحل اقترن في العصر الوسيط بمدى امتداد الغابة، إذ إن التناغم جليّ بين شجرة الزيتون والتعمير ذي الصبغة القروية. وفي الجملة، فإنّ ما يميّز المجال هو هذه الثوابت المتمثلة في:

- وجوده على ساحل البحر.
- نوعية الاستغلال الزراعي: غراسة الزيتون
- نوعية السكن المرتبط بها: القرى والمدن.

وهو ما بوّأه الاضطلاع بدور تاريخي منذ القديم، في عهد قرطاج وأثناء حملة يوليوس قيصر ثم عهد البيزنطيين، وصولا إلى دور سوسة والمهدية في التوسّع البحري في اتجاه الجزر المتوسطية. ورغم ما كتب عن تاريخ هذه الجهة، فإنّ إشكاليات عديدة تظل مطروحة، ونذكر من بينها: المسألة المتعلقة بالمفاهيم المجالية وبالموقعية (أو الطوبونوميا).

1 ـ تحديد المجال الجغرافي:

أ) من البيزاقيوم إلى المزاق: أطلقت تسمية بوزاقيوم (Byzacium) على مقاطعة ساحلية قاعدتها حضرموت، وتمتد على مسافة 250 كم، من شمال سوسة إلى جنوب رأس قبودية. فقد ذكرها لأوّل مرة المؤرخ بوليبيوس (Polybe) (202-120ق م)، وحددها شمال طينة. وتحدث سترابون (Strabon)عن البوزاقيين (Buzakii) في كتابه الذي ألفه بُعيد سنة 24 م. أما الجغرافي بطوليموس (أواسط القرن الثاني م)، فإنه أورد ذكر مجال البوزاق (Buzakitis khôra) جنوب مقاطعة قرطاجنة.

وفي الجملة فإنّ مجال البوزاقية القديم بقي محصورا في الشريط الساحلي التونسي، يمتد تارة ويتقلص أخرى، إلى حد صدور قرار الإمبراطور الروماني ديوكلسيان (Dioclétien) بين سنتي 294-305 م في تكوين ولاية البيزاسان (Provincia Valeria Byzacena) الممتدة على مجال أوسع، من شمال خليج الحمامات إلى قابس جنوبا إلى بلاد الجريد في الجنوب الغربي، وتضم شمالا كامل بلاد السّباسب إلى ما بعد الحدود التونسية الجزائرية، وباختصار وسط البلاد التونسية التي اتخذها جرجير مملكة مستقلة، قبيل قدوم العرب إلى إفريقية.[1].

على أن تعريب الاسم (Byzacena) يطرح إشكالا: فهل إن تسمية المزاق في شعر عبد الرحمان بن زياد (القرن الثامن م) هي اشتقاق من البيزاسان، وإن كانت لا تعني سوى فحص القيروان، بعد أن تفككت الهياكل الإدارية القديمة واندثرت مقاطعة البيزاسان في العصر الإسلامي المبكر؟

مما لا شك فيه أن التقسيم الإداري تغيّر من الفترة القديمة إلى الوسيطة، لكن هذا لا يعني أن مصطلح المزاق اندثر في فترة الولاة. ونود في هذا الصدد إضافة عنصرين جديدين لهذا الملف: فنص ابن عبد الحكم جاء فيه: «وكانت إفريقيا تدعى يومئذ مزاق، فتقدم عقبة إلى السوس». أما المالكي وابن الشباط وابن ناجي، فقد اعتبروا أن المزاق هو فحص إفريقية[2]. والمرجح أن المزاق هو تعريب للبيزاسان، وهي المقاطعة التي كانت تحت حكم جرجير، عند دخول العرب البلاد. وكما أطلقت لفظة السوس على الجزء الجنوبي من بلاد المغرب الأقصى تارة، وكامل البلاد طورا، فإنّ كلمة المزاق اقترن ذكرها مرة بفحص القيروان وأخرى بافريقية، وذلك حسب السياق.

على أن التنظيم الإداري الجديد لولاية افريقية في عهد حسان بن النعمان قد أدى إلى انقراض تدريجي لمجال المزاق، وتعويضه بكور القيروان والساحل وقمودة وقسطيلية ونفزاوة.

أما عن العلاقة بين المزاق وموزوك (Muzuc) (وهو ما يناسب تسمية قديمة ذكرت على وادي معروف في موقعين: هنشير الكرشون وهنشير بسر)، فإننا نعتقد أنها مستبعدة: ذلك أن الاسم الأخير ورد معربا تحت لفظ مجقّة، وقد قال عنه البكري أنه منزل بين القيروان وتونس، «له غلة عظيمة تبلغ سبعين ألف درهم».

ولئن ذكرت مجقّة مصحفة (تحت اسم محقة) في القرن الثامن هـ /

الرابع عشر م، فإنّ هذا الاسم قد اختفى بدوره في ظل التحوّلات التي شهدتها إفريقية في القرن العاشر هـ / السادس عشر م، فيما أطلت علينا منذ العهد الحفصي نسبة قريبة من هذا الاسم، وهي المزوغي ومزوغة التي انتشرت بوسط افريقية. ولعل ذلك ناجم عن اندثار الموقع وتحول أهله إلى نواحي مختلفة بإفريقية: الساحل وتونس وباجة وغيرها، حيث ما زال هذا الاسم مذكورا(3).

وحصيلة القول، فإنّ المزاق قد اختفى نهائيا ابتداء من القرن الثالث هـ، كي يترك المجال لمفهوم آخر وهو أقاليم القيروان وقمودة والساحل.

ب) بلاد الساحل: المفهوم والحدود: وردت أقدم إشارة تخص بلاد الساحل في كتاب اليعقوبي، إذ كتب يقول: «ومما يلي القبلة من القيروان بلد يقال له الساحل، ليس بساحل بحر كثير السواد من الزيتون والشجر والكروم، وهي قرى متصلة بعضها في بعض كثيرة، ولهذا البلد مدينتان يقال لأحدهما سه وللأخرى قبيشة. ومن بلد الساحل إلى مدينة يقال لها أسفاقس يكون من سه وقبيشة على مرحلتين، وهي على ساحل البحر يضرب البحر المالح سورها، وفي آخر بلد الساحل»(4).

إذا ما انطلقنا من هذا النص، فإنّ مفهوم بلد الساحل ثابت منذ القرن الثالث هـ. على أن الإشكال يكمن في تحديد مجاله والتّعريف بمدنه. وبديهي القول إنّ حدوده الجنوبية هي سفاقص، والشمالية - الغربية: كورة القيروان، والشرقية: البحر. وتبعا لذلك فإننا سنسعى لتوضيح الحد الشمالي، انطلاقا من دراسة للمدينتين المذكورتين: سه وقبيشة.

- من الواضح أن المسافة بين سفاقص من جهة والمدينتين: قبيشة وسه من الأخرى هي مرحلتان، بمعنى أن المدينتين توجدان على نفس المسافة في الشمال من سفاقص، وعلى مسلكين مختلفين وأن بلاد الساحل تمتدّ شمال سفاقص بنحو 120كم، وهي تقريبا المسافة الفاصلة بين سوسة أو

القلعة الكبرى ـ البرجين من جهة وسفاقص من جهة ثانية. ولا يستبعد في هذا المضمار أن تكون سه تصحيفا لكلمة سوسة، إذ هي تمثل المقطع الثاني من هذه الكلمة. وقد كتبت في الهامش بشكل أقرب إلى الصحة: سسه.

أما قبيشة، التي قال عنها المقدّسي أنها «رستاق مدينته طرنايسة وبه بنو العبّاس كثير قد غلبوا عليه،حسن السفرجل كثير الزيتون والتين وشربهم من آبار»، فإنّ التقارب جلي كذلك بينها وبين موقع آخر ذكر شرقي القيروان وهو قفصة السّاحل،سيّما أن قبيشة وردت في رواية ثانية للمقدسي تحت اسم قفسة. وقد أخطأ بعض المؤرّخين الذين اعتبروها تصحيفا لتبصة (Thapsus)، وإذا كان الأمر كذلك لما ذكرت النصوص أنها قفصة ثانية تنسب إلى الساحل وتقع شرقي القيروان. ويبيّن السياق الذي ورد ذكرها فيه أنها تقع في ناحية الشمال الغربي من بلاد الساحل حيث تواجدت مجموعات أباضية.

ومن جهة ثانية، فإننا نلحظ تقاربا في النطق بين قبيشة ـ قفصة والموقع القديم قبرسوسه (Cebarsussi) الذي اعتبر قريبا من المنفس (Menephese) في الشمال الغربي من مدينة سوسة. فإذا ما افترضنا أنه وقع إدغام للراء، فإنّ الاسم يصبح نطقه قريبا من الاسمين الوارد ذكرهما في كتاب اليعقوبي: قبيشه وسسه.

وما هو ثابت أن هذا الجذع سوسي هو الذي نجده في تسمية مدينة سوسة، وكذلك في رواية أوردها المالكي حول أبي الغصن نفيس السّوسي (المتوفى سنة 309 هـ) الذي كانت له رباع في بني وشتيت، وفي نسخة ثانية في بني سسه.

ونتيجة لكل هذا لا نستبعد أن تكون كبرسوسي تتماثل مع الموقع الأثري الحالي المسمّى أم سسّه الواقع قرب سبخة الكلبية والذي سبق ذكره عند الحديث عن طنبياس، غير بعيد عن المنفس، وبهذا تمتد حدود بلاد

الساحل إلى مشارف بحيرة الكلبية. ولئن اعتبرت المسروقين في حوزة القيروان، فإنّ المجال الواقع قبلة المرج المحاذي لسبخة المسروقين، ينتمي إلى مجال السّاحل[5]. وبالتالي فإنه يمتد غربا إلى خط فاصل مع كورة القيروان، يبدأ من الكندار إلى الكنائس وتماجر ثم الجم. وهو لا يقتصر على ساحل البحر،وإنما يشمل كامل المجال الذي غطته غابة الزيتون والسّكن القروي.

والحصيلة أن كل القرائن تدل على أن رستاق قبيشة يخصّ الجهة الشمالية الغربية من كورة بلاد الساحل.

ومن الرساتيق الأخرى التي نرجح انتمائها إلى بلاد الساحل هي مكنة أبي منصور، غير أننا لا نعلم عنها الشيء الكثير، باستثناء ما ذكره المقدّسي في شأنها: «قلانس اسم رستاقها مكنة أبي منصور كثيرة التين والزيتون والخيرات». وقد رجّح عديد المؤرخين أنها المكنين الحالية، وهذا أمر يستبعد لأنّ الإدريسي في كتابه «أنس المهج وروض الفرج» ذكر قلانس ضمن مراحل الطريق الرّابطة بين القيروان وقابس، على بُعد 37 ميل عن قابس و106 ميل عن القيروان، وبالتالي، مثلت مكنة بني منصور الرّستاق الواقع في الحدّ الجنوبي لبلاد الساحل.

أما موضع قلانس، قاعدة هذا الوطن، فإننا لا نعرف عنها أكثر ما نعرف عن سابقتها، باستثناء إشارة إلى علم توفّي سنة 327هـ يحمل هذه النسبة (الحسن ابن محمد القلانسي). غير أن الاسم يبدو معروفا في العصر القديم، إذ ذكر موقع قلانس أكثر من مرة:

Culianensis plebs (411), Calanensi (484), Casae Calanae,

رستاق رصفة: أمتدت على كامل المجال الواقع بين الجم وصدف غربا ومنازل جبنيانة وبليانة وقصر زياد وينّونش جنوبا وباجة الزيت وزبنة شمالا وساحل البحر شرقا. ويبيّن عدد المعاصر الهام (360 معصرة) أهميّة العمران

في هذا الرستاق الجنوبي من بلاد الساحل خلال القرن الرابع هـ. وقد اعتبرت رصفة نفسها جزءاً من بلاد الساحل، كما ورد في بعض المصنفات. وإذا أضرّت أعمال النهب والتخريب التي اقترنت بحركة أبي يزيد مخلد بن كيداد (333 ـ 336 هـ/ 944 ـ 947م) بالمدن والقرى الواقعة على الطريق الرابط بين القيروان ـ منزل كامل ـ المهدية، فإنّ الساحل الجنوبي ظل في منأى عن هذه التأثيرات، وهو ما يفسّر نشأة، رستاق رصفة ابتداءً من تلك الحقبة وتطور العمران والمنشآت المائية على طول الطريق المؤدي إلى ينّونش، حاضرة، رصفة مروراً بصدف.

وهكذا امتدّت بلاد الساحل من ناحية سفاقص إلى شمال مدينة سوسة. ولنا في بقية النصوص، وخصوصا في طبقات المالكي ومناقب الجبنياني قرائن أخرى تثبت ما ذهبنا إليه. ففي خبر عن عيسى بن مسكين، الذي تنسب إليه حاليا قرية مسجد عيسى، تحدّث كل من أبي العرب والقاضي عياض عن كورة السّاحل، وذكر البكري أهل السواد وشرفًا عاليا بالسّاحل بينه وبين سوسة اثنا عشر ميلا، ويبدو أنه يعني هضبة الحرقوسية التي تشرف على الوادي المالح وقرية المنارة وعلى جزء كبير من الساحل، وأضاف ابن عذاري عمالة السّاحل، فيما أشار ابن خلدون إلى أعمال السّاحل. ومن القرى التابعة لهذا العمل سوق الحسيني، حسبما ذكر اللبيدي، ومنزل سحنون الذي أصبح يسمّى بني خلاف، علما بأن ابن خلاف كان يسكن الوادي المالح. ووردت إشارات عديدة في سير الأباضية تخص حدود السّاحل وخصائصه الحضارية[6].

واعتبارا لطول هذا المجال، فرقت النصوص بين مدينتي سفاقص وسوسة والسّاحل، إذ تحدث عياض عن قضاء المدينة وسائر الساحل، والمالكي عن أربعة أعلام من بينهم واحد بسوسة والثاني بالسّاحل، على أن الشماخي فضل ذكر ساحل المهدية، على غرار ما هو متداول حول ساحل القيروان وقمونية، وهو ما يعني ضمنيا أن مفهوم السّاحل مرتبط مجاليا

بالمدن الكبرى، لكنه متميّز عنها بطبيعة السكن القروي[7].

2 ـ تطور الموقعية في العصر الحفصي:

شهدت أسماء المواقع تطورات نوعية، على إثر التحوّلات الحاصلة في القرنين الخامس والسّادس هـ. ونقتصر للاستدلال على ذلك على بعض الأمثلة:

- الانتقال من سوق بدرنة إلى البدارنة: ذكر سوق بدرنة في القرن الرابع هـ / العاشر م، وقد كان سوقا زراعيا للعاملين بالضّيعات القريبة منه، مثل المنية وبليانة وقصر زياد.

على أن اندثار هذه الضّيعات وسيطرة القبائل البدوية، من بني علي، على هذا المجال يفسّران النقلة الحاصلة في نمط حياة أهل بدرنة وطبيعة علاقتها بالمجموعات البدويّة المهيمنة. فقد انصهرت سوق بدرنة في المجال البدوي السّائد وسايرته في انتجاعه ورحلته، وأصبحت تتسمى بالبدارنة، وانتسبت خطأ إلى قبيلة بني علي السّليمية منذ القرن السابع هـ / XIIIم[8].

- ظهور مواقع جديدة مقترنة بالحضور الموحدي-الحفصي: مثال مصدور: تقع هذه القرية قرب وادي المالح، على طريق سوسة -جمال- الجم: الذي اتّبعه التجاني في رحلته سنة 706هـ/ 1306 م، وقد أطلق عليه في العصر الحديث طريق الوسط أو السّلطنيّة.

وبديهي القول إنّ مصدور ليست سوى نطقًا مخفّفا لمزدور، وهي إحدى فروع هنتاتة التّسعة، ويحمل موقع ثان على وادي المالح، جنوب مصدور تسمية مصمود. ممّا يأتي دليلاً على مدى أهميّة التّوطين الهنتاتي والمصمودي في العهد الموحدي الحفصي، في منطقة عرفت من قبل كثافة الحضور الأغلبي، وقد ظلّت الموقعيّة شاهدة على ذلك، إذ يوجد جنوب مصدور مجال يُدعى: دار غالب، وغير بعيد عنه: منزل كامل، وضياع ابن

الجارود وقرى بني كلثوم وبني ربيعة ومواقع بني طلحة وبني طالب والزّيدان وغيرها، وهي كلها أسماء اقترنت بعهدي الولاة والأغالبة(٩).

وبالتالي فإنّ كل من تسمية دار غالب ومصدور، تبيّن أن الوضعية العقاريّة لهذه الجهة اقترنت طيلة الحقبتين الأغلبيّة والموحديّة الحفصيّة بالانتماء إلى الأسر الحاكمة. فهل معنى ذلك أنّها أراضٍ أقطعت لمجموعات تميميّة ثم مصموديّة، وتشابهت أوضاعها العقاريّة في كلتي الحالتين ؟

وخلاصة القول، يبيّن التطور في المجال والموقعية (الطوبونوميا) مدى حركية العمران والمجتمع ببلاد الساحل طيلة العصر الوسيط. ذلك أن المنعطفات التاريخية الحاصلة داخل هذا الحيّز الزمني تكتسي قيمة مشابهة للتطور الواقع بين الحقبتين: القديمة والوسيطة. وهو ما يحتاج منا إلى قراءة عمودية للمواقع تأخذ بعين الاعتبار مظاهر التواصل والتغيير في الآن نفسه. وقد بيّن هذا النموذج دور اللّسانيات التاريخية والمسح الأثري الرّيفي في رصد القضايا المرتبطة بالعمران والزراعة ببلاد السّاحل.

3 ـ مواقع على طريق القيروان – السّاحل:

يتفرع هذا المسلك عند وصول المسروقين إلى ثلاثة فروع أساسية: الأول شمالي يصل إلى سوسة عبر المريدين، والثاني يمر بالكنائس والثالث يحاذي سبخة سيدي الهاني ويصل إلى تماجر.

أ) طريق القيروان – المسروقين– المريدين– سوسة:

– المسروقين: ذكرت المسروقين على الطريق بين القيروان وسوسة، منذ عهد الولاة، فقد جاء في كتاب الرقيق حول أحداث سنة 150هـ: «ثم أقبل أبو حاتم في جنوده حتى وصل بحيرة المسروقين». وذلك قبل محاصرة القيروان. وحدد كل من المالكي والدبّاغ موقعها على طريق سوسة. وتسمّت بهذا الاسم في ارتباط بأحد أعلام القيروان في القرن الثاني هـ، وكبار

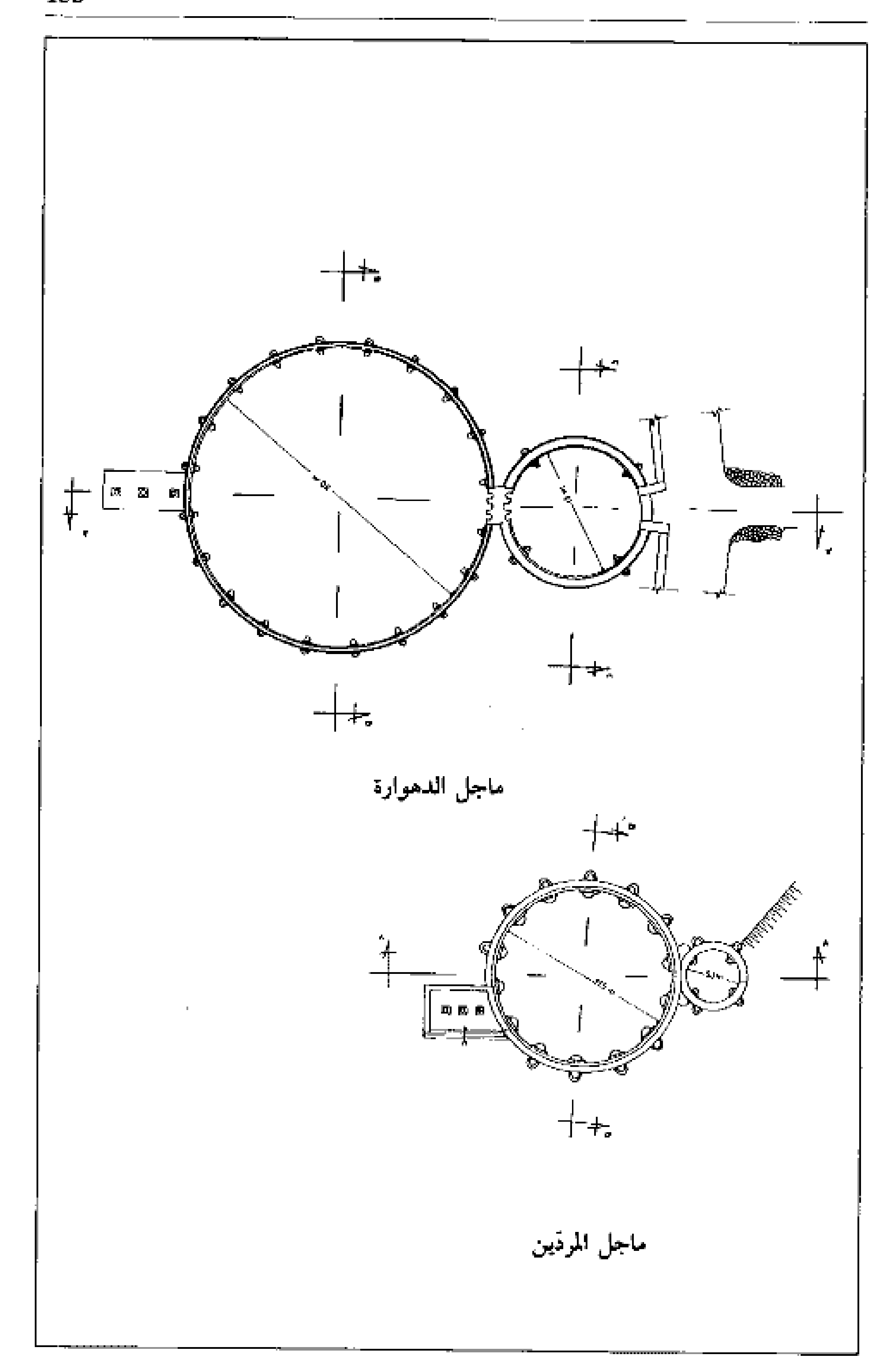
ملاكيها، وهو محمد بن مسروق[10] وذكر محمد البهلي النيّال أنه ثبت لديه أن قرية المسروقين هي سيدي الهاني حاليا، وذلك استنادا إلى رسم حبس مؤرخ في أوائل محرم من سنة 932 هـ[11]. وعرفت بكثرة مواجلها وبركها الأغلبية والفاطمية، وهي الموجودة بالعنق والزيات وقرب سيدي الهاني[12].

وقد ظلت القرية قائمة في العهد الموحدي، إذ انتسب إلى أحوازها الشيخ أبو يوسف يعقوب الدهماني المتوفّى سنة 621 هـ/ 1224م. غير أنها شهدت هجرة عدد من أهلها الذين يحملون نسبة المسروقي إلى مدينة تونس في العهد الحفصي. ونرجّح أنها حملت التسمية الجديدة سيدي الهاني منذ القرن الثامن هـ، وذلك اعتمادا على ثلاث قبريات لأحفاده السابقين له بستة أو سبعة أجيال، وقد ذكرت تواريخ وفاتهم على التوالي سنوات: 1531/938، 1573/981، 1580/988 م[13].

ولئن تسمّت السّبخة في مرحلة أولى، وإلى حد القرن السابع هـ، بسبخة أم الأصنام، حسبما ورد في وثيقة حبسية ترجع إلى سنة 677هـ/ 1278م، فإنها انتسبت بعد هذا التاريخ على ما يبدو إلى علم آخر أبي عبد الله الحريري، وذلك قبل أن ترتبط بالوليّ محمد عبد الهاني في مرحلة أخيرة[14].

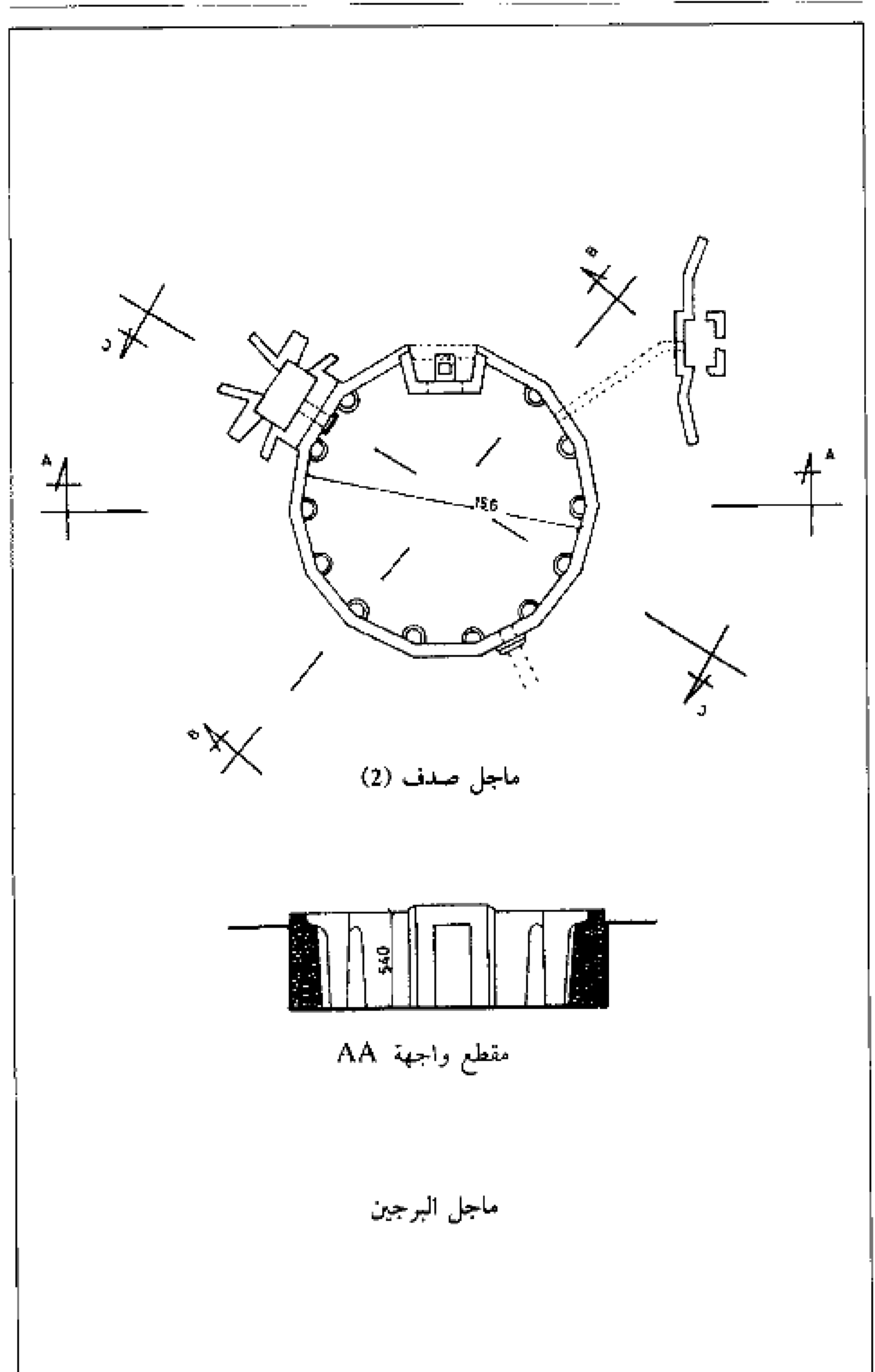
- المريدين: ذكرها المالكي على طريق القيروان -سوسة. والمرجّح أنها المُرِدّين حاليا، التي حافظت إلى حد الآن على نواة عمرانية قديمة، مركزها حول المسجد الجامع. ويوجد قربها ماجل أغلبي، مكوّن من حوضين أخذا شكلا دائريا الأول قطره 18 م والثاني 5 م.

كما توجد مواجل أخرى على طول الطريق بين المريدين والقيروان، مرورا بوادي لاية، ثم بير القرحانية، وهو يعد طرف بلاد الساحل حسبما ورد في وثيقة حبس على ميمون الوائلي. ترجع إلى القرن السابع هـ، ثم نصل إلى ماجل ذي شكل دائري قطره سبعة أمتار،في موقع يدعى بن نيران.



ماجل الدهوارة

ماجل المرقين



ماجل صدف (2)

مقطع واجهة AA

ماجل البرجين

وبعد نحو ثلاث كم، نجد فسقية أغلبية ضخمة، تسمى الدهوارة، يصب فيها مباشرة وادي النقر[15].

ب) طريق المسروقين - الكنائس -بقلوط- البرجين - منزل كامل المهدية:

- الكنائس: قرية صغيرة، ذكرت تحت اسم قصر الكنائس تارة ومنزل الكنائس أخرى. وقد اقترنت تسميتها بوجود معابد مسيحية قديمة. وتوجد في مفصل مسلكي هام يربط بين القيروان والساحل، إذ يتفرّع الطريق انطلاقا منها إلى: مساكن - سوسة، بقلوط - البرجين - الوردانين - المنستير، أو بقلوط - البرجين -منزل كامل - جمّال - المكنين - المهدية أو البرجين - تماجر -الزرمدين - بني حسان - المهدية.

ويتّضح من خلال ذكر الرسم القديم للقرية الذي صار مزارا لأهل الكنائس أن موقع القرية تغيّر من العصر القديم إلى الوسيط. وقد أصبح القصر محصّنا في العهد الحفصي، لصدّ هجومات البدو عليه. وكان وقتذاك محطّا للصلحاء المتنقّلين بين القيروان والساحل[16].

- بقلوط: لئن لم تذكر بقلوط الا في العهد الأغلبي، فإنّ الموقع الاثري يرجع إلى العصر القديم، ذلك أن النّصوص تحدثت عن وجود جسور أوّلية بهذا المكان الذي عثرنا فيه على عدد من القطع الخزفيّة من نوع السيجلي القديم، فضلا عن الإسلامي.

وترجع أول إشارة نصية إلى العهد الأغلبي، لما كانت بقلوط حوزة زراعية قليلة الاستغلال، هاجرت إليها مجموعات من جنوب افريقية، من نفوسة واستقرت بها. وقد قطن بها أحد العلماء وهو سليمان بن جاس. وتجاوز عدد هذه المجموعة الأباضية النازلة ببقلوط وسوق الأحد وباطن المرج وقفصة السّاحل الخمسمائة.

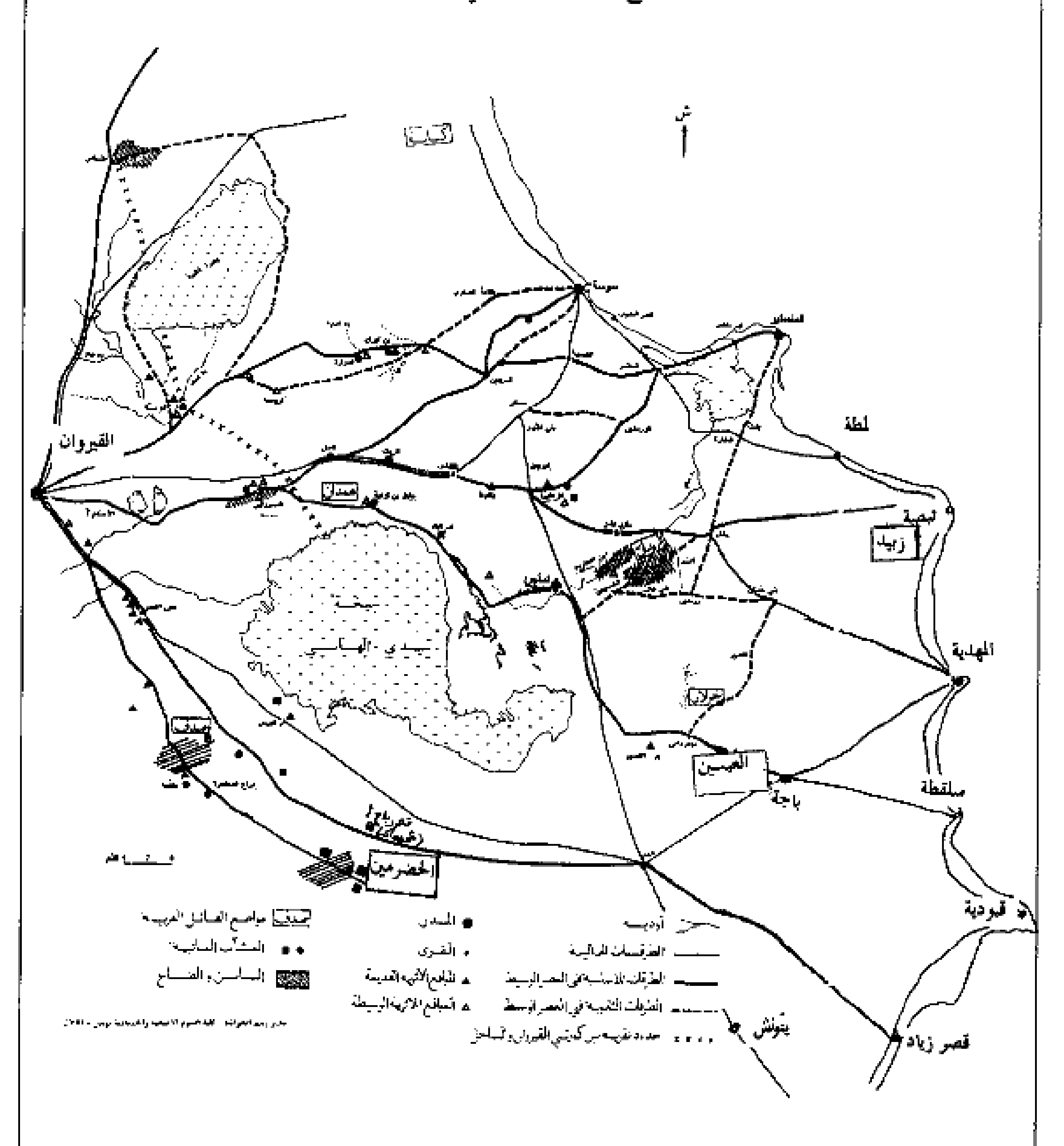
وبديهي القول إن هذه القرى كانت في علاقة مع المجموعات الأباضية

الأخرى التي أسكنها عبد الوهاب بن رستم في السّاحل، كما ورد في الرّواية التالية: «ذكر عن الإمام عبد الوهاب كتب إلى نفوسة الرّاحلين من الجبل كتابا وهم الخارجون عنه، وكانوا في ألف رجل، وخاف مما يعتريهم من التّغيير والتشتيت، فكتب إليهم كتابا مع عامله عليهم وأقطع لهم أرضا كثيرة وهذه الحدود التي تذكر ورد القلورية إلى تنوجدت إلى قبر الصياد إلى فحم المصابيح إلى زيتونة المعاصير، لنا وللمسلمين أغرسوا فيه بأمرنا واحرثوا فيه بإذننا. قال أبو محمد، قال أبو زكريا يحيى بن ويجمن [توفي سنة 487 هـ] إن السّاحل كله داخل في هذه الأربعة حدود. فنزلوا فيه وقطنوا فيه ومن معهم وهم أبرك خلق الله وأزكى وأطيب وأجدر الأدب وطوع الطائعين منهم إلى يومنا هذا»[17].

على أن هذه المرحلة الأولى من التّعمير التي تعود إلى العهد الأغلبي، عقبتها مرحلة ثانية على عهد الفاطميين. فقد تفطّن الخليفة القائم إبان حركة أبي يزيد مخلد بن كيداد وما اعتراها من دمار لعمران هذه الجهة إلى استراتيجية الموقع المتوسّط للمسلك بين القيروان والمهدية. فقرّر تقسيم الأرض وتخطيط مدينة فيه، حسبما ورد في الرّواية التالية:

«وكان القائم بأمر الله قد أزمع الانتقال من المهدية بعد وفاة المهدي وأراد استنباط مدينة غيرها، وأرسل فقيس له مواضع كثيرة كلها أراد البناء فيها. قال المعز: فكأنه كان يرى ما حلّ بعد ذلك من الفتنة. فنظرت في غير موضع من المواضع التي قاسها ليبني فيها، فوجدت اللعين مخلدا قد أناخ فيها بعساكره، ونزل في المواضع التي قاسها بعينه. ثم طلبت ذلك بالحقيقة وأخرجت القياسات، فلم أر موضعا قاس فيه ليبنيه في حدود افريقية الا وقد نزل اللعين مخلّد فيه وأعده مناخا. وسمى لنا من ذلك مرجنة والشرف المطل على مدينة سوسة وبقلوط وقصر الزجاج وموضع مناخه قرب المهدية ثم موضع المنصورية والجزيرة الموضع الذي انهزم فيه اللعين»[18].

المسالك والمواقع ببلاد الساحل في العصر الوسيط المبكر

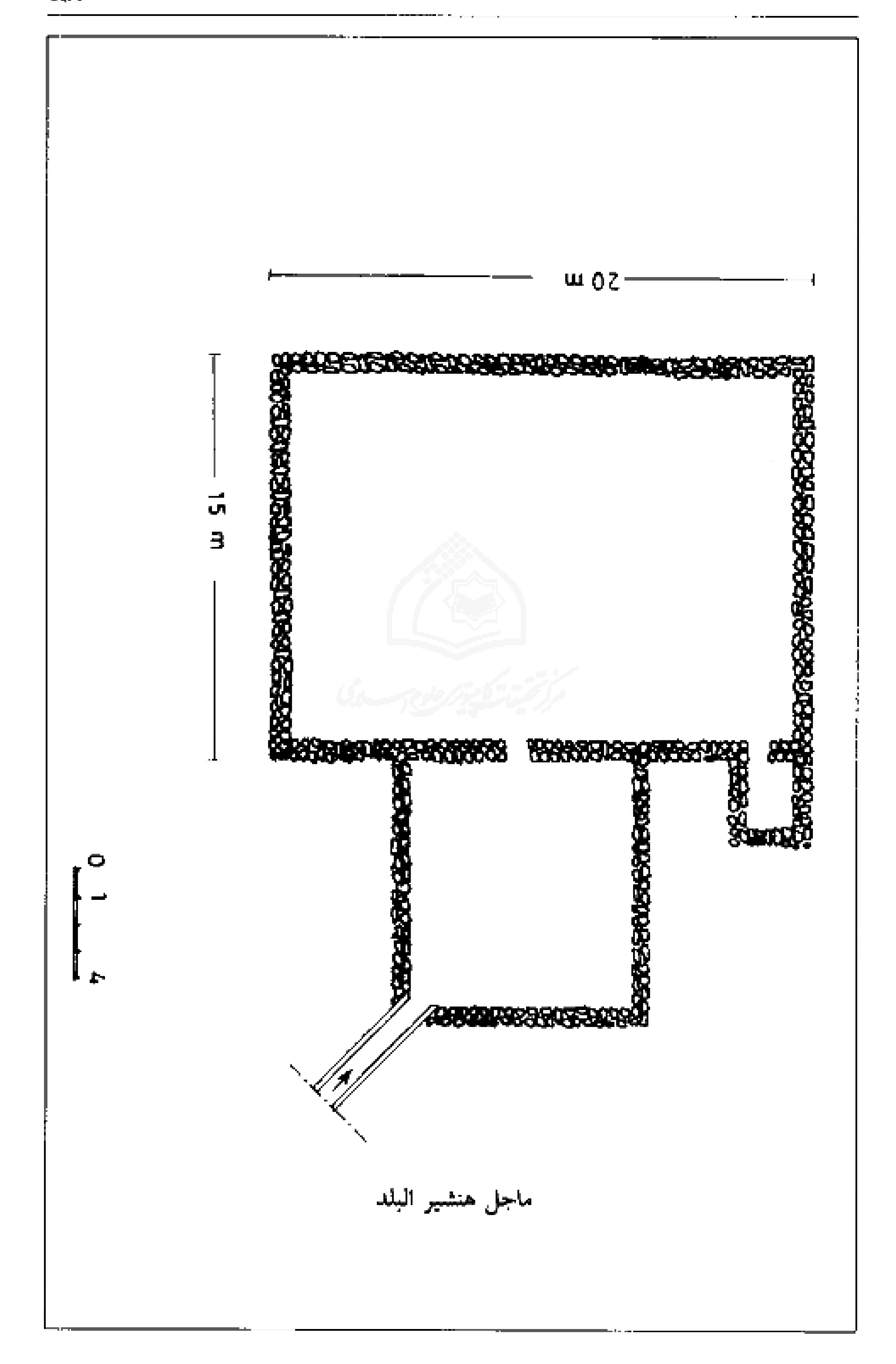


هذا المشروع التعميري الذي شمل بقلوط أُجهِض نتيجة تضرّر هذه الناحية من الحرب الأهلية. غير أننا نتساءل هل بقي شيء من هذا التخطيط الأولي، خصوصا أننا لاحظنا مدى انتظام أجنة الزيتون حول الرّبوة الموجودة ببقلوط. وكانت بقلوط مسرحا لمعركة بين أبي يزيد والفاطميين، في 12 ربيع الأوّل سنة 333هـ ـ الفاتح من نوفمبر 944 م. وقد احتمى القائد الفاطمي ميسور بخرائب بقلوط، لكن جيش أبي يزيد القادم من رقادة، عسكر أولا بقصر المغيرة، ثم بماجل يبعد عن القيروان ستة عشر ميلا، ووصل بقلوط، قبل أن يكمل ميسور تحضيراته، وانتهت المعركة بمقتل القائد الفاطمي وغلبة الخوارج[19].

على أن التطور الأساسي حصل في غضون القرنين الخامس والسّادس هـ، لما عمّت الاضطرابات الاجتماعية والسّياسية، وتدهورت الأوضاع العمرانية بافريقية وانتشرت البداوة. مما قد يفسر اندثار بقلوط وانتقال بعض أهلها إلى السّكنى قرب الدّيماس التي حلّ بها الخراب بدورها. وهناك أطلقت عليهم صيغة الجمع المتداولة وقتذاك لدى المجموعات البدوية، وهي البقالطة. وهو نفس المسار الذي حصل للبدارنة. ومما يثبت ما ذهبنا اليه هو أن نسبة البقالطة الحالية: بقلوطي وأن بعض الأسر بها تحمل أسماء مطابقة لما كان متداولا بجنوب إفريقية[20].

- البرجين: يشير الاسم إلى وجود تحصينات قديمة. وقد انتسب إليها أحد فقهاء العهد الحفصي، وهو البرجيني. وعثرنا في ناحيتها على عدد من المنشآت المائية الأغلبية، في مواقع أبي طلحة والمصلّى والمحبس وعلى طريق منزل كامل.

- منزل كامل: تقع على الطريق الرابطة بين القيروان والساحل، ومنها يمكن أن نصل إلى المنستير أو المهدية. وقد ذكرها البكري كمحطّة بين القيروان والساحل. وحافظت القرية الحالية على آثار مسجد أبي علي الذي



ماجل هنشير البلد

احتوى على تيجان أعمدة قديمة تعلوها عقود طولية تقسّم المعلم إلى أسكوبين وبلاطتين.

ج) طريق القيروان - تماجر (وادي المالح) - المهدية:

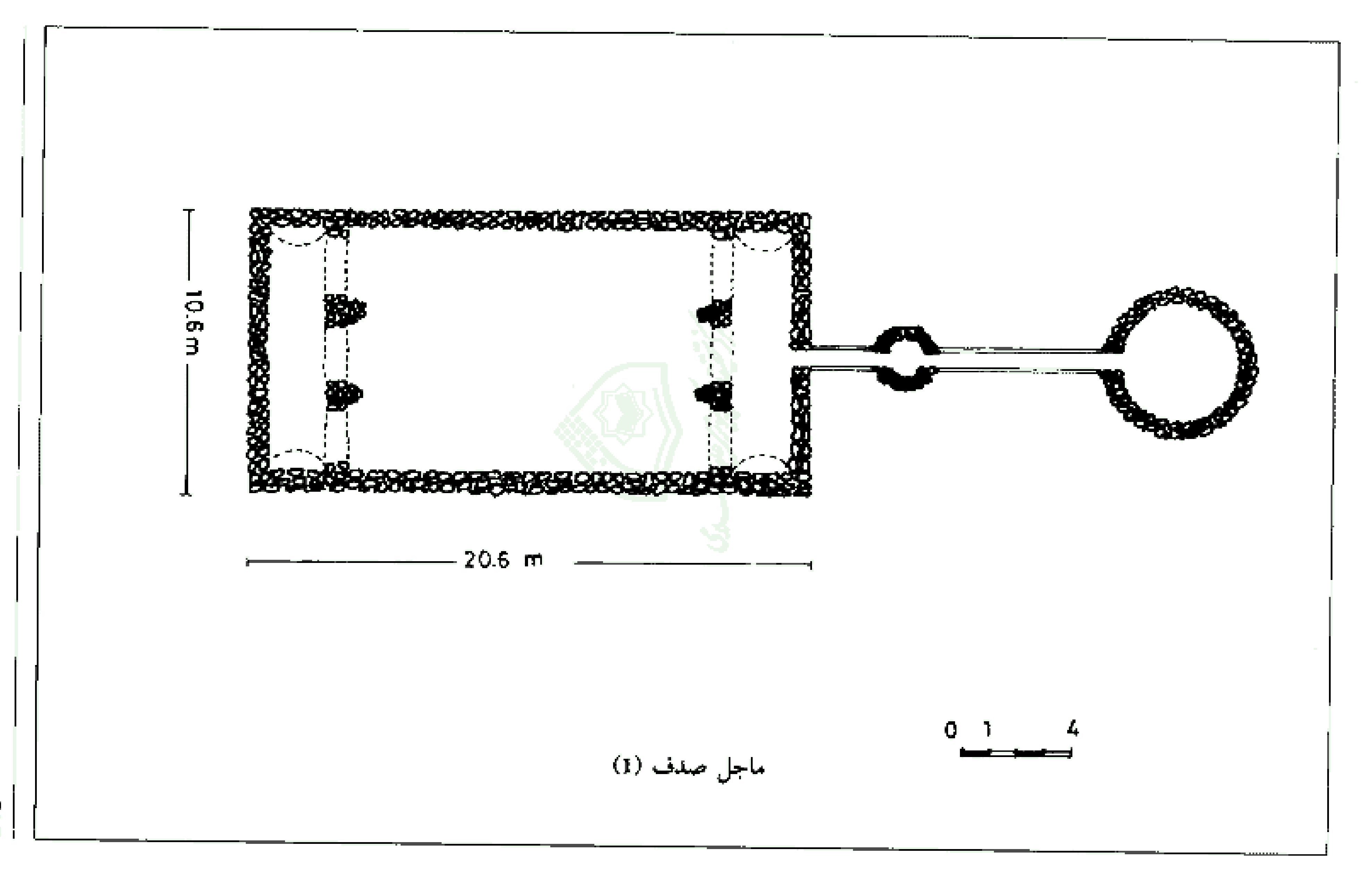
- تماجر: يوجد هذا المسلك جنوب الطريق الذي يمر بمنزل كامل. وجاءت تماجر متوسطة بين الاثنين، وصفها البكري بكونها «كبيرة آهلة بها جامع وأسواق وفنادق وحمام وماؤها زعاق وفي وسطها غدير ماء وحولها غابة زيتون وشجر وأعناب. و بين تماجر والمهدية الوادي المالح».

وورد في سيرة جوذر خبر قافلة نهبت في طريقها من المهدية إلى القيروان، قرب موضع يعرف بتماجر.

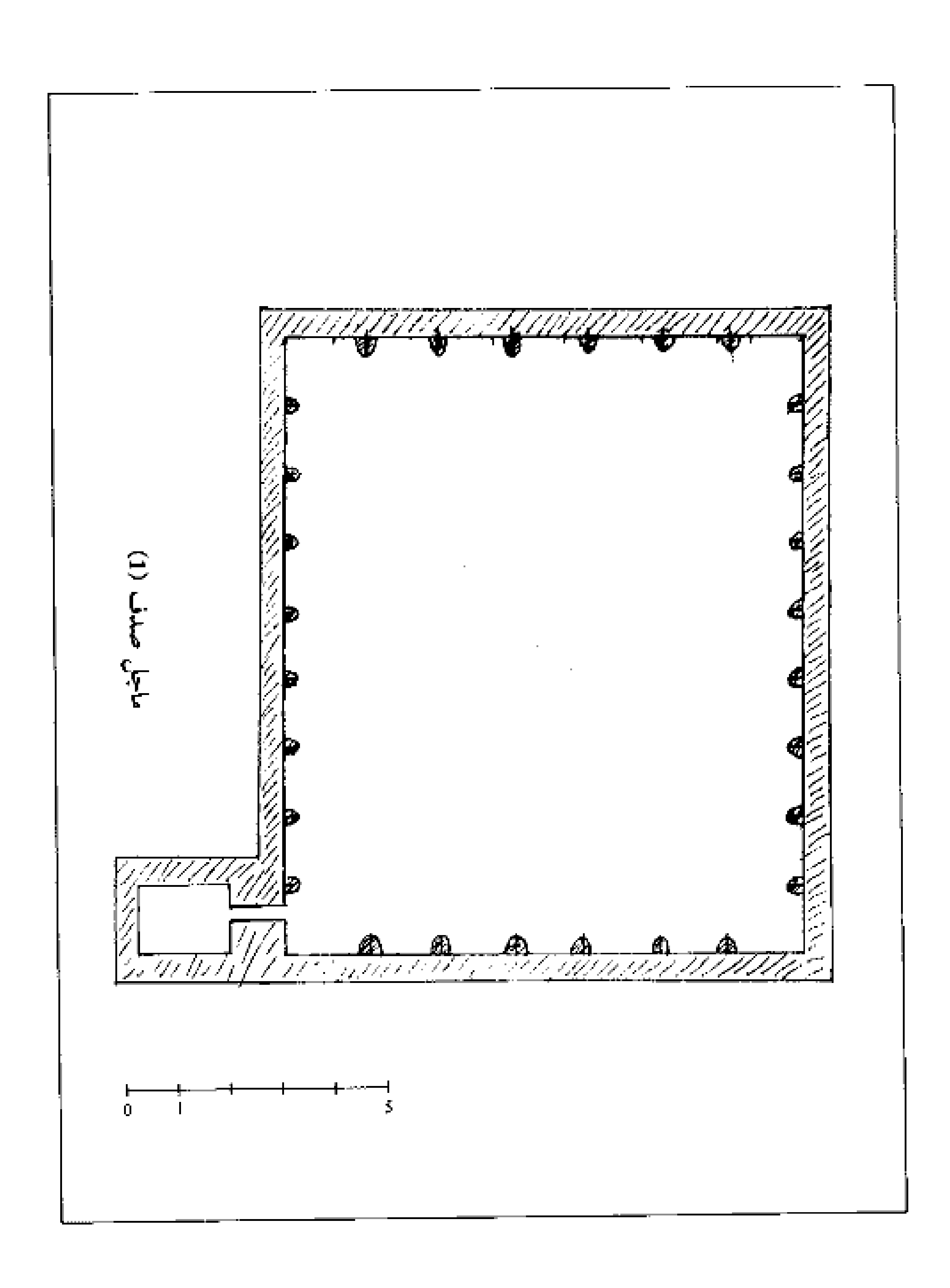
أما صاحب الاستبصار، فإنه اعتبرها مدينة بغرب المهدية، كبيرة أزلية فيها آثار للأول، وبينها وبين المهدية الوادي(21).

وفي هذه المدينة الأزلية الواقعة على الوادي المالح الذي يمرّ بمنزل كامل، ويصب في سبخة الساحلين، حصلت معركة هامة بين جيش القائم من جهة والمالكية والخوارج من جهة ثانية، وذلك سنة 333 هـ/ 944م. وقد قتل فيها عدد كبير من الشيعة، وثمانين من علماء القيروان، وكان من بينهم أبو الفضل الممّسي وربيع بن سليمان القرشي وغيرهم. وذكر في سيرة جوذر أن الخليفة الفاطمي المنصور أعجب بموضع الوادي، وأقام به مرصدا للمراقبة.

وقد ساعدتنا هذه المعطيات على تحديد الموقع الحالي للمدينة المندثرة، الواقعة وسط طريق القيروان - المهدية، في نقطة التقاطع مع الوادي المالح. وقد مكّنتنا المعاينة من إصلاح الاسم الوارد ذكره في الخريطة الطوبوغرافية، وهو بير تماجر، عوضا عن تماير. وهناك توجد مرتفعات تغطيها آثار تماجر القديمة. ورغم ما ذهب اليه البعض من تحديد موقع تمترا (Themetra) شمال سوسة، قرب سواني العذاري، فإننا نلحظ



ماجل صدف (I)


0
1
5

التماثل الكبير بين الاسمين، ونرجح إمكانية الانتقال من الاسم القديم إلى تماجر[22].

وفي كل الأحوال، فإنّ آثار تماجر تقع في المكان المعروف بالسّيدة دبّابة، بالهدادرة التابعة لجمال، نحو ثماني كم جنوب الطريق السابق (البرجين) وشمال رأس المرج وعلى طريق المزاوغة التي لا تبعد سوى كلم عنها. وهي منطقة خصبة، تكثر فيها حاليا الآبار السقوية.

وما عثرنا عليه من خزف يعود إلى الحقبة القديمة والإسلامية الأولى. وقد تبيّنا من بينها بئراً بيضوي الشكل، قطره: ثلاثة أمتار، وعمقه خمسة أمتار، وتغطية طبقة من الملاط الجيري، وبقايا عديد المواجل والأسس.

د) طريق القيروان ـ صدف ـ المهدية.

لقد اجتاحت حركة أبي يزيد مخلد بن كيداد (333 ـ 336هـ/ 944 ـ 947هـ) وسط بلاد الساحل، على طول الطريق الرابط بين القيروان والمهدية، مروراً بمنزل كامل وبتماجر وتضررت من هذه العمليات العسكرية عديد القرى والمنازل أهمها:

ـ الأخوين: وهو موقع يبعد عن المهدية 22 ميلاً، متوسط بينها وبين القيروان، وهو ما يناسب قرية البرجين الحالية.

ـ: بقلوط: تقع غربها (راجع الخريطة).

ـ خربة جميلة: تبعد عن المهدية 15 ميلاً. وقد نقل إليها أبو يزيد جيشه بعد معركة الأخوين، وهي تناسب موضع مدينة جمّال الحالية.

ـ أشراف: المسافة بينها وبين المهدية 8 أميال، وتوافق هذه المعطيات الشرف الحالي شمال المدينة.

ـ ترنوط: وهو فحص يقع على ستة أميال من المهدية.

وبالتالي، تراجع العمران على طول هذا المسلك التجاري الهامّ الرابط

بين القيروان والبحر، وقد ذكر الداعي إدريس في هذا الشأن ما يلي: «وأجلوا الأقاليم بإفريقية فلم يبق سقف مرفوع ولا مهاد موضوع وانحفل من بقي في المدن إلى القيروان وإلى الحصون التي على البحر، وخرجوا عن منازلهم عراة حفاة».

ويبدو أن الخليفة الفاطمي المنصور توقع خطورة هذا الأمر، فأراد تأسيس مدن ومراصد على طول الطريق، ببقلوط والشّرف وغيرها، وذلك قبل بداية حركة أبي يزيد. غير أنّ هذا المشروع أجهض.

ولـمّا استقرّت الأوضاع لصالح الفاطميين ثانية سنة 336هـ/ 947م، وتأسست صبرة، حصلت تحويرات في التقسيم الإداري شملت عدة كور منها سبيبة وبلاد الساحل، وتمّ إنشاء كورة رصفة الواقعة جنوب المهدية، والتي انتقل إليها مركز الثّقل الاقتصادي.

ولقد تأكد لدينا صحة هذا الأمر، على إثر دراستنا للمنشآت المائية الواقعة على طول هذا الطريق الجديد المارّ بصدف. فجلّها راجع إلى القرن الرّابع هـ/ Xم، وذلك اعتماداً على ما توصّل إليه «سولينياك» في خصوص الشكل العام ومواد الملاط. وفضلاً عن ذلك، فإنّ نوعية العقود (المنكسرة) ودراسة المواقع الأثرية المحيطة بهذه البرك (الخزف والنقود والعمارة) تبيّن أن هذه المنشآت المائية ترجع إلى القرن الرابع هـ/ Xم وأنّ هذه الطريق المارّة بصدف لم تصبح ذات فاعلية إلا بعد إنشاء مدينة صبرة[23].

وبديهي القول إنّ كورة رصفة الموسومة بقراها العديدة وغابات الزياتين الوفيرة الإنتاج قد استفادت من نشأة مدينة المهديّة الساحلية، لكنّها لم تعرف حركيّة تجاريّة إلا بعد تأسيس صبرة. وهو ما يقوم حجّة على مدى تطوّر التقسيم المجالي بين العصرين القديم والوسيط عموماً، وبين القرنين التّاسع والعاشر م خصوصاً.

وصفوة القول، بيّنت هذه الدراسة الجزئية لطرقات الساحل- القيروان،

وما ارتبط بها من مواقع ومنشآت مائية محدودية معلوماتنا عن هذا المجال الحضري والزراعي المحيط بالمدينة، وضرورة إعادة النظر في دراسة الساحل ومدينة القيروان في علاقة مع مجالها، قراها ومدنها وضيعاتها المحيطة بها.

ثانيا: رباطات بلاد الساحل: التعمير وتطوّر المجال الزّراعي

ظلت المرابطة مؤسسة عسكرية دفاعية في فترة أولى، ولم تتبلور صبغتها الهجوميّة الا بداية من تطوّر الأسطول الإفريقي، وما نجم عنه من غزو صقليّة سنة 212 هـ/ 829م، وازدياد الهيمنة الأغلبيّة ثم الفاطميّة على الحوض الغربي للبحر المتوسط. وبعد فترة اضطراب بين سنتي 449ـ 555هـ/ 1057 – 1160م، استمر الدور الدفاعي هامّا إلى نهاية العصر الوسيط، وحتى فيما بعد عندما تحوّل الرّباط إلى زاوية في القرن XVم.

وفضلا عن المعطيات المعماريّة (مثل السّور والباب الوحيد وأبراج الزوايا والمنارة المستعملة للمراقبة والكوى والشّرفات المستديرة ومواد البناء)، فإنّ معطيات عديدة تبيّن أهميّة الدور العسكري، منها التناسق في المسافة الفاصلة بين هذه المعالم، 6-7 كلم في المعدّل، بطريقة تجعل الاتّصال سهلاً بين حصن وآخر، وهو ما حتّم في بعض الأحيان استعمال الجزر مثل جزيرة قصر ابن الجعد وجزر قورية، ومكان المعلم نفسه بالنّسبة إلى البحر والمدينة، ووجود الربض المعمور بمرابطين شبان، وازدهار الإيديولوجيا التي شجّعت على تعمير هذه الأماكن في القرنين II-III هـ والمعنى العسكري لمفهوم الرباط المسمّى أحيانا ثغر الخ...

كل ذلك ينضاف إلى النصوص التاريخيّة التي تعجّ بالمعطيات المتعلقة بدور هذه المعالم الاستراتيجي: وحسبنا القول إن قصر زياد أسّس بسبب تسرّب أخبار توجب الخوف من البر والبحر. وكان بعض المرابطين يقضي أغلب وقته في مراقبة البحر (مثل مكرم المتعبّد وجبلة بن حمّود)، أما أبو الأحوص أحمد بن عبد الله فقد كان يقف بين شرافتي البرج في ظلام الليل

لحراسة الحصن. ولم يتأخر محمد بن سحنون الذي نزل قصر الطوب مرابطا عن قيادة عمليات عسكريّة ضد الرّوم.

وفي العهد الفاطمي، ذكر خبر حلول صاحب الأسطول بقصر زياد في عسكر عظيم وصقالبة. ومن المعروف أن قاضي الفاطميين محمد بن عمر المروذي قام بانتزاع أموال الأحباس والحصون وسلاح الحصون التي على الأربطة.

ولم تكن التشريعات الفقهية أقل وضوحا في هذا المضمار، إذ فرّق سحنون بين أحكام مدائن الثغور والمسالح المنصوبة للعدو في الثغور وقرى ومدائن يسكنون بالعيال. وبديهي القول إن المرابطين في الثغور لهم امتيازات خاصة، من ذلك أن الغنيمة توزّع عليهم سواء شاركوا في الحرب أم لا، وذلك حسبما ورد في كتاب النوادر والزيادات: «وإن كانت المدينة ثغرا ومحرسا مثل محارس المنستير والحصون التي على ساحلنا ومثل بعض المواقع بالأندلس، فالغنيمة لمن برز ولم يبرز، لأن هذه المواضع كالحبس مجتمع».

أما إمكانية أداء صلاة الجمعة فيها، فقد كانت مشروطة بوجود قرية مجاورة وبتوفر الحماية اللاّزمة للحصن، أو بموافقة السلطة السياسية التي يعود اليها أمر الحصون، ونورد فيما يلي الفقرة المقتطفة من كتاب النوادر والزيادات: «قيل: فحصون على الساحل ؟ قال: إنما على أهل قرية. إن كانوا أهل قرية، جمعوا. وأما غير أهل قرية فلا أدري. ومن كتاب آخر قال ابن وهب في قوم على السّاحل مقيمين لرباط وليس فيه حصن ولا قرية وهم فيه جماعة. قال: إن كانوا بموضع إقامة، فلهم أن يجمعوا. وذكر عن سحنون أنه لم ير الجمعة على أهل حصن المنستير. وقال زيد بن بشر: إن كان الحصن على فرسخ من موضع الجمعة، فليأتوا الجمعة ويخلفوا في الحصن من يحرسه. وأما إن كان على أكثر من فرسخ، فإنْ كان في الحصون خمسون

رجلا فأكثر، فليكلّموا الوالي ليأمر من يخطب بهم ويجمع»[24].

ونتيجة لذلك، كان الرّباط في الأصل مؤسّسة عسكرية مثلما أكّد ذلك «مارسي»، وإن عرف هذا الدور بعض التلاشي عند استقرار أوضاع البحر لصالح العرب، ابتداء من القرن الثالث هـ. كما أن ذلك لم يمنع من اضطلاعه بأدوار أخرى، إذ كان مكانا لاعتكاف الزهّاد ثم تحول إلى زاوية للمتصوّفين دون أن يفقد دوره الأصلي. وفعلا فقد كان يمتلأ بالمتطوّعين والمجنّدين في كل مرّة يهدّد الخطر سكان الشريط الساحلي، كما كان له دور اقتصادي بارز، وهذا لا يتناقض مع ما سبقه، وهو ما سنحاول الإبانة عنه في هذا الفصل، انطلاقا من دراسة أثرية وتاريخية للرّباطات الأكثر التصاقا بمدينة القيروان.

وقد مثّل الساحل أو بلاد السواد الموسوم بغابة الزياتين والمعمور بمجموعة من القرى المتصلة درع القيروان الذي يحمي المدينة من الغارات البيزنطيّة. ولا شك أن هذا العامل الاستراتيجي هو سبب إقامة التحصينات العسكريّة منذ القرن الثاني هـ/الثامن م، على طول ساحل بحر افريقية، وخصوصا في شريط يتجاوز طوله 150 كلم، ممتدا من قصر المدفون إلى قصر زياد.

1 ـ الرباطات: شكل جديد لتعمير الشريط الساحلي

قال اليعقوبي: «من سفاقس إلى موضع يقال له بنزرت مسيرة ثمانية أيّام، وفي جميع المراحل حصون متقاربة ينزلها العبّاد والمرابطون». إن الرقم الذي قدّمه قولفان ومارسي (L.Golvin et G.Marçais) على التوالي 40 و 30 كلم بين الحصون في إفريقية لا يتناسب مع الحقيقة، إذ ينزل إلى 10كلم لكلّ السّواحل التونسية و 6-7 كلم بالنسبة إلى بلاد الساحل، ذلك أن معرفتنا لم تعد مقتصرة على رباطي سوسة والمنستير، بل تعمّقت في السنوات الأخيرة، بعد حملات الاستكشاف الأثرية الكثيرة. وحاولنا بدورنا التعريف بالبعض منها[25].

أ) جغرافية التحصينات ببلاد الساحل:

– قصر المدفون: يقع في خليج الحمامات، على بعد 1,5 كلم شمال هرقلة بين البحر والسّبخة، هذا الرباط ذكرته المصادر وحافظ على اسمه رغم تضرره من أعمال تهيئة فلاحية. ما زالت بعض آثار المعلم ظاهرة خاصّة من الجانب الغربي: يمكن ملاحظة البرج الدائر وجانب من حائط بعلوّ متر وطول 7 أمتار وأيضا بئر دائرة بقطر 1،5 متر. وشيّدت حجرة المرصد (بيت العسّة) في العصر الحديث بحجر الرباط المنحوت. وما زالت مواد البناء وخاصّة منها أساطين الأعمدة موجودة في عين المكان.

– قصر الريحان: إلى الجنوب، على بعد 6،5 كلم من الأوّل يوجد موقع قديم يعتقد أنه يناسب الرباط المذكور في المصادر.

– قصر هرقلة: شهير في العهد الأغلبي بعدد العلماء الذين أقاموا فيه وبهجمة بيزنطيّة مات فيها أحد الشيوخ الذين أورد ترجمتهم المالكي: أبو زكرياء الهرقلي، لم يبق شيء من هذا الرباط الآن، ويبدو أنّه كان يوجد مكان مسجد القرية الحالي[26].

– قصر حبشي أو قصر ابن عمر: نسبة إلى الأمير حبشي بن عمر بن عبد الله بن الأغلب الذي غزا مالطة سنة 256 هـ/ 869م، واستعمل الرخام الذي حمله من الجزيرة في بناء الرباط. غير أننا لا نعرف مكان المعلم بالضبط، ويرجح أنه يقع قرب شط مريم.

– قصر طارق: بقي موقعه مجهولا.

– رباط سوسة: ذكر ابن حوقل وجود عدّة رباطات بسوسة، غير أنّ الأقدم والأكثر شهرة هو الرباط الذي يوجد داخل أسوار المدينة. وهو ذو شكل مربّع (ضلعه 40 متر وعلوه 9 أمتار وقياس حجراته 3,6 متر عمق في 2,5 متر عرض)، له طابقان ومنارة أنشأت سنة 206هـ/ 821م[27].

– قصر الطّوب: يقع على بعد 10 كلم إلى الجنوب من سوسة، محاذ بالبحر ووادي حمدون دفن قربه العالم عبد الحميد الصائغ في العهد الزيري. ولمّا أقام فيه الفقيه القيرواني الشهير محمد بن سحنون، ساهم في الدفاع عن القرية القريبة: السّاحلين ضدّ غارة بيزنطيّة[28].

– قصر سهل: مؤسّسه هو عبد الله بن سهل القبرياني (توفي سنة248 هـ). وقد ظل مكانه مجهولا.

– قصر شقانص: احتفظ المكان الحالي بنفس الاسم، لكنّنا لا نعرف موضع الرباط. كان العلماء يتردّدون عليه في العهد الأغلبي، وتحوّل في القرن XIIم إلى مأوى لبعض الشبّان العابثين، ممّا أثار ردّ فعل والي المهدية[29].

– قصر ابن الجعد: يوجد رباط ابن الجعد في أقصى الطرف الشمالي من جزيرة أبي الفضل الغدامسي (240–349هـ)، على بعد 500م عن رباط المنستير و 5–6 كلم عن قصر شقانص.

والرباط من تأسيس ابن الجعد، بينما يعود اختيار الموقع الاستراتيجي الذي يصل الرباط الكبير برباط شقانص بنظام إشارات إلى شخص آخر، مكرم المتعبّد، الذي كان يقضي وقته في مراقبة المكان. عرف المعلم توسّعا نتيجة التصرّف في ممتلكات مركب بيزنطي غرق في عرض بحر المنستير[30].

ويبدو أن عمرانه تراجع إلى أن قام السلطان الحفصي أبو فارس بأشغال إعادة بنائه، ربّما في نفس الوقت الذي وقع فيه ترميم رباط هرثمة حسبما ورد في نقيشة سنة 828هـ/ 1424م.

– رباط هرثمة بالمنستير: أنشأ هذا المعلم سنة 180هـ/ 796م متخذا نفس التخطيط الموجود في رباط سوسة، وقد عرف توسّعات في القرنين الثالث والرابع هـ X-IX م، حتى أضحى حسب شهادة ابن حوقل أكبر رباط في

إفريقيّة، وتواصلت الإضافات في القرنين السابع والتاسع هـ/ XII وXVم[31].

– قصر دويد: يعود إلى العهد الأغلبي، تحمل النقيشة الخاصة به الإشارة التالية: «ممّا أمر به دؤيد بن إبراهيم بن الأغلب، على يد مولاه مسرور سنة 240هـ». تحوّل في العهد الحفصي إلى زاوية لها الأبعاد التالية: 40x34 متر[32].

– قصر السيّدة: نقّب عليه في السنوات الأخيرة، يعود إلى العهد الزيري (القرن XIم). تتميّز هندسته بأبراج مثمنة الزوايا.

– قصر لمطة: يقع على 15 كلم من المنستير، قياس ضلع هذا الحرم المربّع36,20 متر، ظلّ الطابق السفلي قائما، لكن العلوي لم يحتفظ إلاّ ببعض الأطلال. والمعلم مشيّد بالحجر المنحوت وحجارة الدبش، وله أبراج ذات زوايا دائريّة في الأطراف. واحتوى كل جانب من الساحة المربعة الشكل على ستّ حجرات، مع مدخل مقبّب.

– قصر القوريتين: توجد جزيرتا قورية المنفصلتان بقناة صالحة للملاحة مقابل الفضلين. ولا نعرف هل تحتفظ ببقايا هذا المعلم حالياً.

– قصر تَبْصة (أو الدّيماس): أخذ اسم المدينة القديمة تَبْصة، وبداية من القرن IVهـ/ Xم اسم الدّيماس. ورغم تدميره في الغارة النورمندية الشهيرة سنة 517هـ/ 1116م، فإنّ الحفصيين أعادوا بناءه ووضعوا فيه حامية[33].

– قصر جُمّة: انتصب هذا الحصن في رأس شبه الجزيرة، ومن المحتمل مكان البرج التركي، لأنّه النقطة الأكثر استراتيجية التي تمكّن من الاتّصال بين شمال الرأس وجنوبه. ومن الثابت أنّ الرباط يقع داخل أسوار المهدية أو جزيرة جمّة، حسبما تشير إلى ذلك النصوص.

– قصر قراضة: يبدو أن أطلال بن غياضة تتناسب مع هذا الرباط. ونلاحظ في المكان منشآت مائية قديمة.

- قصر سلقطة: لا نعرف مكان الرباط في سلقطة القديمة.

- قصر العالية: يوجد على ساحل البحر، في منتصف الطريق بين سلقطة والشابة. وتعود المقبرة الموجودة في الموقع إلى القرن IV ق م. يمتدّ على طول كلم تقريبا، وهو لا يخلو من الأطلال القديمة.

أمّا القصر الذي ذكره الإدريسي في القرن السّادس هـ / XIIم، فهو يعود إلى الحقبة الكلاسيكية. له شكل مربّع مع أبراج ذات زوايا مستديرة، مبنيّة بالحجارة المنحوتة والملاط، وللحجرات في الجانب الشمالي الأبعاد التالية: 5,7 × 6,2 متر. ونجد زخارف نباتيّة على الأحجار في الزاوية الجنوبيّة الشرقيّة، وتشير عملة برنزيّة (فلس) عُثر عليها في المكان إلى توطين الجند فيه، إذ ورد فيها النقيشة التالية بالخطّ الكوفي البسيط: الملك لله وحده (في الوجه) الجند (في القفا).

ورغم صمت المصادر في خصوص اندثار المعلم، نعتقد أنه ظلّ مستعملا في آخر العصر الوسيط، سيما أنه احتوى وسط كل ضلع على برج مستطيل ذي جدران مائلة شبيهة بمثيلتها في رباط المنستير، وقد تمكنّا من أخذ صور لها قبل إتلافها[34].

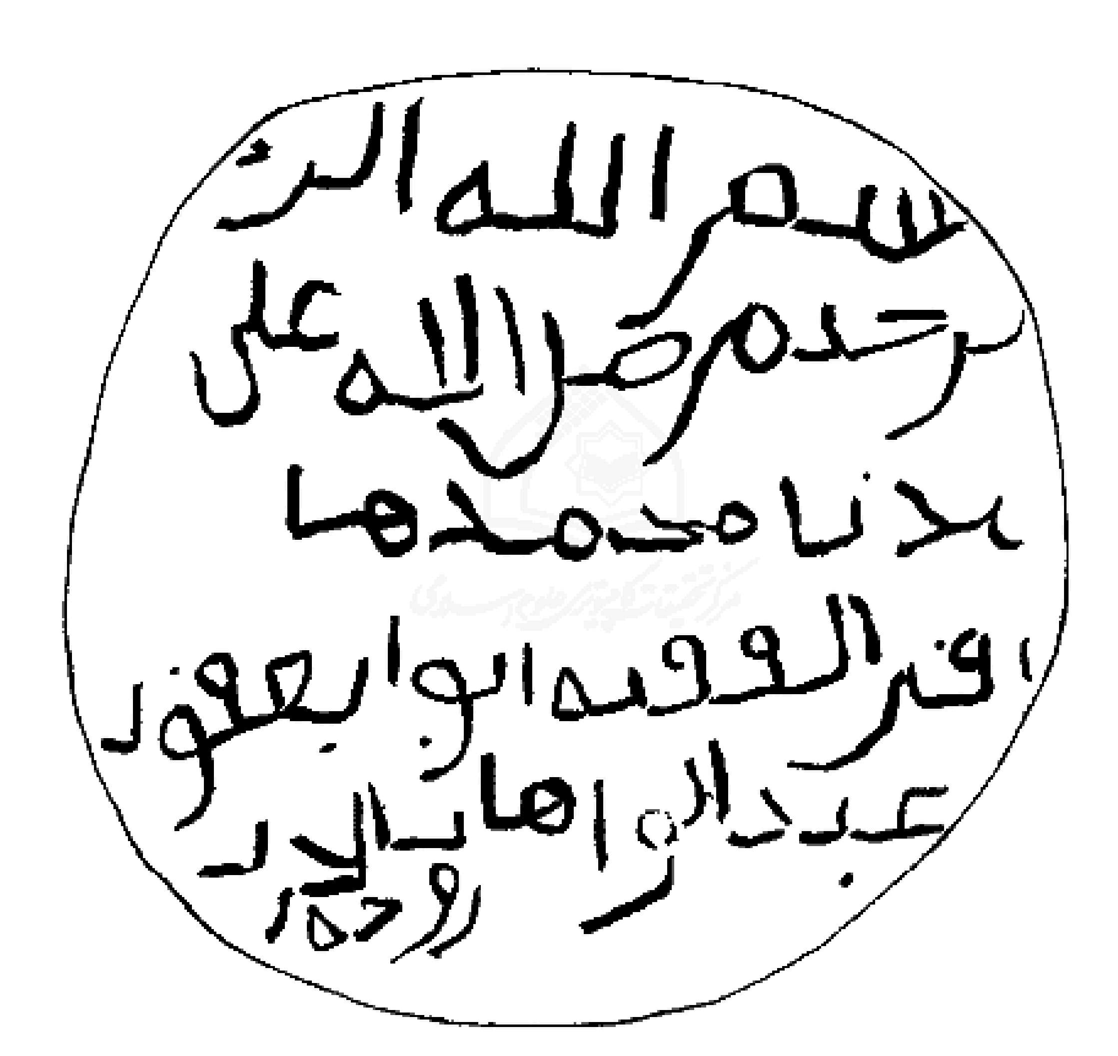
وممّا يؤكّد تواصل استعمال الرّباط في العصر الحفصي، أنه عثرنا على نقيشة قبريّة بالمكان، وذلك قبل أن تبدأ الحفريات بالرباط بنحو سنة. واعتمادا على نوعية الخط، نرجّح أنها تعود إلى نهاية تلك الحقبة.

- خصائص القبرية:

شكلها دائري على غرار القبريات الوندالية وكذلك العربية بصقلية عهد النورمان.

قطرها: 40-43 سم

السّمك: 10-11 سم



نقيشة حي قصر العالية

نوعيّة الصّخور: حجارة الصّخش المحليّة، العروفة بحجارة رجيش أو سلقطة

- النّقيشة:

خط نسخي، محفور، ممحوّة أحرفه من الأطراف

ارتفاع الأحرف: العليا: 4,5 سم والصغرى: 2,5 سم

النقاط غير موضوعة

خالية من الزّخرفة

- النصّ:

(ب)سم اللّه الرح(من)

(ا)لرحيم صل الله على

(س)يدنا محمّد هذا

اقبر الفقيه أبوا يعقوب

عبد الواهاب الحرب

عام... روحه

...

- قصر قبودية: يقع في رأس «كابوت فادا» القديمة، يسمّى الآن برج خديجة، نسبة إلى شاعرة زيرية: خدّوج الرصفيّة. ويتعلّق الأمر في الأصل بتحصين بيزنطي، تحوّل فيما بعد إلى رباط.

- قصر مليان: إذا أخذنا بعين الاعتبار المسافات التي ذكرها الإدريسي، فإنّ قصر مليان يوافق ملّولش الحالية. وقد يكون الأوّل تصحيف لملال ـ ملول. يقع الرباط بموضع مرتفع بسيدي نوار، غير بعيد عن الشّرف

مقابل بحر منخفض. وهو مربع الشكل قياساته نحو(40 x 40م)، وما زالت بادية للعيان بقايا باب شرقي وأبراج دائرية. ويوجد حائط مائل، شبيه برباط هرثمة والعالية. والخزف الموجود في المكان يتدرّج من السجلي إلى الأزرق والبرتقالي مرورا بأخضر المنغنيز. ويبدو أن هذا الخزف الأحمر - البرتقالي غير المعروف في المواقع الأخرى متأت من أفران مصنع ذكره الادريسي بقناطة[35].

- قصر الريحانة: لا نعرف موضعه.

- قصر بطرية أو قناطة: توافق أكولا القديمة تسمية بطرية، وبطوية عند البكري، وهي تصحيف دون شك. تقع على بعد 9 كلم جنوب ملولش و7 كلم شمال اللوزة. ورغم أن التنقيبات قد أظهرت جزءا من مدينة أكولا البونية، شملت الميناء المغمور، فإنّ مكان الرّباط الذي اعتبره البكري من الرّباطات الهامّة، منارته فيها 166 درجة، ظل مجهولا[36].

- قصر اللوزة: ثمّة في ساحل القرية الحالية آثار برج دائري مبني بالدّبش والملاط على الطّراز الأغلبي (جير ورمل وفحم) والبرج نصف دائري له قطر يبلغ ستة أمتار. فهل يتعلّق الأمر بالمنارة التي ذكرتها المصادر وظلت قائمة حتى بداية العهد الحديث؟[37].

- قصر زياد: شرع عبد الرحيم الربعي، في تأسيس الرباط سنة 212هـ/ 826م، أثناء فتح صقليّة، فيما تكفّل عبد الله بن مالك، أحد متساكني قرية عمروس المجاورة، التي تظهر على الخريطة الطوبوغرافية، ببناء المنارة. وذكر المالكي أنّ «عبيد الله الفاطمي أخلى القصر من سكّانه المرابطين وجعله مخزنًا لعدّة البحر» .وأضاف اللبّيدي حلول صاحب أسطول السّلطان بالموضع «في عسكر عظيم وصقالبة ومعه خلق من البحريين والزّويليين في السّلاسل». ممّا يرجح إنشاء دار صناعة بقصر زياد. نشأت القرية حول البرج، ثمّ تطوّرت فيما بعد إلى مدينة هامّة ظلت قائمة في العهد الحفصي

رغم التخريب الذي تعرّضت له، أثناء العهد النورماني والغارة القطلانيّة سنة 701هـ/ 1310م.

أما بالنسبة إلى آثار الرباط فلا تزال ظاهرة على بعد عشرات الأمتار إلى الجنوب من سيدي مسرّة. وتتألف أساسًا من خمس كتل من الحجارة، بارتفاع مترين، تحدّد مربّعا ضلعه أربعين م(38).

ب) الخصائص:

يستنتج من هذه القائمة أن أغلبيّة الرباطات قد عرفت بدقّة، 18 على مجموع 26 وهو ما يساوي 23،69٪. بعضها أسّس على مواقع قديمة (مثل هرقلة وسوسة وشقانص ولبدة الصغرى وتبصة وجمّة وسلقطة والعاليّة وقبودية وأكولاّ أو بطرية ورصفة)، وهو على الأقل نصف العدد الجملي.

غير أنّنا وجدنا مثالا واضحا لإنشاء بيزنطي تحوّل إلى رباط: قبوديّة وبالنسبة إلى الآخرين ليس لنا شكّ في أنّ التخطيط المربع مع أبراج ذات زوايا دائرية، والبناء الذي يستعمل الحجر المنحوت وملاط مشابه متكوّن من الرمل والجير والفحم الذي عوّض تدريجيا شقف الآجر يعودان إلى العهد الإسلامي المبكّر.

وثمّة بعض الرباطات مؤرخ بدقّة، مثل رباط سوسة وهرثمة وابن الجعد ودويد ولمطة وقصر زياد. وتمتد التورخة بالنسبة إلى البقيّة من عهد الولاة (180هـ/ 796م) إلى الفترة الزيريّة (بداية القرن XIم). لكن جلّها يعود إلى العهد الأغلبي وخصوصا إلى زمن أبي إبراهيم أحمد، بداية من سنة 245هـ/ 859م.

ولئن سهرت الدولة على إدارتها، فإنّ عددا غير قليل من هذه المنشآت شيّده الخواص مثل عبد الرحيم الربعي بالنسبة إلى قصر زياد سنة 212هـ/ 827م، وابن الجعد بالنسبة إلى الرباط الحامل لاسمه، وعبد الله بن سهل القبرياني (توفي سنة 248هـ/ 862م) بالنسبة إلى قصر سهل، ودويد الذي بنى القصر سنة 240هـ/ 584م والسيّدة أم ملال (في القرن Vهـ)، ورباطات أخرى

تحمل اسم شخص يُرجّح أنه المؤسس مثل ريحان وحبشي وطارق وريحانة.

وجاءت طوبونوميا هذه الأمكنة في علاقة وثيقة بالأسماء القديمة للمواقع، وفي بعض الأحيان معرّبة (مثل العالية) وأيضا بأسماء بعض المتعبّدين الإفريقيين.

أمّا بالنسبة إلى أبعاد هذه المنشآت، فهي متغيّرة. ويمكن أن نفرّق بين الأصناف ذات القياسات التّالية:

* النموذج الأوّل: 50 ـ 60 متر، يخصّ القصور التي شهدت توسّعات مثل المنستير.

* النموذج الثاني 40 متر، نعثر عليه في رباطات سوسة وهرثمة وقصر زياد ودويد (34 X 40) متر ولمط (63,2) ومليان، الخ...

* النموذج الثالث: 20 ـ 30 متر، نجده في قصر ابن الجعد.

* النموذج الرابع: يخصّ المحارس وأبراج المراقبة والمراصد الوارد ذكرها في المصادر. وقد ذكر التجاني، «بتجغّت (جيغتيس القديمة) بقايا محارس متفرّقة على ساحل البحر ليس فيها متّسع إلاّ لجلوس رجل واحد».

ويأتي تنوع المصطلحات حجة على الاختلاف الوظيفي بينها. فكلمة قصر ذات المعنى العام، تخص التحصينات الكبيرة المزوّدة بتوابع (ربض) مثلما تشمل الرّباطات الأقلّ أهميّة الشبيهة بالحصون القديمة (castelli). أما القصبة، فهي مرادفة للرّباط، إذ تحدّث المالكي عن قصر ابن الجعد الذي يتكوّن من قصبة ومن ربض. ويعرّف المحرس بكونه مؤسسة أقلّ أهميّة من الرباط، ذلك أن قصر هرثمة في المنستير احتوى على خمسة محارس حسب البكري، علما بأن المحرس عند التجاني مرادف لبرج مراقبة عادي[39].

ج) **تعمير الرباطات وظهور القرى - القصور**: لا تقدّم لنا تراجم المتعبّدين والزهّاد كل الحقيقة حول تعمير هذه المنشآت، لأنّ الرّوايات

المتداولة تتحدّث عن حركيّة وعدم ثبات في الاستيطان بها، إذ كثيرًا ما يلتجيء الشبّان المتطوّعون إلى تغيير حصن بآخر كلّما اقتضت الضرورة العسكرية ذلك.

ويمكن الرّجوع لحلّ مشكلة تعمير الحصون إلى تراجم المتعبّدين، ودراسة الطوبونوميا الحالية التي احتفظت بأسماء مواقع قديمة. وهكذا نجد في منطقة رباط رادس، وادي الجِمّي وهنشير الشّاميين (في علاقة مع الجند الشامي). وفي قصر سعد بالوطن القبلي، نعثر على قرية القرشين التي عوضت على ما يبدو تسمية رباط ومرسى قريش، وفي مستوى قصر الطوب، نجد بني ربيعة وبني كلثوم ووادي حمدون. وفي رأس ديماس، فإنّ البسّاري الحالي ليس إلاّ تحريفا لاسم الزاهد أبو ساري واصل (القرن 9م)، وقريبًا منه يوجد موقع البغدادي. وبجانب المهدية نجد وادي الجِمّي. وفي سلقطة والعالية ما زالت أسماء هنشير الكلابي والّلخمي (في علاقة مع القبيلتين العربيّتين) مألوفة. أمّا ذراع بن زياد الحالية، فإنّه يمكن اعتبارها الحدود الجنوبيّة لمنطقة قصر زياد الخ...

ويظل رصد تراجم المرابطين المقاربة المناسبة لدراسة هذا الموضوع. وفي الجملة، تمّ إحصاء 76 اسما لأشخاص أقاموا بصفة وقتيّة أو دائمة في 16 رباط إفريقي، بينما يصل العدد الجملي إلى مائة إلى حدّ القرن الخامس هـ/ XIم. وهو ما يؤكد حدود معرفتنا لمسألة تعمير الرباطات[40].

ولئن أقام نصف العدد تقريبا بصفة متواصلة، فإنه لا مجال للمقارنة مع الرهبان الذين يعيشون في عزلة عن العالم الخارجي لأنّ الرباطات كانت في أغلب الأحيان تعرف حركيّة كبيرة وتنقّلات بين القيروان والسّاحل.

أما في خصوص جذور المرابطة البشريّة، أوردت كتب الطبقات أسماء بعض الأعيان من أصل عربي، كما ذكرت متعبّدين من جنوب إفريقيّة ومن المغرب وصقليّة والأندلس، بعضهم من أصل بربري، وآخرون من الموالي أو من الأفارقة[41].

ومثلما تنوّعت الأصول البشرية، اختلفت الجذور الاجتماعيّة، فهناك الأثرياء الذين تولّوا تشييد الرباطات (عبد الرحيم الربعي وابن سهل القبرياني) والفقراء المعدمين (مثل أبي أحوص). وثمّة المقيمون الموسميون (في موسم رمضان أو عاشوراء) والهاربون من الملاحقة الشيعيّة في القرن ١٧هـ/ Xم والمرابطون باستمرار لسبب أو لآخر.

ولئن عادت هذه الحصون بالنّظر إلى والي الكورة، وأمير افريقية، فإنّ المسؤول المباشر هو صاحب المحرس وصاحب القصر أو شيخ الرباط في العهد الإسلامي المبكر. ثم أخذ اسم خادم القصر أو قائد أو شيخ الزاوية في العهد الحفصي بعد أن تحوّل الرّباط نفسه إلى زاوية. إلاّ أنّنا لا نعتقد أنّ وظيفة أمين المنستير التي ذكرها المالكي في القرن الرّابع ووردت في قبرية من القرن ٧هـ/ XI م (انظر قبرية علي بن الحسن الخيّاط) لها نفس معنى السابقة.

ويتولّى هذا المسؤول تعيين مراقب أشغال البناء والمتصرف وتسيير شؤون الحياة في الحصن، والسهر على حراسته التي يؤمّنها عشرة أشخاص على الأقل، فيما يحرص البوّاب على غلق باب الحصن في المساء[42].

وباستثناء مثال وحيد يتحدّث عن نساء متعبّدات في رباط المنستير، يتعلّق الأمر بمجتمع رجالي، متغيّر حسب المواسم والظروف. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الحجرات في حصن واحد (30 حجرة في كل طابق في سوسة)، والفرق بين رباط كبير ورباط صغير (100 بالنسبة إلى رباط سوسة و50 في لمطة)، ومساحة المسجد التي يمكن أن تستوعب حسب «اليزين» أكثر من 100 شخص، ومعطيات أخرى تذكرها المصادر (100 شخص في رباط المنستير الكبير في القرن XVم)، وإضافة الربض إلى جانب قصبة الرباط، يمكن القول إن هذه المنشآت تضمّ مائة شخص في الأوقات العادية، وهذا الرّقم يتضاعف بسهولة زمن التّعبئة، وهو عدد متغيّر بين 2000

و8000 شخص بالنسبة إلى بلاد الساحل، إلاّ أن فترات الأزمة قد تشهد انخفاض هذا العدد فلا يتجاوز مائة.

لكن الأهمّ هو أنّ هذه القصور كانت أحيانا نقطة انطلاق لإعادة تعمير الشريط السّاحلي خلال الحقبة العربية المبكرة، خصوصا في فترتين معيّنتين: في القرنين الثّاني والثّالث هـ / VIII-IXم والقرنين السّادس والسّابع هـ / XII-XIIIم. وفعلا فقد شهدنا نشأة عديد القرى والمدن قرب الرباطات، مثل الحمامات والمنستير وقصر زياد ونقطة.

وإذ نروم إنارة هذا الجانب الغامض، وإبراز دور الرّباط الاقتصادي، وخصوصا الزراعي، فإنّ ذلك لا يعني، كما أسلفنا القول، إنكار وظائفه الأخرى، أو اعتبارها ثانوية، بل على العكس من ذلك، ظلت أحمية الحصون في ارتباط شديد بتطوّر هذه المؤسسة الدفاعية.

2 ـ تطوّر المجال الزراعي: الانتقال من الحِمى إلى الحُبُس:

لئن تنوعّت مصادر دخل الرباطات، من هبات رسميّة أو خاصّة، ومن غنائم وجعائل، فقد مثّل الريع المتأتّي من الأرض الدّخل الأساسي الذي يوفّر الحدّ الأدنى الحيوي للمقيمين ويمكّن من ترميم المعلم.

أ) أحمية الرباطات:

الحِمى كلمة معروفة قبل الإسلام، وهي في الأصل ملك شبه مخصّص للمرعى لأشراف القبيلة. وعلى إثر مرحلة الفتوحات، اقترن ذكرها بالرّباطات والمرابطين فيها. عرّفها ابن سلاّم بكونها أرض يحتجزها بعضهم دون بعض بالحِمى. وأضاف الدّاودي أن حكم أرض الحمى متقارب مع أرض الموات القريبة من العمران. ويتطلب استغلالها موافقة السلطة السياسية المسبقة.

ومنذ القرن الثاني هـ/ VIIIم برزت معادلة جديدة بين الحمى والرباط أو بين المجال الزراعي الساحلي والمقيمين القارين في الحصن. وقد ورثت

هذه الأحمية في الشريط الساحلي وضعية عقارية قديمة منحلّة بفعل الأزمات المتتالية وجلاء أهلها عنها، ولعلها تكونت أساسا من أرض الدولة البيزنطية والكنيسة. ونظرا إلى غموض وضعيتها، طرحت كيفية استغلالها إشكالا حقيقيا لدى فقهاء عصر الولاة والأغالبة. ونورد لتوضيح ذلك هذا النص كاملا:

«قال سحنون: وأما أرض افريقية فكشفت عن أصلها،فلم أقع منها على حقيقة أو صلح. وكاشفت عنها علي بن زياد، فلم يصح عنده أمرها. ولكن يقال إن العرب لما فتحوا البلاد، قيل للوالي أظنه موسى بن نصير: اختر أن تأخذ الخمس من حيث شأت، فأخذ هذه الصوافي في مثل (بياض) وغيرها ما عندنا منها. وقد ذكرنا حكم بلاد الأعراب، وأما منازل البربر التي نزلوا فيها،وهذه السواحل التي على البحر مثل سبتة وغيرها، فإنها كانت محرّمة كلها حتى فتحت العرب إفريقية. فلما كثر الظلم، خربت البلاد وزالت العمارة منها، وكانت إذ دخلها العرب، فما أدري صالح أهلها أم لا؟ ثم خلوا عنها من غير صلح، فهذا الذي يظن أنه كان من شأنها. فإنّ كانوا خلوا عنها وهي عامرة حين دخلها العرب من غير صلح، فصارت عنوة ثم عطلها المسلمون حتى صارت شعراء ومواتا، فهي لمن أحياها. قال: لا، والسلطان يرى فيها رأيه.

ثم سمعته بعد ذلك يقول: وهذه الشعاري التي على سواحل البحر التي غيّرها الناس بعدما كانت غياضا، فأرجو أنها أسهل من غيرها من أرض أفريقية التي كانت عامرة. فأما الشّعاري العامرة التي لا يتبيّن أن أحدا ملكها، فمن عمّر فيها فهي أخفّ عندي وأحبّ إليّ إذا كانت في بعد عن العمران.وقد قال المغيرة: إذا قطع رجل بقرب العمران، فإنّ لم يكن ذلك حقا لأحد، فكان سهل فيه، وما لسلطان أحب إلي.

قال سحنون: وسئل عن أرض لقوم حلوا فيها وصارت شعراء وظل

زمانها، أيجوز لأحد أن يعمّرها. قال: لا، ولكن السّلطان ينظر في ذلك.

وكان إذا سئل عن أحمية حصون افريقية، يقول: أخبرني عن البلاد أصلح أم عنوة حتى أخبرك بحكمها. قيل له إن ابن غانم هو الذي حدّدها وذبّ عنها. قال: أما الذي يعرف ان ابن غانم قال للمرابطين: لم تضيّقوا على أنفسكم الحدود، ولو احتجتم من هاهنا إلى موضع إلى كذا، كنتم أحق به. وكان رؤيته لو صح عنده أن ابن غانم حدد ذلك وبيّنه ووقفه، لقلده وحمله منها ما تحمل، وكان كثيرا ما يقف عنها فلا يتكلم فيها بشيء».

وهكذا نتبين تطوّرا معقدا لأراضي الأحمية، فقد كانت ملكا للدولة البيزنطية، وبعد أن تعطل استغلالها أثناء حروب الفتح، وجلاء البيزنطيين عنها، وقام البعض بإحياء أجزاء منها، وهو ما جعلها تطرح في مستويين مختلفين، الأول مرتبط بأحكام الفتح عنوة أو صلحا والثاني بأحكام الأرض الموات، وهو ما يفسر صعوبة وجود سحنون مخرجا فقهيا لهذه القضية. أما من الناحية العملية،فقد ذكر علي بن زياد (القرن الثاني هـ) أن «الشعاري التي على سواحل البحر غيّرها الناس بعدما كانت غياضا»، وتولى القاضي ابن غانم (توفي نحو سنة 190 هـ / 808 م) تقنين الأمر الواقع، فحدّد أحمية الحصون التي بدأت تظهرفي سواحل البلاد. و قد فضّل سحنون هذه الصبغة التّعميريّة للشّعاري بساحل أفريقيّة «على غيرها من أرض أفريقيّة التي كانت عامرة».

ولئن أطنبت المصادر الفقهية في تناول حكم الأحمية، فإنّ المصادر التاريخية البحتة اقتصرت على ذكر بعض الإشارات الخاصة بها. وفضلا عن العثور على لفظ الحمى في مختلف الجهات الساحليّة حاليا (في ناحية رادس، نجد وادي الحِمَى وهنشير الحمى، وسانية المرابطين في صيّادة قد تكون في علاقة مع حمى قصر لمطة)[43]، فقد تحدثت المصادر التاريخية القديمة عن حصون المنستير المزوّدة بأحمية بعيدة عن الغارات البدوية،

نقيشة حي قصر العالية

والممتدة على مسافة تتجاوز 5 كلم. وأحيط قصر جمّة بحمى هام، متكوّن من ضيعات شاسعة قريبة من المهدية. وكان أبو ساري واصل اللخمي (توفي سنة 252هـ/ 866م) الذي عاش أربعين سنة في رباط جمّة معتادا على الذهاب إلى الحمى لجمع البقول. ويوجد أيضا وادي الحمى بالقرب من قرية من قرى المهدية، وربض الحمى الذي ذكره البكري حيث يقيم فيه الجند. لكن هذه العمارة تقلّصت في القرن السّادس هـ/ XIIم نتيجة الاضطراب الأمني[44].

كما ذكرت النصوص حمى قصر زياد الذي يمتد على مسافة، قطعها عبد الرحيم الرّبعي رفقة سحنون مشيا، لما نهض مودّعا قاضي القيروان بعد زيارة له. ويمكن الانطلاق من عدة مؤشرات إذا أردنا أن نحدّد هذه المساحة، منها: شساعة الملكيّة التي تضمّ 17000 شجرة زيتون، بما يعادل مجال قرية متوسّطة، وفيما يتعلّق بالحدود الجنوبيّة لهذه الملكيّة، فقد حافظ الموضع حاليا على تسمية ذراع ابن زياد جنوب الرّباط 14 كلم. أمّا الحدود الغربيّة فتتمثّل في قرى بليانة وجبنيانة والمنية حيث تغلب ملكيّة الدولة. والجدير بالملاحظة أن حبس الأميرة الحسينية عزيزة عثمانة تحاشى ضمّ أحمية هذه الرباطات (العالية وقبوديّة وبنونش وقصر زياد). وفي الشمال نجد مجال قصر اللوزة المتاخم لقصر زياد. وفي الجملة تمتد هذه المساحة على أكثر من 10 كلم طولا[45].

وثمة ألفاظ عديدة اقترنت بمجال الرباط الزّراعي عموما وبالأحمية خصوصا، منها الضيعة والبستان والفحص والشّعراء والبحيرة.

وقد مثلت الضيعة ملكيّة شاسعة تارة، مثل ضيعة عبد الرحيم الزاهد بقصر زياد، وقطعة صغيرة ذات أبعاد لا معنى لها أخرى. وأشار ابن حوقل إلى وجود عديد الضياع والرّباطات في سوسة.

واقترن مفهوم الفحص بالسهل الشاسع المخصّص للحبوب. ومثّل عادة

الحزام الثاني للمجال، الذي يمتدّ وراء المساحة المخصّصة لزراعة الأشجار. وقد تحدّث المالكي عن الفحص المباح الفحص المسموح باستغلاله. غير أن التصرف فيه أثار أحيانا أخرى نزاعا بين المجموعات العربية المستوطنة قرب الرباطات، مثلما حصل بين مرابطة مرسى قريش وبني ليث بالجزيرة القبلية[46].

وخصّص لفظ شعراء للمراعي والمحتطب، أي للغابات. وتوجد حسب نصوص الفترة الأغلبية على بعد ثلاثة أميال من القرية.

أما مصطلح بحيرة، فقد اكتسى أهميّة قصوى خاصّة انطلاقا من العهد الموحّدي. ذكر المالكي بحيرة قريبة من قصر الطوب[47]. وتحدثت وثيقة حبس من القرن التاسع هـ/ XVم عن بحيرة هيبون. حيث كان يرابط يعقوب الذهماني في نهاية القرن السادس هـ. كما اقترنت تسمية بحيرة العالية الحالية برباط العالية، وقد امتدت إلى حبس عزيزة عثمانة من الجهة الغربيّة، على مسافة نحو 10 كلم في الاتجاهين[48].

- طرق استغلال الأحمية: استغلت هذه الأحمية بثلاث طرق:

- الأولى تقوم على جمع النباتات والبقول منها، وعلى استعمالها كمراعٍ. ولنا في فقرة أورد ذكرها ابن أبي زيد نموذج عن كيفية تطور استغلالها، وما نجم عنه من نزاعات بين عرب قريش الأوائل المعمّرين للأرض منذ ولاية العكّي والطارئين عليها من بني ليث. ومما جاء فيها: وفي كتاب ابن سحنون: وكتب إليه (أي سحنون) شجرة أن أهل مرابطة قريش أقاموا بيّنة على خصمائهم بني ليث أنهم يعرفون مرسى قريش يرابط فيه من ولاية العكي إلى الآن، وأن دواب المرابطين ترعى في الفحص الذي دون الوادي الجاري من جبل قريش إلى العرقي. ومنهم من لم يدرك ولاية العكّي فهم والمنزل (كذا) بحدود لهم.

فكتب إليه: أما الشهادة على المرعى فضعيفة. وأرى شهودهم شهدوا

على جميع الحوز، والمسجد في الحوز منذ دهر، وهم حضور، فأرى الرباط قد حاز المسجد، وذلك يكتب الحق لمن حازه، الا أن يقيم للمرعى بيّنة بما يرفع به ذلك».

- أما الثانية، فيتعلّق الأمر بزراعة الحقول حبوبا وغيرها (الحرث في الحمى). وقد تحدّث المالكي عن زرع المرابطين في ترجمة عبد الرحيم الربعي. وكان أبو زكرياء الهرقلي الذي عقد شركة فلاحيّة مع أحد أعيان القيروان، يتولّى زراعة الأرض بنفسه.

- وتقوم الثالثة على غراسة الأشجار وخاصّة الزياتين.

على أن بعض المرابطين، مثل أبي الفضل بن مسرور مولى الصيرفي، فضلوا عدم استغلال هذه الأراضي السّاحلية، يحدوهم في ذلك هاجس التقوى، نظرا إلى عدم وضوح وضع الأرض القانوني. ولذلك اعتنى الفقهاء بالبحث في هذا الموضوع، فألّف الصّيرفي كتابا حول الأحمية وما يجب على أهل الحصون أن يعملوا به، على غرار يحيى بن عمر (توفي سنة 289هـ/ 901م) صاحب كتاب أحمية الحصون. وذكر أنه عند فحص مشكل الحمى الموجود على الساحل، لاحظ اختلاف الرأي حول مسألة فتح إفريقية. فنصح من يريد الإقامة بعدم استغلال أرض الحمى والعيش من حرفة أو حراثة أراضٍ أخرى خارج هذا المجال، وهو ما أثار حفيظة سكان الرباط.

وفي سنة 342 هـ/ 954م، قدّم زاهد آخر النصائح الأربع التّالية للذين يريدون سكنى رباط المنستير: «لا تجلس في السقيفة ولا تأخذ مزرعة ولا جنانًا ولا تأخذ الصّدقة ولا تكون لهم إماما». وفسّر الثالثة بضرورة حمايتهم من الأعباء الضروريّة المرتبطة بالحصون[49].

ومهما كانت طبيعة الاحترازات التي قدّمها شق من الفقهاء، فإنّ مكانة الأحمية في الأراضي الزراعية طيلة هذه الحقبة الإسلامية المبكرة، لا يمكن

إنكارها. غير أن أزمة القرنين الخامس والسادس هـ/ XI-XIIم عصفت بعمارة الرّباطات وبما حولها من الأحمية التي صارت ملكا للخواص والدولة تارة وتحوّلت إلى أحباس طورا.

ب) تفكك الأحمية وظهور الملكية الخاصة والأحباس:

اضطربت الهياكل الزراعيّة أثناء أزمة القرنين الخامس والسادس هـ / XI-XIIم، وأهملت أرض الأحمية، التي اعتبرت مثل «أرض السبيل»، مواتا ومهجورة. ولم تقع إعادة الهيكلة العقارية إلاّ في العهدين الموحّدي والحفصي.

- مرحلة تملّك الأحمية: يمكن أن تتبيّن هذا المنحى، اعتمادا على مثالين، الأوّل يخص حصن نقطة الموجود على بعد 25 كلم إلى الجنوب من سفاقس. ففي بداية القرن السابع هـ / XIIIم، وردت فتوى على الفقيه البرجيني (توفي سنة 662هـ/ 1264م) تتعلق بتطوّر أرض الرباط. ذلك أن الحصن الذي كان مسكونا من طرف المرابطين في القرن IVهـ/ Xم، هجر تماما في القرون الموالية، وتحوّل حماه إلى بور وبقي مهملا إلى حدّ القرن السّادس هـ/ XIIم، ثمّ عمّر المكان قادمون جدد، وبنوا منازل قرب الحصن الذي تحوّل إلى مخزن للمدخرات من المؤونة ومأوى للسكّان، أثناء التهديدات التي تأتي من البرّ أو البحر. واستغل هؤلاء الطارؤون على الجهة أراضي الأحمية، بعد أن أضحى وضعها القانوني غامضا.

والجدير بالملاحظة أن المشرّع تساهل مع هذه الوضعيّة لأنّ الأمر تعلّق بتطوّر عام عرفته رباطات إفريقيّة خلال القرن الخامس هـ/ XIم ولأن استعمال سكان القرية للرّباط بهذه الكيفيّة يمنع اندثاره[50].

أما المثال الثاني الذي يوضح أكثر مسار التطوّر، فإنه عني رباط المنستير، حيث بدأت حركة استصلاح الأراضي لصالح المرابطين في القرن السّادس هـ/ XII م. فتحوّلت حجرات الرباط الكبير إلى مخازن توضع فيها

المواد الفلاحيّة عدّة أشهر،فيما فضّل المرابطون السّكنى في منازل بالبلد خارج الحصن، صارفين نظرهم عنه، مهملين التقاليد القديمة في المرابطة، حتى إنهم لا يأتون هناك الاّ لقضاء أغراضهم الخاصّة. وهكذا ترك القصر، الذي هجر من ساكنيه ليلا، دون حرس، وأصبحت المرابطة تعلّة لتملّك الأرض وخزن المواد الزّراعية.

وفي الجملة، تحوّلت المؤسّسة إلى مأوى للمتعطّشين للثروة والمهمشين. ومثال رباط شقانص حجّة على ذلك، إذ كان يقطنه شبان يقبلون على شتى الرذائل، وهو ما أثار ردّ فعل والي المهدية. ويذكرنا هذا الأمر ببعض ما حصل في رباط ابن الجعد من سلوك أخلاقي مشين أو بسلوك المرابطين في رباط بلرم سنة 360هـ/ 970م. قال ابن حوقل في هذا الشأن: «وبها رباطات كثيرة على ساحل البحر مشحونة بالرّياء والنّفاق والبطّالين والفسّاق متمرّدين شيوخ وأحداث أغثاث رثاث»[51].

وقد علّلت هذه الوضعيّة الشروط التي وضعها الفقيه المازري لتوزيع أفضل للأرض بين سكان الرباط: فاشترط فيمن يستغلّ الأرض أن يكون محتاجا، وأن يغرس الزياتين ويعتني بها حتى فترة الإنتاج ويجوز أن يستفيد بجزء منه، فيما تقسّم البقيّة على المرابطين والمعوزين الذين كان بعضهم عمّالا زراعيين. كما أن حق استغلالها لا يعني حق التملّك التام الذي يعود إلى الحصن. أمّا الأغنياء المقيمون في الرباط، فإنهم يقتصرون على زراعة مبقلة صغيرة مخصصة للخضر[52].

ولا شك أنّ هذه الشروط النظرية التي تشابه بعضها مع عقد المغارسة، قد ساعدت على تنظيم عملية إحياء الأحمية منذ منتصف القرن السّادس هـ/ XIIم. غير أنه يعسر القول إنها منعت تطورا عقاريّاً من الحصول، ذلك أن انزياحًا في وضعيّة هذه الأراضي القانونية قد وقع، على إثر تمكّن سكان الرباط من وضع أيديهم على الأحمية السابقة والحصون وتملّكهم لها إلى درجة أن بعضهم أثرى بسرعة.

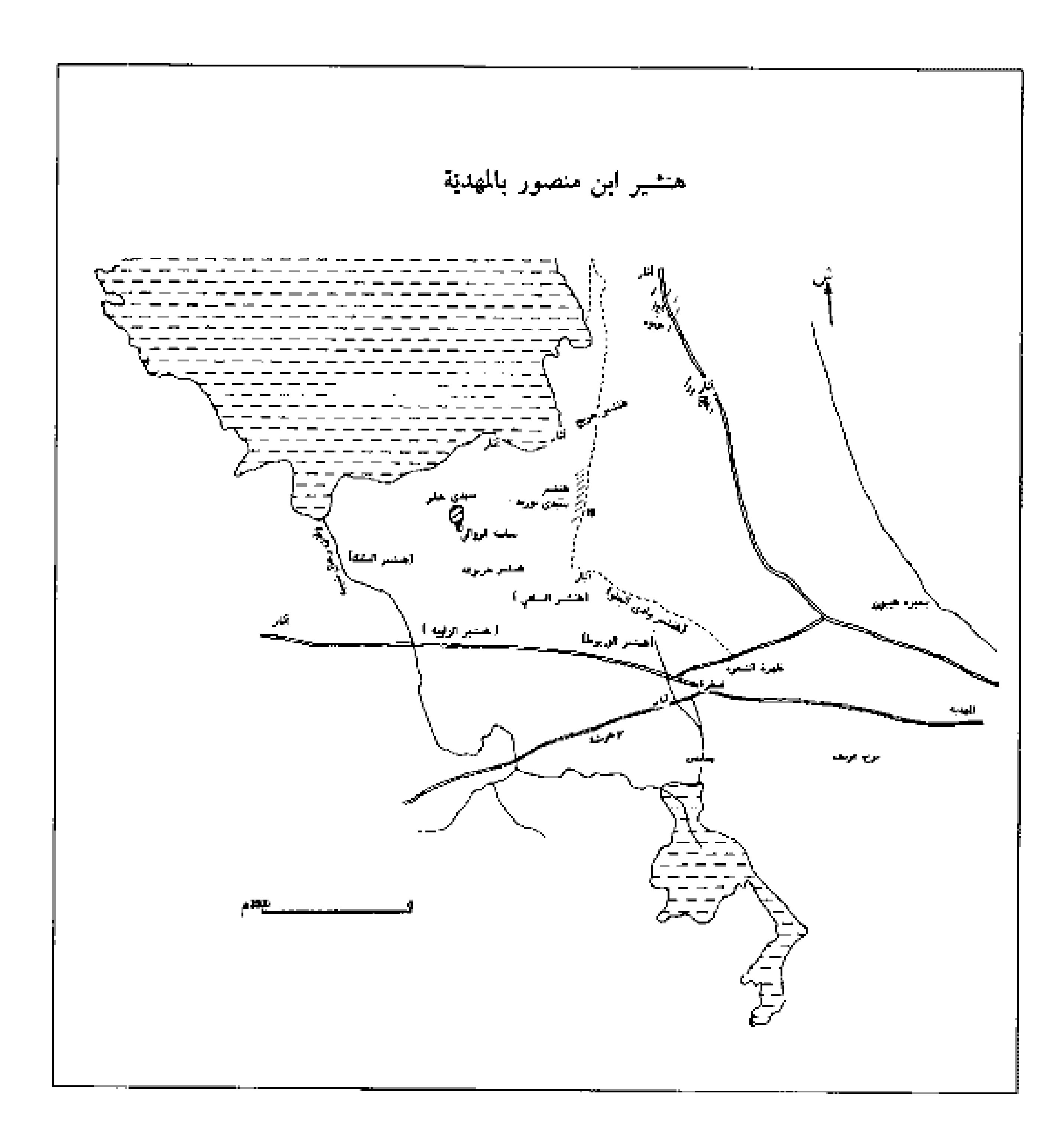
جملة القول، تناسب بداية القرن السّادس هـ/ XIIم مع صعود الخطر النورماني وتعمير الشريط الساحلي الذي شهد إعادة إحياء غابة الزياتين، وقد تجسّدت في اتفاق ضمني ممضى بين السلطة وسكان الرباط الذين كانوا الفاعلين والمستفيدين الأساسيين.

وفي القرن الموالي أحيت غابة الزيتون وجدّدت مرّة ثانية، مستفيدة من دعم الحكم الحفصي القوي والعلاقة الجيّدة بين سكان الرباط وسكان المدينة (حسب عبارة البرزلي سكان البلد أو عرب البلد). وهو ما تجسّد في مجموعة أشغال التهيئة وترميم أبواب المدينة (بناء الدرب وباب الخوخة) سنة 658هـ/ 1260م.

وبعد أزمة 748-750هـ/ 1347-1348م، أضحى القصر الكبير مهجورًا، وهو ما فرض ضرورة إعادة هيكلة المعلم وملكيته سنة 760هـ/ 1358م. لكن العلاقة بين مختلف الأطراف احتدّت لما رفض الحضر (أهل البلد) تحبيس الأرض والمنازل والبساتين على الرباط الكبير. وعرف هذا الصراع بين المقيمين القدامى والمستغلين الجدد أدوارًا مختلفة تواصلت إلى بداية القرن IXهـ/ XVم، وانتهت لصالح سكان المدينة بينما فضّل بعض سكان الرباط مغادرة المكان[53].

ولمّا طرحت مسألة البساتين المنشأة حديثا في المنستير على ابن عرفة، لم يتّخذ هذا الأخير موقفا واضحا في هذا الموضوع الشّائك لأنّ الحمى مخصّص في الأصل لاستغلال سكان الرباط. ودافع تلميذه البرزلي عن موقف مشابه.

وخلال القرن التاسع هـ/ XVم، أضحى الرباط زاوية، تستقبل نحو مائة شخص، تحت إشراف شيخ يدعى محمد بن أبي زيد، الذي ساهم بصفة نشيطة في إعادة تنظيمه، إذ استطاع تحويل الحمى السابق إلى حبس امتدّ على شعاع 5 كلم حتى المكان المسمّى القرطين، وغرست فيه الزياتين.


هنشير ابن منصور بالمهدية
آثار
المهدية

- اندثار الأحمية وأولوية الأحباس: لم تكن الأحباس مجهولة في الحقبة المبكرة، وحسبنا الإشارة إلى أن سحنون اعتبر محارس المنستير والحصون التي على ساحلنا حبسا مجتمعا. وقد أكّد ابن حوقل ذلك لمّا تحدث عن الأوقاف الكثيرة على رباطي المنستير وشقانص. ومنذ ذلك العصر، اختلفت أنواع الأحباس على الرباطات: فمنها الريع المتأتى من المباني ومن الأرض الزراعية والغابات.

غير أن الحقبة الحفصية شهدت تطورا عاما لظاهرة التحبيس، وخصوصا على ما تبقّى من حصون. وفعلا عقب فترة الركود والإهمال، توسعا في الأراضي المحبسة، وذلك رغم تحرّي المشرعين في استغلال هذه الأراضي بحجة عدم وضوح وضعها القانوني، حتى إن بعضهم اعتبر المقيمين في الرّباط أهل بدعة[54].

وإذ يعسر جرد هذه الأراضي المحبسة على حصون المنستير، فإنّ البعض منها ورد ذكره في المصادر. فإلى جانب أراضي الحِمى السابقة التي أوقفت لفائدة رباط المنستير، فإنّ هذه الأحباس طالت بعض نخيل الجريد وغروس الزيتون والهناشير بالساحل وغيره[55].

ومثال تحبيس قرية ميانش، التي أصبحت هنشير ابن منصور في القرن التّاسع هـ/ XVم، على رباط المنستير، يفسّر جيّدا هذا الانزياح في ملكيّة الأحمية، ذلك أن ميانش التي زوّدت مدينة المهدية بالماء الصالح للشّراب في العهد الفاطمي كانت جزءا من حمى رباط جمّة. وعندما اندثرت في القرن السّادس هـ/ XIIم، تحوّلت أراضيها إلى هنشير، وهو المصطلح الجديد الذي ظهر في العصر الوسيط المتأخر. وحبّست في البداية على رباط المنستير، قبل أن تصبح حكرا في القرن IXهـ/ XVم على شيخ الرباط، محمد ابن أبي زيد وأبنائه. وهو ما تسبّب في نزاع بين مستغلّي الهنشير ومدّعي الملكيّة. وتواصلت القضيّة إلى حدّ القرن XVIIIم، حسبما ورد في وثيقة

خاصة، كانت موضوع بحث نشرناه سابقا[56].

- تحوّل الأحمية إلى إقطاعات: سهّل تراجع عدد المرابطين واندثار غابة الزيتون بسط السلطة نفوذها على هذه الأحمية وإعادة تنظيم المجال العقاري وترميم هذه المعالم. ورغم موقف الفقهاء المحافظ، المتمثّل في فتوى ابن عرفة المذكورة، فإنّ السلطان الحفصي أبا فارس تمكّن من اتخاذ القرارات العملية لإحياء هذه الأراضي القريبة من حصون المنستير. ولئن كان يعوزنا الدليل على وضع السلطة الحفصية يدها على هذه الأراضي، فإنّ مثالا آخر يبيّن كيفية الانتقال من وضعية الأحمية إلى الإقطاع السّلطاني.

وقد مكّنتنا وثيقة من الأرشيف العام ببرشلونة من إعادة رسم المسار التاريخي لقرية تنتمي إلى حمى رباط رادس، الذي يوجد على بعد 15 كلم جنوب تونس، وما زالت هذه الجهة محافظة على تسمية وادي الحمى. ويتعلق الأمر بقرية إيبانة التي حاول الأمير الأغلبي، إبراهيم الثاني، تملّكها سنة 275هـ/ 888م. ثم اندثرت أثناء أزمة القرنين الخامس والسّادس هـ/ XI-XIIم. وفي العهد الحفصي، تحوّلت أراضيها إلى هنشير أقطعه السلطان الحفصي أبو البقاء خالد إلى قائد مرتزق من أصل قطلاني سنة 709هـ/ 1309م[57].

وحصيلة القول، يندرج التطوّر الذي جرى في استغلال الأرض في المناطق الساحليّة في مسار عام. فقد أقام الأغالبة والفاطميون الذين وضعوا بنية أساسيّة بحرية قويّة ودافعوا عن سياسة هيمنة في البحر المتوسط، سلسلة من التحصينات، وكوّنت المجموعة الهامّة منها درعًا حول القيروان ومنطلقًا لغزو الجزر البحريّة، وخصوصًا صقليّة.

وبداية من القرن السّادس هـ/ XIIم، ساهمت كلّ من التحوّلات الاجتماعيّة والاقتصادية التي جرت في إفريقيّة وانتقال المركز الحيوي من القيروان - المهدية نحو تونس، وصعود نشاط المدن التجاريّة في المتوسّط،

المتميّز بتناوب التجارة والقرصنة، في تفكك حلقات سلسة الحصون التقليدية وتركيزها حول المكان المحصّن الجديد: تونس والمدن المتوسطة: سوسة والمهدية وسفاقص، رغم أن دور الشريط الساحلي الاستراتيجي بقي هامًا في القرن XVIم، مثلما تؤكده تقارير "بيري رايس" والإيطاليين «لنفرو ديسي وبوزيو».

ونتيجة لذلك، عرفت الرباطات الساحليّة إعادة هيكلة متعاقبة انعكست على تعمير المجال وإحياء الأرض. وكما بيّنا ذلك،فإنّ هذه التحصينات ذات الوظيفة العسكرية الثابتة ليست معاقل للمتعبّدين والزهّاد فحسب، بل كانت كذلك نواة للتعمير وطريقة استغلال المجال والتوطين به.

ثالثا: حركة الهجرة بين ساحل إفريقيّة وجزيرة صقليّة خلال القرن السّادس هـ/ XII م

لئن سادت معرفة ضبابية وخاطئة عن العرب المسلمين في المدن الأوروبية الواقعة وراء جبال البرانس والألب في العصر الوسيط، فقد مثّلت صقلية، على غرار الأندلس، حلقة الوصل ومجالا متميّزا للتفاعل الحضاري في الحوض الأوسط من البحر المتوسط. ورغم عدم انتفاء الحدود الثقافية بين العالمين، فإنّ مناخًا من التفاهم حصل في البداية بين السادة المسيحيين الجدد بصقلية، القادمين من الشمال، وهم النورمان، والمسلمين المستوطنين بالجزيرة منذ زهاء قرنين ونصف. ويمكن تعليل ذلك بدور المسلمين الصقليين في تسيير دواليب الدولة النّورمانية، وذلك فضلا عن شبكة المصالح التجارية التي ربطت النورمان بإفريقية ومصر والشام. وحسبنا أن نذكّر بالمراسلات الحاصلة بين روجي الثاني والخليفة الفاطمي الحافظ، وما احتوته إحدى الرسائل، المحرّرة سنة 1135م، من تبرير لاحتلال النورمان لجزيرة جربة وإشارة للتجارة النافقة بين الاسكندرية وصقلية.

وبصرف النظر عن المساهمة الصقليّة في التجارة والحرب وتطوّر

علاقتها مع بلاد المشرق والمغرب، وهي من المسائل المعروفة، فإنّ هذه السياسة الخارجية، سواء أكانت في طور السلم أو الحرب قد كيّفت إلى حد بعيد العلاقة بين سادة الإقطاع من النورمان والمسلمين الصقليين. وحقّ لنا أن نتساءل في هذا الصدد عن كيفية تفاعل هذه المجموعات العربية المتبقية مع التطورات السياسية الخارجية بالبحر المتوسط والداخلية بصقلية، وعن تطوّر العلاقة بين النورمان ومسلمي الجزيرة.

1 ـ الهجرة من إفريقية إلى صقليّة:

أ. مرحلة الاستيطان الأولى:

منذ أن وضع العرب أقدامهم في إفريقية ومصّروا القرن عهد معاوية بن حديج سنة 41 هـ، أرسلت الحملات العسكرية الأولى إلى صقلية، وذلك لإحكام الطّوق على البيزنطيين في البحر المتوسط ولتوفير المواد الضرورية مثل بعض أصناف الخشب اللازم لصناعة السفن. وتتابعت هذه الغزوات عهد الولاة والأغالبة إلى أن أفضت إلى السيطرة عليها انطلاقا من القيروان سنة 212 هـ / 827م.

وابتداء من ذلك التاريخ تدفّق المهاجرون العرب والبربر، من بلاد المغرب واستوطنوا بولاية صقلية التّابعة بالنظر للأغالبة ثم الفاطميين. وأضحى الحضور العربي هاما، كما شهد بذلك ابن حوقل في أواسط القرن الرابع هـ.

ب. الهجرات القسرية:

– الاضطرابات السياسية والهجرة: عقب الانتشار الهلالي بإفريقيّة وتفكّك السّلطة السّياسيّة وتراجع العمران بالقيروان وناحيتها في أواسط القرن الخامس هـ/ XI م، هجرة عدد من أهل افريقيّة إلى صقليّة والأندلس والمشرق، مفضّلين الغربة والرّحلة على ما آلت إليه الأوضاع عصر ذاك. وممّا ورد في المصادر في هذا الشأن: «فلمّا استولى على القيروان الخراب،

تفرّق أهلها في كلّ وجه، فمنهم من قصد بلاد مصر ومنهم من قصد صقليّة والأندلس»[58].

وهكذا تحوّل إليها في هذه الظروف الصعبة كلّ من ابن رشيق وقسطنطين الإفريقي. وكانت في الغالب هجرة فرديّة أو تنقلات مجموعات صغيرة غير منظّمة، وذلك خلافًا لما حصل للرّوم البيزنطيين من قبلهم في بداية القرن الأوّل هـ[59].

وفي الجملة أضحت صقليّة ملاذا لأهل إفريقيّة في الظّرفيات الحرجة، وذلك منذ أن استولى الفاطميون على السّلطة، لما فضل بعض الأفارقة الهجرة إليها[60].

- الأزمات الاقتصادية: الحقيقة إنّ توتّر الأوضاع في الحوض الأوسط من البحر المتوسّط لم يمنع من هجرة بشريّة مكثّفة من إفريقية إلى صقليّة، إذ تطالعنا النّصوص منذ بدايات القرن الخامس هـ/ XI م بحركات بشريّة هامّة إلى شمال المتوسّط.

- فإثر المجاعة الكبيرة التي هزّت أركان البلاد سنة 395هـ/ 1004م، حصلت هجرة إلى صقليّة[61].

- وفي سنة 430هـ/ 1038م، السّنة التي أطلق عليها أهل جنوب افريقية فرورا، والتي بلغ فيها الجوع أشدّه، انتهى سكّان إفريقيّة إلى «الجزائر» البحريّة، على حدّ تعبير المصادر التاريخيّة، وتحوّلوا أساسًا إلى جزيرة صقليّة.

- ولم يمنع الاحتلال النورماني للجزيرة تواصل هذه الحركات البشريّة بين المجالين وأثناء أزمة تواصلت خمس سنوات (بين سنتي 537-543هـ/ 1142-1148م)، وهي التي أفضت إلى الاحتلال النورماني للسّواحل الإفريقيّة، كتب صاحب كتاب الكامل ما يلي: « وفيها (أي هذه السنة 537هـ) اشتدّ الغلاء بإفريقيّة ودامت أيّامه، فانّ أوّله كان سنة 537هـ إلى حدّ سنة 543هـ،

وعظم الأمر على أهل البلاد. وقصد أهل البوادي المدن من الجوع، فأغلقها أهلها دونهم. وتبعها وباء وموت كثير حتى خلت البلاد. وكان أهل البيت لا يبقى منهم أحد. وسار كثير منهم إلى صقليّة في طلب القوت ولقوا أمرًا عظيمًا»(62).

وكان ذلك خصوصا سنة 542هـ/ 1147م، واغتنم روجار الثاني (1111-1154م) هذه الوضعيّة لاحتلال البلاد. وقد أكّدت هذا الخبر مصادر عديدة(63).

وتحدّثت بعض النوازل عن هجرة الرّجال من سواحل افريقيّة إلى صقليّة، طلبًا للرّزق، وهي هجرة موسميّة تنتهي عادة بعودتهم في فصل الصّيف(64).

وتبعا لذلك، نعثر في ترجمة الأعلام الصقليين على مختلف المدن الساحلية الافريقيّة المنحدرين منها (بونة -تونس- سوسة- المهدية - صفاقس- جربة- طرابلس الخ. . .) أو القبائل المنتسبين إليها (لواتة- زناتة- كتامة- سماطة- فطناسة- نفزة الخ. . .)، وأحيانا المذاهب المنتمين اليها، من ذلك أن قوصرة نزلها حسب شهادة ياقوت الحموي في القرن السّابع هـ/ XIII م، «قوم من الخوارج الوهبيّة»(65)

- نقل الأفارقة القسري، نتيجة الغزو والقرصنة:

اقترنت مختلف العمليات العسكريّة التي قام بها النورمان في السواحل بالسّبي والتّدمير والتّخريب للمزارع. وحسبنا أن نأخذ على ذلك مثالا ما حصل ببونة (عنابة) سنة 548هـ/ 1153م: فقد تحوّل وقتها أسطول روجار الثاني إليها، وعلى رأسه فتاه المسمّى: فيليب المهدوي. ولما حاصرها وتمكّن منها، سبى أهلها. لكنّه أغضى الطّرف عن جماعة من أعيانها (من العلماء). وقد كلّفه هذا الخطأ كثيرًا، إذ قبض عليه الملك، متهمًا إيّاه بالرّفق بأهل المدينة.

إنّ هذا الحدث يأتي شاهدًا على التحوّلات الطارئة في السّياسة النورمانية إزاء الصّقليين العرب الخاضعين، وقد تفطّن ابن الأثير إلى هذا المنعطف التاريخي، إذ قال «وهذا أوّل وَهْن دخل على المسلمين بصقلّية»[66].

وقد حصل نفس السيناريو في جربة سنة 530هـ/ 1135م. قال ابن الأثير: «فخرج إليها جيش من الفرنج من أهل صقليّة في أسطول كبير وجمّ غفير.. فاجتمع أهلها وقاتلوا أشدّ قتال، فوقع بين الفريقين وقعات عظيمة. فثبت أهل جربة وقُتل منهم بشر كثير، فانهزموا. وملك الفرنج الجزيرة وغنموا أموالها وسبوا نساءها وأطفالها، وهلك أكثر رجالها»[67]. على أنّ أهميّة الأعداد من الناس الذين حملوا إلى صقليّة كان كبيرا سنة 683هـ/ 1284م، أثناء غزو «روجي دي لوريا» لها، إذ ذكر ابن خلدون في هذا الشأن: «فانتهبوا أموالها واحتملوا أهلها أسرى وسبيًا. يقال إنهم بلغوا 8000، بعد أن رموا بالرضّع في الجبوب»[68].

ج- الهجرات المرتبطة بالرحلة التجارية إلى صقليّة:

- التجارة بين المجالين: أدّى تفكّك إفريقيّة السّياسي إلى نقص في الإنتاج الزّراعي، وإلى ازدياد حاجة المدن السّاحلية إلى استيراد الحبوب من الجزر المتوسطيّة. وتحدّثت المصادر عن طبيعة التجارة القائمة بين المجالين: المهدية وصقلية في القرن السادس هـ/ XII م، فذكرت أنّ إفريقيّة تصدّر العملة الذهبيّة المختلفة (من دنانير طرابلسية ومهدوية ومرابطية وغيرها)، ويتمّ تحويلها في صقليّة إلى عملة ذهبيّة أقلّ جودة، بعد أن يضاف ربع وزنها فضّة. وفي المقابل يقع اقتناء الحبوب من الجزيرة، وحملها إلى مدن افريقيّة.

والمتأمّل في مختلف القضايا (النوازل) الناجمة عن هذه التجارة، يلحظ أنّها تشمل المحاور التالية:

- مسائل مبدئية تخصّ مدى شرعيّة التجارة مع النّورمان، وقد اختلفت الآراء في هذا الموضوع.

- اختلاف الشركاء في الأموال في اقتسام الحبوب، حسب جودة القمح والأولويّة.

- اختلاف بين أصحاب القوارب والسّفن والرّكاب حول الكراء وميناء الوصول عندما لا يكون منصوصًا عليه (مثال المهدية أو قابس)، ويقع الاقتصار على ذكر إفريقية[69].

- اختلاف حول طبيعة العمليّة التجاريّة، قراض أم لا من ذلك أن امرأة أرسلت حليًا مع بعض قرابتها لصقليّة، فاشترى بثمنها قمحًا وباعه، مدّعيا أنه سلف[70].

وفي حالة أخرى،دفعت امرأة حليّها (من ذهب وفضّة) لرجل سافر إلى صقليّة وباعه، واشترى بثمنه حبوبًا، باعها بالمهدية لحسابه، مدّعيًا أنّ العملية ليست قراضًا، وإنّما أعارته قريبته ذلك المبلغ[71].

- القضايا الناجمة عن عدم تأمين المبلغ، وتلفه نتيجة القرصنة والقطع: من ذلك أن تاجرًا دفع إلى بحري دنانير مرابطية قراضا يسافر بها إلى صقليّة. ثم غاب رب المال مدّة. ولما طالب بماله، ادّعى البحار أنه التجأ مع بضاعته إلى حصن الرّكام لما هاجمه العدوّ، وأنّ الحصن تعرّض إلى النهب والتّخريب[72].

وذكرت بعض الدّراسات وجود وثائق عربيّة ترجع إلى عصر السّيادة العربية على الجزيرة في بالرم (في المتحف ودير الكهف)، وفيها قائمة بالمكوس الواردة في المعاهدات التّجارية[73].

وإذا كان المازري قد أجاز هذه الرّحلة التجاريّة إلى صقليّة وقوصرة في القرنXII م، فانّ الأوضاع قد تغيّرت في الجزيرة في العهد الحفصي، حتى

أن البرزلي أفتى بتحريم التعامل مع أهل قوصرة بعد استيلاء النصارى عليها وتحوّلها إلى قاعدة «لأهل الحرب». ففي أواسط جمادى 618هـ/ 5 أغسطس 1221، وافق الشيخ الحفصي أبو اسحاق ابراهيم على الاعتراف بامتلاك صقلية لجزيرة قوصرة(74). وقد أبرمت سنة 1231م معاهدة بين أبي زكريا الحفصي وفريدريك الثاني (1198-1250م) مدّتها عشر سنوات، وممّا ورد فيها تولية مسلم من أهل صقليّة على جزيرة قوصرة، وتقاسم الطرفين (أبو زكريا وفريدريك) خراج قوصرة مناصفة. وعرفت الجزيرة حكمًا ثنائيًا، تونسيًا وصقليًا. على أنّ أوضاع الجزيرة تردّت بعد وفاة أبي زكريا (سنة 647هـ)، لما قام فريدريك بطرد عدد من مسلمي قوصرة ومالطة، وإبعادهم إلى لوشيرة.

وفي القرن التاسع هـ/ XVم ذكر البرزلي أنه بعد استيلاء النصارى عليها، «لا يجوز شراء ربعهم»، وعن بعض العصريين قال: «لا تجوز مبايعتهم ولا السّلام عليهم وجعلهم كأهل الأهواء»(75).

وأضاف في باب القضاء والشهادات عدم جواز شهادة أهل قوصرة ولا خطاب قضاتهم، لأنهم رضوا أن يكونوا تحت ولاية النصارى، وأن بعضهم عيون للنصارى على المسلمين(76).

وقد رأى البرزلي ضرورة تهديم حصون قوصرة بعد إخراج ما تبقّى منها من المسلمين لأنها تحوّلت إلى قاعدة «لأهل الحرب» من القراصنة لمهاجمة إفريقية. وهو رأي يعترف بواقع التفوّق البحري للمدن الأوروبيّة(77).

وفي الجملة، تواصلت العلاقات التجاريّة بين المجالين، حتّى في الفترات الحرجة سياسيًا، وقد نجم عن ذلك استقرار بعض المغاربة نهائيا بالجزيرة.

- انعكاسات الهجرة الموسمية: طرحت في هذا الصدد قضايا عديدة على علماء العصر تخصّ في الغالب تنصّل المعنيين بالأمر من المسؤوليّة الأسريّة وتفضيلهم الاستقرار بصقلية عوضًا عن الرّجوع إلى وطنهم.

- ففي سنة 515هـ/ 1121م، اشتكت امرأة من المهديّة من زوجها، لأنّه سافر في مركب السّلطان إلى صقلية لغرض التجارة، وغاب أكثر من أربعة أشهر دون أن يترك لها نفقة، فطلبت الطلاق لهذا الغرض[78].

- وفي حالة ثانية، هاجر الزوج مع صهره إلى صقلية طلبًا للرّزق، غير أنه تأخّر في الرجوع تأخّرًا خارجًا عن العادة، إذ اعتاد هؤلاء المهاجرين الرجوع في الصيف («القرب ورود النّاس في الصيف»). فقامت الأم طالبة الطلاق لعدم الإنفاق[79].

- وقد يحلو للمهاجر المقام سنين طويلة مثلما حصل في المهديّة عصر ذاك: زوج أقام مع زوجته سنتين، ثم غاب عنها إلى صقليّة ولم يرجع مدّة خمس سنين، ولا ترك لها نفقة أو «بعث إليها بشيء» كما ورد في القضيّة. وقد احتاجت الزوجة إلى بيّنة وشهود طلبًا للفراق[80].

وحصيلة القول، لم يقتصر الحضور الإسلامي بالجزيرة على المجموعات البشريّة الغازية لها أيّام الأغالبة، إنما ظهرت في القرن السّادس هـ/ XII م، دوافع أخرى اقتصادية أساسًا، أدّت إلى تسرّب جماعات من أهل افريقيّة إلى جزيرة صقليّة، وإلى استيطانهم بها.

2 ـ الحضور العربي – الإسلامي بالجزيرة: بين التّعايش السّلمي والتّدجين:

أ- التعايش السّلمي:

- نتبيّن من خلال العقود الخاصّة بالبيع والعمل مدى التعايش بين المسلمين والنصارى. وعاش الطرفان في كنف الوفاق والانسجام داخل المدينة الواحدة أو المنزل والقرية الواحدة، وفي ما يسمى بالرّحل – وهو مصطلح خاص بصقلية والأندلس يطلق على المجموعات الزراعيّة الصغيرة.

وكان ابن جبير سنة 580هـ / 1184م شاهدًا على التّسامح الحاصل بين

الطرفين أثناء العيد، إذ قال: «وخرج أهل بلد (طرابنش) إلى مصلاّهم مع صاحب أحكامهم، وانصرفوا بالطبول والبوقات، فعجبنا من ذلك ومن إغضاء النصارى لهم عليه» (81).

وقد حظي ابن جبير نفسه أثناء تعرّض المركب للغرق بعناية الملك النورماني.

– وذكر القاضي جلال الدين ابن واصل هذا التسامح بقوله:

«لقد رأيتُ تلك البلاد لمّا توجّهتُ رسولاً من الملك الظاهر بيبرس الصالحي إلى الانبراطور ملك تلك البلاد. قال: وكان الانبراطور من ملوك الفرنج فاضلاً محبًا للحكمة والمنطق والطبّ، مائلاً إلى المسلمين لأنّ منشأه بجزيرة صقليّة وغالب أهلها مسلمون»(82).

– وتمتّع فتيان الملك بكثير من الحريّة الشخصيّة والدّينيّة، وذلك بشهادة ابن واصل وكذلك أبي الفداء عند زيارة فردريك الثاني إلى القدس، إذ قال: «ولما دخل وقت الظهر وأذّن المؤذّن، قام جميع من كان معه من الفرّاشين والغلمان ومعلّمه، وكان من صقليّة يقرأ عليه المنطق، فصلّوا وكانوا مسلمين». وهو ما أثار حفيظة البابا، الذي تعاون مع ملك فرنسا (ري دافرنس) ضد فريدريك الثاني(83).

أمّا من الجانب العربي، فقد لقيت هذه المواقف ارتياحا، حتى إن بعض الشعراء انصرف إلى مدح الملوك النورمان، تملّقا أو تودّدا مثل عبد الرحمان بن محمد بن عمر، من مدينة بثيرة، الذي مدح رجار في قصيدة، مطلعها:

أدر العقيق العسجديّة	وصل اصطباحك بالعشيّة
واشرب على وقع المثاني	والأغاني المعبديّة
ما عِيشة تصفو سوى	بذرى صقليّة هنية

أمّا أبو حفص عمر بن حسن النّحوي، فإنّه كتب قصيدته، وهو في المعتقل، تودّدًا لرجار، فقال:

والله لولا الملك رجّار الذي أردى لحبّته عظيم وداده

ما عاف كأس الوجد فراقها ورأى محيّي المجد في ميلاده

وقال أبو الصّلت في مرثيّة في ولد روجار:

بكاءٌ وما سالت عيون وأجفان شجون وما ذابت قلوبٌ وأبدانٌ(84)

على أن هذا التسامح اصطدم بعائقين: الإقطاع النورماني الذي سلب المزارعين أراضيهم والتعصّب الكنسي الذي كان يدعو للحرب الصليبية.

ب- التّدجين:

لغةً دجن بالمكان، أي أقام به وألفه. واصطلاحا اقترنت هذه الظاهرة بسيطرة النورمان على المسلمين وتحوّل هؤلاء إلى حكم الأقلّية الخاضعة للأسياد الجدد، والمراعية للمتحولات السّياسيّة والثقافية.

- مظاهر التّدجين: من المعلوم أنّ الملك غليوم الثاني (1166-1189م) نشط في محاربة المسلمين مشرقًا ومغربًا، وأجبر رعاياه على التخلّي على ديانتهم الأصلية، حتى عاش بعضهم ازدواجا في الشخصية. ومما يذكر في هذا الصدد أن جواريه وحظاياه كلّهن مسلمات، ورغم ذلك «هنّ على تكتم من ملكهن في ذلك كلّه» ، وكذلك كان فتيانه الذين هم عيون دولته وأهل عمالته، مسلمين. وقد تقابل ابن جبير مع أحدهم، عرف باسم عبد المسيح،لكنه أضمر عكس ما أظهره، إذ قال لابن جبير «نحن كاتمون إيماننا، خائفون على أنفسنا، متمسّكون بعبادة اللّه وأداء فرائضه سرًّا، معتقلون في مملكة كافر بالله، قد وضع في أعناقنا ربقة الرقّ»(85).

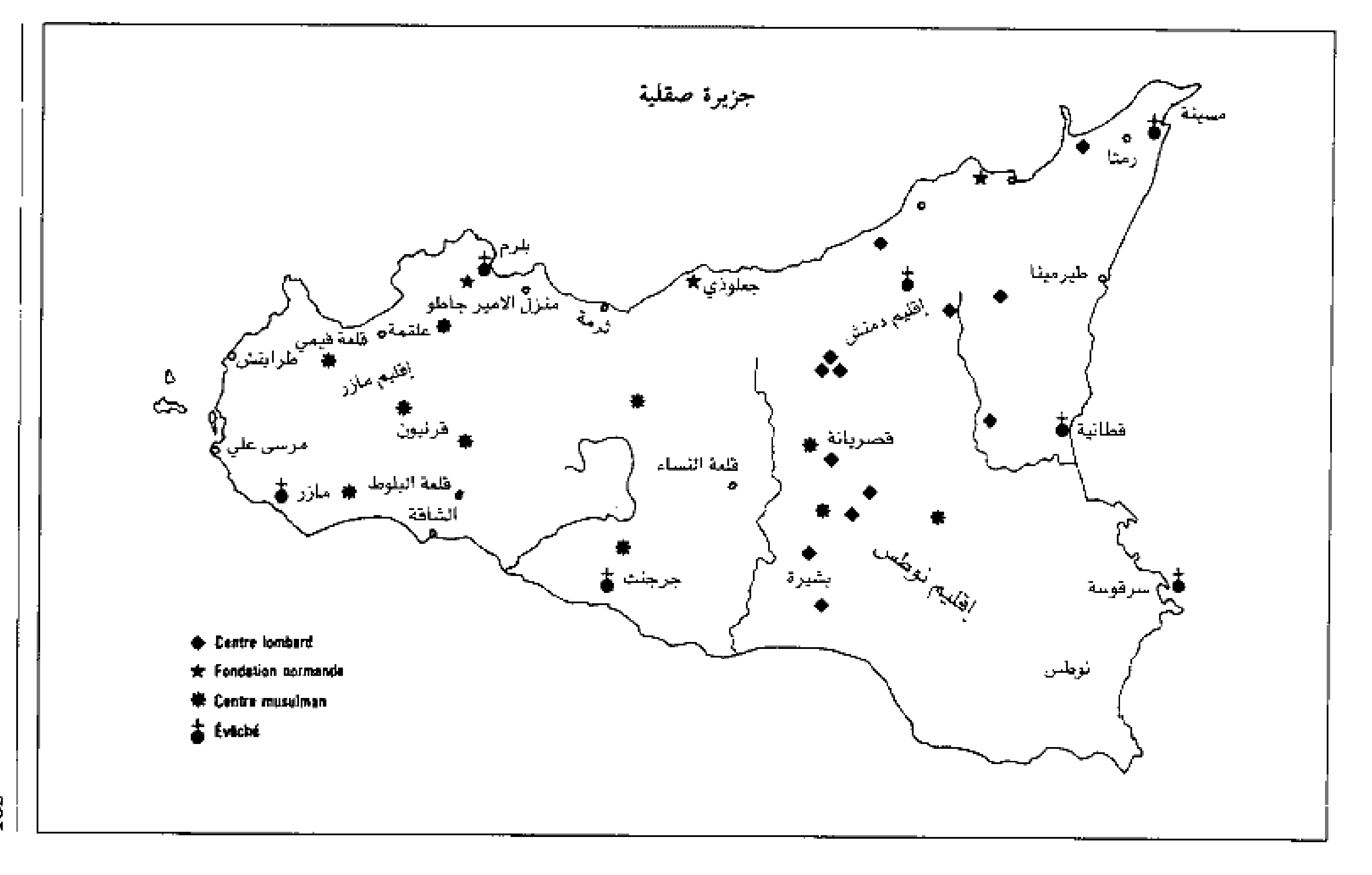
ويبدو زمن غروب شمس العرب في مدينة بالرم، حضرة صقليّة،واضحا في وصف ابن جبير، إذ قال: «وللمسلمين بهذه المدينة

رسم باق من الإيمان، يعمّرون أكثر مساجدهم ويقيمون الصّلاة بآذان مسموع، ولهم أرباض قد انفردوا فيها بسكناهم عن النّصارى. والأسواق معمورة بهم وهم التجّار فيها، ولا جمعة لهم بسبب الخطبة المحظورة عليهم، ويصلّون الأعياد بخطبة، دعاؤهم فيها للعبّاس، ولهم بها قاض يرتفعون إليه في أحكامهم... وبالجملة فهم غرباء عن إخوانهم المسلمين تحت ذمّة الكفّار ولا أمن لهم في أموالهم ولا في حريمهم ولا أبنائهم»[86].

– أمّا في الأرياف، فتطالعنا العقود المتبقية بخضوع المسلمين للكنيسة، وبوثائق استرقاق، منها تلك التي ترجع إلى أغسطس 1177م، ومما ورد فيها: «حضر جبرون وأخوه ابراهيم وأخوهما عبد الرحمان بين يدي الأباط طباط (Abbé Thébatd) أعزّه الله... وحلفوا بحضرة المصحف أنهم من هذا التاريخ لا يهونوا ولا يخونوا مولاهم ولا يخرجوا عن طاعة الكنيسة أبدًا. وقد غفر لهم الأباط وعفا عنهم، وردّ عليهم الذي أخذ لهم وجعل عليهم جزية في الحول 30 رباعي وقانون 20 مدّ قمح وعشرة شعير. وسألوا المولى الأباط أعزّه الله أن يسكنوا حيث يريدوا ويوصلوا هذا الطلب للكنيسة بجميع ما ذكر... شهد بذلك أبو الفرج بن سلام اللخمي وأحمد القيسي وأبو الجمعة القرشي وعلي بن يعلى القرشي»[87].

– وقد منحت الإقطاعات إلى الكنيسة ورجالها، بحضور الأعيان المسلمين. من ذلك ما حصل بمسّينة في26/ 2/ 1133م : إقطاع روجارپ II قصر ميرتو (Casar de Mirto) إلى مطران ليباري (Lipari)[88].

وفي الجملة فإنّ مظاهر التّدجين في المدن والأرياف الصقليّة عديدة، وعكست في الغالب سياسة الملوك النّورمان التي تراوحت بين الشدّة واللّين، وخضعت أحيانا لضغوطات الكنيسة. غير أنّ ذلك لم يمنع من تشبّث المزارعين بالأرض، ومن «مقاومة» سلميّة أبداها مسلمو صقليّة إزاء سياسة التّرحيل والاقتلاع من أرض الوطن. لكن الضغط النورماني والكنسي ظلّ



جزيرة صقلية
مسينة
رمتا
طبرمينا
قطانية
سرقوسة
نوطس
إقليم نوطس
بثيرة
قصريانة
إقليم دمنش
جلوذي
ثرمة
بلرم
منزل الامير جاطو
علقمة
قلعة فيمي
طرابنش
إقليم مازر
قرنيون
مرسى علي
مازر
قلعة البلوط
الشاقة
قلعة النساء
جرجنت
Centre lombard
Fondation normande
Centre musulman
Évêché

جاثمًا على صدور هؤلاء المزارعين الذين اضطرّوا أحيانًا إلى التفريط في أراضيهم بيعًا والرّحيل أو البقاء هناك رقيقًا للأرض في خدمة أسيادهم الجدد.

- مصادرة الأراضي في الأرياف: انطلقنا من دراسة العقود العقاريّة للإبانة عن سيرورة التطوّر في المشهد الزّراعي ومظاهر المقاومة والخضوع لهذه المجموعات العربيّة والبربريّة، التي ارتبطت أسماؤها بأعلام افريقيّة منذ تلك الحقبة، حتى إن بعض أسماء الأسر المذكورة في هذه الوثائق ظلت متداولة حاليا في المدن السّاحلية التونسية.

ومن المباحث التي لم تحظ بالمكانة المناسبة في الدّراسات هي كيفيّة الاستيلاء على العقارات واقتلاع المزارعين المسلمين من أراضيهم وبداية التوطين المسيحي وفرض الهيمنة الإقطاعية. وقد ساعدتنا على تناول هذا الجانب الوثائق الصقليّة التي نشرها «كوزا»، وأحلنا اليها فيما يلي مباشرة، فذكرنا رقم الوثيقة والصّفحات الخاصّة بها.

وتتميز هذه الوثائق ببنية متشابهة، إذ احتوى جلّها على النّقاط التالية: البسملة - المشتري - البائع - العقار المباع -السعر - صحّة المتعاقدين - زمن إنجاز العملية التجارية - استيفاء المبلغ وتسليم العقار - الضمان.

ومما ورد في هذا الصدد:

- عقد XIV [ص39 ـ 43]: بيع أبي العباس أحمد التميمي وأبي الفضل أحمد الجذامي الأرض للمعلم باسيلي (فدّان ذي القصب الفارسي والعين الجارية المسمّاة بعين الابراري، قبلي مدينة بالرم، بالفوّارة الكبيرة سنة 576 هـ/ 1180م.

- عقد رقم IV [ص 61 ـ 67: شراء غرتيل النصراني دارًا بداخل القصر القديم من علي بن أبي القاسم بن عبد الله العطار المعروف بابن الباروقي ووالدته سيّدة بنت يوسف القيسي، سنة 531هـ/ 1136م (عدد كبير من الشهود من العرب والبربر).

- عقد رقم XV (ص 44-46): شراء نقولة خديم القصر من زينب الأنصاري دارها بالقصر القديم: 586هـ/ 1190م.

- عقد رقم I [ص 101-106]: شراء راو القسيس بكنيسة القصر من أبي بكر وأحمد الدبّاغين ولدي عمر الأزدي، ومن عمر بن عتيق القيسي، جميع الدّار داخل القصر القديم، سنة: 556هـ/ 1167م.

- عقد رقم III [ص6-12]: معاوضة بين عبد الرحمان بن عمر اللّواتي وحسين بن علي الكندي لنوبة الماء الموجودة بالفحص الغربي لبالرم (بعد 11 يوماً، ملك عبد الرحمان) والمبادلة بها نوبة ماء عين فرخ وعين البتيّة دائمًا بالفحص الغربي للمدينة (النوبة بعد 16 يومًا) سنة 526هـ/ 1131م.

ويلاحظ أن عددًا من العرب ذكروا في القصر القديم قرب بالرم، فيما استقرّ أغلب البربر في الأرياف، فيما يسمّى الرّحل، وهو مصطلح انفردت به صقليّة والأندلس للدّلالة على المجموعات الزّراعية الصغرى[89].

وقد بدأ النورمان في انتزاع أراضيهم، إما عن طريق البيع أو الإقطاع لصالح المؤسسات العموميّة.

- عقد رقم X [ص 28-30]: رحل الوزّان بإقيلم جاطو(Iato): تسليم الأرض الدولية لرهبان كنيسة الهرمز سنة 544هـ/ 1149م وتكليف خمسة من المسلمين اثنان خرش والثلاثة ملس، (وهي كلمات مجهولة المعنى، ولعل ملس تعريب لكلمة منس (manse) التي تعني الأرض التي يتولى بذرها الأقنان داخل الإقطاعية) ببذر 120 مدّا وأربعة أزواج بقر. (لأن أربعة منهم ليست لهم أراضي ملك).

- عقد رقم XII [ص 34 - 36]: رحل ابن سهل بإقليم جاطو: تسليم هذا الرّحل للرجال الخمس السّابقين ذكرهم لحرثه. وقد أصبح الرحل من الربّاع الديوانيّة، سنة 549هـ/ 1154م.

- عقد رقم XIII [ص 37 ـ 39] : رحل عين بالليان، إقليم ثرمة: وهبه الملك غاليام على الاسبطال المستجدّ بخندق القيروز («أنعم به إنعامًا مؤبدًا»). وفيها 6 من الرّجال الخرشي/ وثمانية من الغرباء والملس (من المسلمين): 14 اسمًا في الجملة. على أن تبقى الأرض بأيدي هؤلاء المزارعين، ويؤدّوا إلى المستشفى من الأعطية ما كانوا يؤدّونه إلى العمّال.

- عقد رقم V [ص 68-83]: رحل الشعراني (الجملة عشرة أسماء) بالاغريقيّة: منح رباع بحوز منزل الأمير برحل الشّعراء إلى كنيسة القديسة مريم ببالرم.

- عقد رقم IV [ص109-110]: فرض جزية على المسلمين وتدجينهم، وذلك بمنزل يوسف، وقد شهد على هذا العقد سلمون بن عبد الله المهدوي.

- عقد رقم I (ص 127-134): في عهد رجار، إعادة تجديد الجرائد بأسماء المسلمين بعد اندراس القديمة منها سنة 539هـ: الأولى: فيها 30 اسمًا - الثانية: أسماء رجال فطناسة Fattasinaبإقليم قرلون: 20 اسمًا. الثالثة: أسماء رجال على طرس بإقليم الشاقة: 30 إسمًا.

- عقد III [ص134- 179]: سنة 573هـ/ 1177م: أنعم الملك للدّير بكلّ رباع قرلون وقلعة الطرزي. وقد رسم في جريدة أسماء المزارعين بقرلون (211 اسما، نذكر منها أسماء معروفة من قبل أو أنها ما زالت متداولة: صمود، عقيل، عزوز، حمود بن بويفرن، يعيش بن البربري، البرزولي، الطروس، ابن باديس، الزغندي، ابن السماقي، ابن الكتامي، السماتي، المستاوي).

ص143 - رحل رجير

ص144 - أولاد أهل قرلون وإخوتهم: 24 اسمًا

ص 145 - أسماء النصارى من قرلون: يتّضح أن عددًا من المسلمين قد تنصّروا، ورغم ذلك حافظوا على أسمائهم السابقة (حمود بن أبي حجر - رضوان الخرار - محمد الجنان - محمد الحريري، عبد الله بن أبي خبزة، علي بن مسلة. . .): 47 رجلاً.

ص 151 - أسماء أهل قصطنة، مثل الصنديد - الجالصي (15 رجلاً).

ص 152 - أسماء أهل سوق المرأة: (البرجي - الشارف - بو رجل، . . .) 34 رجلاً.

ص 155 - أسماء أهل بوكنانة: 69 رجلاً.

ص 159 - أسماء أهل قبيانة مثل بن صنديد - ابن الباجي - بوزرجون الجالصي - ابن الكتامي - الطروش الإفريقي - بن مخلوف. البرجي: 73 رجلاً.

ص 165 أسماء قلعة الطرزى (Calatrasi): مثل ابن حواس - الصقلي - علي القرناني - البرطنيقى - بن الريش - بن حيدوس - البوني - فتاته - يخلف الإفريقي- المليّح - حمديس - بن بلكين: 73 رجلاً.

ص 202 «جريدة» (أي قائمة) فيها حدود جاطو والرحايل الداخلة في حدودها، قرلون ورحائلها، بطلارو وقلعة الطرزي:

- ذكر أرحال تحدّ جاطو، منها: رحل المعزّ - منزل هندون (من حوز المدينة). ربع أولاد عبد الله - حجر الزناتي(Garzeneto)، رحل بحري (من حوز جاطو) - القرباني، رحل بليج الخال، رحل صافي، رحل الحمر - رحل ورسين القديمة - رحل الوالي.

- وفي حد مغنوجة: ذكر رحل القلالة.

- وبعد حد البلوين، ذكر حد رحل بوفريرة: منزل صالح. غدير السّعدي.

- رحل لماية وهو جنان بن كنانة: تبذر 5700 مدّاً (انظر ص 28 -30 مدّاً = زوج بقر)، ما يعادل تقريبًا 200 ماشية أو أسرة.

ص211 - حدّ مليط: رحل المدوّرة - بذر 5000 مدّا، منها مسارح 600 مدّا - ومنزل عبد الله ورحل الجبل

ص 212 - حدّ قروبنش: قلعة فيمي - رحل الخياط.

ص 213 - رحل الكلاعي.

ص 214 - رحل الوطا - يبذر 240 مدّا.

ص 217 - رحل الأندلسين: بذر 250 مدّا.

ص 215 - منزل زرقون: بذر 900 مدّا، أو 30 ماشية.

ص 216 - رحل ابن بركة: بذر 120 مدّا

ص 217 - رحل لقموقة: يبذر 1000 مدّاً (منها مسارح 40 مدّا).

ص 217 - الرحل الجديد: يبذر 150 مدّا

ص 218 - رحل عمرون: يبذر 52 زوجًا.

ص 218 - رحل البوقال.

ص 219 - رحل الغليظ.

ص 220 - رحل مراوس.

ص 220 - حدّ مارتو(Marto): ما يصلح للحرث 897 مدّا وما لا يصلح (جبال ومسارح): 273 مدّا

ص 221- حدّ رحل البلاط: بذر 250 مدّا.

ص 222 - حدّ رحل السكاك: بذر 300 مدّا.

ص 223 - حدّ منزل زمّور: رحل الفرّوج.

ص 224 - حدّ منزل عبد الله.

ص 225 - حدّ رحل ابن سهل.

ص 226 - حدّ رحل بجانو - حدّ منزل عبد الرحمان.

ص 234 - رحل الدشيشي - حدّ فطناسة.

- عقد رقم V [ص 245-286]: أنعم وليام على الكنيسة بالرحايل والملس والمحلاّت (مثل منزل زمّور ورحل عبد الأعلى ورحل الغليظ وملس بقرلون، حيث ذكر أعلاماً منسوبين إلى المهدية وجربة) إلخ..

يتّضح لنا من خلال هذا الجرد كيفيّة مصادرة الأراضي، وإقطاعها للنورمان وللكنيسة، وما نجم عنها من هجرة المزارعين المسلمين، أو خضوعهم وتحويلهم إلى أقنان، أو رجال الجرائد (villains) في خدمة أسيادهم الجدد، وقبول البعض منهم بالتنصّر والتّدجين.

وقد كان المنزل وخصوصًا الرّحل وحدة الاستغلال الزّراعي التي شهدت هذه التحوّلات العميقة، وهي مجموعات زراعيّة يتراوح عددها بين أربع (رحل ابن بركة) ومائتي أسرة (رحل لماية).

وتضمّنت هذه الوثائق والقائمات أسماء مواقع وأعلام جديرة بالاهتمام، لأنها تدلّ على مدى تأثير الحضارة العربية في اللّسان المستعمل بالجزيرة، وعلى انتماء أغلب هذه المجموعات إلى أصول مغربيّة، كما تبيّن أنّ بعض هذه الأسر الصقليّة انتقلت في مرحلة ثانية إلى افريقيّة، وتواصلت أسماؤها مستعملة في سواحل البلاد التونسيّة إلى حد الآن.

ج) الإقطاعية النورمانية على أرضية زالقة: أدى الاحتلال النورماني إلى قطيعة هامة في تاريخ الجزيرة، تمثّلت في انتصاب فيودالية أجنبية ذات نزعة استعمارية، وفي إعادة هيكلة المجتمع الصقلي، وفق نموذج إقطاعي عسكري متأخّر، مقارنة مع بنية مجتمعية حضرية قائمة من قبل على تطوّر

الزراعة وانتشار النقود والسّوق الحضرية. وبالتالي فقد تمخّض عن هذا التفاعل بين الاثنين، تواجد ثنائي للفيودالية المسيحية والقيادات الإسلامية، رغم ما دأبت عليه الأولى من رفض الازدواجية الثقافية ومن فرض برنامج واضح تمثل في تغيير هوية العرب الثقافية وتدجينهم.

وهكذا بدا البون شاسعا بين أسياد الأرض الجدد القاطنين في المدن وما سمّوا السرازين (sarrasins) في الأرياف الذين خضعوا للسخرة وأجبروا أحيانا على الفرار واللجوء إلى القرى، فيما انتصب مكانهم مهاجرون لاتين من كلابري وبرانسيبات ولومبارديا(Calabre ,Principat et Lombardie) وفضلا عن المثاقفة القسرية التي تعرض لها أقنان الريف (Vilains)، فإنّ الهجرة اللومباردية عزلت مراكز المقاومة العربية في مواقع معينة، في الغرب والجنوب الشرقي مثل مازرة، فيما خضعت سائر البلاد إلى النّظم الفيودالية القائمة على إقطاع الملك لفرسان والبارونات والأسر اللومباردية الكبرى الأراضي وعلى تنظيم الإنتاج الاقتصادي وفق الحصون واسترقاق المسلمين المهزومين (vilainage) الذين أطلق عليهم رجال الجرائد. ويبدو أن تطابقا ما وقع بين التقسيم الإداري القديم إلى أرحال ومنازل والإقطاعية الجديدة، وإن اختلفت هذه الأخيرة في حجمها: بذر خمسمائة مدّ (= ثلاثين ماشية)، أو ألفي مدّ (120 = ماشية). واحتوت الإقطاعيات في المتوسط على عشرين قن، بيد أن ثقل الضرائب النّقدية وأعمال التسخير أجبرت الكثير من المسلمين والمتنصرين على الفرار، في نهاية القرن الثاني عشر م، عهد الملك وليام الثاني، حتى انحدر عدد الأقنان في الإقطاعية إلى اثنين أو ثلاثة أحيانا. ولما كان حجم الهجرة كبيرا، عمل الملك على إعادة الفارّين إلى القرى المجاورة إلى أرحالهم. لكنه أضحى من الصعب إيقاف السيرورة العامة المتمثلة في تطور مزدوج: إهمال الإقطاعية وتحرّر الأقنان، حتى إن القنّية أضحت ظاهرة تجاوزها الزمن في نهاية القرن الثالث عشر م، ولم يعد هناك فرق بين المزارعين الخاضعين لسخرة خفيفة، مهما كان مأتاهم[90].

-موقف العلماء من التّدجين: تعرض الفقه لقضيّة هذه الأقليات الخاضعة: كيفيّة تنظيم شؤونهم الدّاخليّة وتولية قاض عليهم، ومدى شرعيّة التعامل الاقتصادي والاجتماعي معهم، وقبول عقودهم.

ولئن طرحت هذه المسألة من قبل علي القابسي (ت 406هـ) في خصوص تولية قاض على المجموعات المسلمة المقيمة «بدار الحرب» في بلاد السّودان، فإنّ المسألة التي أفتى فيها المازري ذات ارتباط وثيق بما يجري في الجزيرة الصقليّة، من هجرة وما اقترن بها من مسائل قانونية ومادية.

فقد سئل عن أحكام من صقليّة من عند قاضيها أو شهود عدول، هل يُقبل ذلك منهم أم لاَ ؟ مع أنّها ضرورة ولا تدرى إقامتهم هناك تحت أهل الكفر هل هي اضطرار أو اختيار...؟

ولا تحتاج خطورة القضيّة المطروحة إلى استدلال، ذلك أنّ البتّ في كيفيّة التعامل مع السّلطة القضائيّة للمسلمين الخاضعين للنورمان معناه ضمنياً أخذ موقف من هجرة الصقليين أو بقاؤهم وصمودهم.

- فضّل الموقف الأوّل الذي تبنّاه بعض العلماء عدم الإقامة، لعدم توفّر شرطين أساسيين في القاضي هناك: وهما العدالة وكيفيّة الولاية (لأنّه يُولّيه الملك النورماني).

- على أنّ جواب المازري مثّل موقفًا مخالفًا لهؤلاء أكثر رصانة وتفهّمًا للواقع المستجدّ، إذ دعا إلى قبول أحكام قضاة صقليّة، وبالتّالي إلى عدم تفريط الصقليين في البلاد التي نشأوا فيها. وفي خصوص عدالة هذا القاضي، فقد رأى المازري أنّه لا يُقدح فيها إن كان مقيمًا اضطرارًا، أو كان تأويله صحيحًا، أو أنّ القضيّة تتعرّض إلى تأويلات عديدة. ولا يمكن رفض حكمه إلاّ إذا أقام هناك «بحكم الجاهليّة» وأعرض عن التأويل.

أمّا مسألة تعيين النورمان للقاضي والأمناء، فانّه قد أجاز ذلك باعتبار

حاجة الناس لإقامة العدل بينهم وتنظيم شؤونهم. هذا والاختلاف جليّ بين موقف المازري الذي دعا إلى التعايش في حقبة كانت فيها النصرانية متسامحة بعض الشيء، والونشريسي الذي حثّ على رحيل الأندلسيين لتعذر أداء فرائضهم الدينية في ظل التعصّب[91].

وبالتالي، أخذ هذا الرأي بعين الاعتبار مصالح المجموعة المتبقيّة، وكان متماشيًا مع الأوضاع الرّاهنة بصقليّة، ومحرّضًا على عدم الهجرة. وقد ساعدت هذه المواقف على تواصل هذه المجموعات بقوصرة في العهد الحفصي. قال العمري: «وجزيرة قوصرة المقاربة لتونس وبها جماعة المسلمين تحت الذمّة على مقرّر لهم. ومثل هؤلاء إذا كانوا تحت أيدي الفرنج يعرفون في بلاد الغرب بالمدجلين» وهي تصحيف ولا شك لكلمة المدجنين[92].

3 ـ زمن الهجرة الجماعية والطرد:

أ. الهجرة المبكّرة (نهاية القرن الخامس هـ / XI م):

بدأت هذه الهجرة مبكرًا، منذ سيطرة النورمان على الجزيرة بين سنتي 444-484هـ/ 1052 ـ 1091م، وسقوط آخر قلعة بها. ومنذ ذلك التاريخ وعلى امتداد خمسين سنة، استمر نسق الهجرة بطيئا، وذلك خلافا للأندلس، وتحوّل أكثر من خمسين ألف إلى سواحل إفريقية، وخصوصا بلاد السّاحل. ثم ازدادت الهجرة استفحالاً منذ نهاية القرن السّادس هـ ومطلع القرن السّابع هـ.

– الهجرة إلى إفريقية: في سنة 471 هـ / 1078 م توجّه عبد الجبّار بن حمديس من صقليّة إلى إفريقيّة، وهو في سنّ الحداثة. وصحب الأعراب، ثمّ تحوّل إلى الأندلس حيث مدح المعتمد بن عبّاد. توفي بعد سنة 500هـ/ 1106م.

وقد جاء شعره تعبيرًا صادقًا عن نفسيّة متألّمة، وحنينًا قويًا إلى الوطن الأم. قال في هذا الشأن:

ذكـرتُ صقليـة والأسـى يُهيّـج للنفس تذكارها
فإن كنتُ أخرِجتُ من جنّة فإنّي أحدّث أخبارها

وقال:

وراءك يا بحرُ لي جنّةٌ لبستُ النعيم بها لا الشّقاء
إذا أنا طالعتُ منها صباحًا تعرّضت من دونها لي مساء

وظلّ الشعور بالغربة قويًا لديه، إذ قال:

ولو أن أرضي حرّة لاتبعتها بعزم بعيد السّير ضربة لازبِ
ولكنّ أرضي كيف لي بفكاكها من الأسر في أيدي العلوج الغواصبِ
أحنّ حنين البيت للموطن الذي مغاني غوانيه اليه جواذبي

وقال:

مدائن تغزو للعلوج مدائن فتُفتح قسْرًا بالسّيوف وتغنم
أحنّ إلى أرضي التي في ترابها مفاصل من أهلي بَلينَ وأعظُمُ[93]

إنّ هذه المشاعر الجيّاشة بفقدان الوطن لا يمكن أن نقرأها في كتب التّاريخ العام، فيما نلمسها بكل وضوح في شعر ذلك العصر. ويمكن تفسيرها نفسانيا بهاجس العودة إلى الفردوس المفقود وبالبحث عن مساحات الأمان في الماضي، وهو إحساس يبرز في فترات الأزمة والضغوط، لما يسود الإحباط ويعجز الأفراد عن مواجهة الواقع.

وعمومًا خصّت الموجة الأولى من المهاجرين أعيان المدن والحواضر الصقليّة، من رجال سياسة وقوّاد وعلماء (مثل الفقيه أبي عبد اللّه محمد المازري) وأدباء، وقد تحوّل الشتات الصقلّي إلى إفريقيّة والأندلس وسائر

بلاد المغرب والمشرق.

قال أبو الفداء، تعقيبًا على أحداث سنة 444هـ/ 1052. «وفارق حينئذ كثير من أهلها من العلماء الصالحين وسار جماعة إلى المعزّ بن باديس إلى أفريقيّة»[94].

– ولمّا استولى الفرنج على أغلب الجزيرة وحصونها سنة 484هـ/ 1091م، «لم يترك (روجار الأول) لأحد من أهلها حمّاما ولا دكّانا ولا طاحونًا ولا فرنًا»[95].

– وعند موته سنة 1101م تولّى ابنه رجار الثاني الحكم «فأسكن في الجزيرة الفرنج مع المسلمين»[96].

– الهجرة إلى الأندلس: تحوّل كثير من العلماء إلى الأندلس، إلى جانب إفريقيّة، منهم:

* سليمان بن محمد المهدوي الصقليّ: أديب قدم إلى سوسة ثم إلى الأندلس بعد 440هـ/ 1048م. ومدح ملوكها[97].

* محمّد بن سابق الصقلّي، أبو بكر: من أهل الكلام، قدم الأندلس. وتوفي بمصر سنة 493 هـ/ 1099م [98].

– أبو العرب مُصعب بن محمد بن أبي الفرات القُرشي: وُلد بصقليّة سنة 423هـ/ 1031م. وخرج منها لما تغلّب النورمان عليها سنة 464هـ/ 1071م، قاصدًا المعتمد محمد بن عبّاد. وممّا قاله:

ويا وطني إن بنتَ عنّي فإنّني سأوطن أوكار العتاق النجائبِ

إذا كان أصلي من ترابٍ فكلّها بلادي وكل العالمين أقاربي[99]

* أبو حفص عمر بن رحيق: قال في قصيدة يرثي مدينة بالرم:

نفسي تحنّ إلى أهلي وأوطاني وهل رأيتم محبًا غير حنّان

كانوا بقلبي أحياء وفي كبدي نار تأجّج من شجوي وأحزاني[100]

- الجلاء إلى مصر والشام: نذكر من بين العلماء الذين هاجروا إلى الشرق:

* علي بن جعفر بن علي بن محمد المعروف بابن القطّاع النحوي: ولد سنة 433هـ ثم تحوّل إلى مصر حيث استقرّ هناك إلى حدّ وفاته سنة 515هـ/ 1121م. له عدّة مصنفات في الأدب واللّغة.

* محمد بن محمد بن ظفر: ولد بصقليّة ثم تنقل بالبلاد. وأقام بمكة فبغداد ثم سكن حماة. وتوفي بها سنة 567هـ. لقي أبا بكر الطرطوشي بالإسكندرية، وفي الأندلس أبا بكر ابن عربي وابن مسرّة وأبا مروان الباجي. له تصانيف قيّمة مثل كتاب سلوان المطاع في عدوان الاتباع: صنّفه لبعض القواد عند مقامه بصقليّة سنة 554هـ / 1152م[101].

* مجبر بن محمد بن مجبر الصقلّي: استقرّ بمصر، وتوفّي قبل سنة 540هـ/ 1145م[102].

ب - مظاهر المقاومة:

لئن رفض رجار الأوّل (1091-1101م) تنصير المسلمين وفق رغبات الكنيسة، فإنّه فرض عليهم إتاوة تدفع مرّتين في السّنة، وأخضعهم للنظام الفيودالي، مقطعا أراضيهم إلى ذويه، ومحوّلاً المزارعين العرب إلى أقنان، حسبما ورد في الجرائد المتضمّنة لأسمائهم (villains).

وهو ما أدّى إلى هجرة متواصلة من غرب الجزيرة وجنوبها إلى إفريقيّة والأندلس ومصر. ولم يمنع التّسامح الذي أبداه كلّ من رجار الثاني (1111-1154م) ثم وليام الأول (1154-1166م) من تواصل التوتّر بالجزيرة، خصوصًا بعد أن أطرد الموحدون النّورمان من سواحل إفريقيّة، حتى أضحى الصقليّون يتطلعون إلى هذا الأمل الجديد في التّحرير. وهكذا اندلعت انتفاضة في بالرم

وعمّت الأرياف والقلاع إثر وصول عبد المؤمن بن علي المهدية، أي سنة 1160-1161م، لكن نبلاء النورمان واللومبارد تمكنوا من البطش بالمنتزين في الأرياف(103).

ويبدو أن أمل الصقليين في الخلاص لم ينقطع، وأن صدى الانتصارات العربية حركت فيهم كل مرة الرغبة في المقاومة، إذ بعد موقعة حطّين (583هـ/ 1187م) بسنتين، اشتعلت حركة في أنحاء الجزيرة، وانتفض زهاء مائة ألف في وجه حكم تانكريد (1190-1194م) المتعصّب، على أنّ قمع هذه الحركة زاد في نسق هجرتهم إلى الضفّة الأخرى من المتوسّط فيما احتمى من تبقى منهم بالقلاع الجبلية المستعصية على النورمان، وخصوصا: قلعة أبي رقاد(Brucato) وقلعة أبي شامة (Buscemi)وقلعة البربر(Calatbarbaro) وقلعة عبد المؤمن وقلعة أبي ثور(Calatvutoro).

وعرف غرب صقليّة عهد فريدريك الثاني (1198-1250م) انتفاضة أخرى، شارك فيها نحو ثلاثين ألف رجل، وقادها محمد بن عبّاد العبسي الذي نعتته المصادر اللاتينيّة بالمرابط (Mirabetto/Morabit). تحصّن في قلعة أنطالّة (Rocca d'Entella)، جنوب غربي بالرم، ومنها كان يشنّ الهجومات على سائر البلاد، إلى أن أبرم الصّلح مع فريدريك سنة 616هـ/ 1220م، على أن يغادر القلعة ويحمل أمواله ويرحل إلى ساحل إفريقيّة. لكنّ الملك أغرقه غدرًا، وواصلت ابنته المقاومة من هذه القلعة، مظهرة بطولات في الصمود والتصدّي، أورد ذكرها الحميري(104).

ولم ينزل المسلمون من القلاع إلاّ بعد حصار مضن وحرق لمحاصيلهم الزّراعيّة طيلة سنتين: 1222-1224م. وتمكّن فريدريك في السّنة الموالية من ترحيلهم ونقلهم قهرًا إلى لوشيرة، شمال شرقي نابولي، بعد أن بدأت دولة الموحدين في الانهيار، على إثر موقعة العقاب (609هـ/ 1212م).

وحصلت انتفاضة أخيرة سنة 1243م، وهو ما أدّى إلى تخريب ما تبقى

من القلاع العربية، مثل برطنيق(Partinico) وقلعة الحمة (Calathamet)وانطلة (Entella) وجاطو (Iato) وقلعة الطرزي (Calatrasi) وإلى إفراغ الأرياف الصقلية ومواصلة الطّرد ابتداء من سنة 1245م في اتجاه لوشيرة وبقية العالم الإسلامي[105].

وفي الجملة فقد خاض هؤلاء المزارعون المتقدمون تقنيا وثقافيا، حربا ضد الفيودالية النورمانية المتخلّفة، كما بيّن ذلك براسك (H . Bresc)، دونما تأطير ولا دعم يذكر من قبل المجموعات العربية القاطنة في المدن. وهو ما يفسر فشلها في التصدي للهيمنة النورمانية.

ج. الجلاء الجماعي:

شهد التّسامح انتكاسًا، على إثر الاضطهاد الذي تعرض له الصقليون المسلمون سنة 585هـ/ 1189-1190م، وما نجم عنه من طرد جماعي لهم. وأسكن الامبراطور فريديريك II بعضهم في المدينة الإيطالية: لوشيرة، بعد أن أخرجهم من صقليّة[106]. وظلّوا على خصوصيتهم حتى القرن السابع هـ/ XIIIم، وكان قاضي حماة الشافعي شاهدًا على ذلك، وهو محمد بن واصل إذ قال: «وبالقرب من البلد الذي كنتُ فيه مدينة تسمّى لوجارة أهلها كلّها مسلمون من أهل جزيرة صقليّة، تقام فيها الجمعة ويعلن بشعار الإسلام»[107].

كما استقبلت إفريقيّة أعدادًا هامّة منهم في العهدين الموحّدي والحفصي، وانخرطوا في شتى المهن والخطط الإدارية مثل الكتابة والطبّ والجيش والزراعة. وفي سنة 607هـ/ 1210م تحوّل عدد كبير من المطرودين إلى مدينة تونس، قال ابن عذاري في هذا الصّدد: «وصلت إلى الحضرة بتغليب المسلمين على كثير مما في أيدي الرّوم من معاقل صقليّة ووصول أعيانهم ووجوههم إلى مدينة تونس»[108].

ولئن اعترف الشيخ الموحّدي بسيطرة فريدريك الثاني على جزيرة

قوصرة سنة 618هـ/ 1221م، وبعد عشر سنوات خضع كذلك أبو زكريا الحفصي للأمر، على أن يتقاضى نصف محصول ضرائبها، فإنّ ذلك لم يمنع من طرد المسلمين من جزيرتي قوصرة ومالطة ومن تواصل الهجرة في اتجاه إفريقية(109).

ذلك أنّ نسق الهجرة ارتبط أساسًا بالمقاومة وقمعها، وكلّما هبّت انتفاضة، عقبتها حركة جلاء. ومثالاً على ذلك، فإنّ حركة محمد بن عبّاد العبسي، التي رأيناها سابقًا، قد نجمت عنها هجرة هامّة.

قال ابن خلدون: «ولما بلغ الأمر بمهلك الأمير أبي زكريا 23 جمادى الآخر 647هـ/ 4 أكتوبر 1249م إلى صقلية، وكان المسلمون بها في مدينة بلرم، قد عقد لهم السلطان مع صاحب الجزيرة على الاشتراك في البلاد والضاحية، فتساكنوا، حتى إذا بلغهم مهلك السلطان بادر النصارى العيث فيهم. فلجأوا إلى الحصون والأوعار ونصّبوا عليهم ثائرًا من بني عبس، وحاصرهم طاغية صقلية بمعقلهم في الجبل، وأحاط بهم حتى استنزلهم وأجازهم البحر إلى عدوته، وأنزلهم لوجارة من عمائرها، ثم تعدّى إلى جزيرة مالطة وقوصرة، فأخرج المسلمين الذين كانوا بها، وألحقهم بإخوتهم، واستولى الطاغية على صقلية وجزائرها»(110).

وظلت قوصرة في القرن التاسع هـ / XVم يقطنها المسلمون والنصارى معا. وكان للمسلمين قاضيهم، وممّا ذكره ابن ناجي في هذا الصّدد: «وجرى لي، وأنا قاض بجربة (سنة 800هـ/ 1398م) أن قُدّم لي رسم فيه شهادة قاضي قوصرة يذكر حق شهود من علمه، فطلب مني العارض أن أوقّع على خطّه، فلم أمكن صاحبه من ذلك لأنّهم (المسلمون بقوصرة) قادرون على التّحيّل في الخروج منها، وربّما يخرجُ بعض من فيها ويعود إليها، وهم تحت الكفّار» (111).

وهو ما دعّمه البرزلي إذ قال: «ومثله عندنا بإفريقيّة أهل قوصرة، فإنها

تحت إيالة أهل الكفر، وقد اختار بعضهم الإقامة، فمن غلب على أمره منهم فله مندوحة وليس بجرح في حقه لأنّه كالمكره، ومن كان باختياره فهو جرحة وحكم ماله يجري على ما سبق، وهم ونحوهم من أهل الاندلس يسمّون بالدّجن»[112].

وحصيلة القول أثمرت الهجرة تواجد مجموعات صقليّة هامّة في المدن السّاحلية الإفريقية، تولّت مختلف الخطط: فابن تاج الدين الصقلي كان عالما بقرية اريانة (قرب تونس) في القرن السّابع هـ/ XIIIم، وأبو زيد عبد الرحمان وأبو طاهر كانا مرابطين بمدينة تونس وقتذاك. وفي القرن التّاسع هـ/ XVم، برزت أسرة الأطباء الصقليين الذين ساهموا في تطوير علم الطب ببلاد المغرب[113]. ومن جهة أخرى، ظل العرب المسلمون في الجزيرة طويلا بعد هذه الأحداث، إذ ذكر أحد الباحثين بضع عشرات في صقلية ومئات في قوصرة سنة 1307م، وعددا من العرب الأحرار ونصف الأحرار سنة 1370 م. وتواصلت ثقافتهم المادية متداولة طيلة حقبة التدجين هذه، وحسبنا أن نشير إلى تقاليد القسم بالطعام الشرقية التي أشارت اليها الوثائق سنة 1307 م[114].

خاتمة

لم تمنع هذه الفترات الحرجة من تاريخ المتوسّط من تواصل العلاقات البشريّة والتجارية بين ضفتي الحوض الأوسط من المتوسّط. وقد كانت فيها الجزر (صقلية وقوصرة وجربة وغيرها) حلقة الوصل بين المجالين، وعنصر التقاء حضاري للضفتين حتى إن تأثير الحضور العربي البربري بصقلية وقوصرة وجنوب إيطاليا ظلّ واضحًا في شتّى المجالات.

وبالتالي اقترنت الجغرافية السياسيّة والبشرية لإفريقية بالبحر المتوسّط منذ أقدم العصور، وخصوصًا طيلة الحقبة العربيّة.



الفصل الرابع

في المجالات الزّراعية والماء

أولا: الزراعة والماء في الوثائق الإفريقية

لا ريب أن الاهتمام بمؤلّفات الفلاحة والنّبات والماء هو رد الاعتبار لتاريخ العلوم العربية الذي ظل مدة طويلة ميدانا ثانويا لدى كل من المؤرّخين والعلماء المختصين من مهندسين وعلماء الزراعة، إذ لم يقع الاهتمام به إلا عرضا لأن ذلك يحتاج إلى تخصّص دقيق وإلمام بالجوانب العلميّة البحتة والتاريخيّة في الآن نفسه.

على أننا بدأنا نشهد ازدياد العناية بهذا الحقل المعرفي، وذلك بنشر عدد من هذه الكتب، وبدراستها وتحليلها، سواء في أوروبا أو البلاد العربية. غير أن هذا النشاط العلمي ظل متفاوتا من بلاد إلى أخرى، ومن اختصاص إلى آخر.

وهو ما قد يطرح سؤالا ملحًا: ما مكانة بلاد المغرب والمغاربة من هذا الحقل خلال العصر الوسيط، علما بأن «ماقون»، هو أب الفلاحة على

تعبير القدماء، نشأ بقرطاج. وإذا أردنا أن نحصر المجال أكثر، فما هو دور إفريقية في علم الفلاحة والماء خلال العصر الوسيط، خاصة أنها شهدت إنجازات مائية ضخمة تمثلت في إنشاء مئات المواجل وعشرات السّدود والسّواقي حول المدن وفي الأرياف؟

1 ـ المصنّفات الفلاحية والمائية في المكتبة التونسية:

لئن مثّلت كتب الطب والأعشاب نسبة كبيرة من رصيد المكتبات العربية عامة، والإفريقية التونسية خصوصا، فإنّ المصنّفات الخاصة بالفلاحة والزراعة لم تحظ سوى بنصيب ضئيل. وإن أخذنا على سبل المثال رصيد المكتبة الأحمدية، فإننا لا نعثر إلا على خمسة كتب، فيما فاق عدد كتب الطب 125 مجلدا. وفي رصيد مكتبة حسن حسني عبد الوهاب، فإنّ النّسبة بين الاثنين هي التالية: 5-79.

ويمكن تصنيف هذه الكتب وفق الجدول التالي:

- مؤلفات مشرقية قديمة: وهي نسخ من كتب الفلاحة الرّومية والفلاحة النبطية وغيرها:

1- مخطوط الأحمدية، كتاب الفلاحة الرومية رقم 5296-5297/ الرقم الجديد: 18385.

2- مخطوط الأحمدية رقم 8362: أحمد بن الوحشية (ت. أواخر القرن الرابع هـ): كتاب الفلاحة النبطية وهو كتاب في سبعة أجزاء أو خمسة مجلدات. وتوجد منه كذلك نسخة كاملة مصوّرة، من نشر فؤاد سزكين.

3- مخطوط الأحمدية رقم 13064 = 6580: كتاب في علم الزراعة وغراسة الأشجار: وقد نسخ بخط مشرقي واضح في 18 رمضان سنة 961 هـ. واحتوى على مائة ورقة من الحجم المتوسط (15 X 19سم). المسطرة: 16.

وجاء في أوله: هذه نسخة كتاب من وضع قسطوس فيلسوف فيما وصف ما لا يستغني الزّارعون وغيرهم من الناس عن عمله فيما ينفعهم الله به في معايشهم، ويتسمّى هذا الكتاب بالفارسية ورزدانة (وقد وردت الكلمة في آخر الكتاب بشكل آخر: ورزنامة). وهو إثنا عشر جزءا.

وقد قسم كل جزء إلى عدة أبواب تراوحت بين أربعة أبواب في الجزء الحادي عشر ومائة وثمانية وعشرين في الجزء الرابع. وتناول فيها مسائل تخصّ الأرض والسّماد وغيرها، والبذور وغراسة الأشجار والزّيتون والبقول وتربية النّحل والأدوية متعرضا للمصطلحات باللغات الرّومية والسّريانية والفارسية، ومعتمدا على ما كتبه قسطوس وأرسطاطوس وأفلاطون وغيرهم.

إن هذه المعطيات توافق دون شك كتاب الفلاحة الفارسية، فالكتابان متطابقان حينئذ، ولعلّه ورد في نسخة مختصرة[1].

– مؤلفات مشرقية كتبت بين القرنين الخامس والتاسع هـ:

4 – مجموع رقم: 237. به أربعة كتب. المسطرة 23. الحجم: 15 X،5 21 سم. الأوراق 52.

الأوراق الثلاثة الأخيرة تضمنت الكتاب الرّابع: معرفة مسائل طبخ العصير لحسام الدين بن عمر بن عبد العزيز المعروف بالشهيد (ت 536هـ/ 1140م).

وقد احتوى على الأبواب التّالية: القدر الذي تطبخ فيه العصير/ كيفية الطبخ/ العمل فيه بالحساب/ المقادير/ أقسام المسائل التي يقع فيها العمل بالحساب/ الأصل الذي يدور عليه تخريج المسائل.

5– مخطوط ح.ح. عبد الوهاب رقم 18630: محمد بن أحمد الغزي العامري (ت935هـ/ 1529م): جامع فرائد الملاحة في جوامع فوائد الفلاحة[2] وهو ناقص في الآخر، وقد قسم إلى ثمانية أبواب:

في الأرض/ في السقي/ في الأشجار/ في أنواع التراكيب/ في الحبوب المقتّاة وغيرها والبذور واختيارها وزرعها وحصادها/ في طلاسم ودخن وخواص وملح ومعرفة الأيام والشهور والفصول وأحداث السنة / في أصناف الأحباق والرّياحين/ في ادّخار الحبوب والبذور والفواكه اليابسة والطريّة والقطن وبعض الخضراوات والعصير والخلّ والمخلّلات والملوحات والخمير وماء الورد ونحو ذلك.

6- مخ رقم 2825: جلال السّيوطي: النضرة في أحاديث الماء والرياض والخضرة:

مقاس: 20 x 14سم. مسطرة: 23. أوراق: 9.

يتناول الأحاديث ذات العلاقة بالماء والرياض والخضرة، وذلك في نحو أربع صفحات.

- مخطوط رقم: مجموع 454. أحمد الدمنهوري: عين الحياة في علم استنباط المياه[3].

أوراق المجموع: 82. المخطوط: 16 ورقة.

مقاس: 5،5 X 16، 22 سم. مسطرة: 22.

تاريخ النّسخ: صفر 1312هـ.

ألّف هذا الكتاب بطلب من رغب في رسالة في علم استنباط المياه. وهو علم لم يكتب فيه من قبل حسب المؤلّف.

المقدّمة: معنى استنباط المياه.

الباب الأول (ص5 أ): بيان المواضع التي فيها الماء والتي لا ماء فيها... وقد أورد ذكر ابن الوحشية.

الباب الثاني: (ص6 أ) حفر الآبار وما يتعلق بذلك.

خاتمة (ص 8 أ): ذكر اختلاف العيون من الملوحة والعفوصة والكبريتية والنفطية.

- مؤلفات مغربية أندلسية:

7- مخطوط الأحمدية: مجموع 5298/13812.

يحتوي على 44 ورقة من الحجم الصغير. المسطرة: عشرة سم. مقاس: 14 X 10سم.

الخط: مغربي بالمداد الأسود مع استعمال المداد الأحمر عند كتابة المصطلحات.

من ص 30 ب إلى 42 أ ورقة أبو الخير الإشبيلي: كتاب الفلاحة (استخرجه من كتب الأوائل وخصوصًا من فيدس الفارسي وبديفورس اليوناني).

8- مخ العبدلية رقم 7216: كتاب الفلاحة لابن العوّام.

9- مجموع الأحمدية رقم: 13595. احتوى على الكتب التالية:

- أبو عبد الله محمد بن الخطيب الأندلسي: أرجوزة مرتبة حسب فصول تخص مختلف الأمراض (ص1 - 62 ب).

- أبو الحسن علي المراكشي: منظومة في الأغذية مرتبة على الحروف تسمّى علامة السّعادة في الأغذية المعتادة.

10- مخطوط ح.ح. عبد الوهاب: 18395. محمد بن إبراهيم الغسّاني المعروف بالوزير (من المريّة، سكن مراكش، ت 536هـ): حديقة الأزهار في شرح ماهية العشب والعقار[4].

المسطرة: 15. المقاس: 19,5 × 28سم. الخط: مغربي. الأوراق 128.

وقد رتب الأدوية المفردة حسب الترتيب الألفبائي، وجاء في مستهله:

كتب لأمير المؤمنين أبو العباس المنصور بالله بن مولانا أمير المؤمنين أبي عبد الله المهدي ابن مولانا أمير المؤمنين أبي عبد الله القائم بأمر الله الشريف الحسني ظفر الله أعلامه.

11- حياة النفوس في الزّرع والغروس: تأليف أحد التّونسيين العارفين بالفلح وأصوله الخبيرين بأنواع الأرض. ويرجح أنه يعود إلى العهد الحفصي حسب السّياق[5].

تاريخ النسخ: 11 صفر 1324. مخ. رقم: 18378.

قسّم الكتاب إلى ثمانية فصول: في معرفة السّنة الشّمسية وشهورها/ في معرفة أنواع الأرض وطبائعها/ في علاج الأرض وإصلاحها/ في كيفيّة عمل السّرجين والزّبول/ في معرفة الآبار والسواقي/ في معرفة أوقات العمارة/ في علامة تقدم إدراك الغلّة / في تدبير الحيوان وتربيته.

12- مجموع رقم 5298/13812: كتاب في ترتيب أوقات الغراسة والمغروسات لمؤلّف مجهول: احتوى على 44 ورقة من الحجم الصغير 14سم. المسطرة: 10. الخط: مغربي مكتوب بالمداد الأسود مع استعمال المداد الأحمر عند كتابة المصطلحات[6].

وتكوّن من سبعة فصول:

- الأول (ص1): القول في ترتيب أوقات الغراسة وكيفية المغروسات وذكر التركيب.

- الثاني (ص10): في تجارب الأوائل في توقيت أيام الغراسة والزّبير.

- الثالث (ص11): في إماطة الأذى اللاّحق بالشجر على ما زعمت الأوائل.

- الرابع (ص13): في أنواع الرياحين وما تعلق بها أوقات غرسها.

- الخامس (ص17أ): في البقول وأوقات زراعتها.

- السادس (ص19أ): في تجارب الأوائل في البقول.

- السابع (ص29أ): فصل في ملح مستطرفة، وما يجب القيام به كل شهر.

وفي الجملة، فالكتاب مراوحة بين النظريات الرّومانية والبيزنطية القديمة والعربية المشرقية من جهة والتطبيقات العمليّة التي قام بها المؤلّف نفسه من جهة ثانية. فقد اعتمد مثلا في خصوص غراسة الزيتون وأنواع الرّياحين وزراعة البقول وتجارب الأوائل في البقول والملح المستطرفة على أقوال العالم الزراعي البيزنطي كسيانوس باسوس (Cassianus Bassus)[7].

كما أورد ذكر علماء زراعة إغريق ورومان، مثل دومقراطيس (Bolos Democritos) الذي عاش بمصر في القرن الثاني قبل الميلاد واعتمده ابن وافد الأندلسي في كتابه حول الفلاحة. وجلينوس الرّوماني (Gallien) الذي ألّف كتابًا في الغراسة[8].

ومما يذكر في هذا الصدد أن المصنّفات الأندلسية لم تعتمد على مؤلف جالينوس، حسب ما ذكرته «بولنس». وهو ما يعني أن هذا المؤلف المجهول الكاتب لا يمكن أن يكون مجرد نقل أو تلخيص للكتب السّابقة، سيما أنه اعتمد مراجع عباسية مثل كتاب الاعتماد وكيمياء الأطعمة (المتعلقة بمسائل التصبير) لأحمد بن أبي خالد البغدادي المعروف بالحكيم، وهو كاتب الخليفة المأمون على ما يبدو. كما ذكر أبا اسحاق ابراهيم بن السّرّي ابن سهل الزجاج، وهو عالم لغة ونحو توفي ببغداد سنة 311[9].

وهو ما يبين سعة اطّلاعه على المصادر، ومدى تأثره بها: فالواضح أن قراءته لها كانت نقدية حسبما تبين عبارة: على ما زعمت الأوائل.

13- مخطوط الأحمدية رقم 13812: كتاب مختصر الفلاحة على التمام والكمال[10] (ملحق للسابق: كتاب في ترتيب أوقات الغراسة والمغروسات): من ص 42 أ- ص 48ب.

- مجموع رقم 454: نسخة أخرى ملحقة لكتاب عين الحياة في علم استنباط المياه للدمنهوري: من ص 47 ب- 67 أ. وهي نسخة كاملة خلافا للسابقة. وقد نسخت سنة 1312 هـ.

وقد احتوى الكتاب على عدة فصول:

باب معرفة الأرض الجيدة عن الرديئة.

باب تخيير المكريين للخدمة (وفي النسخة الثانية: تخير الأكرية والوكيل على القرية).

باب تخيير الزّبول.

باب تخيير البذر.

باب معرفة ما ينفع الزرع ويضرّه.

باب تخيير الزّراعة وقلب الأرض.

باب كيفية الحصاد، واختيار مواضع الأندر.

صفة البيوت التي تتخذ لحرز الطعام (وفي الأولى: البيوت لخزن الطعام).

باب ما يحفظ الطعام من الفساد. وعند هذا الباب تتوقف النسخة الأولى، فيما تذكر الثانية الفصول التالية:

باب تخيير مواضع لغرس الكروم.

باب تخيير مواضع الزرجون للغرس.

باب ما يسرع نبات الكروم ويحفظه.

باب زبر الكروم ويسمّى التجلية.

باب طرد الدود والهوام عن الكروم.

باب غرس الطين.

باب ذكر فيه ما ينفع جميع الشجر.

باب ما ينبغي أن يغرس في كل شهر من شهور العجم. هذا وقد استعملت الأشهر الأعجمية في الكتاب.

وقد ورد ذكر بعض المصادر القديمة في النص، مثل دومقراطيس (عند حديثه عن تخيير مواضع الزرجون للغرس). كما اعتمد على التجربة في حلّ مسائل خاصة بالعمل، ومما ذكره في هذا الصدد في باب تخير الأكرية والوكيل على القرية (ص 48 ب من النسخة الثانية): «ينبغي أن يختار من الفلاحين الشباب، فإنه أقوى على انحناء الظهر والأكتاف والمداومة على العمل في الحرّ والبرد. وإذا كان الفلاحون كُثرًا، فينبغي أن لا يعملوا في موضع واحد لأنهم إذا اجتمعوا كثر حديثهم، وأشار بعضهم على بعض بالمكر والخبث في العمل. والصّواب أن يقسّمهم في العمل من عشرة أكثر الأقسام إلى أكثر. ويستحب القيام عليهم وليكن عملهم بالسويّة ويجعل الذين يعملون بالفؤوس اثنان اثنان ليعمل الكسلان منها عمل النشيط».

والحقيقة أن مثل هذه المعلومات نادر في كتب الفلاحة عموما، والإفريقية خصوصا. وقد تبيّن لنا من خلال عرض محتوى البعض منها أنها تخصّ طرق الزراعة وتقنياتها وأنواع المزروعات والأرض، أكثر مما تتعرض إلى الإنسان المُزارع في علاقته مع مختلف الشرائح الاجتماعية وفي حياته اليوميّة، كما أنها لا تخصّص حيّزا كبيرا للتقنيات المائية المختلفة، ولما يمكن أن نسمّيه التهيئة المائية. وهو ما يدعونا إلى رصد هذه القضايا في مصادر أخرى، سواء أكانت أثرية أم مكتوبة.

إنّ ما نريد أن ننبّه إليه في هذا الصدد هو أهمية المقاربات الأثرية المعتمدة في دراسة هذا المجال، فضلا عن الكتب الأخرى التي لم تحظ بعناية كافية من لدن المؤرخين المهتمين بمسائل الزراعة والماء والنبات[11]،

ومما لا شك فيه أن الأمر لا يقتصر على الكتب النوازلية التي شاع استعمالها الآن، إنما ثمة مصنفات أخرى مثل تلك التي تخص مجالا ثقافياً أو جغرافياً معيّنا من بلاد المغرب، سيما إذا كان هذا المجال ريفيًا، لم تتعرض له المصادر الحضرية بالذكر.

ثانيا: الملكيّة الزّراعية بفحص مرناق

إن الدّارس للمجالات الزّراعية ولنظام الملكية العقارية ببلاد المغرب يتعرض إلى صعوبات جمّة، مرتبطة بالعوامل التالية:

- ندرة المادة التاريخية وتفرّقها في طيّات المصادر المختلفة، وإن وجدت فهي لا تعدو أن تكون شذرات محدودة وإشارات خاطفة.

- الحاجة إلى تحديد المفاهيم الاصطلاحية المتعلقة بالملكية. وهو أمر يحتاج إلى حفريّة في المستويين الفقهي واللغوي للوصول إلى المستوى التاريخي.

- ضرورة الانطلاق من الجغرافية التّاريخية لتحديد المجالات المدروسة. وهو ما يعني عمليّا اعتماد مؤرخ الملكية العقارية على الاستكشاف الأثري، فضلا عن المصادر التقليدية ووثائق الأرشيف.

لكل هذه الأسباب، فإنّ دراسة الأوضاع العقارية ظلت مقتصرة على المعطيات العامة الوارد ذكرها في المصادر التاريخية. وينبغي الخروج من هذا المسلك غير النافذ باعتماد طرق جديدة في البحث، تنطلق من الجزئية لاستقرائها والوصول إلى العام، معتمدة في ذلك على مختلف المصادر وعلى التنقيب الأثري.

وتدعيما لهذه المقاربة، اعتمدنا على مثال لا يخرج من دائرة المجالات الزراعية المحيطة بالمدن الكبرى، التي حظيت بأكثر أهمية في المصادر. ويخصّ المجال الزراعي الواقع جنوب مدينة تونس المسمّى في العصر

الوسيط فحص مرناق. فما هي أولا الحدود الجغرافية له وما هي طبيعة الأوضاع العقارية به ؟

1 ـ الحدود الجغرافية: الثابت والمتغيّر:

اختلفت الحدود الجغرافية من حقبة إلى أخرى، وإن كانت قد حافظت طيلة الفترات التّاريخية على مجال مشترك. فسهل مرناق الحالي يقع جنوب مدينة تونس، بين جبل بوقرنين وجبل الرّصاص جنوبا ورادس وحمام الأنف شرقا، والحنايا غربا وسبخة السّيجومي شمالا.

على أن هذه الحدود كانت مغايرة في الفترة السّابقة. ففي القرن الثامن عشر، تأتي قائمة أسماء الهناشير الوارد ذكرها في وطن مرناق شاهدا على مدى اتساع هذا المجال[12]، وقد حاولنا تحديد مواقعها، في الخرائط الأثرية الواردة فيها، فكانت كالآتي:

– ورقة حلق الوادي: بن عروس ومقرين وإبيانة وشالة ونبش الذيب والحمي وشامين ونعسان وبئر القصعة وأوزرة.

– ورقة أوذنة: الخليدية والخريبة (على أن هذه الأخيرة ذكرت في موقعين مختلفين: قرب إبيانة وبورقة بئر مشارقة).

– ورقة مجاز الباب: بالش التيء تسمّى حالياً سيدي مدين (قديما Vallis) وبقيانة (أو قفيانة وهي المسماة في القديم Gens Bacchuiana)[13].

– ورقة تونس: اليهودية والمغيرة والمحمّدية وهنشير القصير (وهي قصير القاري في الوثائق).

– ورقة قرنبالية: قليعة جبل الرصاص. هنشير الدويمس (جنوب جبل الرصاص) كاف غراب (بين جبل الرصاص وجبل سيدي بوزيد). هنشير النوايلية (يبدو أنه يوافق حاليا النوالي، وجبل النوالي حذو الدويمس). كما ورد ذكر القصيبة قرب واد الحمي، ولعلها توافق قصيبة قرندل أو الدّالي.

– الهناشير الأخرى غير المحددة: برج الحفصي، قصر الحبال، قنبرهم، بونافع، عبدي خوجة، قصيبة قرندل، منزل مالك، بوستة، الخيمة، العدوانية، قطعة من شربين، رقبة العجلة، بوصمصوم، جراية الزعرور، قوجة لابن رجب، أرض القايد سليمان، قسمتين، معيرف أرض بن دخيل، بياضة، مباركة، القنابر، غبار، زهيرة جنتة، منزل جميل، بير القطران، سمانة، قصيبة الدالي، الهروين.

ولئن أتت هذه الوثيقة شاهدا على تغير حدود الوطن من الحقبة المعاصرة إلى العصر الحديث، فإنّ حدود فحص مرناق في فترتنا الوسيطة جاءت مباينة في الآن نفسه للفترتين المتأخرتين: الحقبة المعاصرة والحديثة. فماذا يمثل فحص مرناق عصرذاك؟

قال أحد الجغرافيين العرب من القرن الحادي عشر إن «المنازل التي بين الجبلين يقال لها فحص مرناق»[14]. وهو ما يثير إشكالا مرتبطا بتحديد المجال: فلئن كنا لا نشك أن النصّ يشير إلى جبل بوقرنين، فإنّ العنصر الثاني يظل مبهما: هل هو جبل الرصاص أم جبل زغوان ؟

ومن الثابت أن قرية الحمّة (حمام الأنف حاليا) وجبل بوقرنين ظلا الحدّ الجنوبي للفحص طيلة هذه الحقبة، حسب شهادة رحّالة ثان من القرن الثالث عشر، إذ قال: «الحمّة هي منتهى الأرض المعروفة بمرناق»، و«أرض مرناق تمتد إلى حد أول الجزيرة»[15].

على أن الحدود من الجهة الجنوبية الغربية تبدو أقل وضوحا، إذ كانت تمتد في أقصاها إلى آبر، وهي دون شك أبير القديمة الواقعة بناحية زغوان، وقد تأكدنا من ذلك من خلال عديد المراجع في التاريخ القديم[16]، وانطلاقا من نقيشتين في الموقع: الأولى بهنشير الخندق تشير إلى مونيسيب أبير، والثانية بوادي الغيران، على بعد كيلومترين موضوعة في الفوروم، وتذكر أبير الكبرى:

AURELIANO/MUNICIPIUM/ABBIRITANA

ANTONINIA/ABBIRITANORUM MAIORUM/CIVITICI

وبالتالي فإنّ الحدود الجنوبية لفحص مرناق كانت تصل في العصر الحفصي إلى حد مشارف جبل زغوان، ممتدة على طول وادي مليان. والأرجح أنها كانت كذلك طيلة العصر الوسيط، وهو ما يفسر وجودها بين جبلين، واحتواءها 360 قرية، حسب عبارة البكري.

وفي غياب الوثائق الكافية، فإننا نفترض أن حدود الفحص لم تتغير كثيرا من العصر الوسيط المتأخر إلى العصر الحديث: فقد جانب من الجهة الشرقية مجرى وادي الحمى، وخط الجبال المكوّن من جبل بوقرنين وجبل الرّصاص وكاف غراب وجبل سيدي زيد، فبحيرة زغوان، ثم جبل زغوان. وامتد جنوبا إلى آبر، وفحص أبي صالح. ثم تواصل غربا إلى حدّ بقيانة، ومنها يأخذ اتجاه الشمال إلى بالش، القريبة من طرّش. ومن الجهة الشمالية، فإنّ هذا الشريط امتد إلى حد سبخة السيجومي، مرورا بالمحمدية.

ومهما يكن من أمر، فإنّ التّحديد يظل ثابتا من الجهات الثلاث، باستثناء الناحية الغربية. وهو في حد ذاته استنتاج هام، يخص الحدود الشاسعة للفحص المخالفة للوضعية التي يوجد عليها الآن، كما يخص تدقيق مفهوم الفحص ووظائفه الإدارية والجبائية.

2 ـ مرناق: الانتقال من مصطلح الفحص إلى العمل أو الوطن:

الفحص لغة هو ما استوى من الأرض. وهو مصطلح عربي قديم، ورد ذكره في الحديث (من فحص الأردن إلى طبريّة الأردن). غير أنه من الواضح أنه لم يستعمل للدلالة على الأرض الزراعية فقط، إنما كان له ارتباط كبير بالناحية الزراعية للمدينة، سواء في الأندلس أو المغرب. ففي

إفريقية، اقترن ذكره بالمدن التالية: فحص سوفجين (قرب طرابلس) وفحص أبي صالح (طبربة الكبرى قديما) وفحص بل (بلاريجيا) وفحص القيروان وفحص مرناق (أو فحص تونس) وفحص طبربة وفحص أبي فهر وأريانة[17].

ونجد المعنى نفسه بالأندلس، حيث ورد الفحص إلى جانب مصطلحين لاتينيين: Campo-Campillo. وقد ورد ذكر أمثلة عديدة مثل فحص المدينة (Salmedina) وفحص مجريط، وفحص القصر (Acialcazar) وفحص علي (Fazali), Moratalaz، Fajalanza، Zafalretama. وفي مقاطعة ألقنت وحدها تكررت عديد المرات مصطلح (Alfas) أو مصطلحا (Campo-Campillo)[18].

وبالتالي، فإنّ الفحص هو المجال الزراعي المحيط بالمدن، الذي لا يقتصر على زراعة الحبوب، إنما يشمل كذلك الأشجار والمغروسات. وعادة ما تحيط به حدود طبيعية مثل المرتفعات والأنهار.

كما أطلقت هذه التسمية على الوحدة الجبائية والإدارية المحيطة بالمدينة، التي كان على رأسها وال يطلق عليه قائد الفحص في العصر الموحدي وحاكم الفحص في العهد الحفصي. فقد كان ابن عرفة يعتمد على حاكم الفحص لصدّ الرعاة عن المزارع، والتصدي «لأهل الفساد» وسطوة عمّال الجباية[19].

وبالتالي، فإننا نعي مدى امتداد فحص مرناق في كامل السهل الجنوبي لتونس، على طول وادي الحمى ووادي مليان وروافده. وهو ما يفسّر العدد الكبير للقرى الذي يحتويه (ثلاثمائة وستين حسب المصادر). وقد وقع بعض المؤرخين، مثل برانشفيك وهادي روجي إدريس في خطأ لما اعتبروا أن فحص مرناق حافظ على حدوده الحالية[20].

ومما يؤكّد ما ذهبنا إليه هو التطور المفاهيمي الذي حصل في العصر الحفصي: ففحص مرناق أصبح مقاطعة إدارية وجبائية تسمى تارة عمل

رادس (في القرن السابع هـ) وأخرى عمل مرناق (في القرن التاسع هـ)، وفي العهد العثماني استقرت التسمية: وطن مرناق.

3 ـ تطور وضعية فحص مرناق العقارية:

أ- فحص مرناق عند حلول العرب في نهاية القرن الأوّل هـ / VII م:

وردت الرواية التالية في شأنه: «روى جماعة عن أبي المهاجر، قال: سار حسان بن النعمان إلى أرطة، فقاتل الروم بفحص تونس، فسأله الروم ألاّ يدخل عليهم وأن يضع الخراج عليهم ويقوموا له بما يحمله وأصحابه، فأجابهم إلى ذلك... وكان من مكر صاحب قرطاجنة أيضا بحسان بن النعمان أن الرّوم لما فروا عنها وبقي فيها مرناق صاحبها، ليس معه إلا أهله، بعث إلى حسّان: هل لك أن تعاهدني وولدي وتقطع لي قطائع اشترطها عليك، وأفتح لك بابا، فتدخل منه على من فيها ؟ فأجابه إلى مسألته، فاشترط عليه المنازل التي بين الجبلين التي يقال لها فحص مرناق، وهي إذ ذاك ثلاثمائة وستون قرية. ثم فتح لهم الباب، فلم يجد فيها أحدا غيره وغير ولده، فتمّم له حسان ما اشترطه وانصرف إلى القيروان» (21).

ومهما كانت صحة هذه الرواية، فإنها تشير إلى وجود وحدة زراعية وربما إدارية تابعة لقرطاجنة في أواخر العصر البيزنطي، ومكوّنة من عدد كبير من القرى والمنازل، التي كانت قاعدتها أوذنة.

كما يفهم من هذه الرّواية أن العرب عند دخولهم البلاد، أقطعوا هذا الفحص لأحد أعيان الرّوم البيزنطيين، المسمّى مرناق، وهو ما يأتي شاهدا على طبيعة الملكية لهذا الفحص عند بداية الفتح، وربما قبله. والثابت أن هذه الأرض التي فتحت عنوة، اعتبرت خراجية، وأقطعت لكبار الملاكين والأعيان من الروم المتحالفين مع العرب.

ب- تطور وضعية الفحص م العقارية في القرن الثاني هـ/ VIIIم.

لما أنشأ حسان بن النعمان دار صناعة برادس، جلب ألف قبطي للعمل فيها. وقد احتاج هذا المرسى الكبير لإنشاء تحصينات لمراقبة حركة الملاحة بخليج تونس، فتأسّس رباط برادس وثانٍ بالحمّة، وكان المرابطون بهذه القصور يعيشون من أراضي الحِمَى. ونعتقد في هذا الصدد أن أراضي شاسعة حول الرّباطين خصصت للأحمية. وممّا يؤكد ذلك محافظة الطبونوميا المعاصرة على هذا المصطلح: هنشير الحِمَى ووادي الحمى الذي يعبر فحص مرناق[22].

وبالتالي، لا يستبعد أن يكون قد وقع انتزاع هذه الأراضي من الرّوم البيزنطيين في القرن الثاني، لصالح المرابطين الذين استقروا بهذه الربوع. وتأتي الموقعيّة دليلا آخر على مدى تعمير العرب لهذه الجهات واستغلالهم للأرض: ومن ذلك هنشير الشامين وأبو الربيع وأبو هاشم وغيرها.

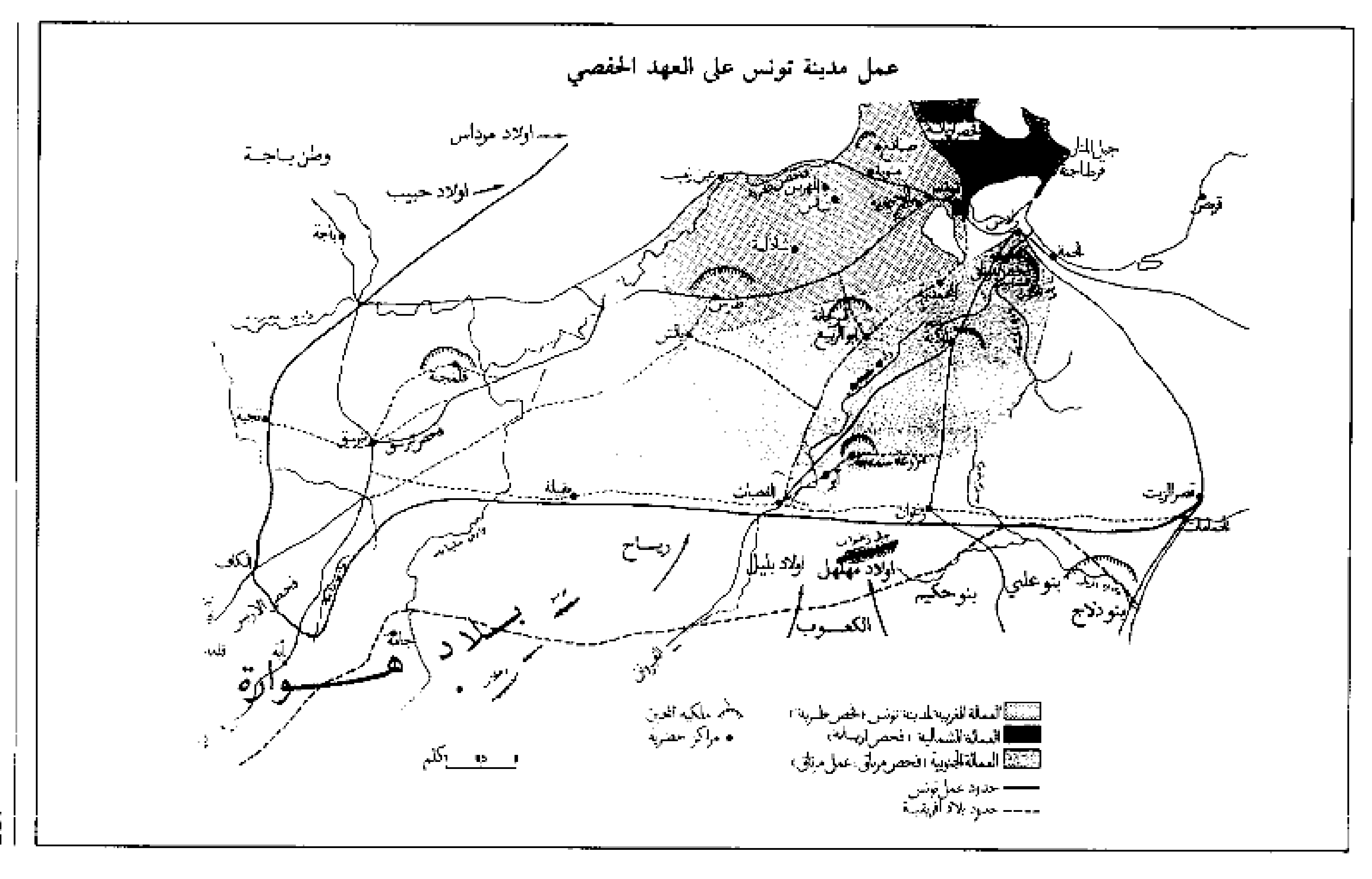
وتنفرد بعض القرى بمعطيات أكثر دقة حول الأوضاع العقارية، من ذلك قرية إبّيانة.

ج- وضعيّة قرية إبّيانة القانونية:

- إبّيانة في العهد الأغلبي:

رسمها كل من القاضي عياض وياقوت بألف مكسورة وباء مكسورة وعليها شدة. ونرجّح أن يكون الاسم: إبّيانه من أصل قديم، لوجود الجذع إبّ واللاّحقة الكثيرة الاستعمال بإفريقية يانة، وقد ارتبط ذكرها على ما يبدو بالضيعات القديمة لأسرة الإمبراطور. ذكرت في المصادر اللاتينية من بين أسقفيّات إفريقية تحت اسم VIBIANA.

وقد اهتدى المؤرخ حسن حسني عبد الوهاب إلى أهمية هذه القرية الواقعة بفحص مرناق، والتي أنجبت أحد علماء إفريقية في القرن الرابع هـ/


عمل مدينة تونس على العهد الحفصي
اولاد مرداس
وطن باجة
اولاد حبيب
باجة
قرطاجنة
شاذلة
قصر الزيت
الكاف
رياح
اولاد بليل
اولاد مهلهل
الكعوب
بنوحكيم
بنوعلي
بنودلاج
بلاد هوارة
العمالة الشمالية
العمالة الجنوبية (الحصن مرناق، عمل مرناق)
حدود عمل تونس
حدود بلاد أفريقية
مراكز حضرية
كلم

Xم، وهو أبو العباس الإبياني المتوفى سنة 352هـ/ 963 أو 361هـ/ 971م. وثمّة مؤشرات غير كافية تجعلنا نرجّح أن القرية هي حاليا الخريبة أو برج الخلالدة، إذ يوجد هناك ضريح الإبياني وبقايا البرج (المدخل خاصة)، فضلا عن كونها واقعة في مدخل سهل مرناق، ببومهل حاليا[23].

هذه القرية التي كانت على ما يبدو تابعة لحِمى حصن رادس عهد الولاة وبداية الأغالبة، شهدت في النصف الثاني من القرن الثالث هـ حدثا غير عادي، ارتبط بقضية ملكيّة الأرض. فقد كانت عرضة لعسف الأمراء الأغالبة، الذين أرادوا الاستيلاء عليها. وتناقلت النصوص في شأنها الرواية التالية:

«إن إبراهيم بن أحمد (الأمير الأغلبي) طلب من أهل إبّيانة قرية تجاور تونس أن يبيعوها منه، فأبوا عليه، فقهرهم عليها وأدخل فيها السودان على بنات أهلها...»[24].

وفعلا استولى عليها عنوة، وسلّمها إلى عبيده الذين قاموا بتخريبها وبالاعتداء على أهلها. ولم يُجْدِ استنكار قاضي الجماعة نفعا لوضع حد لهذه الممارسة الإقطاعية، وكان جزاؤه العزل والتعذيب سنة 275هـ/ 888م.

على أنّ تاريخ إبيانة لم ينته عند هذا الحدّ. إنما طفحت من جديد على سطح الأحداث، بعد فترة طويلة من الغموض، فماذا حصل في العهد الحفصي؟

د - إبيانة في العهد الحفصي:

ظلّت على ما يبدو ملكا للسلطة المركزية طيلة هذه الحقبة الطويلة، ولم تتغير وضعيتها القانونية كثيرا. وقد عثرنا على وثيقة في الأرشيف الإسباني، تتحدث ثانية عن إقطاع هذه القرية لأحد قواد العلوج الذين وفدوا من بلاد الأرقون لخدمة السلطان الحفصي وحراسته. وهذا النص الوثيقة:

«بعد البسملة والتصلية، الحمد لله، والشكر لله. هذا ظهير كريم أمر به المؤمنين أبو البقا بن الأمير أبي زكريا بن الأمراء الراشدين أيّدهم الله بنصره وأمدّهم بمعونته للقائد بيرو فراندس سرغوابه أعلى الله مقامهم وشكر أنعامهم، الموضع المعروف بإبيانة من عمل رادس، بفائدها وعائدها وحكرها وعشرها، إحسانا إليه، وإنعاما عليه. فمن وقف على هذا الظهير الكريم فليمض قصده ولا يتعرّضه بحول الله وحده. وكتب في ثلاثين لجمادى الأخرى من عام تسعة وسبعمائة عرف بركته».

وهو نص لا يدعو إلى الشك أن القرية ظلت أرضا مخزنيّة طيلة العصر الوسيط، وهو أمر له دلالته الفائقة في تطوّر الأوضاع العقارية بالجهة.

هـ ـ طنبذة (المحمّدية):

محطة هامة في الطريق بين تونس والقيروان، كان بها في العهد الأغلبي قصر طنبذة الذي سكنه أحد كبار قواد الجند العرب والملاّكين العقاريين، وهو منصور بن نصر الجُشمي المعروف بالطنبذي الذي قام على زيادة الله ابن الأغلب سنة 209هـ/ 824م. ويبدو أن هذا القصر كان من القصور البيزنطية، الواقعة على ربوة تراقب الطريقين المؤديتين إلى قرطاجنة وتونس.

ومن الواضح أن منصور كان من كبار الملاّكين العقاريين بطنبذة، حسبما ورد في إشارة هامة لابن الأبّار الذي ذكر أنه يمتلك منازل عديدة بناحية تونس سنة 208هـ/ 823م، ولم تقتصر هذه الضيعيات على الزّراعات الكبرى (الحبوب)، بل اعتنت كذلك بتربية الماشية.

واعتبرت حركة الطنبذي ظاهرة للتفكك الإقطاعي والاحتماء بالحصون على غرار ما كان يقع في العهد البيزنطي.

وتواصلت فاعلية هذه المزرعة وهذا القصر في العصر الحفصي، إذ أصبح ملكا للأسرة الحاكمة، وقد ذكر مرتين في القرنينXIII وXIVم.

ففي سنة 681هـ/ 1282م، نزل السلطان الحفصي أبو إسحاق إبراهيم مع جيشه للتعرّض للدّعي أحمد بن مرزوق، فنُهبت محلته هناك. وبعد ثلاثين سنة من هذا الحدث، وصل ابن اللّحياني إلى قصره بالمحمّدية، حيث جدّدت له البيعة ومنها انتقل إلى رأس الطابية بتونس. وهو ما يأتي شاهدا على وجود الملكيات الشاسعة التابعة للأسرة الحاكمة بهذه الجهة.

واعتبارا لهذه الاضطرابات السياسية والاجتماعية، وللأزمات الاقتصادية التي كانت تجتاح البلاد، فقد شهد إقليم المحمدية حسب عبارة ابن الأبّار، منذ القرن السابع هـ/ XIII م نزوح عديد الأسر واستقرارها بالرّبض الجنوبي لمدينة تونس[25].

و ـ المواقع الأخرى بفحص مرناق (أو عمل مرناق في العهد الحفصي):

- رادس: بعد أن ارتبط ذكرها بالرّباط الذي أسّسه حسّان بن النعمان بها، عرفت في العهد الحفصي امتدادا عمرانيا، إذ تطور عدد جوامع الخطبة بها من واحد إلى اثنين في مطلع القرن الثامن هـ/ XIV م. وكانت محاطة ببساتين ومزارع متسعة. ومن المحتمل جدا أن تسمية الحمى بمرناق حاليا قد اقترنت بالأرض التي منحها الولاة أو الأغالبة للمرابطين لاستغلالها.

- حامّة الجزيرة: تقع بين البحر وجبل بوقرنين، وتسمى حمّام الأنف حاليا. وقد كانت عيونها الحارة تستعمل للاستشفاء في العصر الحفصي. ذكر بها رباط في العهد الأغلبي.

- مقرين: تقع في طرف فحص مرناق، كان بها مجمع للصوف والغزل في العصر الحفصي، نظراً إلى أهمية المناطق الرعوية في هذا الفحص[26].

- اليهودية: تعرضت أشجارها إلى القطع في عهد المستنصر، الذي استحوذ عليها ولم ترد إلى أهلها إلا في عهد الواثق (676-678هـ/ 1277-1297م)[27].

– أوذنة: (Colonia Uthinensis) امتدت آثارها على 120 هك. كانت قرية عامرة إذ ذكرها المقدّسي بين لافس وقلانش (ولعلهما المدينتان القديمتان: فالس وقلاس: Vallis - Gales. ثم أصبحت في العصر الحفصي غير مسكونة بعد أن انتقل مركز الفحص إلى رادس. وقد وجدت النيّة في إعادة تعميرها في مطلع القرن السابع هـ/ XIII م، ويبدو أنّ ذلك قد تمّ جزئيا عند ترميم الحنايا، كما تدلّ عليه الآثار الحفصية المتبقّية في الموقع[28].

– قرية شاذلة: حددها حسن حسني عبد الوهاب بناحية المرناقية. وهي قرية عرفت بزراعة الزّيتون، وبتوفير مادة الحطب لمدينة تونس. انتسب إليها العالم المغربي أبو الحسن الشاذلي.

– قرجانة: حاليا هنشير قرجانة أو برج باش مملوك شهدت نزوحا إلى مدينة تونس، على إثر وباء في بداية القرن السابع هـ/ XIIIم. يبدو أن اندثارها وقع آنذاك[29].

– جبل الرّصاص: استخرج منه معدن الرّصاص في العصر الوسيط، وكان إحدى العلامات البارزة، إذ يمكن مشاهدته انطلاقا من رأس زعفران بالجزيرة القبليّة[30].

– آبر: قديما ABBIR، وحاليا هنشير الخندق على واد الغيران: قال عنها مصدر حفصي إنها من عمل مرناق، إحدى قرى تونس، دفن بها أبو عبد الله محمّد الصقلي. ويبدو أن تراجع عمرانها يعود إلى بداية القرن السابع هـ/ XIII م، إذ شهدت هجرة بعض أهلها إلى البادية القريبة من تونس، فقد استقر أبو الحسن علي الآبري المعروف بالحطّاب بقرية شاذلة، (قرب المرناقية حاليا)، واشتغل في ظروف صعبة ببيع الحطب في مدينة تونس[31].

– أبو الربيع: يقع هنشير أبو الربيع (أو البرج حاليا) قرب الحنايا، في مستوى أوذنة. وقد ورد في شأن الآية القرآنية المتحدثة عن مجمع البحرين

تفسير أسطوري يشير إلى أنه يوافق مصب وادي مجردة، وأن الصّخرة هي صخرة أبي الربيع، وأن الجدار بالمحمّدية والسّفينة من السّفن التي كانت تحمل الحجر للحنايا[32].

- مزرعة سمنجة: ذكرت في العصر الفاطمي، وتدل التسمية على طبيعة ملكية هذه الضياع، التي كانت بحوزة كبار الملاكين العقاريين. وقد استمرّت ملكية المخزن قائمة بهذا الفحص في العهد الحفصي، إذ ذكر إقطاع السّلطان أبي يحيى أبي بكر هنشير سمنجة لأحد العلماء: وهو ماضي بن سلطان المسروقي المتوفّى سنة 741هـ/1340م، ومنحه حق أخذ العشر والحكر على المزارعين[33].

وفي الجملة، فإنّ معطيات متفرّقة تشير إلى أن فحص مرناق يمتد على كامل هذا المجال الذي ذكرت به أراضي المخزن في أماكن عديدة مثل: المحمّدية، وأوذنة وإبيانة وسمنجة وجبل الرّصاص.

وقد تبيّن من خلال هذا النموذج أنّ التواصل في طبيعة الملكيّة، وخاصة ملكيّة المخزن سمة مميّزة للأراضي الواقعة قرب الحواضر الكبرى مثل تونس والقيروان. على أن ذلك لا يمكن أن يحجب عنّا التطوّرات الهامّة الحاصلة في الفترات التي مثلت منعطفا تاريخيا، مثل القرنين الخامس والسّادس هـ/ XI-XII م، أو الفترات التي شهدت سقوط دول وقيام أخرى. وعادة ما وقع انتزاع الأرض، ومصادرتها كما فعل إبراهيم الثاني، أثناء الحقبة التي شهدت استغلالا مكثفا للأرض، وعلى العكس من ذلك فإنّ السلطة سعت إلى التشجيع على الإحياء والاستصلاح العقاري إثر الأزمات التي كثيرا ما أدت إلى اندثار قرى وإتلاف المزروعات واتساع الأراضي البور والهناشير.

كما يعزى تغيّر المشهد الريفي إلى تطوّر المزروعات وطرق الريّ والمعطيات المناخية والسّكانية. وهي كلها عوامل أثّرت على تشكّل نظام

الملكية العقارية بصفة عامة، وملكية الدولة خاصة، وتظل أسئلة عديدة مطروحة حول أهمية هذه الملكية وكيفية استغلالها، وتواصلها، ونعتقد في هذا المجال أن المقاربة التاريخية - الأركيولوجية لهذا الملفّ تمكّننا من الخروج من مشكلة ندرة الوثائق.

ثالثا: العمران والمجال الزراعي بناحية الأربس زمن الحفصيين

لئن كانت الآثار الإسلاميّة وليدة سيرورة تاريخيّة طويلة، تعود جذورها إلى القرن الماضي، فإنها انكفأت إلى أمد غير بعيد على دراسة الطّرز السّائدة في العمارة الحضريّة، دونما إيلاء عناية خاصّة للمآثر المتنوّعة المتواجدة في دواخل البلاد، مدنا كانت أم قرى وأريافا.

ولما كانت الآثار الرّيفيّة غير مقصورة على حقبة دون غيرها، وضرورة ملحّة للإبانة عن عمق بلاد المغرب الحضاري، فانّ اتجاها بدأ يرتسم لدراسة المجالات الريفيّة وعناصرها، مستفيدًا في ذلك ممّا توصّلت إليه البحوث الأثريّة الخاصّة بحقب وبلدان أخرى، ومن تطوّر علوم عديدة مثل الجغرافيا والجيولوجيا وعلم المياه والانتروبولوجيا وغيرها.

وهكذا شرعت كثير من الجهات في الكشف عن أسرارها التاريخيّة. وتأكيدًا لذلك، فانّ معرفتنا لكورة الأربس، شمال غربي البلاد التونسيّة، لم تكن تتجاوز بعض الأسطر القليلة التي كُتِبت في شأنها، بيد أن أهميتها التاريخيّة طيلة العصر الوسيط لا تخفى على أحد.

وقد أضحت الآن أكثر دقّة، بعد أن انصرف باحث واعد إلى دراستها في الحقبة الأولى من العصر الوسيط[34]. على أن الفترة الحفصية ظلت مجهولة، وبذلك سنعمل على إلقاء بعض الأضواء على هذه الجهة عصرذاك، انطلاقا من المقاربات التاريخيّة والأثريّة المختلفة.

أ) الإسكان والتوطين بالمجال الأربسي: هيمنة البنية القبلية:

وصف ابن الأثير الأربس بكونها باب افريقيّة، إذ كانت مفصلاً هامًا في شبكة الطرقات منذ العهد القديم، وظلّت كذلك خلال الحقبة العربيّة، إذ انتصبت في نقطة تقاطع على طريقين رئيسيين: قرطاج - تبسة، وسوسة (Hadrumetum) - بونة (Hippo Regius)، مرورًا «بالمياه الملكية» (Aquae Regiae) وكسرى (Chusira). وفي العصر الوسيط المبكّر، أضحت الأولويّة لطريق القيروان - طبنة، المسمّى طريق الجبال، ثمّ تحوّلت ابتداء من القرن السّادس هـ/ XII م إلى الطريق تونس - بلاد الزّاب.

وبالتّالي، تمركزت حامية عسكريّة منذ القديم في هذا الموقع الذي اعتبره البيزنطيون خطًا دفاعيا ثانيا يفصل بين الوسط والشّمال، فشيّدوا به حصنًا منيعًا، لمراقبة حركات القبائل البربريّة في اتّجاه سهول مجردة الشمالية[35].

على أنّ ذلك لم يمنع من تسرّب بطيء للقبائل الجنوبيّة بهذه السّهول، واستقرارها بها منذ العهد البيزنطي، أي في حقبة عرفت تفكّك البنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة التقليديّة وبروز الظاهرة القبليّة في تاريخ المغرب.

وتواصلت هذه السّيرورة بنسق أكبر إثر قدوم العرب المسلمين، وما نجم عنه من تلاشي لشبكة الحصون، ففتح «باب افريقيّة»، وتدفّقت مجموعات قبليّة عديدة من جنوب البلاد في اتجاه سهول الأربس ومجردة الخصبة.

وبالتّالي، فانّ الانتشار الهواري بهذه الرّبوع قد يعود إلى الحقبة الوندالية - البيزنطيّة، وعلى أقصى تقدير إلى عهد الولاة، إذ أصبحت هوارة مكوّنًا بشريًا من مكونات البلاد التليّة الممتدّة من الأربس إلى تيفاش وجبل أوراس، حتى إنّ أحد رجالها وهو عبد الواحد الهواري قاد معركة الأصنام الحاصلة قرب مدينة القيروان سنة 124هـ / 741م.

وبعد مشاركة هذه القبيلة في ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد ضدّ الفاطميين سنة 333هـ/ 944 م، بقي فلّ منهم بهذه التلول، في أبّة ومرماجنة وتبرسق وسبيبة، فضلاً عن جبل أوراس. وقد أكّد ابن حوقل ذلك في قوله إن مرماجنة هي قرية لهوارة(36).

وفي الجملة، فقد تواجدت على هذه الأرض مجموعات بشريّة عديدة ابتداء من أواسط القرن السّادس هـ/ XIIم: فإلى جانب السكّان القدامى (من لوبيين وأفارق وعجم)، هاجرت إلى هذه السهول الخصبة قبائل بربريّة شتى، واستقرّ بها البعض من عرب الفتح أوّلاً وعرب الهلاليّة ثانيًا، وفي مرحلة موالية، وفد عليها المصامدة والأندلسيون.

فما هي إذن أهمّ مكوّنات هذه الأرياف البشريّة وكيف تطوّر المشهد الزّراعي والإسكان والتّعمير بها ؟

أ) الانتشار الهلالي (445-540هـ/ 1145 - 1053 م):

مثلما كانت الأربس بوّابة القيروان في نهاية القرن الثالث هـ/ IXم، فانّ مدينة عقبة حرصت طيلة العصر الوسيط المبكّر على التحكّم في الحركات البشريّة المتوجّهة شمالاً. وما أن انهزم جيش المعزّ بن باديس في موقعة حيدران سنة 443 هـ، وأصبحت القيروان تحت سلطة الهلاليّة، حتّى تدفّقت هذه القبائل البدويّة إلى سهول الأربس، وتحوّلت أبّة إلى إقطاع لقبائل رياح، وتحديدًا لشيخ الذواودة: محمّد بن مسعود بن سلطان البلط في أواسط القرن السّادس هـ/ XIIم(37).

والمتتبّع لأحداث تلك الحقبة يلحظ أنّ هذه المنطقة أصبحت ميدانًا لنزاع بين مختلف القبائل والمجموعات الحضريّة، في ظلّ غياب سلطة مركزيّة. ولم ينته هذا المخاض الا عند استتباب الأوضاع لصالح الموحّدين، ثم الحفصيين فيما بعد.

- ففي مرحلة أولى، خرج المجتمع الحضري من صمته، وقادت

القلاع التليّة حركة مقاومة للتخلّص من الضغط البدوي المتواصل. وبديهي القول إنّ هذا الصّراع لا تفسّره الاختلافات الإثنيّة العرقيّة أو المذهبيّة، بقدر ما ينمّ عن اختلاف تقليدي للمصالح بين المزارعين والبدو.

فعيّاد بن نصر الكلاعي الذي تمكّن من الانفراد بقلعة شقبناريّة (الكاف)، والتخلّص من سيطرة صنهاجة والرّياحيين، ينتسب إلى بني كلاع اليمانيين.

ويبدو أنّ بني كلاع استقروا بالمنطقة منذ الحقبة الأولى، إذ حمل أحد قواد الأربس أثناء ثورة ابن الجارود سنة 179 هـ/ 795م، اسم فلاح بن عبد الرحمن الكلاعي وتواصل تواجدهم بهذه الجهة إلى حدّ عصرنا الحالي، كما سنبيّن ذلك لاحقًا(38).

واستطاع عياد بن نصر في مرحلة ثانية تخليص مدينة الأربس من هيمنة الأعراب وإخراجهم منها، بعد أن استغاث به شيخ الأربس ابن فتاتة، بل إنّه فرض على بني رياح إتاوة يؤدونها، وظلوا كذلك إلى حدّ قدوم عبد المؤمن ابن علي سنة 554هـ/ 1159م، وقد ساندوا في البداية الدولة الموحديّة(39).

ب) ردود فعل المزارعين: الدّور الهواري (555-630هـ/ 1160-1232 م):

ظلّت الحركات البدويّة تعصف بهذه الناحية في نهاية القرن السّادس هـ/ XII م. ففي سنة 597هـ/ 1200م، سيطر المنتزي على الموحدين بالمهديّة: محمّد بن عبد الكريم الرجراجي على باجة، التي فرّ أهلها إلى شقبنارية والأربس، لكن هذه الأخيرة لم تصمد طويلاً، وسقطت بعد سنتين في يد بني غانية.

ولم تستطع هذه المرّة المدن والقلاع من التخلّص من طوق البدو، دون الاستنجاد بقبائل هوارة النّازلة في النّواحي. ويبدو أنّ هذه الصّراعات المتتالية ساعدت على بروز هذه القبيلة من جديد، بعد غياب طويل تواصل من القرن الرّابع هـ إلى نهاية السّادس هـ. فقد تمكّنت هوارة من استرجاع

أنفاسها، عهد شيخها أبي الطَيب بعزّة بن حنّاش بن ونيفن، الذي ساعد الوالي الموحّدي على خوض الحرب ضدّ بني غانية وبني سليم بأبّة سنة 621 هـ/ 1225م[40].

وابتداء من تلك الحقبة أضحت هوارة ـ بمختلف فروعها (بنو ونيفن - حنّاش ـ وشتاتة-مسراتة ـ ورفلّة) قوّة قبليّة قادرة على الوقوف في وجه بني هلال. وفي سنة 624هـ/ 1227م، تمنّعت على الوالي الموحدي أبي محمد عبد اللّه بن أبي محمد عبد الواحد أبي حفص عمر، فقاد حملة لوضع حدّ لهذه الحركة، عند انتقاله إلى فحص أبّة، وقد انتهت باعتقال شيوخ هوارة في سجن المهدية[41].

وفي الجملة شكّلت هوارة إحدى المكوّنات الأساسيّة للخارطة الاجتماعيّة والسّياسيّة بإفريقيّة، وذلك بصرف النظر عن علاقتها بمختلف القوى الفاعلة الأخرى.

ج) تواصل الاستيطان البدوي في القرن السّابع هـ/ XIII م:

مثلما بسط المخزن الموحّدي الحفصي نفوذه على وطن هوارة وفرض الجباية عليه، فانّه استطاع ترويض القبائل العربيّة، والتحكّم في حركاتها، متبعًا في ذلك سياسة فرّق تسد.

ولئن استولى بنو رياح على أبّة إقطاعًا، فإنّ هذه النّعمة لم تدم طويلاً، إذ انفجر النّزاع حولها، بين القبيل الرّياحي وبني عوف منذ ولاية أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص عمر الإنتي (603-618هـ/ 1207-1221م).

قال ابن خلدون موضّحا مجريات هذه الأحداث: "وكانت أبّة إقطاعًا لمحمد بن مسعود بن سلطان أيّام الشيخ أبي محمد بن أبي حفص. فأقبل إليه مرداس في بعض السّنين عيرهم للكيل ونزلوا به، فرأوا نعمة الذواودة في تلولهم تلك، فشرهوا إليها وأجمعوا طلبها، فحاربوهم فغلبوهم، وقتلوا رزق بن سلطان، واتّصلت الفتنة.

فلمّا حضرهم الأمير أبو زكريا، صادف عندهم القبول لتحريضه، فاعصوصبوا جميعًا على فتنة الذواودة وتأهّبوا لها. وتكرّرت بينهم وبين رياح الحروب والوقائع حتى أزاحوهم عن إفريقيّة إلى مواطنهم لهذا العهد بتلول قسنطينة وبجاية إلى الزاب وما يليه. ثم وضعوا أوزار الحرب، وأوطنوا كل حيث قسّمت له قومه، وملك بنو عوف سائر ضواحي افريقيّة وتغلّبوا عليه واصطنعهم السلطان وأثبتهم في ديوان العطاء ولم يقطع لهم شيئا »[42].

إنّ القسم الأوّل من هذه الرّواية حصل عهد أبي محمد عبد الواحد، وعلى الأرجح بعد هزيمة العقاب سنة 609هـ/ 1212م، وليس من باب الصّدفة أن تكون مطابقة لما حصل لبني مرين سنة 610هـ. قال ابن أبي زرع في هذا الصّدد: «فلمّا كان في عام 610هـ أتوا (بنو مرين) على عادتهم من البرّية، فوجدوا المغرب قد باد أهله ورجاله، وفني خيله وحماته وأبطاله، ومات الكلّ بغزاة العقاب، واستولى على بلادهم الخراب، وعمّرته السّباع والذئاب، فأقاموا بمكانهم وبعثوا إلى إخوانهم وأخبروهم بحال البلاد وخصبها وطيب مزارعها وسعة مراعيها وكثرة مياهها ومشارعها .. وقالوا لهم أسرعوا إليها، فليس بها من يصدّكم عنها ولا من ينازعكم فيها»[43].

وبالتالي، ساعدت هذه الظرفيّة المتأزّمة القبائل البدوية في كلّ من المغرب الأقصى وإفريقيّة على التقدّم تباعًا نحو التّلول، والاستيلاء عليها، سواء استحسنت السلطة المخزنية ذلك أم رفضته. ولئن انفجرت الحرب بين الموحدين وبني مرين، فانّ بني حفص استفادوا على عكس ذلك من هذه الوضعيّة، وتمكّنوا من التخلّص من بني رياح الذين ساهموا في حركة بني غانية، ومن دحرهم نحو البلاد الغربيّة سنة 630هـ/ 1232م، وتعويضهم بقبيلة مخزنيّة جديدة، وهم بنو مرداس من عوف.

وثمّة عامل آخر ساعد على اعتماد أبي زكريا على بني عوف كقبيلة مخزنيّة، وهو ما أبدته قبيلة هوارة من مقاومة لمختلف هذه القوى الوافدة

منذ سنة 624 هـ . وفي سنة 633 هـ/ 1235م، أظهرت امتناعًا عن دفع الجباية .

لكن أبا زكريا، بمساعدة بني عوف على ما يبدو، تمكّن من الفتك بهم عن طريق الخديعة، «واكتسح أموالهم وقتل كبيرهم أبا الطيب بعزّة بن حنّاش» [44] .

ويبدو أنّ اللعبة السّياسيّة بين القبائل قد استهوت أبا زكريا الحفصي، إذ تخلّص من بني رياح وأنزل مرداس بناحية الأربس، دون أن يقطعها الأرض في مرحلة أولى، ثمّ ما لبث أن فسح مجال الهجرة إلى هذه السّهول أمام إخوة مرداس، وهم أولاد علاّق (الكعوب) . وهو ما أغضب بنو مرداس، وعلى رأسهم أولاد جامع، وألجأهم إلى بقايا الموحّدين في المغرب الأقصى للاستنجاد بهم للقيام في وجه السّلطان الحفصي.

واستمرّ التناحر بين مرداس والكعوب عهد المستنصر، حتى اندلعت الحرب بينهما، وتمكّن الكعوب الذين حظوا بمعاضدة السلطان، من طرد المرداسيين وإخراجهم إلى القفر[45] .

وهكذا برزت فاعليّة الكعوب في تسيير مجريات هذه الأحداث في السّهول التليّة . لكنّهم ما فتئوا أن انقسموا بدورهم إلى فروع متناحرة، وخصوصًا إلى أولاد بلّيل وأولاد مهلهل . وقد غذّت السّلطة الحفصيّة هذه الاختلافات، وفي نهاية القرن السّابع هـ، ساعد أبو الليل أحمد السلطان أبا حفص عمر على النجاة والهروب إلى قلعة سنان، فيما انضمّ أولاد شيحة إلى الثائر ابن أبي عمارة المسيلي، ثم التحقوا بأبي زكريا بن السلطان أبي إسحاق ببجاية لحثّه على افتكاك الحكم من أبي حفص عمر.

وحصيلة القول، بدأ العنصر الهلالي والسليمي في الاستقرار بهذه الجهة منذ القرن السّابع هـ/ XIIIم، وأضحى مكوّنًا من مكونات المجتمع الأربسي، ذا تأثير على تعريب السكّان الأصليين والهوّاريين .

د) الانتقال من كورة الأربس إلى عمل الأربس أو وطن هوارة في القرن الثامن هـ/ XIVم:

عرفت هوارة سيرورة تاريخيّة طويلة نقلتها من دور القبيلة الطارئة على التل إلى القبيلة المستقرّة به والمالكة للأرض، فالقبيلة المحاربة، وأخيرًا المسيطرة على زمام السّلطة في هذا الوطن، وذلك بعد أن أخضعت مدينة الأربس ومختلف القلاع إلى نفوذها. وهكذا بدت البنية القبليّة في حلّة ناصعة، أكثر من أيّ وقت سابق. وبديهي القول إنّ تفاعلاً حضاريا حصل بينها وبين القبائل الغازية. ذكر ابن خلدون أن هوارة تأثرت بنمط الهلاليين الرّحلي، حتى صارت ضواعن على غرارهم.

ومنذ أواسط القرن السّادس هـ/ XIIم، «أخذ هذا الفلّ بمذهب العرب وشعارهم وشارتهم في اللبوس والزيّ والظعون وسائر العوائد، وهجروا لغتهم العجميّة إلى لغتهم التي نسوها كأن لم تكن لهم، شأن المغلوب في الاقتداء بغالبه»[46].

وممّا يأتي حجّة على هذه السيرورة التعريبيّة أنّ أسماء الأعلام الهوّاريّة نفسها لم تسلم من هذا التأثير. وحسبنا أن نذكر علمين من الجهة: أبو رياح فرج المسراتي وأبو سلطان عسكر المسراتي، علما بأنّ هذه الأسماء، وخصوصا رياح وعسكر ظلّت خاصّة بالأعراب.

ولئن أقررنا بأهميّة الاندماج الحاصل في هذه الحقبة، فانّ الضعن الذي تحدّث عنه ابن خلدون لا يمكن أن يخصّ البطون الهواريّة بالتلّ الإفريقي التي نزعت إلى الاستقرار أكثر من الانتجاع، فقد استقرّت بهذا المجال الذي أطلق عليه وطن هوارة، وظلّت طيلة هذه الحقبة قبيلة غارمة، تدفع الجباية إلى المحلّة، إذ فرضت عليها «قوانين مقرّرة بديوان الخراج»[47]. وساندت عند الحاجة السلطة الحفصيّة. ففي سنة 718هـ/ 1318م، اعترض وفد من هوارة بالأربس، على رأسه سليمان بن جامع، أبا يحيى أبا بكر القادم من

بجاية للاستيلاء على تونس، وساندوه [48].

ويبدو أنّ هذه المعطيات ساعدت على استرجاع هوارة سيطرتها تدريجيًا على كورة الأربس، ولعلّ أزمة أواسط القرن الثامن هـ/ XIVم، كان لها دور في ذلك. والحصيلة أنّ الخارطة القبليّة تشكلت في نهاية هذا القرن على النّحو التالي:

- قيصرون (والجمع قياصرة): لعل هذه التسمية مقترنة باسم عامل الأربس قيصر، مولى الأمير الصنهاجي المنصور الذي ولاّه الأمر سنة 382 هـ عوضا عن العامل السابق. نزلت هذه القبيلة عهد ابن خلدون حول أبّة والأربس، وكانت الرئاسة فيهم لبني زعزاع وحركات، من بيت مومن [49].

- البسوّة: استقرّت في الشرق منهم، بين تبرسق وباجة، وعلى رأسهم سليمان بن جامع، من بيت الزّمامنة.

- ورغة: نازلة في الجبال الواقعة غرب شقبناريّة.

- ونيفن: ذكرت في جهة مرماجنة وقلعة سنان وتبسّة. وكانت لهم رئاسة هوارة، قبل أن تتحوّل في نهاية القرن الثامن هـ إلى ولد يفرن بن حنّاش، المنحدرين بدورهم من ونيفن. والمرجّح أنّ قبيلة الحنانشة بدأت تذكر ابتداء من ذلك التاريخ [50].

- وشتاتة: انفردت بوطن خاصّ بها، تميّز بإنتاج وافر للحبوب، التي خصّصها أبو فارس لدعم الأندلسيين في حربهم ضدّ القشتاليين في مطلع القرن التاسع هـ[51] ويبدو أنّ هذا الوطن يوجد في السّهول العليا لوادي مجردة.

- فروع هوارية أخرى: ورفلّة ومسراتة: استقرّت بسهل أبّة، إذ نعثر على عدد كبير من الأعلام المنتسبين لهذه البطون هناك، وذلك فضلا عن القبائل الهلالية والسليمية [52].

وبالتّالي عرفت هذه الحقبة توطين بطون هواريّة عدّة بهذا المجال، البعض منها يرجع إلى بداية الفتح والآخر فرّ أمام تقدّم الهلاليّة، لكنّها ظلّت متشبّثة بأصولها الأولى.

قال ابن خلدون في هذا الصّدد: « ولرؤسائهم آراء قاطعات ومكان في الدّول بين رجالات البدو، ويربطون هوارة بمواطنهم الأولى من نواحي طرابلس ظواعن وآهلين» [(53)]

وتأثّر المجال بهذا التّوطين الهواري، فشهد المصطلح انزياحًا من كورة الأربس إلى عمل وطن الأربس أو وطن هوارة، وهي صيغة مزدوجة تعرضت إلى التقسيم الإداري (عمل) و المجالي، وليس بالضرورة الضرائبي (وطن)، ومتداولة منذ القرن الرابع هـ. إذ تحدث المقدسي عن عمل رستاق تبسّا. وليس نادرا أن ينعت هذا المجال، وحيثما وجدت هوارة في التلول، باسم القبيلة الغالبة عليه، فيسمى وطن هوارة، ويأتي انتصاب زاوية أبي عسكر المسراتي نموذجًا للاستيطان الهواري في سهل أبّة، كما تبيّنه الوثائق التالية التي ألقت أضواء جديدة على تاريخ هذه الجهة.

هـ) الظرفيّة الخاصّة بالوثيقة الحبسية: أوائل محرّم 773هـ/ يوليو 1371م:

تميّزت الحقبة الممتدّة بين سنة 748 ـ 750هـ باندلاع أزمة هيكليّة في كامل بلاد المغرب، تمثلت في الطاعون الجارف واحتلال أبي الحسن المريني إفريقيّة. غير أنّ هذه المحاولة انتهت بانتصار بني عوف (الكعوب) على أبي الحسن بوطن القيروان، فانسحب مهزومًا، فيما تمكّن الأعراب من التغلّب على الأوطان، «فانبسطت أيدي العرب على الضاحية وأقطعتهم الدّولة حتى الأمصار وألقاب الجباية ومختصّ الملك»[(54)] .

وهكذا احتاج الحفصيون إلى ردح من الزّمن لاستعادة مقاليد السّلطة، وانتزاع بعض هذه الإقطاعات من أيدي البدو، فاعتمدوا على سياسة التّفرقة بين البطون القبليّة. ففي سنة 752هـ/ 1351 م، كانت بلاد هوارة، وتحديدًا

ناحية أبّة ومرماجنّة مسرحًا لمعركة بين شيخ الموحدين بتونس ابن تافراكين وأولاد بليّل من جهة وأبي زيد صاحب قسنطينة وأولاد مهلهل والذواودة من جهة ثانية، وقد انهزم فيها عسكر أولاد بليل، «ورجع فلّهم إلى تونس، وامتدّت أيدي أولاد مهلهل وعساكر قسنطينة في البلاد وجنوا الأموال من أوطان هوارة وانتهوا إلى أبّة، ثم قفلوا راجعين إلى قسنطينة»[55].

لكن ذلك لم يثن السلطان أبي اسحاق ابراهيم (755 ـ 770هـ/ 1350 ـ 1369م) عن العودة إلى سياسة الحزم، واستخلاص قواعد البلاد من أيدي بني سليم، وخصوصًا القيروان وسوسة وباجة وتبرسق والأربس، وقد تمكّن من انتزاع المجابي من أيديهم وإعادتها إلى المخزن الحفصي.

وهكذا نتبيّن أنّ أبا العبّاس أحمد (772-796هـ/ 1394-1370م) تابع سياسة كبح أعنّة البدو، وانتزع ما في أيديهم من «الأمصار والعمالات التي كانت خالصة للسلطان» [56].

في البداية، احتاج أبو العباس أحمد لدعم أمير البدو، منصور بن حمزة البليلي، للوصول إلى الحكم انطلاقًا من البلاد الغربيّة سنة 772هـ/ 1370م.

لكن سياسة السّلطان المتمثّلة في انتزاع الإقطاعات أهمّت البدو، وجعلت شيخ أولاد بليل ينصّب أميرًا حفصيا بديلاً، وهو أبو يحيى زكريا بن السلطان أبي يحيى أبي بكر. وتحوّل معظم أولاد بليل (باستثناء أولاد مولاهم الذين ساندوا السلطان) إلى مدينة تونس، سنة 773هـ/ 1371م، لكن دون جدوى.

وانتهى «السّيناريو» بمقتل محمد بن أبي اللّيل لعمّه منصور بن حمزة سنة 775هـ، وبتفكّك العشيرة البلّيليّة، وانتزاع المخزن لأملاكهم وإقطاعاتهم. أمّا أولاد مهلهل الذين ساندوا السّلطان، فقد انتقلت لهم رئاسة البدو وصارت لهم حظوة لدى السلطان[57].

وعلى أثر أحداث سنة 773هـ، استتبّت الأوضاع نهائيا بوطن هوارة لصالح المخزن، الذي اتّبع سياسة تعمير وتوطين، قال ابن خلدون «قامت الرّعايا في ظلّ الأمن وانطبقت منهم أيدي الاعتمار والمعاش وصلحت السّابلة بعد الفساد وانفتحت أبواب الرّحمة على العباد» (58).

وفي الأخير، فإنّ أزمة سنة 749هـ، بمختلف جوانبها السكانيّة والسّياسيّة، قد ساعدت على إعادة هيكلة المجموعات البشريّة والأعيان المحليين بالتّلول العليا. وانتهت بتراجع نفوذ الكعوب على الجهة، وبسط المخزن سلطته عليها، فيما تمكّنت المجموعات البربريّة، هوارة وخصوصًا المسراتيون منهم، من استعادة نفوذهم في هذا المجال.

وفي هذا الإطار يتنزّل تحبيس السّلطان الحفصي هناشير هامّة من وطن الأربس على زاوية عسكر المسراتي. فمن يكون هؤلاء المسراتيون، ولماذا تمّ هذا التّحبيس ؟

2 ـ الأسياد الجدد والأرض من خلال وثائق أربسيّة:

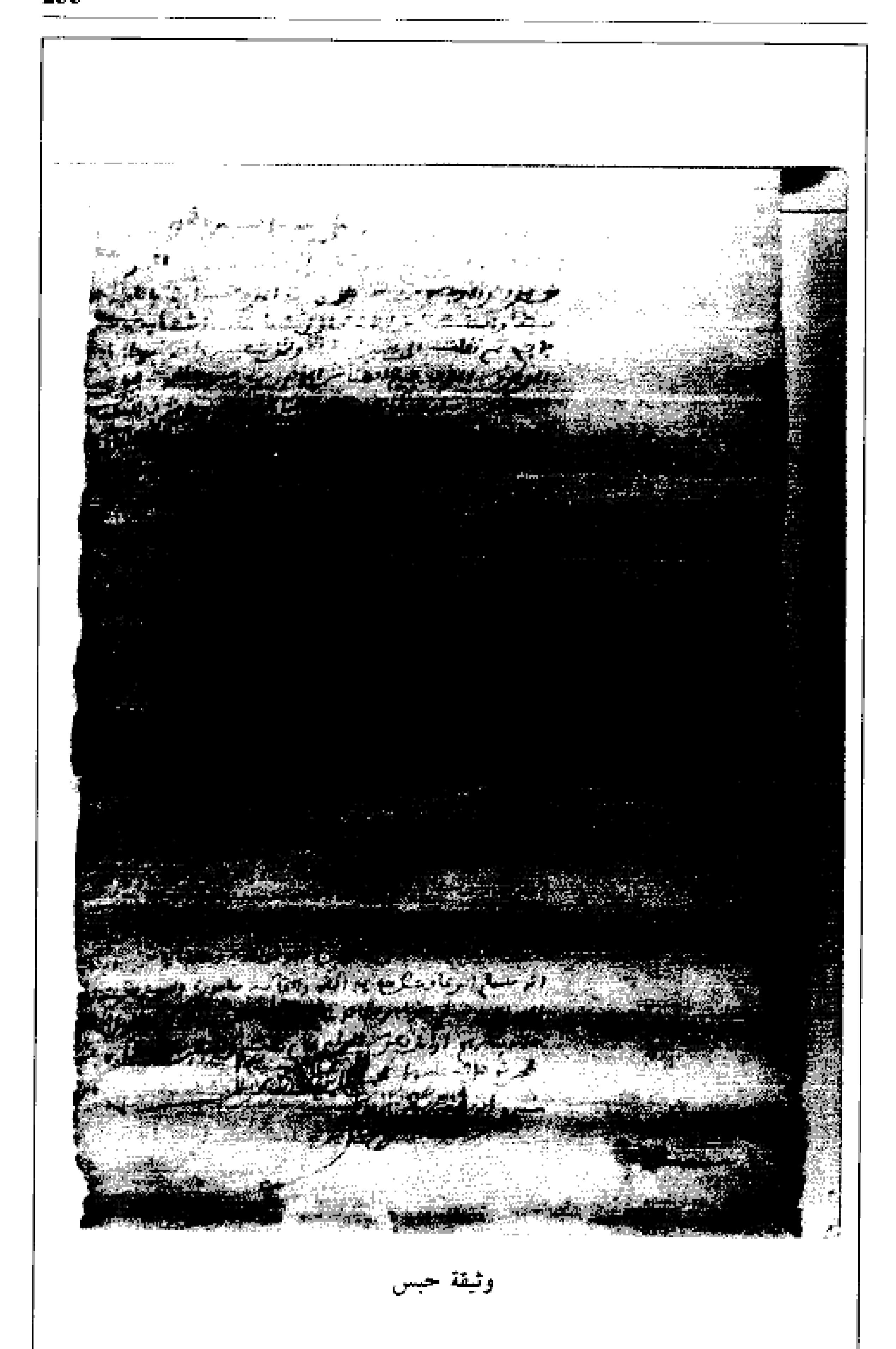
أ) نصّ الوثائق:

ـ الوثيقة الحبسيّة:

كتبت هذه الوثيقة الحبسيّة على الرقّ، المستخرج من جلد الغزال، وقياسات هذه الرّقعة: 50,6 سم طولاً و18,7 سم عرضًا. وهي في حالة حسنة.

وقد حبّرت بمداد أسود فاتح، والخط نسخي مغربي، معرّق. احتوت على ثلاثين سطرًا، خصّص السّطر الأخير لإمضاء العدلين.

ويتلخّص فحواها في تحبيس هناشير سرب الحوت (وادي السّواني حاليًا) والعوينيّة القريبة من وادي تاسة على زاوية أبي سلطان عسكر المسراتي، وذلك بأمر من السّلطان الحفصي أبي العبّاس أحمد سنة 773هـ/ 1371م.



وثيقة حبس

نصّ الوثيقة(*)

1- بسم اللّه الرحمان الرحيم صلى اللّه على سيّدنا محمّد وآله أجمعين.

2- الحمد للّه بعد أن ظهر أن جميع الهناشير المعروفة بسرب الحوت.

3- من عمل وطن الأربص بيضا والموضع المعروف أيضا بالعوينية.

4- بيضا والشعبتين الّلاتي كان أصلها ثلاثة أشعاب بوطن.

5- باجة، ثم نقلت إلى بحيرة أبة، وثُمن شعبة واحدة بوطن باجة.

6- المذكور(ة) المعرفة بجميع الهناشر المذكورين بسرب الحوت يحد(ها).

7- الهناشر من قبلي جبل القصيعات مع جبل اللبيدي ومن شرق السكّ(ة)[1]

8- للفيض مع واد البقرات ومن غرب طريق هناك فوق[2] الصخرة المعروفة.

9- بالعين البيضا وجوف جبل كبوش على تبازيع الماء (...)

10- ويحدّ العوينيّة من قبلة شعبة الإمام العالم المدرّس أبي محرز يعقوب؟.

11- القراي[3] ومن شرق الواد ومن غرب شعبة الشيخ الربّاني أبو غيث.

12- الأربص(ي) ومن جوف الشّعبة المعروفة بالعوينيّة (بزرع و).

13- طا على الشيخ، بل حبّس على الشّيخ الولي الصّالح والزّناد القادح ذي.

---

* أعلمنا الباحث مراد عرعار، بوجود هذه الوثيقة، وسمح لنا الأستاذ محمد التليلي مشكورًا باستعمالها ومكنّنا من الاطلاع على الوثيقة الأصليّة التي بحوزته، ومن توضيح بعض الكلمات الموجودة خصوصًا في أواخر الأسطر.

(1) امكانية قراءة الشعبة.

(2) يمكن قراءتها بجوى.

(3) الاسم غير واضح. وقد ورد في مقديش (نزهة الأنظار، ج II، ص318 علم مشابه، وهو أبو محرز محفوظ الأبيّ. درس على الشبيبي وابن عرفة، عاش في نهاية الثامن هـ.

14- الأسرار والإشارات والخير العام والبركات المزار[4] الرباني و(القرار)(؟).

15- الصواني أبي سلطان عسكر المسراتي نفعن(ا) اللّه ببركاته وأعاد.

16- علينا من سحايب خيراته، وعلى عقبه وعقب عقبه الذكور.

17- دون الإناث إلى انقراض عقب عقبه، حبّس جميع ذالك مولانا.

18- المأيّد ب(ن)صر اللّه أبو العبّاس أحمد من سلاطين أبي حفص تغمّده برحمته، حبّس.

19- ذالك على الشّيخ المذكور وعلى من ذُكر وعلى إطعام (الطّعام) من يقوم بزاوية الشّيخ.

20- التي الآن بلقرع بحيرت أبّة، وتربيت (كذا) الأيتام، وعلى المسجد وما يصلحه وإمامه.

21- وموذّنه، وما فضل بعد ذالك، فهو لأولاد الشّيخ وأولاد أولاده بسوية.

22-ما تسلسل من أولاده وتناثر حتّى يرث اللّه الأرض ومن عليها وهو خير.

23- الوارثين ومن سعا في فناء ذالك فاللّه حسبه وأولى بالانتقام منه.

24- وذالك (...) فيه حفظه اللّه، فأظهر له من كرامة الشّيخ بالمعاينة.

25- نصره اللّه وجعلنا اللّه من الحافظين له ولولاده (كذا) وجعلنا في حزبه وبركاته.

26- إنه سمع الدعا، وحضر خديمه الش(يخ) والقايم بأموره السيّد نصر بن منص(ور).

27- المسراتي، وشكر صنيعه وأعماله بصالح الدّعا. شهد بذالك والكلّ على أكمل.

28- حالة بتاريخ أوائل قعدة الحرام عام ثلاثة وسبعين وسبعمائة من.

---

(4) يمكن قراءتها القرار.



قبرية عسكر المسراتي بالأوراس

29- هجرته صلى الله عليه وسلّم محمد .

30- شهد عبد العزيز بن (مهدوش؟) باذن

أحمد بن علي (المسراطي؟) منه

– النقيشة الحفصيّة: توجد هذه النقيشة في زاوية عسكر المسراتي، في القرية المسمّاة باسمه - سيدي عسكر - شرق الذهماني (أبّة قديمًا) ببضع كيلومترات. وهي قبريّة انتصبت في الأصل فوق ضريح عسكر المسراتي. ثمّ تحوّلت في حقبة حديثة، عند الترميم بعد أن ضاع منها الجزء الأعلى، إلى أعلى ساكف القبّة . ومستوى المعلم أقلّ من الحالي بمترين ونصف، يقع الوصول إليه عن طريق مدرج سفلي [59] .

كتبت النقيشة على لوحة مستطيلة (37X29,5X2) سم من حجارة الكلس بخط نسخي بارز، تراوح ارتفاع الأحرف فيه بين 2-5سم، واحتوت على خمسة أسطر وخمسة أجزاء، تفصل بينها خطوط أفقيّة . وهي تقاليد في النقش معروفة في مدينة تونس عصر ذاك، كما أنّ البراعم التي غطّت الأرضيّة ليست غريبة عن الزخرفة الموحديّة - الحفصيّة .

نصّ النقيشة

1 - وصلى الله على سيّدنا محمّد.

2 - كلّ نفس ذايقة الموت وإنما توفون أجور(كم).

3 - هذا قبر الشّيخ الصّالح الوليّ

4 - (المز) ار الحر عسكر المسراتي رحمه الله.

5 - عام ثمانين وسبعماية توفي.

ب) الحبس: حدوده والمواقع الأثرية فيه:

تراجع العمران بهذه الجهة ابتداء من أزمة القرنين الخامس والسّادس هـ/ XI-XII م، فبدأت بعض المدن في التلاشي، مثل أبّة التي قال عنها

الإدريسي: «وكان على أبّة فيما سلف من الزّمان سور مبنيّ من الطّين وأسعارها رخيصة وأكثرها الآن خراب».

واندثرت عديد القرى والقصور الواقعة على الطريق بين قلعة بني حمّاد والقيروان، وذلك بشهادة صاحب كتاب الاستبصار(60)

وبالتالي، فانّ الأعداد الكبيرة من القصور المكوّنة للمجال الأربسي - الأبيّ تركت مكانها لهناشير مخصّصة للزّراعة، البعض منها إقطاعات أو أحباس، من ذلك هناشير سرب الحوت والعوينيّة. لكن آثار هذه المواقع التي ترجع أحيانًا إلى الفترة القديمة، ظلّت قائمة.

ويبيّن هذا المسح الأوّلي مدى أهميّة بعض المواقع الأثريّة التي تمكنّا من رصدها في تحديد المجالات الزّراعيّة المعنيّة.

- هنشير السّبعة رقود: مفصل مسلكي بين وطني الأربس وباجة: يعتبر هذا الهنشير الواقع في ملتقى وادي سرب الحوت ووادي تاسة الحدّ الشمالي للعوينيّة، والشّرقي لهنشير سرب الحوت. وهو موقع هام، يبعد نحو كيلومترين عن الطريق الرّوماني القديم، ويقع على طريق النجوع الذي يمرّ بالأربس- واد سرب الحوت - شرق جبل الكبوش ثم يحاذي وادي تاسة إلى حدّ مدين، في اتجاه باجة.

ويمتدّ الموقع الذي يبعد عن الكريب 17 كم والكاف: 34 كم، على مساحة هامّة، واحتوى على بقايا معاصر الزّيت، وعلى جدران وحجارة متفرّقة، ومن بينها جدار مبني بالحجارة والجير يصل بين وادي تاسة وهذه الآثار شرقًا، ولا يستبعد أن يكون سدًا أو إحدى القنوات المائية.

كما توجد وسط هذا الهنشير حجارة من الكلس أسطوانية الشكل، قياسها 50X85سم، عليها نقيشة لاتينيّة، ارتفاع الأحرف فيها 7سم، وقد تبينّا أنها علامة ميليّة (Borne milliaire)، ويرجح أنه لم يقع التفطّن إليها من قبل، لأننا وجدنا جلّها مغمورا تحت التراب. وإذ نكتفي بذكرها للتدليل على أهمية الموقع، فقد عهدنا بدراستها إلى أحد المختصّين في الآثار القديمة.

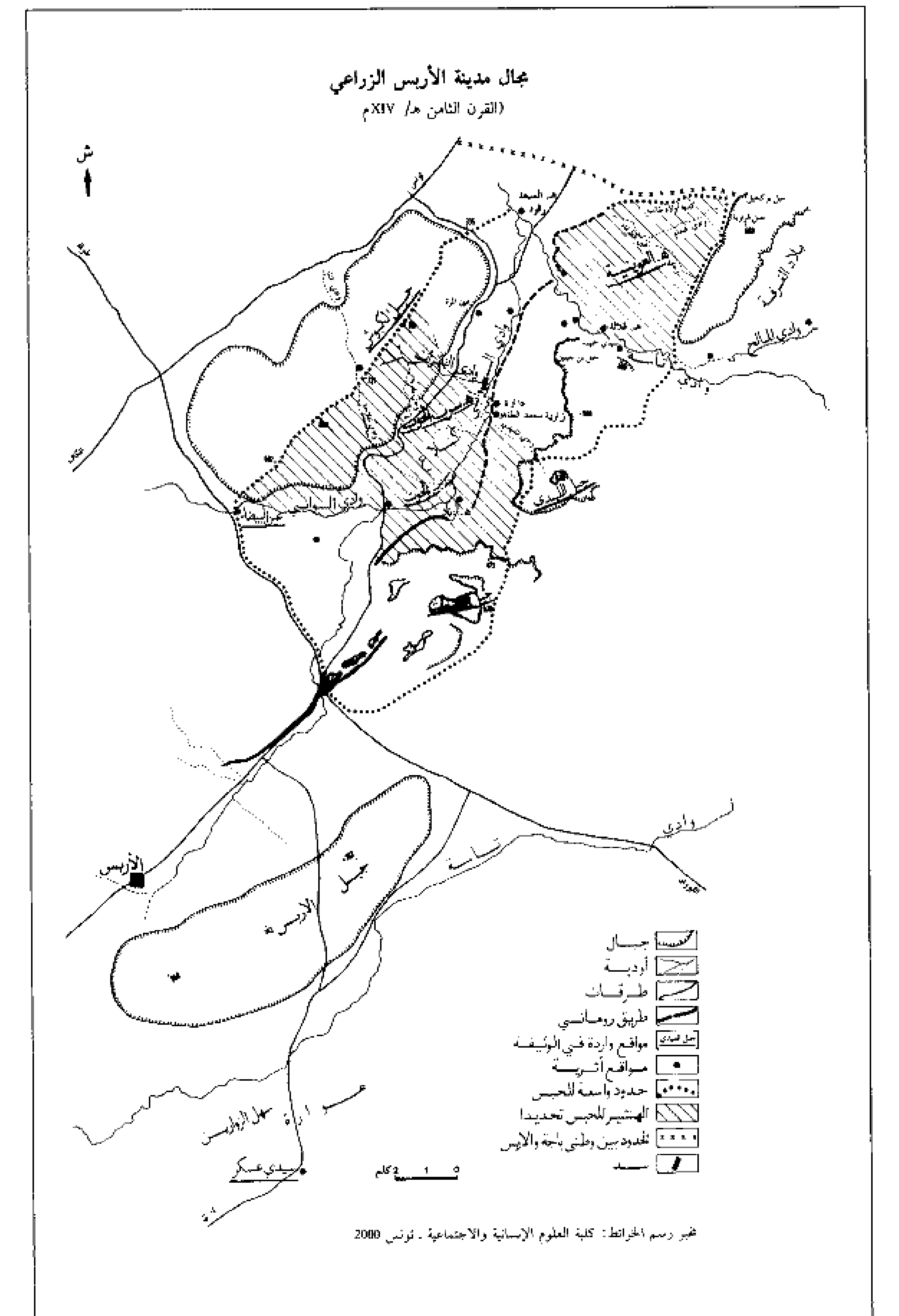
غير أنّ ما يلفت الانتباه هو أنّ الحدود القديمة بين مقاطعتي البروقنصليّة، قرطاج (Diocèse de Carthage) وبونة (Diocèse de Numidie) تمرّ غير بعيد من هذه الجهة، إذ انتمت إلى قرطاج المدن التالية: تونس و بالش (Vallis)و الفحص(Thuborbo Majus) و باجة، وتبرسق (Thubursicum Bure) واقرش (Ucres) و شوّاش(Sua) و بيزيكا (Bizica) وبراكزكار (Biracsaccar)، فيما ارتبطت بالمقاطعة النوميديّة غارديما والأربس و بلاريجيا و الكريب (Musti) والأس (ELLES) الخ [61].

وقد بيّنت البحوث الأخيرة أنّ هذه الناحية أضحت حدًّا للمجال الأربسي في الحقبة العربيّة الممتدّة إلى القرن الخامس هـ/ XI م [62]. وتأتي الوثيقة التي بين أيدينا لتثبت نفس الشيء، فهي منطقة حدود بين وطني الأربس (التلّ الأعلى) وباجة (حوض مجردة)، وقع ضمّها إلى الوطن الأوّل بعد أن كانت تابعة للثاني، كما تبيّن ذلك الأسطر الأولى من الحبس: «بعد أن ظهر أنّ جميع الهناشير المعروفة بسرب الحوت من عمل وطن الأربص بيضا والموضع المعروف أيضا بالعوينيّة بيضا والشعبتين اللاّتي كان أصلها ثلاثة أشعاب بوطن باجة، ثمّ نقلت إلى بحيرة أبّة».

ومن المهمّ حقًّا التفطّن إلى أنّ هذا الهنشير (السبعة رقود) ظلّ في حدود ولايتي الكاف وسليانة، وأصبح تابعًا إلى هذه الأخيرة، منذ مدّة غير بعيدة.

- الطريق الرّوماني: يخترق هذا الطريق الرّابط بين تبسّة وقرطاج الهناشير المذكورة (سرب الحوت والعوينيّة). وانطلاقًا من الأربس يحاذي وادي الأربس ثم وادي سرب الحوت وجدارة، ويمرّ بعدها جنوب العوينيّة بهنشير ابن المالكي وأولاد طالب، حيث يعبر واد تاسة، عن طريق قنطرة، وتوجد آثار هذه القناطر حاليًّا، ومنها يصل إلى الكريب، عبر برج المسعودي [63].

وهو ما يعني بالنّسبة إلينا مدى أهميّة هذه الهناشير الواقعة عهد


مجال مدينة الأربس الزراعي
(القرن الثامن هـ/ XIVم
ش
الأربس
جبل
الأربس
سيدي عسكر
سهل الزوارين
جبال
أودية
طرقات
طريق روماني
مواقع واردة في الوثيقة
مواقع أثرية
حدود واسعة للحبس
الهشير للحبس تحديدا
الحدود بين وطني باجة والأربس
سد
مخبر رسم الخرائط: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ تونس 2000

الحفصيين قرب الطريق الرئيسي الرّابط بين تونس وتبسّة، عبر الأربس، وهو طريق ظلّ فاعلاً طيلة هذه الحقبة كما تبيّن ذلك مسالك الحملات العسكريّة.

- هنشير العوينيّة: يحدّه شمالاً الطريق الرّوماني، من جهة الشمال الغربي وادي تاسة، وشرقًا وادي قحّام وجنوبًا جبل الزّاوية. وتكوّن حاليا عمادة أولاد طالب (العوينيّة).

وتحتوي على عدد من المواقع الأثريّة منها تمسان الواقع جنوب وادي قحّام، حيث توجد آثار قديمة لمعاصر زيت، وبقايا معالم. وفي الضفّة الغربيّة من وادي تاسة، ينتصب على سفح مرتفع، موقع أثري قديم شاسع يطلق عليه القلالة، ويشرف على الوادي [64].

- هنشير سرب الحوت: ليس من اليسير فكّ رموز التسمية، وإن بدت مكوّناتها معهودة لدينا، ففيما يخصّ كلمة سرب، بمعنى الممرّ الباطني، ذكر صاحب الاستبصار أن لشقبناريّة سرب كبير تحت الجبل يمشي فيه الفارس [65].

أمّا الجزء الثاني من الكلمة، فالمحتمل أنّ هذا الوادي الذي يصب في تاسة احتوى على نوع من الحوت، ممّا قد يفسّر هذه التّسمية. ويسكن هذا المجال حاليًا مجموعات بشريّة عديدة، أهمّها الكلاع، وهم - دون شكّ - أحفاد قبيلة بني كلاع اليمنيّة التي كانت مذكورة منذ القرون الأولى بهذه الرّبوع، وتواصل تواجدها في القرن السّادس هـ/ XIIم، إذ تولّى عيّاد بن نصر الكلاعي زعامة كامل المجال الممتدّ بين الكاف والأربس [66].

وتأتي المصطلحات الجغرافيّة الواردة في الوثيقة شاهدًا على مدى أهمية الشبكة المائية المتكونة من روافد وادي مجردة الأساسية والفرعية،ومن جملة من البرك والمستنقعات، وخصوصا تلك التي توجد بوادي تاسة ووادي سرب الحوت و وادي البقرات. ونذكر من بينها:

- القرعة: تعني المنخفضات ذات التربة الناعمة التي يستقرّ فيها ماء الأمطار.

– البحيرة: هي أحواض انخسافية منخفضة (bassin d'effondrement)، تصبّ فيها مياه عذبة لعدّة أودية فرعيّة، ويطلق عليها المرجة عندما تكون شديدة الانخفاض، وهي ذات تربة ثقيلة. وتعتبر بحيرة أبّة من السّهول الخصبة الصّالحة لزراعة الحبوب.

– الفيض الكبير (vallée fluviale): هي نقطة التقاء وادي سرب الحوت ووادي البقرات، حيث يتجمّع الماء مدّة طويلة من الزّمن. وقد عاينّا ذلك في شهر جوان. و الجدير بالذّكر أنّ سدًّا بصدد الإنجاز في هذا المكان بالذّات، الذي توفّرت فيه كلّ الشروط التّربوية والمائيّة والمورفولوجيّة، وهو ما يبيّن مدى التناغم الذي قد يحصل بين العلم الحديث والتّجربة العمليّة القديمة.

– تبازيع الماء (Ligne de partage des eaux): يوافق الخط الفاصل بين سفحي جبل الكبوش. وهو ما يعني مرور الأودية الواقعة جنوب الجبل بهذا الهنشير.

– شعبة (roubine-badlands): تتكوّن من الأراضي الرديئة على سفوح الجبل، ذات الصخور اللّينة وتظهر بها الأخاديد، بفعل انجراف الماء، وبديهي القول إن سرعة الانجراف في الصّخور الليّنة يؤدّي إلى تطوّر المشهد الطبيعي، وأحيانًا إلى تطوّر مجالي، وهو ما نلحظه في وثيقتنا، إذ إنّ الانتقال من ثلاث شعاب إلى شعبتين قد يكون حصل نتيجة عملية الأسر بالنحت التراجعي (capture par érosion regressive)، وقد نجم عن ذلك انتقال هذه الشعاب من وطن باجة إلى الأربس، وتغيير الحدود بين المقاطعات[67].

– عين المرّة: عين قديمة تنبع من جبل لكبوش وتسلك مسارب باطنيّة كي تصب في جابية مستطيلة (قياساتها الحالية: 15X10 م).

– جبال لكبوش والقصيعات واللبيدي: تعزل هذه الجبال السهول بعضها عن بعض، ويفوق معدل ارتفاعها 700 م، وتتميز بحدة سفوحها

ومنحدراتها وكذلك بأهمية التّعرية، لا سيما الانجراف عن طريق مياه السّيلان.

أمّا عن المواقع الأثريّة بهذا الهنشير، فإنّها عديدة، ونقتصر على ذكر البعض منها فقط:

- زاوية عبد الكريم الفاسي: موقع أثري، قريب من الطريق الذي يتفرّع من الكاف - تونس في اتجاه السّرس. وقد انتصبت مكانه قبّة ومسجد مكوّن من أربع بلاطات وأسكوبين، له باب شمالي قبالة المحراب الواقع في مستوى البلاطة الثانية من جهة الشرق. والمعلم مغطى بأقبية متقاطعة غير مرتفعة، تستند إلى أعمدة قصيرة (ارتفاعها متر تقريبًا)، تنتهي بأقواس متجاوزة. ويعلو أسكوب المحراب قبّة مخروطيّة الشكل تزخرف جوانبها حنايا صمّاء. وقد عثرنا قرب المعلم على عمود من الكلس، قياسه 56X20سم، عليه كتابة محفورة، جاء فيها: 1071 حمّاد. ولا ندري هل إنّ هذا التاريخ كتب على قبر أم إنّه مرتبط بإنشاء المعلم أو ترميمه، والمرجح أن هذا المعلم كان موجودًا في القرن XI هـ/ XVIIم.

- هنشير الزّناد: يقع جنوب قرية الجدارة الحالية، قرب الطريق الرّوماني القديم، وقد احتوى هذا الموقع على آثارٍ قديمةٍ، وظلّ عامرًا في الحقبة الوسيطة حسبما تُبيّن ذلك بقايا الخزف.

وفي الجملة، فإنّ هذه الأراضي الواقعة في مفاصل المقاطعات الإدارية منذ القديم، وعلى طول طريق رئيسي في العهدين الرّوماني والإسلامي، وقريبًا من الأودية (وادي سرب الحوت ووادي تاسة) تعتبر دون شكّ أراضٍ خصبة، وإن كانت تنتهي في الغالب قرب المرتفعات بشعاب ذات تربة فقيرة (bad-lands).

وبديهي القول إن الزّاوية المنتفعة بهذا الحبس، والواقعة على بعد أكثر من 10 كم عنه، ليست المستغلّ المباشر لهذه الأراضي الواقعة في مجال

قبيلة عربيّة استوطنت هناك منذ العصر الأوّل: بنو كلاع. ونتساءل في هذا الصّدد كيف كانت العلاقة بين الطّرفين؟ وهل إن الكلاعيين كانوا يومًا ما المستفيدين الوحيدين من ريع هذه الأرض؟

ج) التحبيس على الزاوية الرّيفية:

لئن استعمل البيزنطيون حصون الأربس وغيرها لإيقاف الضغط القبلي على هذه المجالات الزّراعيّة والتحكّم في حركة الهجرة إلى سهول مجردة وملاّق، فإنّ الحفصيين التجأوا إلى الزّاوية الرّيفيّة كي تقوم بنفس المهمّة. ورغم بساطة عمارتها، فإنّها لم تكن أقلّ فاعليّة من هذه الحصون والأبراج. فقد حظيت هذه المعالم بسلطة في الآن نفسه ماديّة ومعنويّة. وكان للوليّ الصالح «كاريزما» قادرة على الحدّ من حركات البدو وحرابتهم، وعلى توطين عمّال الزّراعة وتأمين هذه العمليّة، بمعنى آخر على الفصل بين المجالين الزّراعي والبدوي، وتوطيد سلطة المخزن الحفصي في المنطقة.

وبالتالي، عرفت هذه الحقبة ـ أي النصف الثاني من القرن الثامن هـ. انتشار الزّوايا الرّيفيّة في المفاصل المجاليّة الهامّة. وقد منحهم المخزن الحفصي الأرض تحبيسًا، لتوطين المجموعات الزّراعيّة وضمان ريع عقاري ثابت وقوى اجتماعيّة مساندة ومناصرة.

كما قام هذا التّحبيس مكافأة لهذه المجموعات التي ساندت السّلطة الحفصيّة في عملها على انتزاع هذه الأراضي من هيمنة الكعوب، والحصول على ريعها العقاري.

وبشهادة التّجاني، لعبت البطون الهواريّة جنوب إفريقيّة الدّور نفسه في وجه قبائل بني دبّاب، من بني سليم، ومثّلت مجريس من هوارة حاجزًا بين البدو والمجال الحضري. وكانت لهم «قوّة واشتداد بقريتهم (زنزور) وامتناع من العرب، وكان بها إذ ذاك أجناد مرسومون في ديوان العطاء كلهم من أهلها»[68].

ومن جهة ثانية، مثلت هذه الزّوايا محطّات هامّة في طريق المحلّة الجابية والمؤمّنة للأوطان، وقد ذكر أكثر من مثال بناحية القيروان والسّاحل يبرهن على ذلك.

ومعلوم أنّ هذا الطريق الرّابط بين تونس وتبسة ظلّ ذا فاعليّة كبرى طيلة العهد الحفصي. ففي سنة 782هـ/ 1380م، خرج أبو العبّاس أحمد مع محلّته لملاقاة ابن يملول بتوزر، متبعًا الطريق تونس - ناحية الأربس- فحص تبسّة- توزر. وكانت الأربس محطّة هامّة في هذا المسلك، إذ تمكّن هناك من تعبئة القبائل البربريّة والعربيّة (أولاد بالليل) لمحاربة أولاد مهلهل. وبعد هذه المهمّة، واصل طريقه تجاه الجريد[69].

وفي سنة 797هـ/ 1394م، كانت أرض الحنانشة (بناحية الأربس) مجالاً لمعركة بين أبي فارس عبد العزيز وصاحب بونة، انتهت بهزيمة البونيين[70].

وخلال هذه الأحداث وغيرها، قامت الزّوايا الرّيفيّة بدورٍ هامّ في تعبئة الأنصار ومحاربة أعداء المخزن.

وحصيلة القول، اعتمد أبو العبّاس أحمد على أحد الصلحاء من مسراتة، فرع قويّ من هوارة، وذلك للتصدّي للكعوب بهذه المنطقة. ومثّلت هذه الزّاوية الريفيّة شكلاً من أشكال التّعمير والاستيطان بسهل الأربس، ووسيلة لتثبيت أقدام المخزن بهذه المنطقة الحيويّة.

د) المنتفعون بالريع العقاري:

قال ابن خلدون في شأن مسراته: «ومن هوارة هؤلاء بآخر عمل طرابلس ممّا يلي بلد سرت وبرقة قبيلة يعرفون بمسراتة لهم كثرة واعتزاز، ووضائع العرب عليهم قليلة ويعطونها من عزّة، يتاجرون بين مصر وبلاد الجريد والسّودان وإفريقيّة عصر ذاك»[71].

وقد استقرّت أسر منهم بمدينة القيروان منذ نهاية القرن السّادس هـ/

الثاني عشر م، وربّما قبل ذلك. وكانت هذه الأسرة المسراتيّة من أهل البيوتات بمدينة القيروان طيلة أكثر من ثلاثة قرون إذ تواصل تولّيها للخطط العليا بالقيروان وتونس حتى القرن العاشر هـ/ السادس عشر م.

ولا تُستبعد إمكانية انحدار أبي سلطان عسكر المسراتي من هذه الأسرة، وإن كانت الوثيقة والنقيشة تقتصران على ذكر الاسم والنّسبة فقط. وإذا صحّ هذا الافتراض، فانّ ذلك يبيّن امتداد ملكيّة علماء القيروان إلى ناحية أبّة والأربس، وهو أمر نلحظه في وثيقة حديثة [72].

وتوضيحًا أكثر لتطوّر هذه الأسرة ذات الثّقافة «العالمة» بالقيروان، حاولنا أن نتتبع أهم فروعها:

1- أبو محمّد عبد السّلام بن عبد الغالب المسراتي: أخذ من أبي يوسف الدّهماني. سكن القيروان. ألّف الوجيز في الفقه. عاش بين سنتي: 576-646هـ / 1180-1248م.

2- أبو العبّاس أحمد بن عبد الغالب المسراتي: شقيق أبي محمد عبد السّلام المذكور [73].

3- أبو إسحاق إبراهيم بن عبد السّلام بن عبد الغالب المسراتي: خطيب جامع القيروان، تمكّن من إزالة جباية على الصّوف تدفع عند أبواب المدينة (فائد الصّوف)، لكن علاقته ساءت مع الحفصيين، على أثر وشاية، فارتحل إلى مدينة تونس. توفّي سنة 704هـ / 1304م [74].

4- أبو حفص عمر بن إبراهيم المسراتي: من أعلام القيروان الذين أخذوا عن عبد الله الشبيبي إلى جانب أبي القاسم البرزلي ويعقوب الزّغبي. رحل إلى تونس للتعلّم. أخذ منه ابن ناجي، ونقل عنه في شرح المدوّنة[75].

5- أبو عبد الله محمّد بن عمر المسراتي: فقيه تولّى إمامة جامع الزيتونة وجامع القصبة سنة 833هـ/ 1429م. مات بتونس سنة 850هـ/ 1446م[76].

6- أبو العباس أحمد بن عمر المسراتي: أخ محمد بن عمر المتقدّم الذكر، مدرّس، تولّى إمامة جامع الزيتونة سنة 861 هـ/ 1456 م توفّي سنة 890هـ / 1485م[77].

7- أبو محمد عبد السلام بن محمد بن عبد الغالب المسراتي: فقيه عاش بالقيروان في نهاية القرن الثامن هـ[78].

8- أبو إسحاق إبراهيم بن غلاب المسراتي: من أحفاد عبد السلام بن عبد الغالب. عاش في القرن العاشر[79].

9- أبو الفضل أبو القاسم بن خلف بن عمر بن عيسى بن عبد اللّه بن حامد المسراتي التجيبي: أصله من مسراتة، ونشأ بقرية التجيبيين من قرى القيروان، ثم انتقل إلى مدينة عقبة على إثر نزاع بين صفين داخل القرية. التقى بالسلطان أبي عبد اللّه محمد الحفصي، عاش بين سنتي: 845-930هـ / 1441-1523م[80].

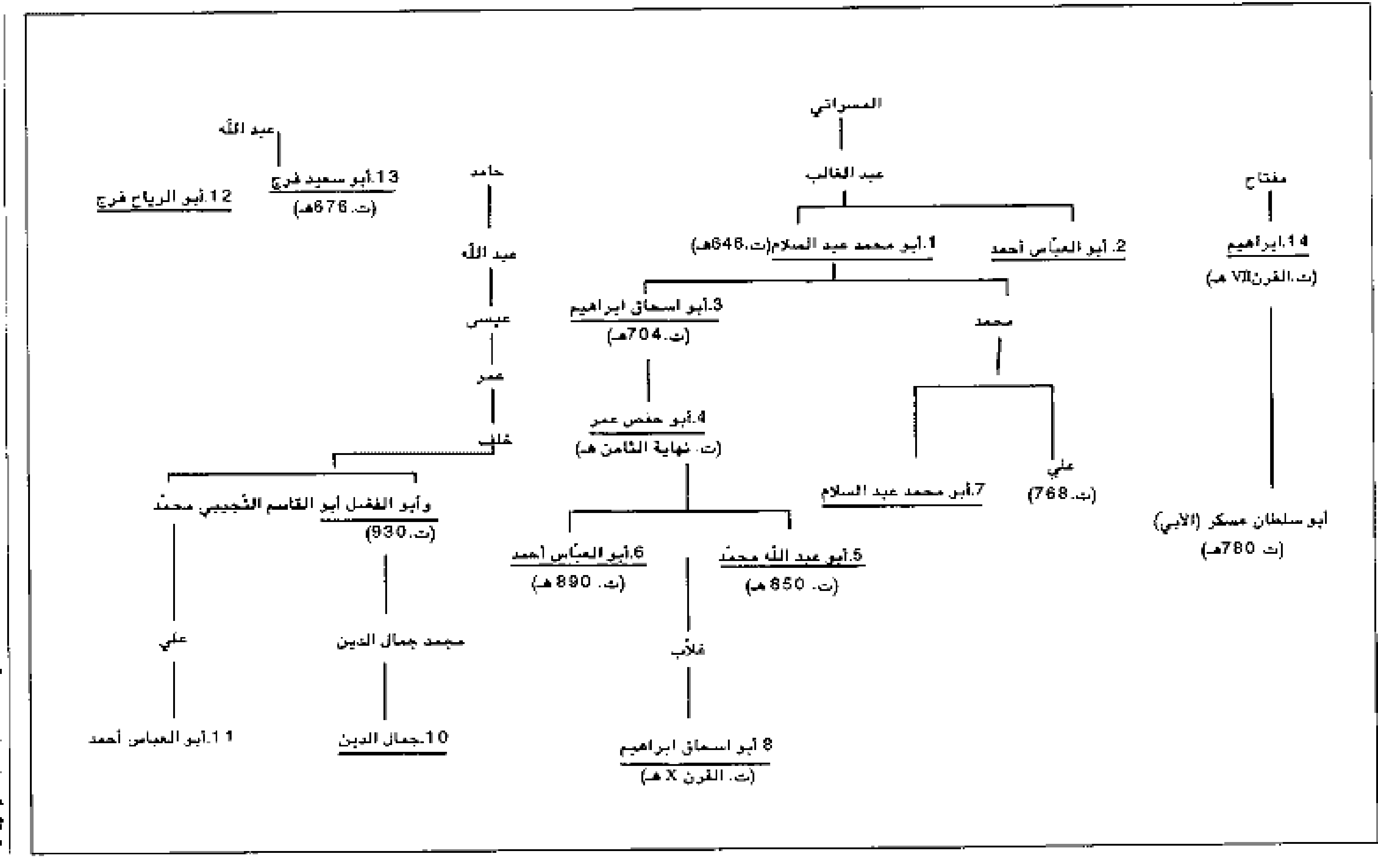
10- جمال الدين بن محمد جمال الدين بن أبي الفضل أبي القاسم بن خلف: تولّى الإمامة والفتيا بجامع القيروان، تاريخ وفاته غير محدد[81].

11- أبو العبّاس أحمد بن علي بن محمد بن خلف المسراتي: ألّف كتابًا حول مناقب جدّه أبي الفضل أبي القاسم[82].

12- أبو الرّياح فرج المسراتي: روى مناقب الدّهماني. عاش في القرن السابع هـ[83].

13- أبو سعيد فرج بن عبد اللّه المسراتي: من صلحاء القيروان. معاصر لأبي مروان عبد الملك بن عوانة (ت676هـ / 1277 م)[84].

14- ابراهيم بن مفتاح المسراتي: قيرواني، أخذ من أبي يوسف يعقوب الدّهماني، عاش في القرن السّابع هـ[85].


المسراتي
عبد الغالب
1.أبو محمد عبد السلام(ت.646هـ)
2. أبو العبّاس أحمد
3.أبو اسحاق ابراهيم
(ت. 704هـ)
محمد
4.أبو حفص عمر
(ت. نهاية الثامن هـ)
7.أبو محمد عبد السلام
علي
(ت.768)
5.أبو عبد الله محمّد
(ت. 850 هـ)
6.أبو العبّاس أحمد
(ت. 890 هـ)
فلاّب
8 أبو اسحاق ابراهيم
(ت. القرن X هـ)
مفتاح
14.ابراهيم
(ت.القرنVII هـ)
أبو سلطان عسكر (الأبي)
(ت 780هـ)
حامد
عبد الله
عبسي
عمر
فلاّب
وأبو الفضل أبو القاسم التُجيبي محمّد
(ت.930)
محمد جمال الدين
10.جمال الدين
علي
11.أبو العباس أحمد
عبد الله
13.أبو سعيد فرج
(ت. 676هـ)
12.أبو الرياح فرج

خاتمة

ارتبطت هذه الوثيقة الحبسيّة بحركيّة الاستيطان والتّعمير في هذه الجهة: ففضلا عن السكّان القدامى، عرفت الحقبة العربيّة توطين مجموعات بشريّة من اليمن (بنو كلاع) ومن شمال الجزيرة العربيّة (بنو سليم)، ومن جنوب إفريقيّة (هوارة).

كما كشفت عن انبثاق القوى الاجتماعيّة الفاعلة في المجال الزّراعي بالأربس، عقب أزمة أواسط القرن الثامن هـ/ XIVم، وكيفيّة تملّك شيوخ الزّوايا والعلماء للرّيع العقاري، ومكانة المخزن في إعادة توزيع الأدوار بين شيوخ البدو والمرابطين والمزارعين.

ولا تخفى أهميّة ما توصّلنا إليه في خصوص الجغرافية التاريخيّة للبلاد التلية، إذ بدأت بعض مسائل الحدود بين الأوطان، وشبكة الطّرقات والأودية في عهد الحفصيين تتوضّح لدينا.

رابعا: التهيئة المائية بجنوب إفريقية

1 ـ التهيئة المائية في المصادر النوازلية:

جابه الإنسان المغربي في العصور الغابرة نزوات الطبيعة، وخصوصا الجفاف والعطش صيفا والأمطار الوابلة والفيضانات شتاء[86]. لكنه لم يقف مستسلما لهذه الظاهرات، وحاول ترويضها كلما عنّ له ذلك، فقام بخزن المياه و بالاحتماء من الأمطار والزوابع، وذلك باختيار الموضع للاستقرار وطرق البناء.

غير أن المنعطفات السياسية مثلت في الغالب تجديدا في الطرق المعتمدة في علم المياه، وقدّمت في كثير من الأحيان إضافات ذات شأن، دون أن يعني ذلك إتلافاً لإرث قديم أثبتت التجربة فائدتهُ. فقد ترك المغاربة الأصليون و من حلّ بأرضهم من البونيين، والرّومان والبيزنطيين شواهد على

إنجازاتهم، كما ترك العرب من بعدهم مآثر تدل على مدى حذقهم لأساليب الريّ.

ولئن بات من غير المجدي إثارة نقاشات عامة حول مكانة كل حضارة من الإنشاء المائي، فإن الدّراسات المجهرية الدّقيقة لمجال محدد تمكننا من رصد المعالم المائية وتصنيفها في مرحلة أولى، ومن التوصل إلى معرفة التطورات الحاصلة في المشهد الزراعي والإسكان،نتيجة الاستيطان العربي في مرحلة ثانية. وبالتالي فقد اخترنا الانطلاق من إقليم القيروان للإجابة عن السؤال التالي: هل إن الغزو العسكري تبعه تطوّر تقني، وكيف تم تعامل كل من الدولة والجماعات المحلية مع الموروث القديم والتقنيات المستجدة.

بالرجوع إلى مختلف المصادر، وخصوصا النوازلية منها، تبيّن لنا أن هناك تقاليد قديمة، لكنها غير مكتوبة، تخصّ توزيع المياه السّطحية والباطنية بإفريقية والمغرب. فقد تعرّضت هذه المؤلفات إلى مسائل تخصّ التحويرات الطارئة التي يقوم بها بعض المتنفذين على توزيع الماء.

- ففي العهد الأغلبي، سئل أبو محرز (المتوفى سنة 214هـ/ 829م) عن «أهل بلد كانوا يجرون مياههم على رسوم معروفة وغيّرتها الآن يد غالبة وأفسدتها وساعدهم من له يد، وخاف هذا على فساد ضيعته إن أجراها على ما تقدم على الاستقامة وعزم من ساعده عليها، فدخل مع الناس في السقي على ما آل اليه الأمر.

وتتعرّض هذه المصنّفات إلى القضايا الناجمة عن تطور الأوضاع الاجتماعية والسكنية

- وسئل أبو عمران الفاسي عن نهر مشاع بين قوم، فمنهم من مات ومنهم من بقي ومنهم من فرّ من الظلم، ولم يتعيّن لأحد فيه شرب معيّن، فهل يجوز شراء ملك من ذلك يشربه من النهر. فأجاب: لا يجوز حتى يعلم شربه كم هو.

كما تتعرض إلى نزاع المجموعات حول قسمة الماء وكيفية حلها

- وسئل المازري عن أهل بلد بينهم وبين جيرانهم حرب،ووقع بينهم قتل، فصالح شيوخ ذلك البلد القوم الذين حاربوهم على نصف الوادي الذي يسقون به أهليهم وأراضيهم، وجميع الوادي لخلق كثير لم يشاور أكثرهم، هل يجوز هذا الصلح أم لا؟

- وقيل له: فقوم لهم نهر، جرت عادتهم على أن يسقي القويّ ويمسك النهر ما احتاج إليه، فإذا استغنى عنه أتى قوي آخر بعده، فلا يصل الضعيف إلى ما استغنى عنه القوي، وهم لا يعرفون ما كان لكل واحد منهم في الأصل، فأرادوا التحرّي.

- وسئل أبو محمد (بن أبي زيد) عن أشراف كدى وبينهما وطا، وهو مملوك لأناس شتى. فإذا صبّ المطر، انصب في هذه الكدى المملوكة إلى هذه الوطا، وهو مملوك أيضا. فكثر وصار وادياً بماء المطر.

كما تتناول كيفية توزيع الماء وفق قانون الأولوية من الأعلى إلى الأسفل، أو النّوبة (الحصّة الزّمنية)، وقد يتحوّل إلى قانون القوة في فترات الاضطراب- وسئل السيوري عن واد يجتمع فيه ثلاثة أنهار، ولواحد من أهل المياه جنّة في أوّله وأخرى في آخره فأراد أن يأخذ في جنّة الأولى من أحد تلك المياه الثّلاثة قدر ما يصيبه من الأنهار الثّلاثة في وقته وقدره، واحتج بأنه لا حرج عليه على أحد من أصحاب تلك المياه(87).

ومن المسائل الأخرى التي تلمّح إلى كيفيّة قسمة المياه السّطحية من الأعلى إلى الأسفل، نذكر: سئل أبو عمران عن قوم لهم بساتين بعضها فوق بعض، ولهم نهر أجروا منه ساقية إلى بستانهم يسقيها عند السّقي الأول فالأول حتى ينتهي إلى الآخر.فأحدث الآخر بستانا لاصقا ببستانه وأراد أن يسقيه بنصيب بستانه. فهل يجب له ذلك إن أبوا أم لا؟

وسئل عيسى بن دينار عن ساقية بين أعلين وأسفلين يسقي بها هؤلاء

يومين. فإذا استغنوا عنه سرّحوه على الأسفلين حتى يقع في النّهر الأعظم. فأنشأ الأسفلون عليه رحى، وطحنت زمانا من غير أيّام السّقي ثم أراد الأعلون إنشاء رحى أخرى، فمنعهم الأسفلون وادعوا الضّرر، واحتجوا بالسّبق.

وسئل أبو محمد بن محسود عن قوم لهم واد كبير، فغرسوا عليه جنة كثيرة ويحرثون عليه. فإن كان الشتاء كثر، وإذا كان المصيف، قلّ حتى يصل إلى الأسفلين، يرده الأعلون عنه، وإن أرسلوه إليهم، أضر ذلك بالأعلين أيضا، وهم بنو جد واحد.

وسئل (مصباح الياصلوتي) عن نفر لهم مجرى ساقية تمرّ في أراضيهم ولكل واحد من الماء الذي يجري في السّاقية المذكورة حظ معلوم...

وسئل أبو موسى بن مناس عن قوم بينهم ماء الوادي، وفي ذلك الوادي سدود بعضها فوق بعض، يغرس كل قوم على مائهم، ثم إن الماء قلّ أو نقص، وكانت سنّتهم قبل ذلك أن الماء ينبع من كل تحت سدّ، فلمّا انتقص الماء أراد الأسفلون أن يكسّروا السّدود، فهل لهم ذلك أو لا[88]؟

غير أن هذه المسائل التي تصدّت لقضايا محددة في الزّمان والمكان لم تطرح توزيع الماء بطريقة جذرية وكاملة، ولا في شكل قوانين مجردة تأخذ بعين الاعتبار في الآن نفسه العرف والتشريع، والتطوّر الحاصل في المجتمع، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى قوانين المياه.

2 ـ أقدم قانون مياه مكتوب ببلاد المغرب:

أ) قوانين المياه بالأندلس والمغرب: لئن ذكرت منذ بداية القرن الخامس هـ خطة وكالة السّاقية ببلنسية، فإن أقدم إشارة واضحة لحلّ النزاعات المائية ترجع إلى الوثيقة المكتوبة على الرقّ والمحفوظة بأرشيف مملكة بلنسية، وهي حكم حرره قاضي شقنطة (Sagonte) سنة 1223 لحلّ نزاع

بين قريتين حول تغيير حصل في ساقية الري، ثم إلى محكمة المياه ببلنسية (Tratado de aguas y riegos - 1939) وقد كانت تعقد كل يوم خميس، وتبتّ في القضايا بطريقة شفوية[89]. و توصّلت الدراسات الأندلسية إلى نتائج هامة في مجال المياه في الحقبة العربية، وذلك اعتمادا على الآثار الرّيفية والمائية، وعلى النّصوص العربية و المسيحية المتأخّرة، المتمثلة في الوثائق المحفوظة بالأرشيف وفي كتب قسمة الأراضي (los libros de repartimientos). وخصوصا كتاب الريبارتيمنت (Repartiment) بميورقة الذي صنف مباشرة بعد سيطرة القطلان على الجزيرة سنة 1228-1230. غير أن تاريخية هذه الشّبكة المائية، كما بيّن ذلك أحد الباحثين (بزانا A.Bazzana) ظلت غامضة، مما يفسر التوجّه السّائد للبحث عن وثائق نصية أخرى.

على أن هذا التّراكم للبحوث التاريخية والأثرية يسّر حلّ إشكالية طبيعة العلاقة القائمة بين نظام الريّ والسلطة السّياسية أو الاجتماعية. فقد حاول بعض الباحثين في مرحلة أولى تفسير هذه الشّبكة المائية المعقدة بطبيعة المنظومة السّياسية المركزية وبدور الخلافة الأموية بالأندلس (من ذلك ريبيرا Ribera). وهو ما دحضه باحث آخر، مبيّنا أن الأندلس لا تدخل في دائرة النظم الشرقية المركزية، أو المجتمعات المائية، وأنه يتعيّن البحث عن سرّ هذه الشّبكة المائية العجيبة في دور المجتمعات الزّراعية المحلّية، وبالتّالي الانطلاق من البنى الاجتماعية، عوضا عن السّياسية. وقد حظي هذا الرأي بموافقة عدد من الدّارسين[90].

أما في خصوص القوانين المائية بإفريقية، فقد أشار المهندس الفرنسي بيني(Penet) سنة 1913 إلى وجود قانون مياه بواحة توزر يرجع إلى ابن الشباط، غير أن النصوص المصدرية الواضحة تعوزنا في هذا المضمار، وما هو ثابت فإن هذا النظام المعتمد في التوزيع ذكره البكري منذ القرن الخامس هـ، بل إن المؤرّخ الرّوماني بلين تحدث عن نظام زمني لتوزيع الماء وهو ما أكّده مرسوم بلدي في ناحية لمزبة (Table de Lamasba)[91].

وبالتالي، يمكّننا كتاب القسمة لأبي العبّاس أحمد من سدّ فراغ كبير في المكتبة العربية عموما و المغربية خصوصا، حول قانون المياه السطحية.

ب) الظرفية التاريخية: بعد أن رحل الفاطميون إلى المشرق سنة 361هـ/ 972م، تولّت الأسرة الصنهاجية التي عرفت بولائها للفاطميين، وهم بنو زيري، حكم إفريقية. وامتدت الإمارة على رقعة واسعة من بلاد المغرب في مرحلة أولى، غير أن الجهة الغربية آلت في عهد باديس بن منصور بن بلوكين إلى عمه حمّاد الذي كوّن إمارة مستقلة هناك.

ولئن انتهى القرن الرابع هـ / العاشر م بأزمة هزّت أركان البلاد وقوّضت العمران، وذلك سنة 395هـ/ 1004م، فإن القرن الخامس هـ / الحادي عشر افتتح بولاية طويلة للمعز بن باديس (406-454هـ / 1016-1062م) عرفت في الآن نفسه الازدهار الاقتصادي والصّراع المذهبي، بين الشيعة والسّنة، والحروب القبلية بين صنهاجة وزناتة[92].

ولم تستمر خضوع إفريقية للفاطميين طويلا، إذ تعرّض أهل الشّيعة إلى عديد الهجمات من قبل سكان إفريقية المنتمين إلى المذهب المالكي. وتبعا لذلك استطاع المعز بن باديس الذي بقي في العرش مدة طويلة أن يعلن القطيعة مع المذهب الشيعي والدولة الفاطمية بمصر، وأن يستقل بإفريقية الغنية بمواردها الطبيعية.

لكن إرسال الفاطميين قبائل بني هلال وبني سليم إلى إفريقية عقابا للمعز سنة 443هـ/ 1051م، أجهضت هذه الاستقلالية وأجلت الزيريين من القيروان إلى المهدية، وأدّت إلى دخول الإمارة في طور ثان، تميّز بالضعف والتفكّك السياسي وتكوين إمارات طوائف بكبريات المدن: تونس وبنزرت وصفاقس و قفصة وقابس وطرابلس وغيرها.

وعاش جنوب إفريقية على وقع هذه الصراعات والتحوّلات في تاريخ بلاد المغرب: فعرف ذلك القرن صراعا بين أباضية زناتة وصنهاجة، وقد

بقيت الحرب سجالا بينهما منذ سنة 408 هـ حتى قدوم الهلاليين. وأضحت المجموعات الزّناتية محاصرة من جهات عدة: الزيريين في الشمال ثم الهلاليين في الشرق وصنهاجة اللّثام في الغرب. وهو ما يفسّر أن كثيرا من هذه القبائل فضّلت سكنى الجبال عن السهول التي انتشرت فيها القبائل البدوية، دون أن تستثني الواحات الخصبة[93].

وفي ظل هذا الانحلال السياسي، أصبحت البلاد عرضة للتوسّع الصقلي من جهة البحر. فبعد أن طرد أسياد صقلية الجدد، وهم النورمان، المسلمين منها، شرعوا في التحضير لغزو سواحل إفريقية واحتلالها، وذلك منذ بداية القرن السادس هـ.

وهكذا عاش أبو العباس أحمد بن بكر كغيره من أهل عصره هذه الأزمات، وقد انعكست على مجرى حياته كما سنرى. لكن ذلك لم يمنع من الإصرار على طلب العلم وتطوير التقنيات المتداولة في الماء وفي العمارة. فقد حرص صاحب كتاب القسمة على تنظيم توزيع المياه وشتى القضايا الاجتماعية الأخرى، في ظل غياب السّلطة المركزية في هذه الجهات.

ج) أهمية كتاب القسمة في الدراسات الهيدرولوجية: يتميّز جنوب إفريقية بمناخ شبه جاف، لا تتجاوز فيه التساقطات 200 ملّمتر. ونظرا إلى طبيعة التضاريس الجبلية (في جبل دمّر ونفوسة وجبال السّند وقفصة)، فإنّ هذه التساقطات تتجمع في سفح الجبال في شكل أودية ذات دفق قوي، لكنها صغيرة، ووقتية، يتراوح طولها بين العشرين والخمسين كم، تنطلق من الجبل وتصبُّ في الفحوص الشاسعة أو السباخ، وأحيانا في البحر.

وتبعا لذلك، فقد حاول الإنسان منذ زمن قديم التحكّم في هذا المخزون من الماء واستغلاله في العمل الزراعي، بكيفية دقيقة تثير الإعجاب والاهتمام. فقام ببناء منشآت مائية جماعية (من جسور وسواقي ومصارف

ومقاسم) متناغمة مع طبيعة المناخ والتضاريس. وظلت هذه التقاليد متوارثة في الجنوب التونسي.

غير أن معرفتنا لهذة المنشآت ظلّت مقصورة على ما تبقى منها حاليا، إذ من العسير أن تصمد هذه المنشآت الهشة أمام الزمن، وتبقى مآثرها القديمة قائمة. ثم إن النصوص التاريخية المعهودة لم تسعفنا بالحديث عنها، إلى حد أن تبينّا وجود مادة تاريخية ثرية في كتاب القسمة لأبي العباس أحمد ابن محمد بن أبي بكر الفرسطائي. ولئن تعرّض بعض الباحثين إلى هذا الكتاب، فإنّه لم يقع التركيز على قيمته في دراسة المنظومة المائية داخل المجموعة الزراعية المصغرة (micro- hydraulique) وإلى احتواء الجزء الخامس منه على قانون للماء فريد من نوعه في تاريخ إفريقية الوسيطي[94].

وبالتّالي، فإننا ننبّه إلى دقّة القوانين المنظّمة لتوزيع الماء وقسمته، وإلى تشعّبها تشعب الجداول من الأنهار، وإلى مدى ارتباطها بمنظومة اجتماعية محلية متجانسة وبسلطة مائية وزراعية قائمة في المجموعات المحلية. ومثالا على ذلك، فإن إقامة جسر جديد في الأسفل، يحتاج إلى موافقة صاحب الجسر العلوي كي يصرف له جزءا من الماء، كما أن أي عمل يقوم به العلوي (من كنس أو رفع جسر أو خفضه) لا بد أن يحظى بموافقة السّفلي. وهكذا فإنّ هذه الأعمال المائية تتم بموافقة جماعية وبصفة مشتركة (معونة) ومنظّمة. وفي صورة حدوث نزاعات، فإن الجماعة التي تتولى تنظيم توزيع الماء، تقوم بحل مختلف النزاعات وتكون بمثابة محكمة المياه.

وحصيلة القول، فإنه لا يمكن تصور فاعلية هذه المنظومة المائية إلا في إطار تنظيم اجتماعي وسياسي للمجتمعات الزّراعية المحلية، يحظى فيه الأعيان المحليون بسلطة فائقة ومتسعة.

– ترجمة أبي العباس أحمد: هو أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر من علماء القرن الخامس بجنوب افريقية، .ترجمت له كتب السير. عاش فيما

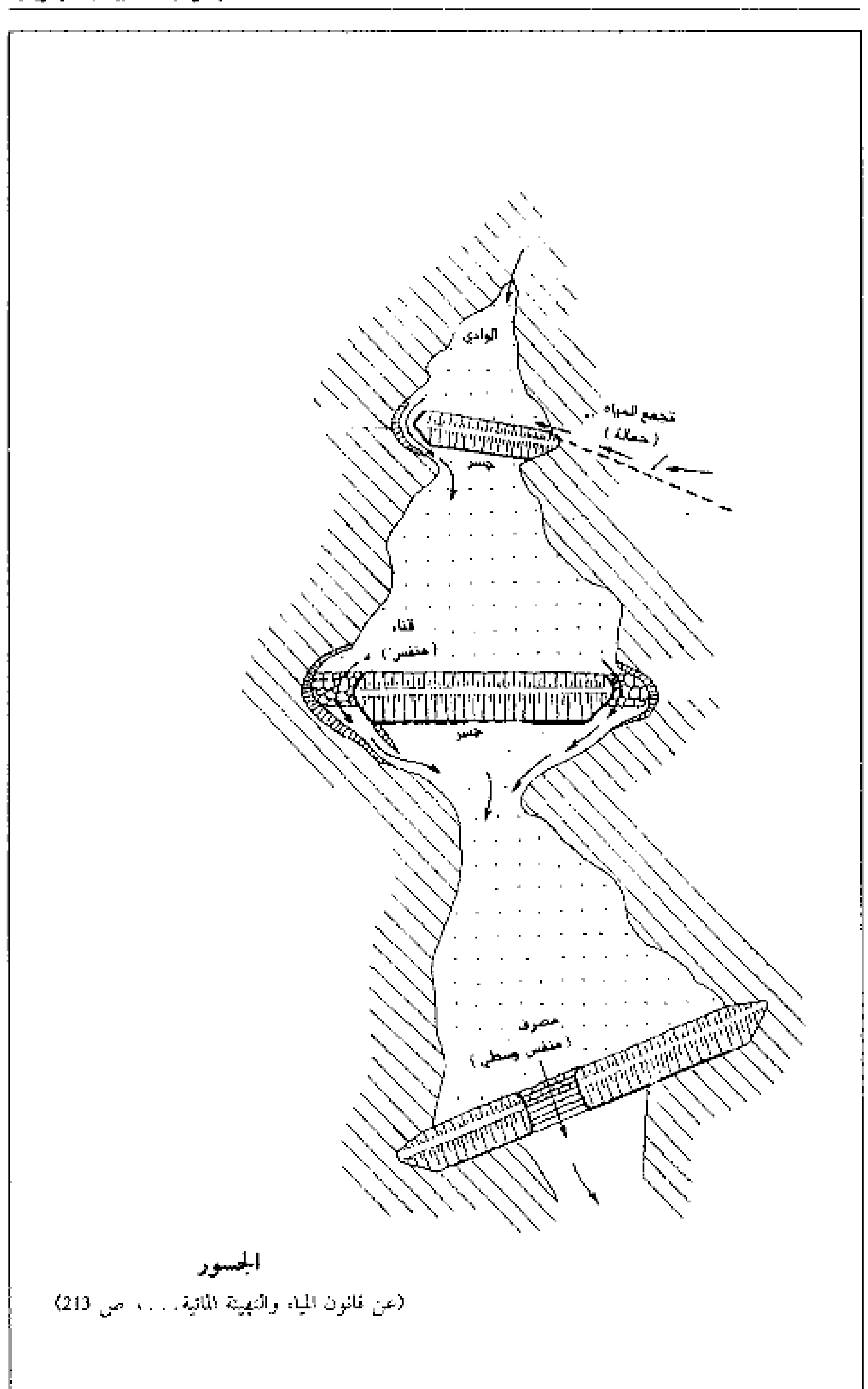
بين 420 و504هـ/ 1019 ـ 1110م. ولئن عرف أبوه محمد بن بكر (توفي سنة440هـ/ 1048م بكثرة تنقلاته، فإننا نعثر على أخبار ابنه بأماكن شتى من إفريقية: تمولست و جبل نفوسة والقيروان والحامّة وجربة والجريد، وكذلك أريغ وتين يسلي ووارجلان وبادية بني مصعب. قضى فترة شبابه بتمولست، حيث كان أبو الربيع سليمان بن يخلف المزاتي (توفي سنة 471هـ/ 1078م) يدرّس. ويبدو أن هذه الفترة التي قضاها هناك وخصوصا بعد وفاة والده، كانت هامة في حياته العلمية، إذ استفاد مدة أقامته بجبل نفوسة (أربعة أشهر) من مكتبة الدّيوان، التي احتوت على ثلاثة وثلاثين ألف مصنف.

ولئن ذهب البعض مذاهب مختلفة في أصله، فالثابت أنه قضى فترة هامة من حياته في تمولست، قرب تطاوين التي درس فيها ثم رجع إليها حيث ألف عشرين مصنفا. قال الدّرجيني في هذا الصدد: «فرجع إلى تمولست، فبلغ فيها مبلغا عظيما وصنّف بها عشرين كتابا وكتابين معروضين عليه»..[95].

ثم انتقل إلى أريغ، ولعلّ ذلك تمّ عند وفاة شيخه أبي الربيع سليمان ابن يخلف المزاتي، و ظل متنقلا بين واحات وارجلان إلى أن توفي هناك.

– مؤلفاته: ألّف عددا كبيرا من المصنّفات، البعض منها لا يزال مجهولا أو مخطوطا مثل السيرة في الدماء وتبيين أفعال العباد، والبعض الآخر طبع مثل الجامع المسمّى بأبي مسألة الذي أجاب فيه عن مسائل طرحها عليه محمد بن سليمان الابديلاني من نفوسة وكتاب أصول الأرضين أو القسمة في ستة أجزاء.

– كتاب القسمة: ذكر باحث أن الجزئين الأولين ضائعان، غير أن المحققين لا يذهبان إلى هذا الرأي، ويرجحان أن يكون الكتاب كاملا. ومما يزيد المسألة تعقيدا قول البّرادي في شأنه: «يشتمل على خمس وعشرين جزءا، وقفت على عدة من أجزائه»[96].



الجسور

(عن قانون المياه والتهيئة المائية... ، ص 213)

ولئن لم يتعرض أحد من الدّارسين إلى تاريخ تأليف كتاب القسمة، فإننا نرجح أنه تمّ في الحقبة الأخيرة من حياته، حيث نلحظ التوافق التام بين النص وواقع الجبال والواحات التي ترعرع فيها، والتي شهدت إعادة تنظيم (من بناء القصور وعمارة الأرض)، وذلك على إثر التطوّرات الحاصلة بعد قدوم بني هلال المنطقة، والتجاء مجموعات زراعية هامة إلى الجبال.

وبالتالي، فإن الكتاب وثيقة حيّة لما ينبغي أن يحصل في هذه الواحات و خصوصا في الجبال التي التجأ إليها أهل السهول من البربر من استغلال محكم للموارد المائية، وبناء للقصور الجبلية، وتوزيع للأرض بين المجموعات الريفية. وقد احتوت فصوله على بنود دقيقة فيها مراعاة العادة والعرف، وعلى أسئلة يطرحها الطلبة وأجوبة عنها[97].

وتضمّن الجزء الخامس أقدم قانون للمياه مكتوب بافريقية والمغرب، وهو وثيقة دالة على مدى دقة التشريعات الخاصة بالماء وتشعبها، كنا نفتقر إليها من قبل، للإبانة عن الدّور الإفريقي خاصة والمغربي عامة في التحكم في المياه السّطحية وتنظيم توزيعها، وفي الهيدرولوجيا (هندسة المياه) عموما عصرذاك.

وبالتّالي فقد مكّنتنا من طرح إشكالية الماء بافريقية بطريقة أكثر دقة، وذلك على ضوء المناهج الجديدة التي تعتني بدراسة المجتمعات الزراعية المصغرة (micro-société rurale) وبناها المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية.

د) **قانون المياه السّطحية**: بنوده وأهم مقوماته: إن المتأمّل في هذه القوانين يلحظ من الوهلة الأولى أنها تلائم مناخ شبه جاف بجبال الجنوب الشرقي للبلاد الإفريقية، وأنها تنظم الأعمال الهيدرو -هندسية، والمتمثلة أساسا في ترويض السّيول العارمة ووقف انجراف التربة على المنحدرات والشّعاب، وذلك بإقامة المدرّجات والسدود الصغيرة على الشّعاب المنحدرة

من السفوح والمحدقة بالوادي للاستفادة من ماء المطر وفي توجيه كثير من الروافد والجداول الطبيعية عبر سواقي ومصارف وقنوات وفي القيام بعدد آخر من الأعمال مثل كنس الأودية والأراضي المسقيّة وغيرها. وعموما، فإن سيول الأودية، وهي مصادر مائية موسميّة، مكنت من إقامة نظام الريّ الحوضي (bassin d'irrigation) في هذه الجبال الوعرة التي ارتفعت فيها نسبة الانحدار، وانخفضت فيها نسبة تسرّب الماء إلى باطن الأرض، مما يؤدي إلى دفق قوي لصبيب الماء، كلما نزلت الأمطار - وخصوصا العاصفية منها - وإلى سرعة تجمّع الماء في شكل سيول وأودية موسميّة، لا يتجاوز مدة نشاطها بعد انكفاء المطر بضع ساعات، لكنها عارمة وعنيفة، تحمل معها الأخضر واليابس، فتكون نسبة الانجراف قوية ما لم يقع التحكم فيها وإقامة الجسور المتراكبات. وقد يحصل هذا المشهد مرة في السنة أو ربما أكثر أو أقل، وهو زمن حاسم بالنسبة إلى المزارع والزراعة، احتاج إلى تقنين وفق العادة («إلا ما كانت عليه العادة») لتفادي النزاعات بين أفراد المجموعة الزّراعية، حتى يأخذ كل طرف حقه. تلك هي العلّة في البنود التي ذكرها أبو العبّاس أحمد في كتابه. ونورد أهمها:

- باب يخص ماء المطر: تناول فيه قوانين تتعلق بالملكية المشتركة لماء المطر وأماكن تجمع الماء في الفدادين والغدران والأحواض وكيفية استغلاله، وكيفية التصرف في ماء الماجن (عند الشرب أو السقي أو البيع).

- عمارة الأرض بماء المطر: تعرض فيه للقوانين الخاصة بالتحكم في السيول وبناء المنشآت المائية وكيفية صيانتها وتوزيع الماء وقسمته، حسب الحجم، وليس حسب الزمن كما هو معهود في الواحات. وقد فصّل هذا الحديث إلى المحاور التالية:

أنواع الأودية والسيول: فالوادي الفحل يعرف حسب مكان المصبّ (البحر أو السّباخ أو الأرض) أو حجمه (الكبير) أو طوله (إذا تجاوز عشرة كم)[98].

– المساقي: جمع لمسقى: وهي المساحات غير المزروعة التي يتجمّع فيها الماء، كي ينحدر إلى البساتين والمزارع. وهذه الثنائية مسقى – منقع معروفة في مجالات أخرى مثل السّاحل. والمساقي ملكية خاصة أو جماعية، لا يمكن استعمالها دون موافقة أصحابها، سواء أكان الوادي كبيرا (فحلا) أم صغيرا. وقد فرّق المشرّع بين قسمة الصبوب (zone de concentration) وقسمة الماء، وبين ملكيّة كل واحدة منهما[99].

– المصارف (prise d'eau): هي السّواقي التي تنطلق من الوادي نحو المزارع، وتقسم الماء بين المجموعة الزّراعية، اعتبارا أن الماء يمكن أن يكون ملكية خاصة أو عامة مثل الأرض[100].

وقد حدّد القانون نسبة الاستغلال: فكلّ مصرف لا يمكن أن يتجاوز الخمس أو الثمن أو العشر من صبيب المسقى عند نقطة التقاء المصرف بالوادي، و يترك البقية لمن هو أسفله كي يأخذ نفس النّسبة (الخمس أو أقل)، وهكذا دواليك. ومن أراد صرف الماء من جانبي الوادي، فله العشر من كل جهة. وإذا فضل شيء من الخمس، فإنه يرد إلى الوادي ولا يمكن صرفه إلى أرض أخرى ما لم تكن عمارتها من ذلك الوادي. وإذا لم يعلموا ما لكل واحد منهم من الماء، فإنهم يسقون بها على التّسابق، والتدرج من الأعلى إلى الأسفل[101].

ومما يلاحظ أن هذه المصارف توزّع على قدر السهام في الماء، وإنها تنقسم إلى عامة وخاصة، وإن توسيعها أو إعادة بنائها على إثر الانجراف أو مرورها من أرض ملك للغير مقترن بموافقة المعنيين بالأمر، وإن احتاج بعضها إلى معالجة على حد عبارة المؤلف (aménagement) لرفع الماء إليها[102].

– المقاسم (partiteurs): إذا كانت المصارف تزوّد مجموعة من المزارعين بالماء، فإن المقاسم هي الوحدة الأقل التي تقسم الماء بين هذه

المجموعة. وعادة ما تبنى بصفة مشتركة بالحجارة والآجر والجصّ والجير، كما تحتاج إلى مشاركة المعنيين بالأمر في صيانتها المتواصلة نتيجة قوة دفق المياه، فيتم إصلاحها أو إعادة بنائها أو توسيعها أو تضييقها، وكذلك كنسها وذلك بموافقة كل أفراد المجموعة، حتى لا يتضرّر أحد من قلة الماء أو كثرته.

فعملية الكنس (curage) مثلا قد تؤدي إلى زيادة الصبيب، كما أن عدم الكنس قد يعطّل حركة المياه. ويتم كنس المقاسم المدفونة (acequia souterraine) بكيفية معينة. من هنا نفهم هذه المعادلة الصعبة بين مختلف أفراد المجموعة الزراعية في إنجازهم للأعمال اللازمة دون إضرار بطرف ما[103].

أما إذا انخرقت المقاسم، وفسدت، وذلك يحصل كثيرا نتيجة شدّة تدفق السّيول، فإنه يتعين مراعاة شروط لتحويل المقسم من أعلى إلى أسفل. كما أنه يجب المحافظة على مستواها العادي، وهو مستوى مسيل الوادي، وكنسها إذا ما ارتفع عن هذا المستوى نتيجة تراكم الطّمي، وإذا ما حصل انجراف، أو وقعت ثلمة، فإن الأماكن المحفورة تحتاج إلى عملية الدفن وذلك عن طريق الجرف (décapage).

ونظرا إلى ضرورة تعهّد المقاسم بالصّيانة المتواصلة، في بداية كل موسم خاصة، فإن هذا العمل عادة ما يوكل للأبناء والوكلاء والعبيد. أمّا ملكية المقاسم، فإنه يمكن تملّك سهم أو أكثر من المقسم، وتنتقل ملكية المقسم عن طريق الشراء و الهبة والوراثة[104].

- الجسور (culture en terrasses, avec des petits barrages) : تطلق على المنظومة الزراعية الكاملة المكوّنة من السّدود الصغيرة المبنية بالحجارة والتراب، التي تعترض ماء السّيول، وتحجز قسما منها في المدرّجات (culture en terrasses)، قبل أن تصرف البقية عن طريق قناة ومن الأراضي

المنتفعة من ترسيب الطّمي بها و من مياه السيول. ولذا فقد أطلق لفظ الجسور على هذه السّدود الصغيرة التي تتحكم في انجراف التربة والماء، كما أطلق على الفدان[105].

وعادة ما تستعمل هذه الجسور التّراب (جرف التّراب) في المنحدرات الضعيفة، فيما تحتاج إلى بناء بالحجارة والجير والجبس والخشب في المنحدرات القويّة. و يوضع الزّرب فوقها حتى لا يمرّ عليها المزارعون، وهو ما أكدّه مصدر آخر، عندما ذكر أن أحد العلماء استنكر لما أبصر رجلا من شروس يسير بفرسه خارج الطريق ويهدم جسور الناس[106].

و تستعمل هذه الجسور في المدرّجات لحفظ كمية مياه الأمطار المتجمعة في المساقي أو الأودية والسّيول وبالتالي كانت في حاجة متواصلة إلى صيانة وإصلاح عند انكسارها، وعادة ما يشترك أهل القرية في العمل (أناس كثيرون حسب عبارة المؤلف) لرفع الجسور عند ما يزداد ترسيب الطّمي، أو كنس الفدادين وتخليصها مما حمله ماء الوادي.

على أن تعويض جسر انكسر بآخر في الأسفل، أو توسيعه أو خفضه أو رفعه هي أمور مشتركة بين المجموعة، وتحتاج إلى موافقة من هو أسفل. وعند انكسار جسر، يجبر الأسفل الأعلى على نزع ما حمل الماء إلى أرضه من الأشجار والنّبات والخشب والزرب والحجارة، وبردّ ما انكسر من جسره. وهنا اختلفت الأحكام في رد الجسر الأول إذا كان للخاصة أو للعامة.

أما الماء، فإنه ينتقل من جسر إلى آخر عن طريق القِناء - وهو المسمى حاليا الممفس -(déversoir) التي يخرج منها الماء، بعد أن يرتوي الأعلى، إلى الأسفل. وقد عبر المؤلف عن هذه المدرجات التي تتحول فيها الشّعاب إلى مساحات مستوية بالعبارة التالية: «إن عمّر أحد على ذلك الماء، ثم عمّر آخر أسفل من ذلك، ثم عمّر آخر أسفل من هذا، فإن كل

واحد منهم يمنع من فوقه من صرف هذا الماء»[107]... وبالتالي، فإذا كان الأعلى يحظى بالأسبقية في استغلال ماء الري، فإن الأسفل له كل الصلاحيات في الانتفاع بنصيبه منه، ومنع أي ضرر يلحقه من الأعلى.

وحصيلة القول، ارتبطت هذه القوانين المنظّمة لتوزيع المياه، وخصوصا المياه السّطحية منها، ببنية اجتماعية فاعلة، وهي المتمثلة في الجماعة ذات السّلطة الساهرة على حسن سير هذه العمليات والّتي تبتّ في النّزاعات و في عامة المزارعين والرّقيق العاملين في الأرض.

وقد خصت هذه القوانين مناطق جبلية طرفية، لم تكن في منأى عن التأثيرات القديمة. أما في الحقبة الوسيطة، فقد وجدت باليمن هندسة مائية صغيرة متشابهة مع مثيلتها بإفريقيّة.

وبالتالي فإنّنا نرجح كونها تقاليد ضاربة في القدم، تأخذ بعين الاعتبار الأحكام المحليّة الشفوية (إذ كثيرا ما تكررت عبارة: إذا لم يكونوا قد عرفوا على ذلك - وكانت عليه العادة)، ولم تأخذ شكلا مكتوبا إلا في القرن الخامس هـ/XIم. غير أن ذلك لا يعني القول بعدم وجود مؤثّرات أخرى، سيّما أن الحضارة العربية، وخصوصا باليمن، تميزت بمنشآتها المائية المتشابهة. فما هي إذن خصوصيات كل مجال؟ إنّ الإجابة عن هذا السّؤال ليست يسيرة، وإن كنا نميل إلى أن الإنسان المغربي هو الذي أنشأ هذا النّظام المائي البديع في دقته وفاعليته وتطوره كلما اقتضى الأمر، بفعل تفتحه على الحضارات الأخرى.

الخاتمــــة

لا شك أن إشكالية المواقع والمسالك والمجالات ليست مقتصرة على فئة اجتماعية دون أخرى، إذ عنت بلاطات الأمراء ومعسكرات الجند وحارات المدن و أخصاص المزارعين و خيام البدو بطرق متفاوتة. ولئن مثّلت المواقع الأثريّة والمعالم العلامات المادية التي تتحدث عن الماضي وتميّز شعبًا عن آخر، فقد شكّلت المسالك حلقة الوصل بين مختلف البلدان. أما المجالات فهي الأرض التي شيّدت عليها المدن و الأمصار وهي البستان والمزرعة والمرعى، و هي تارة الوطن بسهوله الفيحاء وروابيه الغنّاء وجباله الشامخة ومياهه العذبة وبحاره العميقة، وبحصونه المنيعة ومدنه وقراه وبواديه التي اتسعت لكل أهلها، ولغيرهم من الطارئين عليها، وأخرى المستنقع الذي تهزّه الحروب و المجاعات والهجرات، ويكون عرضة لشتى التداعيات.

ومهما يكن من أمر، مثّلت الجغرافية التاريخية ممرّا آمنا لتتبّع واقع هذه المجتمعات، وحياتها اليومية عن كثب، دون تجريد أو ضبابيّة، وذلك اعتمادا على ترجمة الشاهدة الأثرية والنصيّة إلى معطيات مجالية. غير أن

إعادة رسم المشهد القديم أو المكان التاريخي احتاج إلى تقاطع مقاربات منهجية عديدة، واعتماد مصادر متنوعة،وخصوصا المصادر المكتوبة وعلوم الأرض والآثار والصور الجوية والخرائط القديمة.

وهي، كما أسلفنا القول، مسلك نافذ لإضاءة جوانب منسيّة وغامضة من الماضي،

ومقاربة ناجعة لفهم أدق لتاريخنا، وبالتالي لحاضرنا.



الهوامش

هوامش الفصل الأول

(1) انظر: **الأطلس** الأثري للبلاد التونسية: Atlas Archéologique de Tunisie
ونذكر على سبيل المثال نسبة فسقيات الأغالبة وعدد من الرباطات إلى الفترة الرومانية.

(2) ابن خلدون، **تاريخ**، دار الكتاب اللبناني، 1983، ج VI، ص265.

(3) البكري، **المسالك والممالك**، طبعة دي سلان الجزائر 1857، ص88، 117. الادريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، طبعة ليدن، ص 77، 85. **الاستبصار**، ص187.

(4) ابن خلدون، **المصدر نفسه**، ج VI، ص 251 ـ 252.

(5) اليعقوبي، **كتاب البلدان**، ليدن 1893، ص356. البكري، ن.م.، ص145. انظر كذلك حول مطماطة، ص66، 75.
التقي العلوي، أصول المغاربة، مجلة **البحث العلمي**، عدد 33، الرباط 1982، ص 90.

(6) البكري، ن.م.، ص52 (مليلى)، 89، 99، 152 (مليلة).

(7) ابن خلدون، **المصدر نفسه**، ج VII، ص 22 ـ 24. الوزان، ن.م.، ج2، ص 105 (يفرن)، 117 إفران).

(8) ابن حوقل، ن.م.، ص86. البكري، ن.م.، ص54.

(9) البكري، **المسالك**، ص 156. وحول أجر الموجودة بالساحل، راجع كتابنا: **القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط**، تونس 1986، ص189 ـ 190.
Ladjimi - Sebai, Un Site de Tunisie Centrale: Agger, Bulletin de l'INAA, avril - juin, tunis 1988,p.61.
كذا في الشماخي، **كتاب السير**، تحقيق ودراسة محمد حسن (نسخة مرقونة)، ص 45.

(10) البكري، ن.م.، ص106 ـ 108. الإدريسي، ن.م.، ص170. ووردت في كتاب الاستقصاء تطاوين.

(11) حول سوسة برقة، انظر البكري، ص85، وهي مازالت موجودة إلى حد الآن. وحول سوسة إفريقية، انظر: حسن حسني عبد الوهاب، **ورقات**، تونس 1981، ج II، ص15 ـ

87. وفيما يخص بلاد السوس، انظر مثلا:

D.Jacques-Meunié, le *Maroc Saharien des origines* à 1670, Paris 1982.

نوحي الوافي، **بلاد السوس الاقصى في العصر الوسيط** (شهادة كفاءة في البحث)، الجامعة التونسية 1991.

(12) اليعقوبي **البلدان**، ص96 - 101، البكري، المسالك، ص 11، 17 الشماخي، السّير (نسخة مرقونة) ص 487 - 489.

T.Lewicki, *Arabic external sources for the history of Africa to the south of saharu*, London 1974.

(13) ابن خرداذبه، **المسالك والممالك**، ص 59 اليعقوبي، **نفسه**، ص 64، 103 - 102، البكري **نفسه**، ص 50 - 51، 72.

(14) اليعقوبي، نفسه، ص 55، 104، 107، البكري، **المسالك**، ص 70 - 69، ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، الرباط 1972، ص 130. أحمد الطاهري، **إمارة بني صالح في بلاد نكور**، الدار البيضاء 1998

(15) راجع على التوالي الخرائط الطوبوغرافية (1/50000: الحبيبية، سيدي الهاني، الشريطة، سيدي بو علي، جمّال، كركر، المكنين، المهدية). انظر أيضا الفصل الرّابع، بابيْ فحص مرناق ومجال الأربس.

الكتاني، **تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم القيروان**، تونس، 1970، ص 28، 39.

وثائق الأرشيف الوطني، السلسلة أ، عدد 4 (قصر الكلبين).

H.Sthom, *Les Fellahs de la Presqu'ile du Cap Bon*, Tunis 1977, p. 236-238.

A.Henia, *Proprieté et stratégies sociales à Tunis (XVI-XIXes.)*,Tunis 1999, pp.162-168.

(16) اليعقوبي، **البلدان**، ص 346، 350.

(17) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص 237. البكري، **مسالك**، ص 21. **التجاني، رحلة**.

(18) البرزلي، **نوازل**، ج II، ص 258.

(19) انظر: De La Primaudaire, Documents Inédits.., *Revue Africaine* 1875, n19.

(20) نفس الإحالة. الوزان، **وصف إفريقيا**، الرباط 1982، ج II، ص 87.83.

(21) حول القرية الأندلسية، انظر:

P. Guichard, *Les Musulmans de Valence et la Reconquéte* , Damas1990, pp. 237.

ابن الخطيب، **اللمحة البدرية**، ص15. وحول اختلاف القرية عن الضيعة، انظر: المراكشي، **الذيل والتكملة**، بيروت د.ت.، ج IV، ص 71-70 حيث ذكر ان ابن برطلة كان متعيشا من فائدة ضيعة له، يتصرف في بعلها وسقيها، وتوفي بقريته بني إشكورته. انظر أيضا: ابن الآبار، **الحلة السيراء**، القاهرة 1985، ج II ص 197.

(22) البرزلي، **جامع مسائل الاحكام**، ج I، ص 20 ب.

Talbi , Droit et Economie en Ifriqiya au III / IX s, *Etudes d'Histoire Ifriqiyenne*, pp. 185 - 231.

(23) البرزلي، ن.م، ج II، ص 258 ب، مخ 4851، الونشريسي، **المعيار**، ج I ص 221.

222 ـ 227 ـ 228. وقد ذكر مثالا عن كيفية بناء قرية ممتدة على طول نحو ميل، وكانت تتوفر فيها المنشآت الأساسية من فرن ومنازل منحوتة في الجبل وأسوار خوفا من غارات البدو المحدقين بها، ولهذا السبب فضل بعض سكان هذه القرية الجبلية الناشئة الالتجاء إلى بلد آخر إلى حين الانتهاء من أشغال البناء (ص 166).

(24) راجع الدراسات الأثرية المتعلقة بالمواقع المندثرة، وبالخصوص:

A .Bazzana , *Habitat Médiéval et structures du Peuplement dans l'Espagne Orientale* , Madrid 1992 .

P. Courbin, Méthodologie des fouilles des villages disparus en France, *Annales Economie societé, civilisation* Paris, 1965 ,pp. 219-256 .

(25) البرزلي، ن.م.، ج I، ص، 264 أ. الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب**، بيروت 1981، ج I، ص 142، 149، 222، 274، 275.

(26) الونشريسي، ن.م.، ج I، ص 274-275.

وحول نظرة أهل مدينة تونس إلى بقية المدن الافريقية التي كانت تحسب في عداد القرى (مثل سوسة)، انظر: الزركشي، تاريخ، ص102. كما ورد في مناقب ابن عروس (ص 275) خبر يفيد ارتباط القرية بالجهل، وبالمعتقدات الأسطورية.

(27) ذكر الونشريسي القرى البعيدة عن المدن التي يصل عدد سكانها ثلاثين أسرة. وأورد ذكر قرية بقفصة لا يتجاوز عدد سكانها مائة أسرة. راجع: المعيار، جX، ص 145، 148. انظر أيضا: Documents Inédits , *R . A.* , n° 19, 1875

(28) ابن أبي زيد، **النوادر والزيادات**، ج I، ص71 أ. Guichard , *Les Musulmans de Valence* , T I , p. 235-241 .Bazzana , op. cit., p . 322.

(29) الوزان، **وصف إفريقيا**، ج II، ص 83، 87.

(30) ابن حوقل، **نفسه**، ص 84. البكري، **نفسه**، ص 21، 55.

(31) اليعقوبي، **نفسه**، ص 346. الادريسي، نفسه، ص 74. **الاستبصار**، ص153.

(32) التجاني، **رحلة**، ص 142 ـ 143، 173، 179.

(33) **الاستبصار**، ص 153.

(34) ابن حوقل، **نفسه**، ص 71. البكري، **نفسه**، ص 41.

(35) حول المنزل، راجع: المالكي، **رياض النفوس**، تحقيق البشير البكوش، بيروت 1983، ج I، ص 359.

حسن حسني عبد الوهاب، **ورقات**، ج I، II. ص 327،. 353 وقد ذكر في العهد الحفصي بعض المنازل مثل منزل زيد ومنزل أبي النصر ومنزل كامل. و يبدو أن اسم بني خلاف مرتبط بأحد الزهاد: أبي الحسن علي بن عبد الله القطان المعروف ابن خلاف: المالكي، **رياض**، ج II، ص 432، 433. ج III، ص 37.

(36) انظر مثلا: التجاني، **الرحلة**، فهرس البلدان. وجاء في الزبيدي (**تاج العروس**، ج3، ص494) أن القصر هو المنزل أو كل بيت من حجر، وورد في القرآن هذا اللفظ (الآية: ﴿ويجعل لك قصورا﴾).

وثمة مصطلحان آخران قديمان استعملا في العهد الحفصي، وهما: البرج (باللاتينية بورجس) وطرّش (من أصل إغريقي: توريس)، وهي منازل ريفية محصّنة. انظر:

M.Talbi. Article Kastiliya *Encyclopédie de l'Islam.*

Trousset , Les Bornes du Bled Segui , *Antiquités Africaines* . N. 12 , 1978 , p. 16

D. Pringle , *The Defence of Byzantine Africa from Justinian to the Arab conquest* , Oxford , 1981,p. 145 .

(37) انظر: Ernout et Meillet, *Dictionnaire Etymologique de la langue latine*. Paris 1959. مؤلف مجهول، **الاستبصار**، ص 154. ابن خلدون، **تاريخ**، ج VI، ص123، 133، 203.

(38) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص109.

(39) الإدريسي، **نفسه**، ص 128. التجاني، **رحلة**، ص 56، 67، 141. الوسياني، **سير**، مخطوط، ص37.

(40) التجاني، **رحلة**، ص 119.

(41) ابن الصغير، تاريخ، ص 107.

(42) التجاني، **رحلة**، ص 318.

(43) البرزلي، **نفسه**، ج II، ص 129ب. الونشريسي، **المعيار**، جVII، ص232-233.

(44) البرزلي، **جامع مسائل الأحكام**، جII، ص120 ب. الونشريسي، **المعيار**، ج V، ص 105.

(45) البرزلي، **نفسه**، ج II، ص 163أ

(46) راجع الفصل الخاص بنفزاوة من كتابنا، **المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي**، ص246 ـ 297.

(47) الوزّان، **وصف إفريقيا**، جII، ص 67-68

(48) راجع الخريطة الطوبوغرافية لجمال.

(49) ورد الاسم في وثيقة حبس خاصّة بقصور الساف.

(50) البرزلي، **جامع مسائل الأحكام**، جII، ص 265 أ: سئل (اللخمي) عن برج فيه بساتين وزرع، وهو محصن في بعض الجهات، ومسرح من أخرى، حتى إنه يصيب أهل المرج الغارة، فألزمهم الوالي بضرب طابية من الناحية المختصة... فطلب أهل الأطراف أهل الوسط بتصييبهم من ذلك، كما فعل بالطابية الأولى، فامتنعوا وقالوا الضرر إنما ينال الذين يلونها.

(51) المالكي، **رياض النفوس**، ج I، ص423.

(52) راجع الفصل الخاص بمدينة تونس.

(53) انظر Brunschvig , *Deux Récits de voyage*, p. 197.

(54) انظر: Idem , p. 20 .

(55) Montavez,Dos Descripciones de la Cuidad al momento de la empresa (1535), *Revista de la Universidad de Madrid*, 1970, vol, XIX, Nov.1973

(56) البرزلي، **جامع مسائل الأحكام**، جI، ص 264 أ.

(57) انظر مفهوم البلد بوطن القيروان والساحل في: البرزلي، ن.م.، ج I، ص 277 أ.

(58) الونشريسي، ن.م.، ج 1، ص 139-228. وورد في الزبيدي (**تاج العروس**، ج 3، ص 101) أن المجشر هو المكان الذي يرعى فيه قرب الماء، ويقال قوم جشر أي عزاب في إبلهم.

(59) راجع: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة قصر.

A . Lézine, *Architecture de L'Ifriqiya* , Paris 1966.

M.Kervran, Caravansérails du delta de l'Indus, *Archéologie Islamique*, n° 48-9, Paris 1999,pp. 143-176.

(60) الشماخي، السّير، فهرس الأعلام (دمرا الحمدانيّة، أمّ عمر بن يمكتن النفوسي عامل أبي الخطاب على السّرت سنة 140 ـ 144 هـ، وتوفي سنة 162 هـ 761م).

(61) أبوراس، **مؤنس الأحبة**، ص 46.

(62) أبو زكريا، كتاب السّيرة وأخبار الأئمة، الفهرس.

(63) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص 103 ـ 104. ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، بيروت 1983 ص 489.

(64) الشماخي، السّير، ص 289. قال في هذا الصّدد: وفي سنة 430 هـ وقع بطرابلس قحط عظيم وتفرّق أهلها وتسمّى فرورا، فنزل رجل من ورغمة بقلعة درجين.

A.Louis, la *Tunisie du Sud: Ksars et Villages de crêtes*, Paris 1975.

(65) الشماخي، السّير، فهرس القبائل . مجهول، **مفاخر البربر**، ص 79. ابن خلدون، **تاريخ**، ج VII، ص108.

(66) راجـع: T . Lewicki , *Les Ibadites en Tunisie au moyen-âge* , Conférence tenue à Rome 1958 ,pp. 1-16.

(67) ابن خلدون، **تاريخ**، ج VI، ص 168. التجاني، رحلة، ص 118.

(68) Brunschvig, les *Hafsides*, T.I,pp.327-328.

(69) ابن الحاج النميري، **فيض العباب**، بيروت 1987، ص 413 ـ 415.

(70) نفسه، ص 416 ـ 417.

(71) نفسه، ص 418 ـ 419.

(72) نفسه، ص 422 ـ 423.

(73) نفسه، ص 426 ـ 427.

(74) نفسه، ص 428 ـ 429.

(75) ورد هذا المصطلح في النصّ القرآني في معان مختلفة: «بئر معطلة وقصر مشيّد»، «إنها ترمي بشرر كالقصر»، وتجعل قصورا، يتخذون من سهولها قصورا وينحتون الجبال بيوتا. راجع ابن منظور، لسان العرب، مادة قصر. عبد الباقي، المعجم المفهرس، ص 546. قرآن كريم، سورة الحج، الآية 45، سورة المرسلات الآية 32، سورة الفرقان، الآية 25، سورة الأعراف، الآية 74.

(76) راجع نقيشة رباط المنستير، «مما أمر بعمله هرثمة ابن أعين... سنة ثمانين ومائة».

(77) أبو العباس أحمد بن بكر، كتاب القسمة وأصول الأرضين، ص 164، 182، 188.

ورد في وثيقة خاصة تعود إلى سنة 1269 هـ ذكر أرض مشاعة وقع تقسيمها بين عروش

أهل سدرا لحفر الغيران.

(78) **نفسه**، ص 184.

(79) **نفسه**، ص 190.

(80) **نفسه**، ص 184. جاء في الوثيقة الخاصة السابقة الذكر أن أهل سدرا امتلكوا غرفا في القلعة فيما امتلك أهل القلعة أراضي بالقرب من سدرا، فجرى التعويض.

(81) **نفسه**، ص 191.

(82) **نفسه**، ص 188.

(83) **نفسه**، ص 171.

(84) **نفسه**، ص 184، 187.

(85) **نفسه**، ص 165، 188.

(86) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة طمر. التجاني، **رحلة**، ص188 ـ 189 (الفريض لغة هو العالم بالفرائض). أبو العباس أحمد، نفسه، ص173 (وردت في النسخة المطبوعة خطأ تحت اسم: مضمر).

(87) **نفسه**، ص 181، 188. تطلق الدراسات الجيولوجيّة على جبس هذه المنطقة: جبس مستاوة.

(88) نفسه، ص 166، 190. ذكر ابن الحاج النميري (**فيض العباب**، ص 413) قصرا بين قسنطينة وجبل أوراس مبنيا بالحجر المنجور المعروف بالعيسوي.

(89) **نفسه**، ص 178، 188.

(90) **نفسه**، ص 178.

(91) **نفسه**، ص 181.

(92) **نفسه**، ص 172.

(93) **نفسه**، ص 171، 175.

(94) **نفسه**، ص 174 ـ 175.

(95) **نفسه**، ص 172.

(96) **نفسه**، ص 175 ـ 176.

(97) نفسه، ص 165.

(98) **نفسه**، ص 181، 170.

(99) **نفسه**، ص 166. راجع الونشريسي، **المعيار**، ج VIII.

(100) **نفسه**، ص 166.

(101) نفسه، ص 177 ـ 178.

(102) نفسه، ص 179 ـ 180، 181 ـ 182.

(103) **نفسه**، ص 180.

(104) **نفسه**، ص 179.

(105) مثال باب القصر بقصور السّاف. **نفسه**، ص 176 ـ 177.

(106) **نفسه**، ص 177.

(107) **نفسه**، ص 174 ـ 177، 165.

(108) **نفسه**، ص 172 ـ 173.

(109) تضمّن قصر زناتة طابقين وقطوفة خمسة طوابق. و حول وظيفة الخزن في الغرف، راجع، الشماخي، **السير**، ص 95 (عنده غرفة موسوقة شعيرا، وانكسرت غرفته وأخذ السرّاق ما فيها).

(110) **نفسه**، ص 171 ـ 174.

(111) **نفسه**، ص 168.

(112) **نفسه**، ص 182 ـ 184.

(113) **نفسه**، ص 179.

(114) **نفسه**، ص 193.

(115) **نفسه**، ص 176 ـ 177، 179.

(116) **نفسه**، ص 190 ـ 191، 194.

(117) **نفسه**، ص 177 ـ 173 (وردت في النصّ خطأ: مضمر. راجع التّجاني، **رحلة**، ص 188).

(118) **نفسه**، ص 191 ـ 192.

(119) **نفسه**، ص 173 (ويضعون غلّتهم على بيوتهم).

(120) **نفس الإحالة**، ص 173.

(121) **نفسه**، ص 177، 173، 181.

(122) **نفسه**، ص 174.

(123) **نفسه**، ص 173. ابن قتيبة، **الإمامة والسياسة**، 11، 51: ذكر «إن عامة بيوتها الخصوص وافضلها القباب، وبناء المسجد يومئذ شبيه بالحظير، غير انه قد سقّف ببعض الخشب، وقد كان ابن النعمان بنى القبلة وما يليها بالمدر، بنيانًا ضعيفًا».

هوامش الفصل الثاني

(1) ابراهيم شبوح، سجل قديم لمكتبة جامع القيروان، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، المجلد 2، الجزء الثاني، نوفمبر 1956، ص 372 - 339.

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، فعل قرا.

(3) ابن عبد الحكم، فتوح، ص 47، 61. ابن خرداذبة، **المسالك**، ص 91 ابن الفقيه، **البلدان**، ص285 المالكي، **رياض النفوس**، ج I، ص 20، 29، 32. البكري، **المسالك**، ص 75. ابن الأثير، تاريخ، ج III، ص . 230 النويري، **نهاية الأرب**، ج 24، ص 24. ياقوت، **معجم البلدان**، جVI، ص 399. ابن عبد الحليم، **كتاب الأنساب**، ص 85، 112، التجاني، رحلة، ص 31. أبو العرب، **طبقات**، ص 45 (المنستير بساحل قمونية) ذهب الأستاذ أحمد مشارك اعتمادًا على نقيشة عثر عليها بهنشير بيوض، غرب القيروان بنحو 60كم، أنّ أحرفها الثلاث (GAM) هي coloni Gamonienses وأن هذه الضيعة الإمبراطورية تمتدّ إلى شرق القيروان، على طول وادي مرق اللّيل. ينظر مداخلته حول الضيعات الأمبراطورية في بلاد القامونيين، ندوة حول تاريخ أملاك الدّولة، 23 / 4 / 1998.

(4) ابن عبد الحكم، نفس الإحالة ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج I، ص المالكي، نفس الإحالة.

(5) انظر ردًا على هذا الرأي:

H.Djaït, *Al-Kûfa: naissance de la ville islamique*, Paris 1986.

P.Guichard, Les villes d'al-Andalus et de l'occident Musulman aux premiers siècles de leur histoire, In *Genèse de la ville islamique*, Madrid 1998, pp. 37-52.

اعتمد الباحث كندي على نصّ الحميري حول بطليوس للتشكيك في المعنى الحقيقي لبنى ابتنى، والتوصّل إلى أنها تفيد الترميم.

H.Kennedy, From Antiquity to Islam in the cities of al-Andalus and al-Mashriq, In *Genèse*..op. cit., p.58.

البلاذري، **فتوح البلدان**، ص 231. ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج I، ص 20.

(6) اليعقوبي، **البلدان**، ص 348. راجع مقالنا: الأصول التاريخية للتعريب في المغرب العربي، **المستقبل العربي**، بيروت 1985، عدد 72، ص. 78-63

(7) الطبري، **تاريخ**، بيروت، ج III، ص 148. ابن عبد الحكم، **فتوح مصر وأخبارها**، القاهرة 1991، ص 92، 98.

(8) ابن عذاري، **نفسه**، جI، ص 20، المالكي، رياض النفوس، ج I، ص 97.

(9) جاء جدار القبلة منحرفًا عن القبلة الحقيقيّة. وقد تفطّن إلى ذلك أحد مهندسي المدينة، وهو أبو الطيب الكندي (توفي سنة 435هـ/ 1044م) إذ قال: « قبلة جامع القيروان مغرّبة عن القبلة التي يوجبها القياس على ما ذكر أصحاب الحساب» وهو ما أكّدته البحوث المعاصرة - راجع: البرزلي، **جامع مسائل الأحكام**، مخ 5429، ص 47 ب 48 - أ.

A . Lézine , L'Architecture de L'Ifriqiya , p. 70 .

حول التخطيط انظر: المالكي، **نفسه**، ج ا، ص 12، ابن عبد الحكم، **نفسه**، ص 196. الطبري، **تاريخ**، جIV، ص 178(اختطها وقطعها للناس مساكن ودورًا وبنى مسجدها).

(10) البكري، **نفسه**، ص 23، الرقيق، **نفسه**، ص 149، ابن ناجي، **معالم الإيمان**، ج II، ص 32، ج III، ص 8، 18. المالكي، ن.م.، ج ا، ص 222، 228، أبو العرب، ن.م.، ص 162 (درب الربدان). محمد الطالبي، **تراجم أغلبية**، ص70.

(11) ابن قتيبة، **الإمامة والسياسة**، ج II، ص 51.

(12) المالكي، **نفسه**، ج ا، ص 225، ابن شرف، **ديوان**، القاهرة 1983، ص 86. المقدّسي، **نفسه**، ص 225. ابن عذاري، **البيان**، ج ا، ص 72، 73، 78، 100. ابن أبي زيد، **النوادر والزيادات**، جIV، ص 196 أ-ب.

(13) اعتبارًا أن الميل عند البكري يساوي 1610م، فإنّ طول السّماط = 3750م، البكري، **نفسه**، ص 25. المقدّسي، **نفسه**، ص 225.

(14) ابن عذاري، **نفسه**، ج ا، ص 21. ابن الأثير، الكامل، ج III، ص 230، النويري، نهاية الأرب، ج 24، ص 24. وقد قدّرت هذه القياسات بالنحو التالي: 13600 ذراع 5700م. 3600 باع = 4300م، راجع:

F.Mahfoudh, *Les sources Arabes et l'Architecture Musulmane d'Ifriqya*, Tunis

2000 (texte dactylografié) p.15.

A.Lezine, Notes d'Archéologie Ifriqyenne, Revue des Etude Islamiques.I.,1967, pp. 53-92.

(15) الونشريسي، **المعيار**، ج IX، ص 571. ابن أبي زيد، **النوادر والزيادات**، جII، ص307ب.

(16) أبو العرب، طبقات، ص 53، 77، 78، 133. البكري، **نفسه**، ص25 ـ 26. المقدّسي، **نفسه**، ص225 ـ 226 (باب سوق الخميس ودرب سوق الأحد) . وذكر المالكي (I، 404) سوق الأحد قرب ماجل مهريّة وأضاف الشّماخي (السّير، ص 195) أن سوق الأحد يقع غربي القيروان، ابن ناجي، **نفسه**، جIV، ص 107. الداعي ادريس، **عيون الأخبار**، ص89.

(17) أبو العرب، **نفسه**، ص 24. المالكي، **نفسه**، ج I، ص 137، 391. اليعقوبي، **نفسه**، ص347. البكري، **نفسه**، ص29.
محمد حسن، **المدينة والبادية**، ج I، ص221. ابن أبي زيد، **نفسه**، ج II، ص 307 ب.

(18) المالكي، **نفسه**، ج I، 193. ابن ناجي، **نفسه**، ج III، ص 215. ابن رشيق، **الأنموذج**، ص 189. محمّد حسن، **المدينة والبادية**، ج I، ص 214، 215، 262.
البكري، **نفسه**، ص 32 - 31، 54.

(19) بيّن أحمد الطاهري في أطروحته حول العامّة بإشبيلية (مرقونة ص 45) بطريقة لا تدعو إلى الشك عدم صحّة هذا الرأي الذي ذكره ليفي بروفنسال في خصوص الاندلس.
Lévi-Provençal, *Histoire de l'Espagne Musulmane*, Paris 1953, pp. 48-49.

(20) المالكي، **نفسه**، ج I، ص 404، ج II، ص 267، الداعي إدريس، **عيون الأخبار**، ص 105، 164. أبو العرب، **نفسه**، ص 154. الرقيق، **نفسه**، ص 191، 193. المالكي، **نفسه**، ج I، ص 222، 228، 293.

(21) ابن عذاري، **البيان**، ج 1، ص 15.

(22) ابن عبد الحكم، **فتوح**، دار الكتاب اللبناني ص 48. أبو العرب، **طبقات**، ص 15. المالكي، **رياض النفوس**، ج I ص 30، 93. البكري، **المسالك**، ص 31. 32.
ابن عذاري، **البيان**، ج 1 ص 15. 17. النويري، **نهاية الأرب**، ج 24، ص 20. ابن ناجي، **معالم الإيمان**، ج 1، ص 43. 45. 143.

(23) ابن عبد الحكم، **فتوح**، ص 46. المالكي، ن، م، ج 1 ص 30، 93.

(24) ابن ناجي، ن.م، ج 1، ص 166.

(25) المالكي، ن.م، ج 1، ص 327.

(26) انظر: Art, Ibn Abd el Hakam. *E I*, T III, p696
Brunschvig, La conquête de l'Afr. du Nord, In *A I E O*, Alger VI, 1942 - 7, pp. 55 - 108 Art, Layth Ibn Sayd In *E I*,T V, p 716.

(27) الرقيق، **تاريخ**، ص 122. النويري، **نهاية**، ج 24، ص63.

(28) قال ابن عبد الحكم (ص 103): وانتبذ الفزاري بعسكر ناحية (عوضا عن الفرن) كما أنه أهمل ذكر طنبياس و المكنسة (قرب تاهودا)، و هي مواقع ذكرها الرقيق.

ابن الأثير، **الكامل**، دار الكتب العالمية، 1987، ج 4، ص 417 ـ 419

(29) المالكي، **نفسه**، ج1، ص144. ابن ناجي، **نفسه**، ج 1، ص 288. الطالبي، **الدولة الأغلبية**، ص 150-152.

(30) الرقيق، **نفسه**، ص 118، 121 (وقد ذكر خطأ عبد الواحد بن أبي حسان). ابن عذاري، **البيان**، ج 1، ص 58.

(31) **طبقات** أبي العرب ص 44، 47، 50، 52، 90، 100، 152، 155، 170، 171 ـ 172، 173.

(32) ابن خلدون، ج6، ص222 ـ 223. Gautier, *Les siècles obscures*, p. 278.

(33) محمود إسماعيل، **الخوارج ببلاد المغرب**، ص 62 ـ 69. و قد نسب عكاشة بن أيوب إلى نفزاوة، عوضا عن فزارة، و هو أمر مستبعد، لأن أغلب النصوص تشير إلى العكس.

(34) ابن خلدون، **تاريخ**، ج 6، ص 222 ـ 223.

(35) انظر محمود إسماعيل، ن.م، ص 70 (تفاصيل هذه المعارك). ابن عبد الحكم، ص 101 ـ 102. الرقيق، ص 114 (ذكر وصول الفزاري إلى المكنسة في حدود تهودا، مما يلي سبيبة)

(36) ابن عبد الحكم، **ن.م**، ص 102. محمود إسماعيل، **الخوارج**، ص 71.

(37) ابن الأثير، **الكامل**، ج 4، ص 418: و أعانه عبد الواحد بن يزيد الهواري ثم المدغمي وكان صفريا في عدد كثير و افترقا ليقصد القيروان من جهتين، فلما قرب عكاشة، خرج إليه حنظلة ولقيه منفردا، و اقتتلوا قتالا شديدا...

(38) الرقيق، تاريخ، ص 116. كذا في النويري، ص 62. ابن عذاري، ج 1، ص 58 ـ 59.

(39) البكري، **مسالك**، ص 49.

(40) البكري، **مسالك**، ص 145. اقتصر ابن حوقل (صورة الأرض، ص 58) على ذكر الجهينيين، مرحلة إلى القيروان.

(41) البكري، ص 145.

(42) البكري، ص 49.

(43) البكري، **مسالك**، ص 145، ابن حوقل، ص 58.

(44) انفرد ابن عبد الحكم (**ن. م**، ص 103 ـ 104) بذكر هذه الروايات.

(45) ابن عبد الحكم، **ن. م**، ص 103.

الرقيق، **ن. م**، ص 116 (انظر رواية القرشي مفصلة).

(46) الرقيق، ن، م، ص 116 ـ 120.

(47) الرقيق، ن.م، ص 120.

(48) المالكي، **رياض النفوس**، ج 1، ص 163 ـ 216. ابن ناجي، **معالم**، ج 1، ص 285. الرقيق، **ن، م** ص 122. محمد الطالبي، **الإمارة الأغلبية**، ص 151.

(49) انظر: سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب**.

(50) محمد حسن، **المدينة والبادية**، الفصل الأول.. Idris, *Zirides*, TI,p.401

(51) راجع: الرقيق، **تاريخ**، تحقيق المنجي الكعبي، تونس 1968، ص 116(1). نفس الكتاب، تحقيق عز الدين موسى و عبد الله زيدان، بيروت 1990.

القاضي النعمان، **المجالس والمسايرات**، تحقيق الفقيه وشبوح والبعلاوي، تونس 1978، ص 60.

Dachraoui, *Le califat fatimide* , Tunis , p. 171 (Il a écrit : Il s'agit à coup sûr de saquiet Mems).

(52) Beshaouch, A propos de Thambeae, In *B. S. A. F* , 1985, pp. 26 - 28.

(53) Beshaouch, *op. cit* (Picard s'est trouvé interessé par l'apport sur les variations climatiques et il en conclut que la région de de Kairouan devrait être à l'origine plus peuplée,ce que les remblaiements successifs ne permettent plus de déceler) .Mandouze, *Prosopographie chrétienne* , pp. 388, 405, 530, 654 (Il a cité les versions suivantes : episcopus Tambaiensis/ Tambiatanae/ Tambeitanae/ Tambiatanae/ Tambeitanus/ Tanabeis/ Tambeis).

(54) انظر: الرقيق، **تاريخ**، ص 80، 88-89، 156-157، 159، 173. النويري، **نهاية الأرب**، ج 24، ص 62-63. ابن الأثير، **الكامل**، ج IV، ص 279. الونشريسي، **المعيار**، جIX، ص 560.ابن خلدون، **تاريخ**، جIV، ص407.

(55) يوجد احتمال القيام بمقاربة بين طساس و هنشير أم سسه، المسمى كذلك العمود و الوارد في الخرائط الطوبوغرافية، إذا ما اعتبرنا أن تاء التأنيث البربرية أزيلت، و عوضت بكلمة أم - سس. مما يجعلنا نفترض وجود مكان ثان إلى جانب طنباس و يحمل اسم طساس، مما أدى إلى مثل هذا الخلط.

(56) راجع المصادر المذكورة في الإحالات السابقة (الرقيق، ابن الأثير، النويري).

(57) الداعي ادريس، **عيون الأخبار**، ص 181.

(58) راجـع: Solignac ,Recherches sur Les Installations hydrauliques de Kairouan et des steppes tunisiennes du VII^{e} au XI^{e} s, In *A. I. E. O.*, 1952.

(59) الرقيق، تاريخ، ص 10. البكري، **مسالك**، ج II، ص 834. ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج I، ص 32. ابن فرحون، **الديباج**، ص 129 - ترجمة أبي الفضل الممسي - (ممس، قرية هناك).

(60) القاضي النعمان، **المجالس والمسايرات**، ص 60. وذكر البرزلي (**نوازل**، ج II، ص 43) حول هذه السدود ومثله ما يقع ببلاد القيروان في سد الأودية لقصد السيل، ويكون تحته بلاد تشرب منه، فيقسمونه مفازات (مجارات) على عدد البلاد التي تحته، فيجري على هذا.

(61) راجع: Despois, *Le Sahel et la basse steppe*, p. 243

(62) الونشريسي، المعيار، ج IX، ص568-569.

(63) ورد ذكر نسبة إلى قرية العلم في نقيشة سنة 425 هـ، (أبو خلف علي التميمي ابن العلمي). راجع: Despois, *Le Sahel et la Basse steppe* , pp. 79-86 , 120 ,-123 , 381. *Atlas Archéologique de Tunisie* , Feuille Sidi Bou Ali . Poissot et Roy Les *Inscription Arabes, de Kairouan*, TI,p.419 .

(64) R. Karray, Sebkhet El-Kelbia , Dynamique récente et changements actuels ,

2eme. Congrès des géographes Africains , Rabat , 1993, p. 6.

(65) Solignac, *op. cit.*, p. 76 - 77.

(66) Bulletin Archéo. du Comité des travaux *Historiques et scientifiques*, 1892, p. 485 - 486.

(67) *Atlas Archéologique de Tunisie*, F . de Sidi Bou Ali.

(68) ابن عبد الحكم، **فتوح مصر وأخبارها**، القاهرة 1991، ص222-223. حول موقع الأصنام، ينظر بالخصوص: محمد الطالبي، **الإمارة الأغلبية**، ص 151، 797. ذكر أنها تبعد عشرة كم عن القيروان.

A. M'chark, Henchir Es-Snam, champ de bataille en 125 H ,*C. T.*, n° 165, 1993, pp. 19-27

(69) الرقيق، **تاريخ**، ص 80-85. ابن الاثير، **الكامل**، ج IV، ص 223. مجهول، **أخبار مجموعة**، ص 41 (اقتصر على ذكر الجملة التالية: وكان نزوله ـ أي العسكر الثاني ـ بموضع الأصنام).

(70) النويري، **نهاية الأرب**، ج 24، ص 62-63.

(71) الرقيق، **تاريخ**، ص85

(72) التجاني، **رحلة**، ص 118.

(73) اعتمدنا في تحقيق هذه الوثيقة على نسختين: الأولى وردت في الرّزنامة التونسيّة،1324 هـ، ص 58 ـ 59. والثانية في تأليف: محمّدالعامري، ص 177. راجع دراستنا: **المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي**، الجزء الأول، ص 166 وما يليها)

هوامش الفصل الثالث

(1) انظر: G. Desanges, Etendue et importance du Byzacium avant la création sous Dioclétien de la province Byzacène In *Cahiers de Tunisie*, T.. 1963, n 44, pp. 7-22.

(2) ابن عبد الحكم، **فتوح إفريقية**، بيروت 1964، ص 59. المالكي، **رياض النفوس**، ج II، ص 156. وأضاف ابن الشباط بضم الميم والزاء المعجمة، قيل هو فحص القيروان وقيل هو اسم إفريقية وانها كانت تدعى به. راجع كذلك: ابن ناجي، **معالم الإيمان**، ج I، ص 232 (المزاق هو فحص القيروان). وثمة أسماء أخرى لأعلام تحمل جذع (م، ز، ك،) في نوميديا مثل (Mazieus, Muzuca)، كما ذكرت مدينة أخرى قرب الأجم تحت اسم: Buzakina، راجع: S . Lancel, *Actes de la conférence de Carthage de 411*, Paris 1991, T III p. 1338-1339.

(3) البكري، مسالك، ص 41. ابن ناجي، **معالم**، ج IV، ص 253. قمنا بزيارة الموقعين، وقد أثبتت المعاينة أهميّة الآثار الواقعة بتلة بسر، وتعمير الموقع في الحقبة الوسيطة الأولى.

(4) اليعقوبي، البلدان، ص 35.

(5) المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص 227. المالكي، **رياض النفوس**، ج II، ص 694. ابن

سلام، **تاريخ**، ص 157. ابن ناجي، **معالم**، ج III، ص 215. الشماخي، **سير**، تحقيق محمد حسن، تونس 1995، ص 197. من الأدلة الأخرى التي تدلّ على أن قفصة الساحل هي غير تبصة وجود حومة بقصر هلال يطلق عليها حومة القفاصة، ولا يستبعد أن تكون لها علاقة بقفصة الساحل. ومن جهة أخرى أورد الصيادي المنستير، ص 294 ذكر مسجد سيدي قبّيش بالبقالطة، كما يوجد اسم قحبيش بالساحلين. راجع أيضا:

Corippe, La Johannide, *Revue Tunisienne*, 1900,T 7, p. 107 .

Mandouze, *Prosopographie*, op. cit., p. 694 .

(6) أبو العرب، **طبقات**، ص 142. المالكي، **نفسه**، ج II، ص359، 263، 392. المقدسي، **نفسه**، ص 227. **مناقب الجبنياني**، ص80. ابن رشيق، **أنموذج الزمان**، ص189، 351 (من أهل باجة الزيت بالساحل من كورة رصفة). البكري، **مسالك**، ص 34. ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج1، ص 123. الإدريسي، أنس المنهج وروض الفرج، تحقيق الوافي نوحي (نسخة مرقونة)، ص 61.

Pringle, *op.cit.*, p.375. Lancel, *Actes*, op. cit., p. 1353-54.

(7) عياض، **مدارك**، ج IV، ص 40. الشماخي، **السير**، ص305.

(8) راجع حول سوق بدرنة: **المدينة والبادية**، الجزء الأول، ص179

(9) البيذق، **المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب**، الرباط 1971، ص44. راجع أطروحتنا المذكورة سابقا.

(10) الرقيق، **تاريخ**، ص107. المالكي، **رياض النفوس**، ج I، ص 193. ابن ناجي، **معالم**، ج I، ص 329.

(11) محمد البهلي النيال، **الحقيقة التاريخية للتصوف الإسلامي**، ص 223.

(12) انظر Solignac, les installations hydraulique de Kairouan, op. cit . pp. 89, 92, 114-116 .

(13) ذكرت الأسماء التالية: ـ الشيخ المرابط أبي عبد الله محمد بن الشيخ أبي العباس أحمد بن الشيخ عبد الرحمان بن الشيخ أبي عبد الله محمد بن الشيخ عبد الله بن الشيخ الولي الصالح الزكي عبد الهاني صاحب زاوية سبخة أبي عبد الله الحريري. ـ ابنه أبو العباس أحمد... ـ حفيده: الشيخ أبو زيد عبد الرحمان بن الشيخ (أبي) عبد الله محمد بن الشيخ المرابط أبي عبد الله محمد بن أحمد... راجع:

Roy et Poinssot, *Inscriptions Arabes de Kairouan*, Tunis 1983, pp. 139, 148, 149.

(14) انظر: أطروحتنا: **المدينة والبادية بافريقية في العهد الحفصي**، ص 225 ـ 230. وقد ورد ذكر بحيرة السروقين وسبخة أم الأصنام.

(15) راجع: M. Solignac, *op. cit.*, p. 109, fig. 96.

(16) راجع: الدباغ، **الأسرار الجلية في المناقب الدهمانية**، تحقيق عبد الكريم الشبلي، شهادة كفاءة في البحث أنجزت تحت إشرافنا سنة 1997. ص 68، 132، 136، 166. وتذكر الروايات المحلية طريق الساقية الذي يمر بالكنائس في اتجاه الشرق.

(17) الوسياني، **سير**، مخ، ص47.

(18) القاضي النعمان، **المجالس والمسايرات**، ص 324-323.

(19) راجع: الداعي ادريس، **عيون الأخبار**، تحقيق الدشراوي، ص 105 (فسار يريد ميسورا ثم عطف على قصر المغيرة فبات بالماجل الذي على طريق المهدية على ستة عشر ميلا من القيروان. . . ورحل أبو يزيد صبيحة الأربعاء لاثني عشر ليلة خلت من ربيع الأول فوافت طلائعه طلائع ميسور بموضع يعرف بيقلوط). انظر كذلك:

Dachraoui, *Le califat fatimide*, Tunis 1981, p. 173

(20) انظر اسم الزار في: Lewicki, les noms propres. *Folia Orientala*, 1990 .

(21) البكري، **مسالك**، ص 29. **سيرة جوذر**، ص 52 .70. **الاستبصار**، ص118. الحميري، **الروض المعطار**، ص 136.

(22) راجع: المالكي، **ن. م.**، ج II، ص 292، 323. ابن عذاري، **البيان**، ج I، ص218. عيون الانباء، **الكراسات التونسية**، عدد 81. الداعي إدريس، **عيون الأخبار**، تحقيق غالب، ص 207. الدشراوي، **الخلافة الفاطمية** (بالفرنسية)، ص176

Foucher, *Thermes Romains des environs d'Hadrumetum*, Notes et Documents, vol. I, 1958, pp. 15-35.

(23) الداعي إدريس **عيون الأخبار** تحقيق البعلاوي، بيروت 1985، ص 299، 304 ـ 306. التجاني، **رحلة**، ص 325. ابن عذاري **البيان**: 12 ص 219. خصصنا بحثاً للمنشآت المائية والمسالك بجهتي القيروان والساحل، يصدر قريباً ضمن أعمال مؤتمر عقد بمدينة جيّان بإسبانيا حول الماء (جانفي 2001).

(24) المالكي، نفسه، ج II، ص 15، 37، 56. ابن ابي زيد، النوادر و الزيادات، ج I، ص71 أ، 296ب ـ 297آ.

عياض، **مدارك**، ج IV، ص 197، 376، 392.

(25) رياض المرابط، **الرباطات والمرابطون بإفريقية**، شهادة كفاءة في البحث، أنجزت تحت اشرافنا، تونس 1988. ناجي جلول، **التحصينات السّاحلية العثمانية بالأيالة التونسية XIX-XVI**م، (بالفرنسيّة)، زغوان، 1995. ونذكر لأوّل مرّة رباطات المدفون والعالية وملولش.

(26) المالكي، **رياض النفوس**، ج I، ص 415 ـ 418.

(27) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص 73. **كتاب العيون والمناظرات**، تحقيق عمر السعيدي، **الكراسات التونسية** 1972، عدد 80-79، ص 51.

G.Marçais. Notes sur les ribats en Berbérie, dans *Mélanges d'Histoire et d'Archéologie*, Paris 1925, p. 395-430. A.Lézine, *le Ribat de Sousse, suivi de notes sur le Ribat de Monastir*, Tunis 1956.

(28) المالكي، **نفسه**، ج V، ص 443 ـ 458.

(29) الدباغ، **مناقب**، ج I، ص 39ب ـ 40أ.

(30) المالكي، **نفسه**، ج I، ص420 ـ 421.

(31) راجع أطروحتنا: **المدينة والبادية بافريقية في العهد الحفصي** (فهرس الأماكن).

(32) لطفي عبد الجواد، **النقائش العمومية بالمدن التونسية إلى حد القرن الخامس هـ/ XI م**، شهادة الدراسات المعمقة، تحت إشرافنا، تونس 1996.

(33) المالكي، **نفسه**، ج II، ص 15.

(34) راجع اطروحتنا: **المدينة والبادية**... ج1 ص 262 ـ 263.

(35) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص 126.

(36) البكري، **كتاب المسالك**، ص 20. الادريسي، **نزهة المشتاق**، ص 126، 170. ياقوت، **معجم البلدان**، ج III، ص 170.

F.Lanfreducci et P.O. Bosio, Costa et Discorsi di Barbari,dans Revue Africaine, 1925, p.509, A Mandouze, *Prosopographie chrétienne du Bas-Empire*, Paris 1982, p.312.

(37) اللبيدي، **مناقب الجبنياني**، ص 51. البكري، **كتاب المسالك**، ص 20. الادريسي، **نزهة المشتاق**، ص 170.

Lanfreducci et Bosio, *op. cit*. p. 508.

(38) التجاني، **الرحلة**، ص 67. العمري، المسالك، ص 84. مقديش، **نزهة الانظار**، ج II، ص 353.

Alarcon et Santos, *Documentos Arabes diplomaticos del archivo de la corona de Aragon*, Madrid 1940,p. 259 .

N. Jelloul, Qasr Zyad dans la *dynamique économique à Sfax*, Sfax 1993,p.9-45.

(39) البكري، **مسالك**، ص36. المالكي، **رياض النفوس**، ج II، ص 448 التّجاني، **رحلة**، ص 132.

(40) رياض المرابط، نفسه، ص 68 ـ 87.

(41) نذكر من بين الأعلام ذوي الأصل العجمي: علي بن زياد، عيسى بن مسكين، ومن الموالي، سعيد بن إسحاق مولى كلب، جبلة بن حمود مولى عثمان بن عفّان، محمد بن خيرون مولى معافر، سعيد بن محمد الغسّاني مولاهم، ومن الأندلسيين: ابن خيرون، أبو زكريا الهرقلي، (المالكي، **رياض النفوس**، ج I، ص234، 415، ج II، ص 12، 27، 52).

(42) محمد حسن، المدينة والبادية. ص 188. نفسه، وثيقة في التاريخ الريفي، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد 48 ـ 50، تونس 1988، ص 221 ـ 248. المالكي، **رياض النفوس**، ج II، ص 364، 38. البكري، **نفسه**، ص 36، 437. المالكي، نفسه، ج II، ص 116.

(43) ابن سلاّم، **كتاب الأموال**، ص 64. الداودي، **كتاب الأموال**، ص53 ـ 54. ابن أبي زيد، **النوادر والزيادات**، ج III، مخ 5730، ص 177ب. الإدريسي، **نفسه**، ص 108. ناجي جلول، **الحصون**...، ج I، ص 254.

(44) ابن رشيق، **الأنموذج**، ص 127. المالكي، **رياض النفوس**، ج I، ص 433. البكري، **كتاب المسالك**، ص 30. الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص 109.

(45) المالكي، **رياض النفوس**، ج I، ص 423.

R. Guéry, C.Morrisson et H. Slim, *Recherches archéo.ques Franco-Tunis. à Rougga*, III, Le trésor de monnaies d'or byzantines, Rome 1982.

(46) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص 48. ابن ابي زيد، **نفسه**، ج IV، ص5 ب.

(47) المالكي، **رياض النفوس**، ج ا، ص 125.
(48) المالكي، **نفسه**، ج ا، ص 414 ـ 415.
J. Despois, le *Sahel et la Basse Steppe*, P.U.F., 1955, pl. IV.
(49) المالكي، نفسه، ج I، ص 234، 250. ج II، ص 407. راجع لذلك ابن عذاري، البيان، ج ا، ص 106. ابن ابي زيد، **نفس الإحالة السابقة**.
(50) البرزلي، نوازل، ج II، ص 54م. محمّد حسن، **المدينة والبادية**، ج ا، ص 181، ج اا، ص 367.
(51) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص 116.
(52) المالكي، **رياض النفوس**، ج II،ص 433. البرزلي، **نوازل**، ج I، ص 117ب ـ 119ب.
(53) البرزلي، **نوازل**، ج I، ص 55ب ـ 56أ.
(54) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص 49. ابن ابي زيد، **نفسه**، ج I، ص296 ب.
(55) البرزلي، نوازل، ج II، ص 58، 117ب ـ 120أ ـ الونشريسي، **المعيار**، ج VIII، ص 197. ابن ناجي، **معالم الإيمان**، جIV، ص 173.
(56) راجع الهامش رقم 22.
(57) محمد حسن، **المدينة والبادية**، ج II، ص 333.
(58) أماري، **المكتبة العربية الصقلية**، ص 5.
(59) البكري، **مسالك**، ص 45. قال البكري: «وبجزيرة شريك اجتمع الروم بعد دخول عبد الله بن سعد وتناصروا وأخذوا مدينة اقليبية وما حولها، ثم ركبوا إلى جزيرة قوسرة. وهي بين صقلية وإفريقية. وكانت آنذاك عامرة. ويقال إنهم أقاموا بها إلى خلافة عبد الملك بن مروان. فأغزى عبد الملك بن مروان عبد الملك بن قطن في البحر، ففتح ما كان هناك من الجزائر والقصور وخرّبها وقفل ظافرًا».
(60) حـ.حـ. عبد الوهاب، **ورقات**، ج II، ص 292.
(61) ابن عذاري، **البيان المغرب**،ج I ص 369 ـ 370 ـ ابن ناجي، **معالم**، ج III، ص 127.
(62) أبو زكريا، **كتاب السيرة**، ص 358.
(63) ابن الأثير، **الكامل**، ج IX، ص 18. وقال كذلك حول أحداث سنة 542هـ: «إن الناس فارقوا البلاد والقرى ودخل أكثرهم إلى جزيرة صقلية..».
(64) نفس الخبر ورد في كتاب **المختصر في أخبار البشر** للملك المؤيّد (أماري، نفسه، ص 416). وابن أبي دينار. **المؤنس**، ص 94 (سنة 541 هـ: كان القحط بافريقية حتى فرّ غالب الناس إلى صقلية).
(65) المازري، **نوازل**، ص 142، 159 (يسافر الزوج لطلب الأرزاق في الآفاق).
(66) أماري، ص 124.
(67) ابن الأثير، **الكامل**، ج IX، ص 30. ابن خلدون، **تاريخ**، جVI، ص 436 ـ 439.
(68) **نفسه**، جVIII، ص350.
(69) ابن خلدون، **تاريخ**، ج VI، ص 697.
(70) المازري، **نوازل**، ص 207، 230.
(71) **نفسه**، ص 254.

(72) **نفسه**، ص 284.

(73) **نفسه**، ص 285.

(74) ح.ح. عبد الوهاب، **ورقات**، ج III، ص 452.

(75) ابن خلدون، **نفسه** ج **VI**، ص 626. برانشفيك، ج 1، ص 55. أمين الطيبي، **دراسات في تاريخ صقلية الإسلامية**، طرابلس 1990، ص 108 ـ 109.

(76) البرزلي، **نوازل**، باب البيوع (تحقيق خالد الجويني، شهادة الدراسات المعمقة تحت إشرافنا، تونس 1998، ص 147 فقرة (111).

(77) باب الجهاد، ص 14 (تحقيق فريد قاسم).

(78) محمد حسن، **المدينة والبادية**، ج I، ص 75.

(79) المازري، **نوازل**، ص 123.

(80) **نفسه**، ص 142.

(81) **نفسه**، ص 135.

(82) ابن جبير، **رحلة**، ص 297. حول الرحل بشرق الأندلس انظر:
P. Guichard, A propos des Rahals de l'Espagne orientale, *Miscelanea Medival Murciana*, vol. XV, 1989, pp. 11-24.

(83) أماري، **نفسه**، ص 419. (الغرض من هذه السفارة هو تخلي الملك عن القدس على أن تبقى دون أسوار)
T.Mansouri, la politique musulmane de Frèderic II, *Mésogeoios1*,1998, pp. 143-156.

(84) أماري، ص 515. ص 420: قال ابن واصل: وجدت أكبر أصحاب الانبراطور منفريد المذكور مسلمين يعلن بالآذان والصلاة في معسكره.

(85) أماري، ص 582، 587، 600.

(86) ابن جبير، **رحلة**، ص 299.

(87) **نفسه**، ص 305 ـ 306.

(88) *P.Guichard l'Espagne et la Sicile*, p78-79. S.Cusa, *Diplomi*, p.111-112.

(89) راجع: P.Guichard, op., cit., pp. 76-77
[أثبت روجار الثاني ملكية قصر ميرتو (Casal de Mirto) وحدوده للمطران لبباري (évêque de Lipari)، وذلك بحضور الأعيان المحليين من المسلمين والنصارى (مثبتة 26 فيفري 1133)].

(90) ابن الأثير، **الكامل**، ج، ص 64 (وكان صاحب صقلية قد قال: إن قتل عبد المؤمن أصحابنا بالمهدية، قتلنا المسلمين الذين هم بجزيرة صقلية، وأخذنا حرمهم وأموالهم).
هذا وقد سلّم القائد العربي بصقلية أبو القاسم بن حمود رسالة إلى عبد المؤمن بن علي يستحثه فيها على الاستيلاء على الجزيرة. ابن جبير، **رحلة**، ص 279 ـ 280. إحسان عباس، **العرب في صقلية**، ص 72.

(91) الحميري، **الروض المعطار**، ص 40 ـ 41. أحمد عزيز **تاريخ صقلية الإسلامية**، ص72.

(92) الحميري، نفسه، ص514 (تحدّث عن هذه الجالية الإسلامية بلوشارة، وخدمتها لفريدريك

وعن ثلاثيها سنة 700هـ/1300م، بأمر من شارل الثاني، صاحب أنجو).

(93) ورد ذكر الرحل في Cusa في الصفحات التالية: 29، 35، 38، 39 ـ 82، 143، 202، 204، 208، 213، 214، 216، 217، 218، 219، 225 [16 مرّة].

A. de Simone, I diplomi arabi della Sicilia, Testimonianze degli arabi in Italia, Academia di Lincei 1988. pp. 57 - 75.

(94) الونشريسي، **المعيار**، جX، ص 135.

(95) **نفسه**، ج II، ص 133 ـ 134.

(96) العمري، **مسالك**، نقلاً عن أماري، نفسه، ص 150.

(97) **ديوان ابن حمديس**، نقلاً عن أماري، نفسه، ص 550، 558، 565.

(98) أبو الفداء، **المختصر في أخبار البشر**، نقلاً عن أماري، نفسه، ص 414.

(99) نفس الإحالة. النويري، **نهاية الارب**، ج 24، ص383.

(100) النويري، **نفس الاحالة**.

(101) الحميدي، **جذوة المقتبس**، نقلا عن أماري، ص 578.

(102) ابن بشكوال، **الصلة**، ج II ص571.

(103) أماري **نفسه**، ص 608.

(104) أماري، **نفسه**، ص 611.

(105) أماري، **نفسه**، ص 415، 418، 605.

(106) ابن الزبير، صلة **الصلة**، نقلا عن أماري، ص 605.

(107) ابن سعيد، **جغرافية**، ص182.

(108) أبو الفداء، **المختصر في أخبار البشر**، نقلا عن أماري، نفسه، ص 421.

(109) ابن عذاري، **البيان**، ج III، ص 257.

(110) ح.ح. عبد الوهاب، **ورقات**، ج II، ص 397. R.Brunschvig, les Hafsides, T I,p.55

(111) ابن خلدون، تاريخ، جVI، ص 625 ـ 626.

(112) ابن ناجي، **شرح الرسالة** مخطوط، جII ص 406.

(113) البرزلي، **نوازل**، جII، ص 134 ح.ح. عبد الوهاب. **ورقات**، ج II، ص301.

(114) الهواري، **مناقب**، مخ 8909، ص195. محمد حسن، **المدينة والبادية بافريقية في العهد الحفصي**، تونس 1999، ص 625.

هوامش الفصل الرابع

(1) L.Bolens, Agronomes Andalous du moyen-âge, Genève-Paris 1981, p.37.

(2) توجد نسخ أخرى من الكتاب بالمتحف البريطاني (رقم (5751 ومكتبة تيمور: Brockelmann, *G.A.L.*,S II,p.393.

(3) هو أحمد بن عبد المؤمن بن يوسف الدمنهوري. توفي سنة 1192هـ/1778م. راجع: Brocklmann, *G.A.L*, SII, p.14 وقد وقع تحقيقه وطبعه: تحقيق م. بهجت، الرباط، 1989.

(4) ذكر بروكلمان (SI, p.866) أبا علي حسن بن علي المراكشي، توفي سنة 660هـ/1262م، وهو صاحب كتاب جامع المبادئ والغايات في علم الميقات ـ ولعله والد مؤلف كتاب المنظومة في الأغذية ـ أما أحمد بن ابراهيم الغسّاني المعروف بالوزير فيبدو أنه عاش في القرن XVIIم.

(5) ورد ذكر حمى السلطان في النص (ص117).

(6) يرجّح أنّ مؤلفه أندلسي، وقد وقع نشر الكتاب وترجمته إلى الإسبانيّة
(Edité et traduit par Angel Lopez Lopez, Granada (C.S.I.C - 1990).

(7) حول كسيانوس، راجع المخطوط في الأوراق 4، 9ب، 13، 17أ، 19أ، 21أ.

(8) المصدر نفسه، الأوراق: 25ب، 33، 36ب.

(9) المصدر نفسه، الأوراق: 15ب، 29أ، 30.

(10) حقّقه الشيخ علي الشنّوفي بتونس. وقد أمدّتنا الأستاذة خوليا ماريا كارباكا، مشكورة، بدراسة لها حول هذا الموضوع:
Julia Marie Carabaza Bravo, un Compendio Tunecino de Geoponimia Andalusi, *Boletin de la Asociacion Espanola de orientalistas*, XXXI,1994-1995,pp.219-229.309-318.

(11) نبّه المؤرخ أحمد صالح العلي إلى ذلك في قوله: أود أن ألفت نظر المعنيين في بحث الزراعة والنبات في تاريخ الحضارة الاسلامية إلى كتب الفقه التي لم تلق الاهتمام الكافي مع أن فيها معلومات واسعة عن كثير من جوانب الزراعة والنبات، بما في ذلك مختلف أصناف المحاصيل وأنواع كل محصول ومدى جودته وأساليب العمل في الزراعة والحيوانات المستخدمة في الحراثة وأحوال العمال في الأرض بما في ذلك الرقيق والأحرار وطبيعة العلاقة بين المزارعين والفلاحين والملاكين سواء أكان العمال أجراء أو شركات أو شركاء لهم نصيب من المنتوج أو ثمنه، فضلا عما فيها من دراسات عن المياه والارواء وما تشمله من توزيع الماء وتنظيم حفر القنوات والأنهار وكريها واستخدامها واستغلال الآبار والعيون وأساليب الأرواء والآلات المستعملة فيه، سواء كان السقي بالبعل أو الدلاء وما يتصل بالقرى من أراض عامة ومراع ومحتطبات وأخيرا ملكيات الأراضي.
راجع: العلي، أهمية كتب الفقه في دراسة النبات والفلاحة والزراعة ضمن **اسهامات العرب في علم الفلاحة**، الكويت 1988.

(12) انظر: A. Henia, *Propriété et stratégies sociales à Tunis*, Tunis 1999, p. 162.

(13) بالش: هي سيدي مدين حاليا، كانت من المدن التابعة لقرطاج.
بقياتة: اسم لقبيلة مركزها بوجليدة قرب جبل ريحان وسدّ العروسة، بناحية سليانة راجع:
Maurin et Peyras, Romanisation à Bir M'charga, *Cahiers de Tunisie*, 1991, n. 155-156, pp. 105 -148 .

(14) البكري، **مسالك**: ص 694.

(15) التجاني، **رحلة**: ص 10.

(16) P.Salama, *les Voies Romaines de L'Afrique du nord*, Alger 1951. *Atlas Archéologique de Tunisie.*

(17) راجع: تأليفنا، **المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي**. ج I، الفصل الأول.

(18) M. De Epalza, la dualidad Campell-Fahs en el espacio agricole De Al-Andalus, *Sharq Al-Andalus*, 1987, n° 9,pp.159-173.

(19) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج III، ص 397، البرزلي، نوازل، ج III، ص70أ، 97ب.

(20) Idris, les *Zirides*, T II, p.435. Brunschvig, les *Hafsides* T I, p.301. Dachraoui, *Le Califat Fatimide*, p.97.

(21) البكري، **مسالك**، ص 693 ـ 694.

(22) ورد في الخريطة الطوبوغرافية الحمة عوضا عن الحمى وقد أصلحنا هذا الخطأ أثناء المعاينة المباشرة للموقع.

(23) عبد الوهاب **ورقات** ج III،ص 344، الابياني، **مسائل السماسرة**، تحقيق العروسي المطوي دار الغرب الإسلامي. Kolendo, *Le Colonat en Afrique sous le Haut-Empire*, Paris 1976, p.12.

(24) حول هذه الحادثة، راجع: أبو العرب، **طبقات**، ص 228، ابن عذاري، **البيان**، ج I، ص117، 121، ابن ناجي، **معالم**، ج II، ص173، 182. المالكي، **رياض النفوس**، ج I، ص384. عياض **مدارك**، ج II، ص325.

(25) أبو العرب، **طبقات** ص 76 ـ 254، البكري، **مسالك**، ص38، ابن عذاري، **البيان**، ج I، 102 ـ 103، التجاني، **رحلة**، ص8، ابن الأبار، **الحلة السيراء**، ج II، ص382 ـ 384، ابن قنفذ، **الفارسية** ص 137 ـ 156. الزركشي، **تاريخ** 40 ـ 43، 59 ـ 61. ابن خلدون، **تاريخ**، جVI، ص302، 324.

(26) التجاني، **رحلة**، ص510. ابن الصباغ، **مناقب الشاذلي**، ص133، 169، البرزلي، **نوازل**، جIV ص 238أ، **مناقب الدهماني**، ج I، 39أ. M.Montavez Dos Descripciones op. cit,p.218.

(27) ابن قنفذ، **الفارسية**، ص 136-137.

(28) المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص4 ـ 5. الدباغ، **مناقب الدهماني**، ج I، ص24أ، 36ب. وقد ذكر أن ابن الحداد فكر في بناء زاوية بأوذنة، إلا أن أبا يوسف يعقوب الدهماني منعه. وكان أحد أعلام مدينة تونس يحمل اسم الاوذني في العصر الحفصي (راجع: **مناقب** مخ 17945، ص14). كما ذكر الرصاع (**الفهرست**، ص200) محمد الأوذني.

(29) الزركشي، **تاريخ**، ص46. حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ص77، **مناقب**، مخ 12544، ص71ب. **مناقب**، مخ 18555، ص13أ، 24أ.

(30) راجع: أطروحتنا: **المدينة والبادية**، الجزء الأول.

(31) الزركشي، **تاريخ**، ص4. مناقب مخ 18555، ص 183أ. **مناقب الشاذلي**، ص 8.

(32) الأبي، **الإكمال**، ج VI، ص 171 ـ 172. Atlas Archeo de Tun, Feuille de Oudna.

(33) النويري، **نهاية الأرب**، جXXIV، ص 64 (ذكر الطريق تونس ـ أوذنة ـ سمنجة ـ القيروان في القرن الثاني هـ). **مناقب**، نفسه، ص 155.

(34) تولى مراد عرعار دراسة الأربس وناحيتها إلى حدود القرن السادس هـ/XII، وذلك في إطار شهادة الدراسات المعمقة.

(35) P.Salama, *les voies Romaines de l'Afrique du Nord*, Alger 1951
Ch.Diehl, *l'Afrique Byzantine, Paris 1896*, p.170, 272.

(36) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص 84، أبو بكر الصّنهاجي، **أخبار ملوك بني عبيد**، ص 48. (ذكر أنّ جبل أوراس هو مقرّ هوارة) . ابن خلدون، **تاريخ**، ج V، ص 598-597.

(37) راجع: H.R.Idris, *Les Zirides*, T II, p. 471

(38) حول فلاح بن عبد الرحمان الكلاعي، راجع: النويري، **نهاية الأرب**، ج XXIV، ص 12-13. و ذكر في نفس تلك الحقبة ابراهيم بن حارث الكلاعي، من بين شيوخ الأربس تتلمذ على ابن عربي، توفي بالأربس نحو سنة 560هـ/ 1164م. ابن الأبّار، **التكملة لكتاب الصّلة**، القاهرة 1955، ج I، ص . 175

(39) ابن خلدون، **تاريخ**، ج 349 ـ 494.

(40) ابن خلدون، **تاريخ**، ج VI، ص 405، 591، 829.

(41) نفسه، ج VI، ص 592.

(42) ابن خلدون، **تاريخ**، ج VI،ص 146. ابن ناجي، **معالم الايمان**، ج IV، ص196. محمّد حسن، **المدينة والبادية بافريقيّة في العهد الحفصي**، تونس1999، جI، ص . 52-51

(43) ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 282.

(44) ابن خلدون، **نفسه**، ج VI، ص 598.

(45) ابن خلدون، **نفسه**، ج VI، ص 147 ـ 148 (نزل بنو مرداس بالجريد وبونة. ويوجد حاليا فرع من مرداس قرب سيدي نصر، 5 كلم شمال مجاز الباب) .

(46) ابن خلدون، **نفسه**، ج VI، ص 597 - 598.

(47) **نفسه**، جVI، ص289.

(48) **نفسه**، ج VI، ص 752-753. ابن ابي دينار، **المؤنس**، ص 79.

(49) توجد قرب الأربس كدية بن مومن .

(50) ابن خلدون، **نفسه**، ج VI، ص 288،-349 البرزلي، **نوازل**، ج I، ص 277، ج II، ص 152. الونشريسي، **المعيار**، ج III، ص280، ج VI، ص 75(وطن هوارة). ينظر تأليفنا: **المدينة والبادية**، جI، ص210.

(51) الزركشي، **تاريخ**، ص 116.

(52) ابن خلدون، **نفسه**، ص 288 ـ 289. (ذكر بني سليم بضواحي باجة)

(53) **نفسه**، ص 289.

(54) ابن خلدون، **نفسه**، جVI، ص 155-156.

(55) **نفسه**، ج VI، ص 829. الزركشي، **تاريخ**، ص 78، 93. (ذكر أن ابن تافراجين خرج لجباية هوارة سنة 747هـ، فوفد عليه سحيين من أولاد القوس من الكعوب، وضايقوه في الطلب) .

(56) ابن خلدون، نفسه، ج VI، ص 869، 878. محمّد حسن، **المدينة والبادية**. ، ج I، ص38 ـ 329.

(57) ابن خلدون، ج VI، ص157 ـ 58. الزركشي، **تاريخ**، ص 107 ـ 111. ابن قنفذ، الفارسية، ص174. ابن الشماع، **الأدلة**، ص103. محمّد حسن، **المدينة والبادية**، جI،

ص . 120 .

(58) ابن خلدون، **نفسه**، ص 158. الزركشي، تاريخ، ص 111 (سنة 782هـ، خرج الأمير أبو يحيى زكريا في العساكر لاقتضاء المغارم من هوارة، وارتحل معه أولاد بالليل وحكيم) .

(59) انظر الصورة المصاحبة .

(60) الادريسي، **نزهة المشتاق**، ص 292. **الاستبصار**، ص 161 .

(61) راجـع : A.Chastagnol, les légats du Proconsul d'Afrique au Bas- Empire, Libya VI,1958,Ip.7.

A.Bechaouch. "Mustitana" I, *Karthago* XIV,1965-6,p6-131.

(62) مراد عرعار، الاربس وناحيتها إلى حدود القرن السادس هـ/ XII، شهادة الدّراسات المعمقة، ، تونس 1995، 42 ـ 63 .

(63) توجد أكثر من قنطرة قديمة جنوب العوينيّة، قرب وادي الخروبة وعلى واد الفحام (وهذه الأخيرة، ما زالت أجزاء هامة منها قائمة، مبنية بالدّبش والجير والرّمل)، ويرجح أن تكون هذه القناطر معابر للطريق الروماني الرئيسي الذي يطلق عليها السكّان: السكّة، وقد وقع ترميمها وإصلاحها خلال الفترة الوسيطة والعثمانية .

(64) تقع بين القلالة والسبعة رقود أراض خصبة ملك للدّولة ـ وهي حاليًا تعاضدية التقدّم وتمسح نحو 3600 هكتار .

(65) **الاستبصار**، ص 164 ـ 165 .

(66) حول عباد بن نصر، راجع : ابن خلدون، **تاريخ**، جVI، ص 333. أطروحتنا : **المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي**، تونس 1999، ص 208، مراد عرعار، **الأربس وناحيتها**. . . ، ص131. ومن الرّوايات الشفويّة التي يرويها بنو كلاع ما تعلّق بهذا الحبس، وتذكر أنّ نزاعًا نشب بين المستفيدين من هذا الحبس، وهم أحفاد عسكر المسراتي والكلاعيين المستغلين للأرض. فذهبوا معًا إلى القاضي، وكان أحد المسراتيين يخفي وثيقة الحبس في ثيابه، فانتزعها منه الكلاعي ومزّقها ـ بل وابتلعها، وبهذا أنهى هذا النزاع لصالحه .

(67) راجع : Ch. Monchicourt, *La Région du Haut Tell en Tunisie* , Paris 1913 .

(68) التجاني، **رحلة**، ص 216 ـ 217 .

(69) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 894. راجع أطروحتنا : **المدينة والبادية** .

(70) الزركشي، **تاريخ**، ص . 118

(71) ابن خلدون، **تاريخ**، ج VI، ص 290 .

(72) عثرنا على وثيقة إثبات ملكيّة، مكتوبة على تابوت خشبي بضريح سيدي عبد الله بالحاج، شمال بلاد الشبيكة بالقيروان، وهي تشير إلى أحباس في ناحية السّرس (بوحمّة) وزنفور لصالح الزاوية البكريّة بالقيروان، ويرجع هذا النصّ إلى القرن XVIIIم، حسبما يفهم من تراجم الأعلام المذكورين، ومما جاء فيه:

«عقد ملكيّة بفتّوته حاضر في العقد المذكور وشهد على المكتوب/ سي الحاج قاسم أبو الأحفان (أ) وسي الحاج أحمد العواني وسي محمد الطوير باش/ مفة (كذا) (ب) وسي بكّار الزدّام (ج) و سي محمد الندراوي، شهود العقد المذكور في أرض إفريقيّة ملكيّة/

حدودية عمر بن سالم العبّاري من أولاد العودة علام السّرس في بوحمّة(د)، مدينة دقيوس صاحب أهل الكهف زنفور. . . »

(أ) أبو الفضل قاسم أبو الأجفان التميمي: عدل وموثق بالقيروان توفي سنة 1230 هـ. الكتاني، تكميل الصلحاء والأعيان، ص 144. (ب) محمد بن عبد اللطيف الطوير، أخذ من أبيه بالقيروان. وتولّى خطة الفتوى. توفي سنة 1219هـ/ 1804م (نفسه، ص 332). (ج) بكار الصدّام: أبو الضيا، ابن الشيخ أبي عبد الله محمد الصدام اليمني، كبير أهل الشورى بالقيروان، توفي سنة1283 هـ(نفسه، ص 260). (د) توجد آثار قديمة أقيم عليها جامع أبو حمّة، جنوب السّرس بنحو 3 كم.

(73) ابن ناجي، **معالم**، ج VI، ص 14-9. الدبّاغ، **مناقب الذهماني**، ج II، ص 24، 87، 155

(74) ابن ناجي، **نفسه**، ص 95-91، 112.

(75) ابن ناجي، **نفسه**، ص 204. أحمد بابا التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص 305. الكتاني، **تكميل الصّلحاء**، ص21، مقديش، **نزهة الأنظار**، ج II، ص 318.

(76) الزركشي، **تاريخ**، ص128، 141 ـ 142. **الكتاني**، **تكميل**، ص21 (ورد تاريخ الوفاة خطأ سنة 1248هـ) . السراج، **الحلل السندسية**، ص 624-623 (ذكر تاريخ وفاته سنة 848هـ) . ابن ناجي، **معالم**، ج IV، ص 255.

(77) الزركشي، **تاريخ**، ص 151-150. الكتاني، **تكميل**، ص22.

(78) ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 216.

(79) الكتاني: **تكميل**، ص 52.

(80) **نفسه**، ص 39-28.

(81) **نفسه**، ص 91.

(82) **نفسه**، ص 39-28.

(83) الدبّاغ، **مناقب الذهماني**، ص 15، 52، 18، 107، 108، 153، 197، 211، 213، 246.

(84) ابن ناجي، **معالم**، ج IV، ص 99.

(85) نفسه، **معالم**، جIV، ص 183.

(86) تحدثت المصادر عن سنوات عرفت الأمطار الوابلة والنو العظيم و أخرى الجفاف والعطش. حول القيروان، انظر مثلا: ابن ناجي، **معالم الإيمان**، ج II، ص 60، 115.

(87) الونشريسي، **المعيار**، ج I، ص438، ج VI، ص518.519، 68، ج VIII، ص 432.433. Lagardère, Droits des eaux, *C. T*. ,1988-89, p. 83-124.

(88) الونشريسي، المعيار، ج VIII، ص 401، 402-403، ج V، ص 152-153 Bolens, *Agronomes Andalous du moyen* -âge, Paris 1981, p140.

(89) Bazzana., Irrigation et société In *L'Eau et les Hommes en médit.*, Paris 1987. ابن عذاري، **البيان**، الجزء الثالث، ص 158 .Guichard, *les Musulmans de Valence*., op. cit., p. 41

(90) T. F. Glick, *Irrigation and society in medieval Valencia*, Harvard 1970. Bazzana, Bertrand, Cressier, Guichard, l'hydraulique agraire dans l'Espagne médiévale, *In l'Eau et les Hommes en méditerranée*, Paris 1987.

(91) P. Trousset, L'organisation de l'oasis dans l'antiquité (Gabes,Jerid) In L'Eau et les Hommes ,op. cit.

(92) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ص 254.

(93) راجع: كتابنا، **المدينة والبادية بافريقية في العصر الحفصي**، الفصل الاول.

(94) وقع التعرض إلى أهمية هذا المصنف في الفصل الخاص بالمياه، راجع: محمد حسن، **المدينة والبادية بافريقية في العهد الحفصي**، 404-401.

(95) الدرجيني، ص444. الشماخي، ص 424.

(96) راجع الهادي بن وزدو ومحمد حسن وأحمد ممو، **قانون المياه والتهيئة المائية بجنوب إفريقية في العصر الوسيط**، تونس 1999، ص 18. أبو العباس أحمد الفرسطائي، **القسمة وأصول الأرض**، تحقيق محمد صالح الناصر وبكير بن محمد، مسقط 1993، ص45.

(97) استعمل أبو العباس أحمد أسلوب: قال. قلت.

(98) راجع المصدر المذكور، ص 241، 257.

(99) نفسه، ص 240-239، 253.

(100) المصرف عند بارك هو الوحدة القايسية للري لأقل من خمسة مزارعين يوميا، وتوزع بينهم حسب مكاييل معلومة. وتطلق حاليا بواحات نفزاوة على السد الصغير من التراب الذي يغلق أول الساقية.

راجع: Berque ,les Mez'uda, *Revue Historique*, 1955, pp. 223-243 . Bédoucha - Albergoni, Système hydraulique et société dans une oasis Tun .ne, *Etudes Rurales*, Avril-Juin 1976, pp. 39-72.

(101) نفسه، ص 240.

(102) ذكر الشماخي (**السير**، ص 144)انكسار ساقية ليتيم على جنان أحد العلماء، مما جعله يمتنع من الاستفادة من المنتوج الزراعي. وفي خبر آخر (ص 127) تحدث عن إصلاح أحد العلماء لساقية اليتيم ومجاري الماء، وعن إصلاح امرأة لساقية عند نزول المطر.

(103) راجع الونشريسي، **المعيار**، الجزء الثامن. تونس تتم عملية الكنس لإزالة ما تعلق بمجرى الواد من تراب وأوساخ، وتيسير جريان الماء، خصوصا في فصل الصيف عندما ينقص صبيب الماء. وعادة ما تكون هذه العملية جماعية، يتولى القيام بها كل الأطراف، من الأعلى في اتجاه الأسفل. وكثيرا ما تثير نزاعات معقدة داخل المجموعات الزراعية والمدن، راجع مثلا كنس وادي مصمودة بمدينة فاس. وتحدث الشماخي (ص 31) عن كنس العبيد لعين ماء.

(104) كتاب **القسمة**، ص62، 256، 248-243.

(105) **نفسه**، ص257.

(106) نفسه، ص259. الشماخي، **السير**، ص 215. يستعمل حاليا صنفين من السدود: السدود البنائية التي تبنى بالحجر وتصمم على أساس مقاومة دفع الماء، والسدود الركامية التي تبنى بكتلة من الحصى والركام المكدس: **إسهامات العرب في المياه والري** مقال: محمد وليد كامل: تخزين الماء قدر الإنسان في الشرق الأوسط، ص 55-44.

(107) **كتاب القسمة**، ص 261-258.

فهرس الأعلام والشعوب والقبائل

— غ —

— ف —

— ق —

— ك —

فهرس الأماكن والبلدان

ـ ع ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

— و —

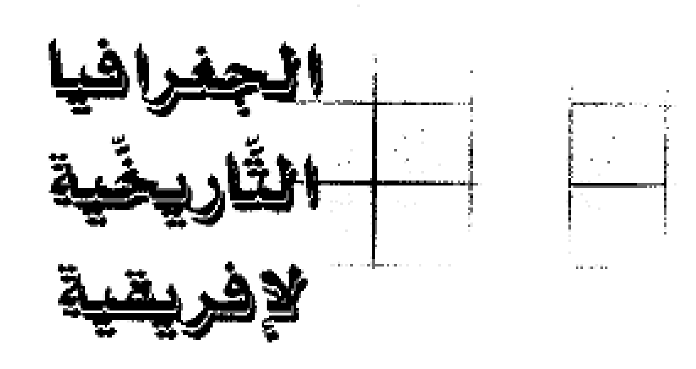
— ي —

فهرس الخرائط والتصاميم والصّور



الفهرس

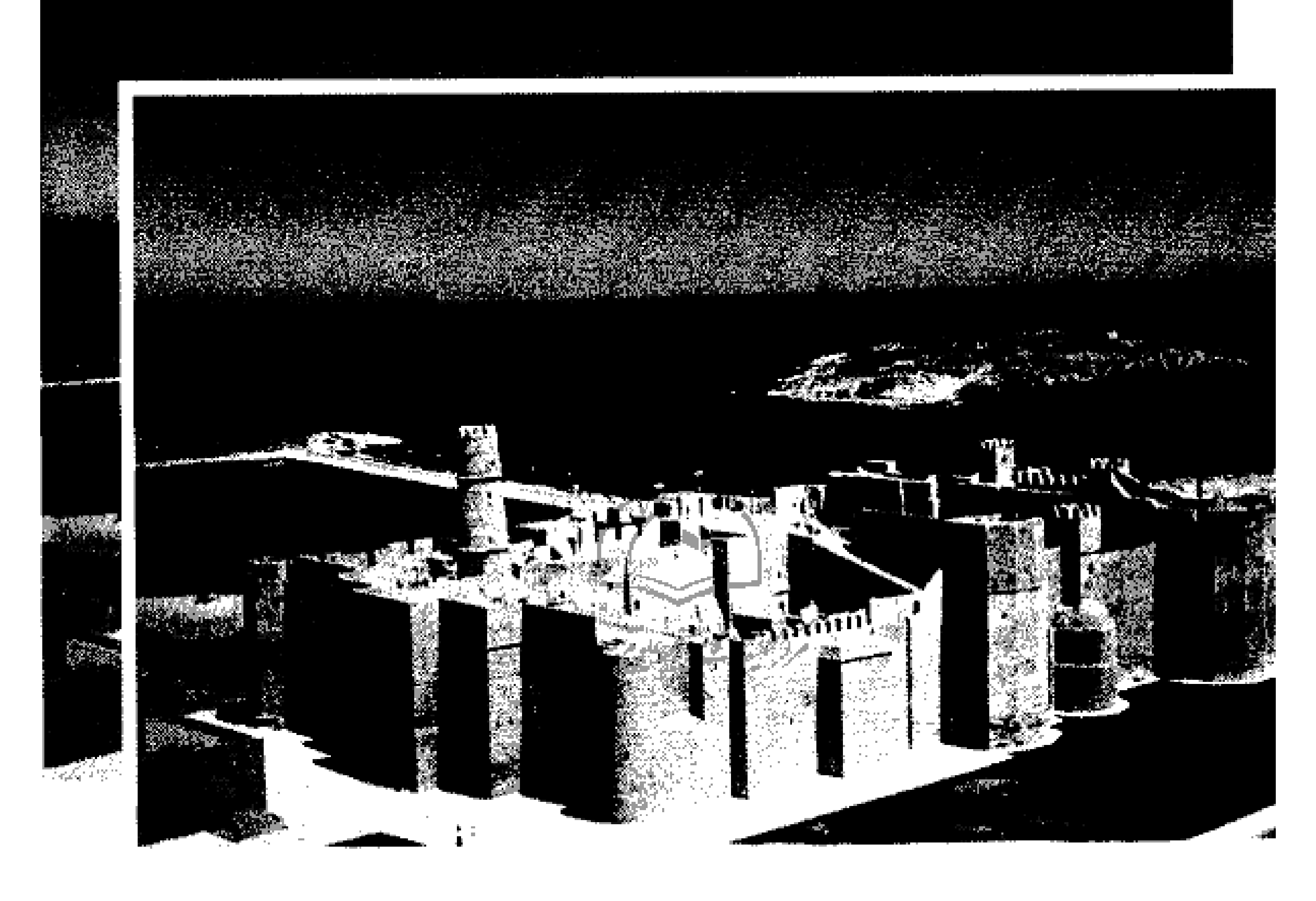




الجغرافيا التاريخية لإفريقية

محراب جامع عقبة

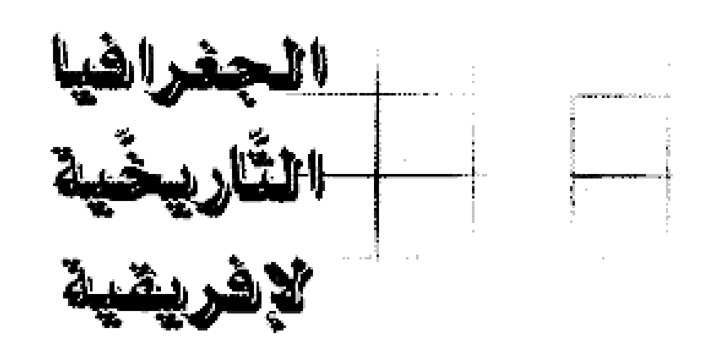
رباط المنستير



الجغرافيا

التّاريخيّة

لإفريقية



الجغرافيا التاريخية لإفريقية

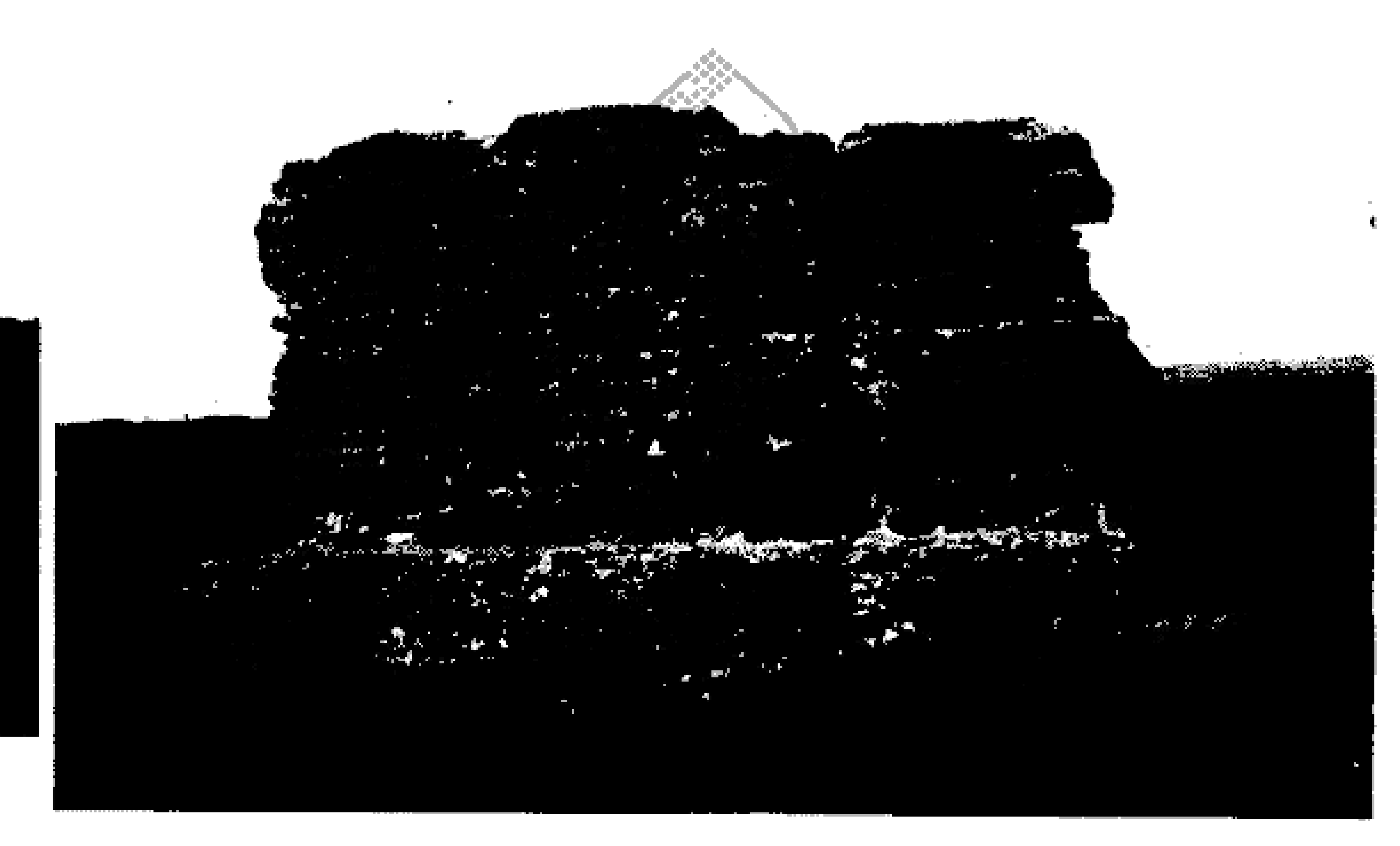
ماجل الحضرمين

منارة رباط المنستير



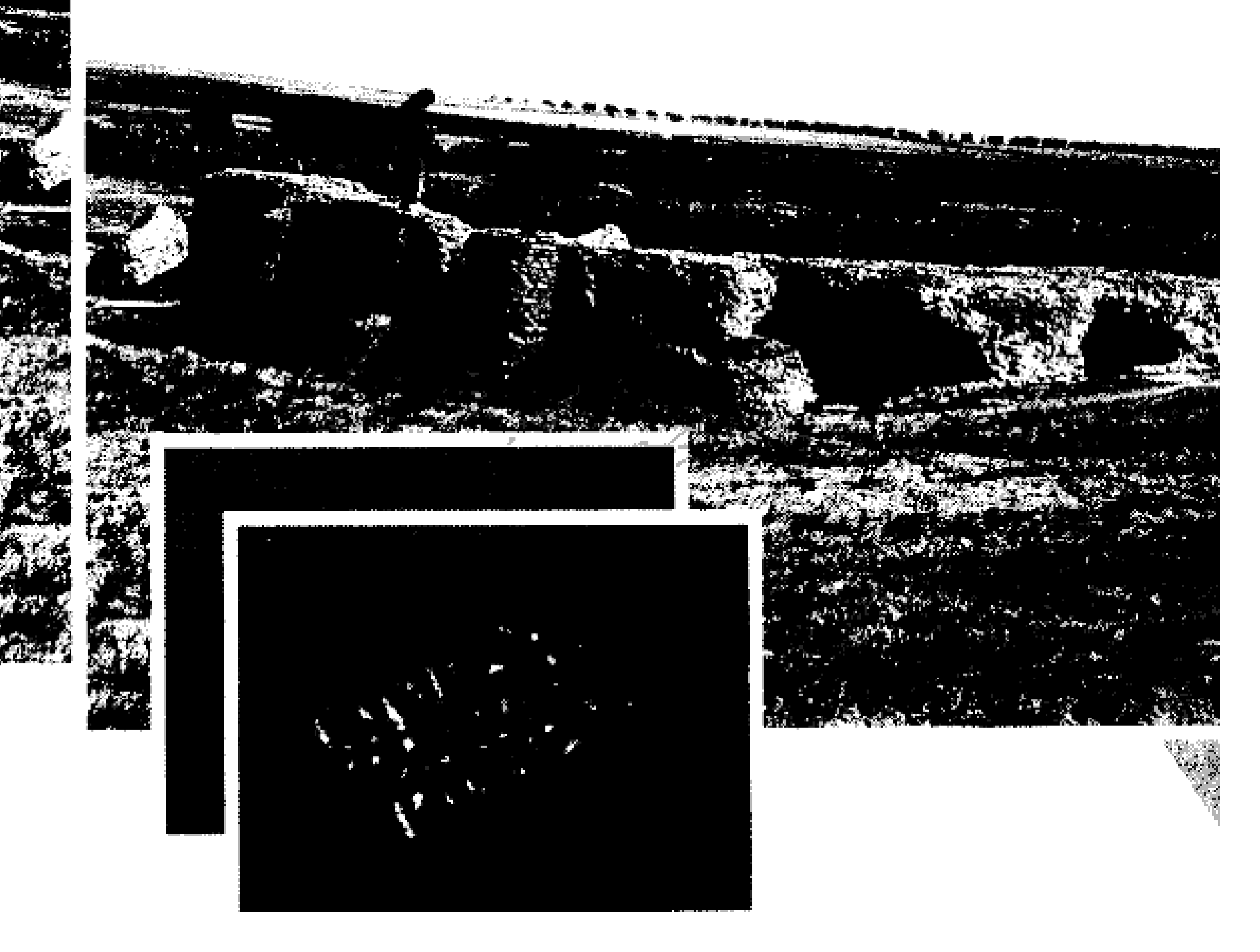
الجغرافيا التاريخية لإفريقية

الجغرافيا التّاريخيّة لإفريقية



ماجل طساس

ماجد صدف



الجغرافيا التاريخية لإفريقية

الجغرافيا التّاريخيّة لإفريقية



ماجل الكلابين

ميناء المهدية الفاطمي



الجغرافيا
التاريخية
لإفريقية